مايكل أوبرسكالسكي

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

نادي القتلة

تعريب عبادة بوظو

مايكل أوبرسكالسكي

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية
نادي القتلة

تعريب: عُبادة بوظو

عنوان الكتاب الأصلي: CIA - Club der Mörder
CIA - Club of Killers
بقلم: كونهاناندان ناير Kunhanandan Nair
مايكل أوبرسكالسكي Micheal Opperskalski
الصادر في ألمانيا عام ١٩٨٨ عن دار لاموف Lamuv للنشر

الطبعة الأولى ـــ 1998

دار الطليعة الجديدة

سوريا ـــ دمشق ـــ ص.ب 34494

تليفاكس: 7775872

إخراج: هالة فطوم
صمم الغلاف: جمال سعيد

هذا الكتاب...

من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأقصى مروراً بأفريقيا وأوربا الشرقية والشرقين الأوسط والأدنى، وفي أي من بلدان ما اصطلح على تسميته يوماً «العالم الثالث»، كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ومازالت منذ تأسيسها في عام ١٩٤٧، تعمل نيران «عملياتها السرية» و«ألاعيبها القذرة» خدمة لمصالح الحكومات الأمريكية المتعاقبة والاحتكارات الصناعية والعسكرية الكبرى التي تقف وراء تلك الحكومات.

ماهي تركيبة المجتمع الاستخباراتي الأمريكي؟ وكيف ظهرت وكالة الاستخبارات، وكم تطورت ميزانياتها، وكيف أحكمت قبضتها في السلطة التنفيذية داخل الولايات المتحدة؟

كيف تتبدل الاستراتيجيات الأمريكية؟ وما هو مفهوم "النظام العالمي الجديد" مثلاً في تلك الاستراتيجيات؟ وما هي التطبيقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتوافقة مع تلك التبدلات؟ وما الذي يجري استخباراتياً وراء ستار التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية عبر سفاراتها وقنصلياتها؟ وهل للمؤسسات المالية الدولية علاقة بوكالة الاستخبارات المركزية؟ وماذا تحمل المؤسسات والبعثات الثقافية الأمريكية في جعبتها إلى جانب العلوم والمعارف "المحضة"؟ وما هي أشكال تغلغل الوكالة في وسائل الإعلام العالمية وكيف يجري تسويق "الحقائق" المفبركة؟

كيف تتغير خرائط الحكم السياسي في بلدان "العالم الثالث"؟ وما هي طبيعة تيارات المعارضة السياسية التي تلقى الدعم والتأييد من قبل وكالة الاستخبارات؟ ماهي علاقة الوكالة وأجهزة استخبارات الدول الحليفة للولايات المتحدة بإزاحة شخصيات وطنية أو تقدمية بارزة عن واجهة العمل السياسي، من أمثال سلفادور الليندي، ومحمد مصدق، وتشي

غيفارا، ومجيب الرحمن، والمهدي بن بركة، وعبد الناصر، وأنديرا غاندي، وكريس هاني، وغيرهم، وغيرهم...؟ وما عمليات الإبادة الجماعية والتصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها الوكالة - والتي طالت "أصدقائها" أحياناً - حتى اكتسبت لقب «نادي القتلة» عن "جدارة"؟ وما هي علاقة الوكالة بالموساد الإسرائيلي وكيف يتكامل عملها مع نشاط جماعات الضغط اليهودي في مراكز صنع القرار الأمريكي؟

جملة واسعة من الأسئلة تجد إجابات لها في كتاب مايكل أوبرسكالسكي، «وكالة الاستخبارات المركزية - نادي القتلة» الذي يعرضه في فصول مبوبة وبأسلوب شيق بعيداً عن الإثارة البوليسية، بل استناداً إلى التحقيقات الصحفية المباشرة والتحليل السياسي للوقائع والأحداث التي جرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يومنا الحالي.

ورغم أن الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات والمقالات التي نشرت في مجلة «غيهايم» الصادرة في ألمانيا الاتحادية باللغة الألمانية أو في شقيقتها مجلة «توب سيكرت» التي كانت تصدر بالإنكليزية في ألمانيا الشرقية سابقاً، إلا أن جمعه بهذه الطريقة يكشف مدى الجهد الذي أمضاه الباحث في إجراء التحقيقات الصحفية وعمليات البحث والجمع للمعلومات التاريخية وتوثيقها التزاماً بالأمانة العلمية، وليضيف في نهاية الكتاب فصلاً هاماً يضم أسماء العشرات من عملاء الوكالة الذين انتشروا في أرجاء المعمورة يحيكون المؤامرات والمكائد ضد الشعوب التي لا تذعن لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها.

وصحيح أن تلك القائمة الواردة في الكتاب مغلقة ومسقوفة بحجم ما تكشّف وأصبح مفضوحاً إلا أنها بحكم المنطق مازالت مفتوحة إلى الآن لتستوعب آلاف العملاء في العالم بحكم شراهة ذاك «الوحش» (والتسمية على لسان صاحب الكتاب) الذي بات «يهددنا جميعاً».

«السي. آي. أيه. - نادي القتلة» كتاب وثائقي غني يفيد في استكمال لوحة فهم القارئ لما يجري في عالمنا المعاصر الذي بات فيه التجسس والعمل الاستخباراتي والتخريب والتضليل الإعلامي يعتمد بالطبع على آخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا.

المعرِّب

توطئة

لعبت وكالة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Agency (CIA)، منذ تأسيسها قبل أكثر من خمسين عاماً، دوراً ناشطاً في حملات زعزعة الاستقرار على مستوى العالم أجمع، مستخدمة في ذلك طيفاً واسعاً من الوسائل والطرق، ليس أقلها الحملات الإعلامية، والتخريب الإقتصادي، وتنظيم جماعات التمرد والعصيان، وإثارة الحروب، والتسلل إلى المنظمات السياسية والنقابات العمالية، وتجنيد العملاء، وتنفيذ محاولات الاغتيال وممارسة التجسس «الكلاسيكي».

إنها «نادي القتلة»! إذ ليس هناك من تعبير آخر أكثر حيوية يمكن من خلاله وصف الطبيعة الإجرامية لهذه المؤسسة السرية التي يبدو وكأن قوانين الولايات المتحدة ذاتها لا تطالها.

وبات من المعروف اليوم بالطبع أن جرائم القتل المتعمد التي تحرض عليها وكالة الاستخبارات المركزية، لاتعتمد على المدافع الرشاشة وقنابل س ـ ٤ البلاستيكية فحسب، بل أن أعداداً متزايدة من سكان «العالم الثالث» يقضون نحبهم حالياً من جراء عمليات المقاطعة والتخريب الاقتصادي وتجميد الحسابات والأرصدة من قبل جهاز الاستخبارات الأمريكي دعماً للعمليات السرية التي ينفذها في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن كتابنا هذا، رغم اغتنائه بالتفاصيل، ليس في وسعه تغطية الأحداث السياسية التي جرت، ومازالت حتى يومنا هذا، تغطية كاملة، لأنه غير معني بذلك أصلاً ولم يوضع لهذه الغاية أساساً، وذلك بالإضافة إلى ما يرتبط بهذه المسألة من عوامل تقنية وتحليل سياسي. فمن وجهة نظر تقنية يستحيل على كتاب أن يواكب تسارع وتائر الأحداث

السياسية، ناهيك عن ذلك التناقض المتبادل الذي يبرز بين الفينة والأخرى بين السياسة الخارجية الرسمية للولايات المتحدة تجاه الأحداث الراهنة، وبين العمليات السرية للوكالة.

ويستند هذا الكتاب إلى مجموعة واسعة من المصادر شملت تحقيقات وتحريات واسعة قمنا بإجرائها بأنفسنا، واعتمدنا في جزء منها على مساعدة مخبرين، فضّلوا عدم ذكر أسمائهم، وكانوا إما قد تورطوا بالعمل لصالح الوكالة أو تأذوا من أعمالها، كما شملت عدداً من الأدبيات المعروفة على نطاق واسع والصادرة حول الوكالة وعملياتها، إضافة إلى التحليلات الواردة في وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية حول نشاط الوكالة (مثل: صحيفة *هيرالد تريبيون الدولية* International Hirald Tribune، ومجلة *نيوزويك* News Week، وصحيفة *واشنطن بوست* ــ Washington Post)؛ إلى جانب مواد مختارة من منشورات القوى اليمينية الجديدة (مثل مؤسسة التراث The Heritage Foundation). ونحن على دراية كاملة بالمشاكل المترتبة جراء اعتمادنا على المعلومات الواردة في تلك الفئة الأخيرة من المصادر. إذ أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، لاسيما في السنوات الأخيرة، كانت قد سرّبت عبر قنواتها إلى هذه الدوريات قصصاً تم تصويرها على أنها «سرّية» كشف عنها النقاب (صحفياً) لتنشر للمرة الأولى بعناوين عريضة تتصدر الصفحات الأولى. وما هذا إلا وسيلة تم استعمالها خدمة لأهداف الوكالة على أحسن وجه. ولذلك لم نعتمد تلك الفئة إلا من أجل تدعيم التحريات التي أجريناها بأنفسنا.

مدخل

بعض مظاهر ما يسمى
«النظام العالمي الجديد»
واستراتيجية الإمبريالية الأمريكية

لا يمكن فهم الاستراتيجية الحالية للإمبريالية الأمريكية وتحليلها إلا ضمن سياق عملية الثورة المضادة التي جرت في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي سابقاً على وجه الخصوص، والتي أحدثت تغيرات مثيرة في العالم أجمع، اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً - اقتصادياً، واستراتيجياً. إذ منذ قيام الانتصارات التي حققتها قوى الثورة المضادة الموالية للإمبربالية في بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة، بدأنا نعيش مرحلة تاريخية سميت بـ«النظام العالمي الجديد»، الذي يمكن وصف أهم سماته كما يلي:

١. بعد أن فقدت القوى الإمبريالية الرئيسية ـ الولايات المتحدة، اليابان، أوربا الإمبريالية تحت الهيمنة الألمانية ـ عدوها المشترك، الذي كان سبباً في توحيدها إلى حدٍّ ما، والمتمثل بالمعسكر الاشتراكي السابق في أوروبا الشرقية، بدأ يشتد تنافسها السياسي والاقتصادي والعسكري واشتدت حدة التناقضات فيما بينها بإطراد.

٢. كان من نتيجة ذلك ظهور تقسيم «استعماري جديد» آخر للعالم، وخصوصاً لما يسمى بـ «العالم الثالث» والدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، وأصبحت أوربا تواجه امبريالية ألمانية قوية ذات نزعة عدوانية متنامية.

٣. إن التنافس المحتدم بين القوى الإمبريالية الرئيسية مع ما يترتب عليه من نتائج سياسية واقتصادية وعسكرية، فضلاً عن محاولة فرض ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» يؤدي في الوقت ذاته إلى ازدياد خطر اندلاع الحروب في كل أصقاع العالم. ويمكن رؤية الدليل على هذه الفرضية في حرب الخليج الأخيرة ضد العراق، وفي عمليات القتل الدموية في

يوغوسلافيا السابقة، وفي الصراعات العسكرية التي أثيرت في مناطق الاتحاد السوفييتي السابق تحت شعارات التطرف القومي والشوفينية، وكذلك في تزايد أعداد النزاعات العرقية ـ القومية التي تغذيها الإمبريالية، وعمليات زعزعة الاستقرار العسكري والاقتصادي والسياسي في عدد كبير مما يسمى ببلدان العالم الثالث وفي مناطق كاملة منه. هذا وإن تقوية الإتجاهات والقوى الرجعية المتطرفة وتعزيز النزعة القومية والشوفينية وحتى الفاشية ما هو إلا تعبير ملموس عن هذا التطور الذي يمثل علاوة على ذلك خطرا متزايدا بالنسبة إلى القوى الديمقراطية والثورية والشيوعية حتى في أوروبا ذاتها.

٤. ولكن حتى هذا «النظام العالمي الجديد» ليس بقادر على حل الأزمة المتأصلة داخل النظام الرأسمالي، رغم نمو البنى الاحتكارية مافوق القومية ومتعددة الجنسيات. بل على العكس من ذلك فإن أزمة الرأسمالية تتعمق وتشتد مؤدية بالنتيجة إلى ازدياد النهب الذي يمارسه الاستعمار الجديد لما يسمى بالعالم الثالث وللبلدان الاشتراكية السابقة ولموارد كل منهما، ليصل إلى وتيرة باتت تخلف وراءها فقراً وبؤساً شاملاً لأقسام كبيرة من السكان، مفككة مجتمعات بأكملها. وتعني هذه الأزمة المتجذرة للرأسمالية أيضاً أن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة ولشرائح واسعة من البرجوازية الصغيرة حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً يتعرض لهجمات من قبل الطبقة البورجوازية الحاكمة لدرجة لم تعرف منذ الحرب العالمية الثانية. وهي تعني أيضاً أنه وحتى في تلك البلدان لم يعد «الدمار الاجتماعي» و«الفقر» كلمات غير مألوفة.

٥. وهناك عنصر آخر من عناصر ما يسمى «النظام العالمي الجديد» لا يجب التقليل من أهميته ويتمثل في السعي الدائم لتدمير أي بديل محتمل للهيمنة الامبريالية وتقويضه وقمعه والتلاعب به. والبديل هنا هو أي شكل من المقاومة الديمقراطية المعادية للامبريالية، أو أي تمرد ثوري، أو أي تحرر نضالي له صبغة وطنية – ديمقراطية، أو أي أمل أو كفاح في سبيل قيام بديل اشتراكي. ومن طبيعة هذه الهجمات أنها موجهة خصيصاً ضد البلدان التي ما تزال متمسكة بطريق تنمية اشتراكي مثل كوبا، كوريا، فيتنام، أو الصين. أضف إلى ذلك أن عمليات الهجوم المباشرة هذه أو استراتيجيات التقويض موجهة أيضاً ضد تلك البلدان، أو حتى تلك

الهيئات الدولية التي تحاول الحد من سطوة الهيمنة الامبريالية. كما يجري توجيه هذه الهجمات ضد الشيوعيين والثوريين المناضلين في سبيل التحرر الوطني وإحداث تغييرات جذرية في مجتمعاتهم.

انتهت حرب الخليج منذ عام ١٩٩١، ولكن في أثنائها ومن خلالها صارت تتضح أكثر فأكثر الخطوط العامة لـ«النظام العالمي الجديد»، وللاستراتيجيات الأمريكية على نحو خاص. ومنذ ذلك الحين جاءت تطورات الأوضاع في جزيرة هاييتي والصومال، وعمليات الحصار الإمبريالي المستمرة ضد كوبا والعراق وليبيا، واتفاق غزه ـ أريحا بين عرفات ورابين، وبعض التطورات في مناطق أفريقيا الجنوبية لاسيما في جمهورية جنوب أفريقيا، وغيرها من الأحداث، لتبرهن على صحة هذه المقولة.

وإبان حرب الخليج ضد العراق تم اختبار وتنفيذ بعض المخططات والاستراتيجيات التي تم إعدادها خصيصاً لقيام ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» تحت الهيمنة الأمريكية، ابتداءً من نقل المعلومات على نحو مغلوط، مروراً بالاستفزازات التي كانت تهيئ للهجوم المسلح، وصولاً إلى الحرب ذات «التقنية العالية» رغم طابعها التقليدي. وهذه الحقيقة تدفعني إلى التوقف عند هذه الحرب وتفحص خلفياتها بشيء من التفصيل الزائد.

حقيقة الأمر أن هذه الحرب، التي هددت بدفع المنطقة بأكملها وحتى العالم أجمع إلى حافة الهاوية، كانت قد بدأت قبل إطلاق الرصاصة الأولى بكثير: أي بعد أربعة أيام فقط (!) من انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية في شهر آب عام ١٩٨٨. ومن الناحية العسكرية لم تنجح إيران في مساعيها لنقل «الثورة الإسلامية» إلى بغداد، ولكن بعد انتهاء تلك الحرب كان اقتصاد العراق مدمراً.

عندما بدأت الحرب في عام ١٩٨٠ كان لا يزال العراق يحتفظ باحتياطي نقدي يبلغ ٣٠ بليون دولار أمريكي، بينما وصلت الديون العراقية في عام ١٩٨٨ إلى ١٠٠ بليون دولار أمريكي على الأقل. ولم تتوقف الدعاية العراقية عن الادعاء بأن العراق كان "درعاً لحماية أخوانه العرب من الخطر الفارسي". وتوقع العراق عندها "أن يقوم أكثرهم غنى – السعودية، الإمارات، الكويت – بتسديد ديونه".

ولكن الأمور سارت على نحو مغاير تماماً، إذ بعد يوم واحد فقط من ابتداء الهدنة ما بين العراق وإيران، بدأت دولة الكويت المجاورة بزيادة

حصصها المقررة من إنتاج النفط، التي تضعها منظمة أوبك، حيث قامت تحديداً بإحداث زيادة هائلة في إنتاجها من حقل الرميلة، التي كانت الحكومة العراقية قد أدعت ملكيته. وكانت نتائج هذا العمل واضحة. إذ أن المضي قدماً بزيادة إنتاج النفط، التي كانت سبب المشاكل أساساً، أدى إلى انخفاض أسعاره انخفاضاً حاداً. وما كان صدام حسين ليعتبر ذلك إلا استفزازاً بعد أن انخفض دخل العراق من عائدات النفط بمقدار ٧ بليون دولار أمريكي سنوياً، وهو مبلغ يعادل تماماً الزيادة السنوية في خدمة سداد الديون العراقية. وكوّن هذا الوضع حجر الأساس لذلك التصعيد الذي انتهى أخيراً باحتلال العراق للكويت وبالتالي حدوث عملية «عاصفة الصحراء».

دور الولايات المتحدة

كانت الاستراتيجية الأمريكية، وحتى في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، تهدف إلى إضعاف هاتين القوتين الكامنتين في المنطقة على السواء، وذلك لكي تحكم الولايات المتحدة سيطرتها كاملة على المنطقة بأكملها، وعلى مواردها، لاسيما النفط بشكل رئيسي. وطبقاً لذلك كانت واشنطن تزود كل طرف بالمعلومات العسكرية الهامة استراتيجياً والمتعلقة بخصمه بالشكل الذي يُبقي الحرب على سوية لا تسمح لأحدهما بإحراز انتصار استراتيجي على الآخر. «وبدون أي وازع من ضمير ومن باب المفارقات الساخرة تم تأليب الايرانيين والعراقيين بعضهم على بعض. والنتيجة التي كانت تحلم بها الولايات المتحدة الأمريكية هي قيام علاقات فاترة بين هاتين الدولتين المعاديتين لها من خلال حرب الخليج. وفي حين ألقت حكومة إسرائيل بكامل دعمها لإيران، توددت واشنطن للعراق أولاً بحذر، ثم للدولتين المتحاربتين كلتيهما، وأخيراً للعراق مرة ثانية. إذ أن هزيمة العراق على يد إيران ستشكل كارثة بالنسبة للمصالح الغربية حسب ما استخلصته دراسة وضعها مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٨٧، بعد أن كانت حرب الخليج تستعر لمدة سبع سنوات وبعد أن اقترب عدد الضحايا من مليون شخص. وإن القيادة الايرانية مازالت مقتنعة حتى اليوم أن واشنطن قد ساعدت صدام حسين آنذاك (١٩٨٠) في حملته للاستيلاء (على الأراضي الإيرانية). وتزعم طهران أن السعوديين قد سربوا إلى بغداد

تقارير استخباراتية من الأقمار الصناعية الأمريكية كانت تهدف عمداً إلى إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية. ومثله مثل وزير الدفاع الأمريكي في عهد ريغان، كاسبر واينبرغر، كان كيسي، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، مقتنعاً أن حرباً طويلة الأمد في الخليج كانت تصب في خدمة المصالح الأمريكية. ولذلك وعندما تم التصدي لجيش صدام حسين الغازي بعد نجاحاته الأولية اقترح كيسي منح مساعدات سرية للعراق».(مجلة «دير شبيغل» الألمانية).

وبالفعل نجحت هذه الاستراتيجية. ففي نهاية المطاف كان هدف واشنطن يتمثل في عرقلة التطورات الثورية في إيران إبان السنتين الحرجتين ١٩٧٩ و١٩٨٠، وفي منع توسعها وانتشارها في بلدان أخرى، لاسيما في الدول النفطية الغنية في الخليج.

وعلاوة على ذلك فإن لواشنطن مصالح اقتصادية واضحة في المنطقة المحيطة بالخليج العربي/ الفارسي. ويمكن تلخيص هذه المصالح بكلمة واحدة هي «النفط».فاحتياطي النفط في الولايات المتحدة لا يتجاوز ٢٥،٩ بليون برميل، في حين يفوق ما تملكه الكويت وحدها من إحتياطي نفطي ٩٤،٥ بليون برميل، والعراق أكثر من ١٠٠ بليون برميل، والسعودية أكثر من ٢٢٥ بليون برميل. وفي حين يكلف إنتاج البرميل الواحد من النفط ذي النوعية العالية ما مقداره ٥٧ سنتاً في البلدان العربية، يتوجب على الشركات النفطية الأمريكية أن تدفع ٣ دولار لقاء كل برميل من النفط الأمريكي بنوعية موازية.

قبل اندلاع حرب الخليج، وتحديداً في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٠، لخصت نشرة «كونفيدنشال ريبورتس» – الصادرة عن مركز خدمات إعلامية واسع الإطلاع وذي خلفية متأثرة بوكالة الاستخبارات المركزية، والموجهة لصانعي القرارات في قضايا التجارة والسياسة – لخصت الوضع على الشكل التالي: «....إن استمرار التهديد العراقي سيعطي المسوّغ لتواجد عسكري أمريكي طويل الأمد في المنطقة..... ونذكر قراءنا بما كتبناه في الرابع من أيلول: "يعني تمركز القوات العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية تحقيق أمنية أمريكية لطالما بقيت عالقة في الأذهان. وإن استمرار هذا الوضع سيعود بفوائد جمّة على الولايات المتحدة؛ فالسعودية تتراجع لتصبح عملياً جسماً تابعاً في فلك الولايات المتحدة، فلا مانع لديها من

انتاج النفط بالمقدار الذي تطلبه واشنطن، وبذلك تتراجع قدرة الأوبك على الابتزاز، فليس بوسع حكام السعودية الأغنياء سوى البقاء تحت سيطرة الدولار والمساعدة في تمويل العجوزات المالية الأمريكية"».

واشنطن تصعد الأزمة العراقية - الكويتية

مع تعمق مشاكل العراق الاقتصادية خلال عام ١٩٨٩ بسبب استمرار دول الخليج في زيادة إنتاجها من النفط، اجتمع الأمريكيون والكويتيون لمناقشة التفاصيل الدقيقة لاستراتيجيتهم المشتركة ضد العراق. ففي تشرين الثاني عام ١٩٨٩ التقى مدير المخابرات الكويتية مع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ويبستر Webster لمناقشة الوضع. وهناك ملف محفوظ لدى المخابرات الكويتية يقدم المعلومات حول نتائج تلك المحادثات. يقول رئيس المخابرات الكويتية: «اتفقنا مع الجانب الأميركي على وجوب استغلال الوضع الاقتصادي المتردي في العراق لكي نضغط على حكومة ذاك البلد من أجل إعادة رسم حدودنا المشتركة معه. وقد عرضت وكالة الاستخبارات المركزية لنا أفكارها حول الوسائل المناسبة لممارسة ذلك الضغط، هذا وينبغي أن يبدأ التعاون الوثيق فيما بيننا بأسرع وقت ممكن شريطة تنسيق هذه الأنشطة على مستوى رفيع».[١]

وبدأت في نفس الوقت تقريباً حملة إعلامية دولية كشفت تفاصيل أكثر فأكثر حول صفقات السلاح العراقية مع الشركات الغربية. وظهر لاحقاً أن مصادر المعلومات التي شكلت أساس المقالات والأفلام في تلك الحملة كانت في معظم الحالات تأتي من الدوائر المخابراتية الإسرائيلية أو الأمريكية. وكان الهدف من هذه الحملة الإعلامية يتمثل في عزل نظام بغداد دولياً وإيجاد الأرضية السياسية لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق. ووصل التصعيد إلى ذروته الأولى عندما اعترف صدام حسين علانية (في خطاب ألقاه في ٢ نيسان ١٩٩٠) بامتلاك بلاده لأسلحة كيميائية وبقدرة العراق على استخدامها عند قيام هجوم إسرائيلي، فشكل بذلك تهديداً مباشراً لإسرائيل.

وأكد هذا الاعتراف الشكوك التي أثيرت جراء بعض التصريحات الصحفية السابقة، فقد أصبح معلوماً أن العراق قد بنى مفاعلاً لخدمة

الأغراض الصناعية والعسكرية يعمل بالاعتماد على الموارد الذاتية نسبياً، زد على ذلك نجاح بغداد في كسر «هيمنة إسرائيل النووية الكيميائية» في الشرق الأوسط. وهكذا تحوّل العراق إلى قوة إقليمية لا يستهان بها، وقد بدا أن توازن القوى الذي حاولت واشنطن إيجاده والتحكم به خدمة لمصالحها في هذه المنطقة، بمساعدة إسرائيل المدججة بالسلاح، والدول العربية المحافظة كمصر والسعودية، قد بدأ بالخروج عن حيز السيطرة، مما يعني تعريض هيمنة الولايات المتحدة للخطر.

سوء نقل معلومات متعمد

اتبع منظّرو السياسة الاستراتيجية في واشنطن عمداً خلال هذه المرحلة من المخطط، إن لم يكن قبلاً، استراتيجية مزدوجة كانت تهدف إلى زيادة حدة المواجهة بين العراق والكويت. وكان لابد لكل مراقب يفكر بطريقة منطقية أن يستنتج أنه وحتى عند المراحل الأولى من الأزمة، لم تقبل الولايات المتحدة حقيقة احتمال نشوب الحرب كنتيجة لهذه التطورات فحسب، بل أنها وضعت عن سابق إصرار وتصميم هذا الاحتمال ضمن حساباتها.

وكان حكام الكويت يتلقون رسائل متكررة مفادها أن الولايات المتحدة تقف ورائهم وتساندهم. ودرس كلا الفريقين إمكانية تمركز قوات بحرية أمريكية في الكويت. وفي تلك الأثناء كانت التطمينات تقدم للعراقيين بشأن تحسن علاقاتهم مع الولايات المتحدة، برغم الضجة الإعلامية حول الأسلحة العراقية التي تم شراؤها من الغرب. وعمدت الحكومة الأمريكية إلى إعطاء العراقيين الانطباع بأنها تريد البقاء خارج دائرة المواجهة المتصاعدة بين الكويت والعراق. وفي هذا السياق، وصفت المجلة الأسبوعية الألمانية «دير شبيغل» الوضع كما يلي: «أرسل جورج بوش تحياته الشخصية الودية إلى صدام حسين في ٢٥ نيسان في نهاية رمضان، شهر الصوم لدى المسلمين، وذلك لتثبيت حقيقة عودة العلاقات بين البلدين إلى انسجامها مرة أخرى، وما كان لهذه الخطوة إلا أن تعزز الانطباع لدى العراق بأن الإدارة الأمريكية ترغب بتفادي المواجهة. وأما صدام الذي تشجع من جراء ذلك فقد واصل العمل في خططه للغزو».[٢] وأخيراً وفي ٢٥

تموز ١٩٩٠ أجرت السفيرة الأمريكية لدى العراق ابريل كلاسبي April Glaspie لقاءً مطولاً مع صدام حسين كان الهدف منه تعزيز ذلك الانطباع أكثر فأكثر، وكان أن قالت بالتحديد: «تلقيت أوامر مباشرة من الرئيس بأن أسعى لإقامة علاقات أفضل مع العراق. والرئيس بوش رجل ذكي، وهو لن يعلن حرباً اقتصادية ضد العراق. إذ ليس لدينا رأي معين بخصوص الصراعات العربية الداخلية كنزاعكم الحدودي مع الكويت (...) وقد طلب وزير الخارجية جيمس بيكر من الناطق الرسمي باسم الخارجية بإلحاح تأكيد هذه النقطة تحديداً».[٣] ولكن الحديث استمر، وسألت السفيرة الأمريكية – وهي تعرف أنه قد تم حشد القوات العراقية سلفاً على طول الحدود مع الكويت – عن نوايا العراق في هذا النزاع. فأجاب الرئيس العراقي أن الكويت لجأت إلىتصرفاتها بالأساس ضمن إطار شن "حرب اقتصادية" ضد بلاده، وأن هذه التصرفات وصلت إلى درجة "الأعمال العسكرية الموجهة ضدنا". وتابع بالقول أنه كان يأمل بالتوصل إلى حل سلمي، ولكن إذا لم يتجسد ذلك الحل، عندها سيكون «من الواضح أن العراق لن يقبل الموت».ولقد كانت هذه كلمات واضحة حقاً!

إلا أن واشنطن واصلت انتهاج استراتيجيتها المزدوجة باتساق. إذ أنه وقبل يومين فقط من بدء الغزو العراقي للكويت، أي في ٣١ تموز ١٩٩٠، سرّب المنظرون الأمريكيون تصريحاً شبه رسمي يقول أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً مهما كانت الظروف، وبغض النظر عن درجة تصاعد النزاع الخليجي مستقبلاً. بناء على ذلك، وعندما سُئل مساعد وزير الخارجية جون كيلي أمام لجنة الشرق الأوسط التابعة لمجلس النواب الأمريكي: «ماذا سيكون موقفنا إذا ما اجتاز العراق الحدود الكويتية؟» أجاب: «أرفض الاشتراك في لعبة الافتراضات هذه.. يكفي أن نقول أننا سنتأثر بذلك للغاية.» وعنما سُئل كيلي: «هل سيكون من الصحيح القول ضمن هذه الظروف أنه لا توجد لدينا أية معاهدة أو أي التزام، أو أي شيء يجبرنا على إرسال قوات أمريكية (للدفاع عن الكويت – الكاتب)؟»، أجاب: «هذا صحيح!»[٤]

وبطبيعة الحال صعّدت هذه الاستراتيجية المزدوجة من حدة المواجهة ما بين العراق والكويت، ودفعت بها لتصل إلى حرب حقيقية. فقد زحفت دبابات صدام حسين على الكويت المجاورة بتاريخ ٢ آب، مع يقينه أن

الولايات المتحدة "ستتأثر حقاً" ولكنها لن تتدخل عسكرياً بأي حال من الأحوال. ومن جانبها رفضت الكويت عملياً وحتى اللحظة الأخيرة أن تجري أية مساومة مع بغداد بخصوص المواضيع المتنازع عليها. وقد اعتمدت الكويت في اتخاذها لهذا الموقف المتصلب على الدعم الأمريكي الموعود، وعلى الاستراتيجية التي كانت قد طوّرتها بمعونة الولايات المتحدة لممارسة ضغوطات اقتصادية على النظام العراقي وصولاً إلى إسقاطه.

ويجب أن نلاحظ عند هذه النقطة أن واشنطن قد أطلقت عمداً معلومات مضللة وموجهة لخلق تلاحم في صفوف التحالف الدولي المعادي للعراق والذي كان يُقصد منه التحول بالمحصلة إلى أساس لتدخل عسكري أمريكي مباشر. وكان الشرط المسبق لقيام هذا التحالف هو أن توافق السعودية على تمركز قوات عسكرية أمريكية في أراضيها. ولهذا السبب طار وزير الدفاع الأمريكي تشيني إلى الرياض بعد الغزو العراقي للكويت مباشرة وعرض على عدد من أفراد الأسرة السعودية الحاكمة صوراً من الأقمار الصناعية بقصد إثبات أن العراقيين كانوا يحشدون قواتهم على امتداد حدودهم مع السعودية. وبذلك تولد الانطباع لدى السعوديين بأن الدبابات العراقية ستزحف قريباً على بلادهم أيضاً. وكان ذلك هو العامل الحاسم في قرارهم الموافقة على تواجد عسكري أمريكي في السعودية. وبعد أشهر فقط حصل بعض المحللين المستقلين على صور للسعودية والكويت كانت قد التقطت بواسطة أقمار اصطناعية مدنية في شهر أيلول، وعبثاً أمعن السعوديون النظر في تلك الصور بحثاً عن أثار الـ ٢٥٠ ألف جندي والـ ١٥٠٠ دبابة التي كان من المفترض أن بغداد قد وضعتها لشن هجوم ما على السعودية.

حرب الخليج بوصفها جزء من مفهوم أمريكي

دعونا نبدأ من الاستنتاج القائل بأن الولايات المتحدة أرادت هذه الحرب فعلاً. (دليل آخر على هذا الاستنتاج هو حقيقة أن الأمريكان وحتى بعد دخول العراق إلى الكويت لم يعطوا العقوبات الاقتصادية الدولية حدها الكافي زمنياً بحيث تعطي مفعولها المرجو، ولم يستغلوا كل الخيارات السياسية والدبلوماسية المتاحة. والخوض في مجمل تفاصيل هذه النقطة ليس بمجال بحثنا هنا.) فلقد لكزت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من العراق

والكويت بمهمازها إبّان المواجهة بينهما. وقد وقع العراق عبر غزوه للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ تماماً في الفخ الذي نصبه له منظرو السياسة الاستراتيجية في واشنطن خطوة بخطوة. وما تلا ذلك من أحداث كان أمراً لا مرد له.

ولقد أصبحت حرب الخليج، التي بدأت في كانون الثاني ١٩٩١، ومسبباتها نموذجاً لخطط وزارة الدفاع الأمريكية خلال عقد التسعينات. ففي «توصيفهم للعدو» في الصراعات العسكرية السابقة في مناطق ما يسمى «العالم الثالث» افترض المنظرون الأمريكيون عمليات عسكرية تقام ضد مغاوير أو قوات عسكرية خفيفة التسليح نسبياً (كما حدث في بنما). و"يقتصر" هذا النموذج من الصراع العسكري، الذي يسميه المتخصصون «صراع منخفض الحدة» (LIC)، على مستوى ما يسمى بضبط المتمردين (كما حدث في الفلبين)، أو تسليح وتنظيم قوات العصابات المسلحة المناوئة للحكومات «الكونترا» (كما في نيكاراغوا وأنغولا)، شريطة استخدام عدد محدود من أفراد القوات الأمريكية (كما حدث في غرينادا وبنما). ولكن النموذج الجديد الذي تم اختباره في حرب الخليج تضمن الدخول في معارك ثقيلة ضد قوى إقليمية جيدة التسليح (وهي العراق في هذه الحالة). ومن أجل تمييز هذا النوذج من الحروب عما يسمى «الصراعات مرتفعة الحدة» (HIC) – أي الحرب العالمية، التي كانت تعني سابقاً حرباً ضد بلدان حلف وارسو، وتعني اليوم حرباً ضد روسيا – وعن الصراعات منخفضة الحدة ابتكر منظرو وزارة الدفاع اصطلاحاً فنياً جديداً أسموه «الصراع متوسط الحدة» (MIC).

وتم صياغة الدور الذي ستلعبه «الصراعات متوسطة الحدة» في التخطيط العسكري المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجموعة رفيعة المستوى من الخبراء دعا لاجتماعها في أيار ١٩٩٠ «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» (CSIS) الذي تربطه صلات وثيقة مع الدوائر الاستخباراتية السرية في الولايات المتحدة. وقد خلصت هذه المجموعة إلى الاستنتاج التالي: «قد يكون العدو في الصراعات التقليدية المستقبلية على نفس درجة تسليح القوات المسلحة الأمريكية (......) وستواجه الولايات المتحدة في العديد من البلدان جيوشاً ضخمة جيدة التدريب والتسليح وتمتلك أسلحة متطورة وبأعداد كبيرة، وربما يتضمن ذلك عتاداً من الموروث السوفييتي مثل دبابات مقاتلة، ناقلات جنود مدرعة، مدفعية ثقيلة

متحركة، طائرات مقاتلة، أنظمة دفاع جوي متكاملة، غواصات، صواريخ عابرة، صواريخ باليستية (صواريخ الدفع الذاتي)، صواريخ أرض ـ جو حديثة، وحتى أسلحة نووية كيميائية وتكتيكية.»[٥]

ولقد أصبح أحد معالم هذا النوع من التخطيط ونتائجه واضحاً، إذ لا تزال القدرة العسكرية الأمريكية كما كانت عليه في زمن الحرب الباردة رغم انفراط عقد منظمة حلف وارسو. وأما ما تسمى بـ «حصة السلام» فقد نُحِّيت جانباً على أرض الواقع ودون ضجة تذكر. ومع هذا، ولكي تبقى الولايات قادرة على خوض «صراعات متوسطة الحدة» بشكل فعال فإنه يتوجب عليها وضع قطع عسكرية ضخمة، وربما مسلحة أو مدربة تسليحاً وتدريباً خاصاً، وذلك في مناطق مختلفة من العالم. ولتحقيق هذه الغاية، طالب وزير الدفاع الأمريكي تشيني في آذار ١٩٩٠ «بتواجد عسكري أمريكي دائم في منطقة الخليج».[٦]

الصراعات متوسطة الحدة والقوى الإقليمية

ظهرت القوى الإقليمية منذ السبعينات في مناطق مختلفة مما يسمى بالعالم الثالث، وتنطبق ثلاثة معايير على كل من هذه القوى:

١. امتلاكها لمجمع عسكري ـ صناعي.

٢. امتلاكها لأعداد ضخمة من السكان تمكِّنها من بناء جيش قوي.

٣. امتلاكها لاحتياطي من المواد الخام وربما لمستوى من الإنتاج الصناعي يسمح لها ببناء مجمع عسكري ـ صناعي، ويسمح لها بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة وربما فيما يسمى بالعالم الثالث.

وتضم هذه الفئة من البلدان كلا من العراق (قبل حرب الخليج)، أو الهند أو البرازيل أو جنوب أفريقيا، ويحتمل أن تضم في المستقبل القريب بعض البلدان الآسيوية. وربما تتحول الصين إلى تحدٍ أكثر خطورة تجاه الهيمنة الأمريكية نظراً لقوتها العسكرية والاقتصادية فضلاً عن توجهها الاشتراكي الرسمي، وهو الوضع الذي يؤهلها بقوة للانضمام إلى «نادي النخبة» الخاص بالدول العظمى.

ولسوف يصبح الوضع حرجاً أمام التخطيط الاستراتيجي الأمريكي إن حاولت النخب الحاكمة في تلك البلدان ـ مهما كانت توجهاتها السياسية ـ

الانسحاب لأي سبب كان من فلك النفوذ الأمريكي وتنفيذ سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية. ولقد انطبقت هذه المعايير كافة على العراق مثلا قبل حرب الخليج.

ولقد تطرق الرئيس الأمريكي بوش إلى هذه المشكلة في أوائل أيار ١٩٨٩ في واحد من أولى خطاباته الرئيسية حول موضوع «الأمن القومي»، فقال آنذاك: «يمثل إيجاد الطريقة الصحيحة في التعامل مع اتحاد سوفييتي متغير، تحدٍ لنا من الدرجة الأولى (...) ولكن التحديات التي تواجهنا اليوم بخصوص سياسة الأمن القومي لا تأتي من الشرق فقط، إذ يغير نهوض القوى الإقليمية من معالم المشهد الاستراتيجي بسرعة..»[٧]. وفي شهر شباط ١٩٩١ وافق وزير الدفاع الأمريكي تشيني Cheney على «وثيقة التوجهات» السرية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، وهي «توَجِّه» القوات المسلحة الأمريكية لإيلاء «الخطر السوفييتي» (الروسي حالياً) أهمية تقل بكثير عن أهمية الجاهزية للصدامات مع القوى الإقليمية فيما يسمى بالعالم الثالث. أما رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال فونو Vuono فقد عبَّر عن هذه الفكرة بشكل أكثر دقة في إحدى مقالاته حين قال: «لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل القوة العسكرية المتنامية لتلك البلدان، وينبغي على الجيش الاحتفاظ بقدرته على تحييد الأخطار المحتملة أينما كان مصدرها. وقد يعني ذلك مواجهة جيش جيد التسليح في العالم الثالث»[٨].

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت الامبريالية الأمريكية نتيجة لذلك بإعادة تنظيم قوتها العسكرية بالاتجاه المذكور آنفاً، وإقامة ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» الذي تهدف من ورائه إلى أن تصبح القوة العظمى المهيمنة على العالم. وفي بيان موَّسع حول سياستها أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٩٢ أن المهمة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تنحصر في ضمان عدم السماح بظهور أي قوة عظمى منافسة لها في أوروبا الغربية أو آسيا أو في مناطق الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وتوضح إحدى الوثائق التي تتألف من ٤٦ صفحة والتي كان يجري تداولها في ذاك الوقت على أرفع مستويات وزارة الدفاع الأمريكية، أن جزءاً من المهمة الأمريكية سينصب على «توجيه أصابع الاتهام وإصدار أحكام الإدانة والتجريم باتجاه المنافسين المحتملين على سوية تشاغل

طموحاتهم على الدوام في السعي للعب دور أكبر في اتخاذ مواقف أكثر فاعلية حماية لمصالحهم المشروعة».

ولقد شرّعت هذه الوثائق السرية قيام عالم تهيمن عليه قوة عظمى وحيدة يمكن أن تحتفظ بموقعها إلى الأبد عن طريق اتباع سلوك بناء وامتلاك قدرة عسكرية كفيلة بردع أية دولة، أو مجموعة دول، عن تحدي الامبريالية الأمريكية وتفوقها. ولتثبيت هذا الدور إلى الأبد ينبغي على الولايات المتحدة كما تقول الوثيقة «أن تحرص على مصالح الدول الصناعية المتقدمة لثنيها عن تحدي قيادتنا، أو عن محاولة قلب النظام السياسي والاقتصادي المقام».

ومع تركيزها على مفهوم هذه السلطة الخيِّرة التي تمارسها قوة واحدة، شدّدت وثيقة وزارة الدفاع على رفضها التام والواضح لمبدأ «الدولية الجماعية» (العمل الدولي الجماعي - المعرِّب)، أي تلك الاستراتيجية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما سعت الدول الخمس المنتصرة فيها إلى تشكيل منظمة أمم متحدة تستطيع التوسط في النزاعات وإيجاد حلول سياسية لأحداث العنف التي تتفجر.

ومع أن هذه الوثيقة كانت داخلية وخاصة بوزارة الدفاع ولم يجر تقديمها إلى مجلس الشيوخ إلا أن بياناتها وُضعت بالتنسيق مع «مجلس الأمن القومي» وبالتشاور مع الرئيس وكبار مستشاريه لشؤون الأمن القومي.

وقد كانت مسودة بيان سياسة وزارة الدفاع الأمريكية مع ما أرفق بها من تقارير حول مستويات القوة المطلوبة لضمان دور أمريكي مهيمن، عبارة عن مسوّغات تفصيلية للاقتراح الذي تقدمت به إدارة بوش حول «القوة الأساسية» والقاضي بتقديم الدعم لتشكيل جيش قوامه ١,٦ مليون انسان في غضون خمس سنوات تنتهي بحلول عام ١٩٩٦/١٩٩٧، وبكلفة تصل إلى ١,٢ تريليون دولار أمريكي تقريباً. ومن حيث المبدأ ورثت إدارة كلينتون هذا المفهوم وتابعته.

إن متابعة هذا الهدف الاستراتيجي يفسر التأكيدات المشددة التي وردت في أمكنة أخرى من الوثيقة، وفي خطط أخرى لوزارة الدفاع حول استخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في بلدان مثل كوريا الديمقراطية، أو العراق، أو بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة، أو أوروبا.

وخلت الوثيقة بشكل ظاهر من أية إشارة إلى العمل الجماعي من خلال الأمم المتحدة التي أعطت التفويض لهجوم قوات التحالف الدولي ضد القوات العراقية في الكويت. إلا أنها لحظت أن التحالفات «تعِد بتعزيز العمل الجماعي إلى حد كبير» كما حدث في حرب الخليج، ولكن «علينا أن نتوقع قيام التحالفات المستقبلية على شكل تجمعات خاصة بالهدف المعني، دون الاستمرار على الغالب إلى ما بعد الأزمة المراد مواجهتها، بحيث أنها تنطوي في معظم الحالات على اتفاقات عامة حول الأهداف المراد تحقيقها». وتقول الوثيقة أيضاً أن أهم ما في الأمر هو تكريس الإحساس العام أن الولايات المتحدة هي الداعمة في نهاية المطاف للنظام في العالم، وأنه ينبغي أن تكون في موقع يسمح لها بالتصرف بشكل مستقلٍ عند تعذر تنسيق العمل الجماعي أو في حال وقوع أزمات تتطلب رداً سريعاً.

وتصور هذه الوثيقة عالماً لا تهيمن فيه إلا قوة عسكرية واحدة هي الامبريالية الأمريكية التي ينبغي على قادتها «الإبقاء على آليات ردع المنافسين السياسيين حتى عن الطموح لأداء دور أكبر إقليمياً أو عالمياً».

وللمرة الأولى منذ إطلاق عملية «توجيه التخطيط الدفاعي» الخاصة بصياغة سياسة الأمن القومي توضح المسودة الجديدة أن تفكيك المؤسسة العسكرية السوفييتية السابقة قد قلل من احتمال قدرة أي قوة لاحقة على شن حرب عالمية تقليدية من جديد. ولكن تعود الوثيقة لتدعم تخمينها بالقول: «لا يمكننا نبذ الأخطار التي تواجه الاستقرار في أوروبا والتي قد تتأت من نوازع وطنية في روسيا نفسها أو من محاولة إعادة الجمهوريات المستقلة حديثاً مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء وربما غيرها إلى أحضان روسيا الأم».

وتقول الوثيقة أن الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية ستواصل استهداف الجوانب الحيوية للمؤسسة العسكرية السوفييتية السابقة برغم التغير الذي تم في خطط الاستهداف النووي الأمريكي «من باب الترحيب بالتطورات التي حدثت في دول الاتحاد السوفييتي سابقاً». ويرجع السبب المنطقي وراء متابعة الولايات المتحدة لسياسة الاستهداف هذه إلى «وجوب استمرارها بالنظر إلى مصادر القوة والقدرات التي تشكل قيمة كبيرة بالنسبة إلى القادة الروس حالياً أو في المستقبل، أو غيرهم من الخصوم النوويين،

بوصفها مصادر خطر تهدد وجودها»، لأن روسيا ستبقى «القوة الوحيدة في العالم القادرة على تدمير الولايات المتحدة». وتتابع الوثيقة بالقول أنه ما لم تصبح الترسانة النووية الروسية مسالمة وغير مؤذية حقاً «سنبقى نواجه احتمال وقوع الأسلحة النووية الاستراتيجية النشطة في أيدي أولئك الذين قد ينقلبون إلى أنظمة منغلقة وسلطوية ومعادية». ولذلك تدعو الوثيقة إلى «تقديم مبكر» لنظام دفاعي مضاد للصواريخ ينتشر في أرجاء المعمورة.

وفيما يتعلق بأوروبا تؤكد وثيقة وزارة الدفاع «أن التواجد الأمريكي الحقيقي في أوروبا واستمرار التلاحم داخل التحالف الغربي سيبقيان مسألتين حيويتين»، وتتابع أنه لتفادي تطور علاقة تنافسية «ينبغي أن نعمل على منع ظهور ترتيبات أمنية خاصة بأوروبا فقط، مما قد يقوّض حلف شمال الأطلسي» (الناتو).

وتوضح الوثيقة أنه مع إزالة الأسلحة النووية الأمريكية قصيرة المدى من أوروبا وإزالة أسلحة مماثلة لها من البحر أيضاً، لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تفكر في سحب طائراتها المعدّة للضربات النووية من أوروبا. وفي حال ظهور أي تهديد من قبل الطائرات الروسية «ينبغي أن نضع خططاً لصدّه» انطلاقاً من عمق مناطق أوروبا الشرقية، «شريطة وجود قرار من التحالف المعقود حينها للقيام بذلك».

ويطرح هذا التصريح التزاماً واضحاً بتنظيم دول حلف وارسو السابق ضد روسيا، وهو يقترح أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تنظر في مسألة تقديم التزامات أمنية لدول شرق ووسط أوروبا شبيهة بتلك التي قدمتها في حينه للمملكة العربية السعودية والكويت ودول خليجية أخرى. وفي إطار سعيها لتثبيت الاقتصاديات الرأسمالية والتطورات السياسية التي طرأت مؤخراً في دول أوربا الشرقية تدعو الوثيقة المجموعة الأوربية إلى تقديم عروض إلى تلك الدول بالانضمام إليها بأسرع وقت ممكن.

وبالنسبة إلى شرق آسيا يقول التقرير أنه باستطاعة الولايات المتحدة تخفيض عدد قواتها في تلك المنطقة، ولكن ينبغي عليها «الاحتفاظ بموقعها بوصفها القوة العسكرية الأولى في المنطقة، مما سيمكنها من مواصلة إسهامها في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي، من خلال قيامها بدور قوة التوازن التي تمنع بروز الفراغ أو ظهور قوة اقليمية مهيمنة». وتحذر الوثيقة أيضاً من أن أي سحب متهور للقوات العسكرية الأمريكية قد يستثير ردة فعل غير

مرغوب فيها من جانب اليابان، وتضيف: «ينبغي أن نحتفظ بقدرتنا على تلمس تأثيرات زعزعة الاستقرار المحتملة التي قد تنتجها الأدوار المتعاظمة من جانب حلفائنا، وخاصة اليابان وربما كوريا أيضاً». وتوصي المسودة أنه في حال نجاح محادثات السلام بين الكوريتين«ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى لأن تحتفظ بتحالف مع كوريا ديمقراطية موحَّدة».وهذا يعني من الناحية العملية دعم نظام سيؤول، التابع للامبريالية، إلى أقصى درجة وصولاً إلى تخريب كوريا الديمقراطية وتنظيم تطورات معادية ومناهضة للثورة في تلك البلاد.

وكان من المنطقي بعد أخذ هذه الاستراتيجية وهذا التعاظم المنشود في الدور العسكري بعين الاعتبار أن تقوم الإدارة الأمريكية سراً بصياغة سياستها في عام ١٩٩٢ استناداً إلى ميزانية رُصدت للاستخبارات واقتربت من معدلات مثيلاتها إبان فترة الحرب الباردة، وهو نفس العام الذي وُضعت فيه مسودة الوثيقة المذكورة أعلاه. وطبقاً للخطة المالية لعام ١٩٩٢ قدِّر الإنفاق على الاستخبارات بثلاثين بليون دولار في عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين كانت ترتفع ميزانية الاستخبارات إلى أن بلغت نحو ٣٢ بليون دولار حالياً.

«الأعمال السرية» و«الديمقراطية منخفضة الحدة»

وبالطبع ستكون الاستخبارات في أمس الحاجة لميزانية ضخمة كهذه لتنفيذ عنصر آخر من عناصر ما يسمى «النظام العالمي الجديد» الذي تسيطر عليه الامبريالية الأمريكية، وهو عنصر أُسَمِّيه هنا «الديمقراطية منخفضة الحدة LOD». وكما اتسم تدخل الولايات المتحدة إبان ما يسمى «فترة الحرب الباردة» بتقديم أوجه الدعم للأنظمة العميلة ـ التي تسمى استهزاءً بـ«جمهوريات الموز» ـ وللأنظمة الديكتاتورية الرجعية والفاشية السافرة، فإن «الديمقراطية منخفضة الحدة» تشكل الآن حجر الزاوية البنيوي للمرحلة الجديدة، المسماة «النظام العالمي الجديد».وتعلن إحدى الوثائق الخاصة بسياسة وزارة الخارجية أن «دعم الديمقراطية يتحول لأن يكون المبدأ التنظيمي الجديد في السياسة الخارجية الأميركية».[٩] وقد حدد الرئيس بيل كلينتون عبر متابعته لهذا الخط، المرتكزات الثلاث لسياسته

الخارجية: «دعم الأسواق الحرة ـ دعم الديمقراطية ـ الاحتفاظ بالقدرة العسكرية الأمريكية»،[١٠] حيث يمكن مشاهدة أمثلة واضحة على هذه السياسة وعلى تنفيذ سياسة «الديمقراطية منخفضة الحدة» في هاييتي وجنوب أفريقيا.

ولقد حلل وليم روبنسون William Robinson، الباحث الاجتماعي والصحفي الأمريكي، هذا العنصر الجديد بشكل صحيح حسبما اعتقد، عندما ذكر أن «هؤلاء الذين يهللون لسياسة "تعزيز الديمقراطية" ويعتبرونها تغيراً إيجابياً في السياسة الأمريكية أو الذين يدينونها على أنها اصطلاح ازدواجي جديد من مصطلحات سياسة التدخل الأمريكية القديمة ذاتها، يخطئون في تحليلاتهم. فالمسألة هي تكيف ارتقائي في محاولة الولايات المتحدة فرض نموذج من الحكم والاقتصاد في العالم يخدم النخبة مافوق القومية في الشمال الغني التي تقودها الولايات المتحدة (....) وهكذا فالمهمة الأمريكية في تصدير "الديمقراطية" ما هي إلا متابعة للأهداف الثابتة عبر طرق جديدة، أكثر منها نقلة نوعية نحو الأفضل».[١١]

فمنذ أوائل السبعينات لم يعد كافياً من الناحيتين السياسية والاقتصادية التدخل على «الطريقة القديمة» المتمثلة ببساطة في دعم أو تنصيب الديكتاتوريات المفرطة في تسلطها. إذ فاقت تكاليف تقديم هذا الدعم الفوائد المكتسبة منه. ومع أن هذه الأنظمة كانت بالتأكيد تمثل مصالح الولايات المتحدة وتدافع عنها، إلا أنها خلقت أيضاً معارضة شعبية كان بمقدورها إحداث تبدلات ثورية أكثر جذرية في طابعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما يهدد المصالح الأمريكية. فقد هاجمت الحركات الشعبية الجماهيرية في كل أنحاء العالم الأنظمة السياسية القمعية وظروف الاستغلال الاجتماعي ـ الاقتصادي. وفي هذا الإطار، فرضت ثورتا نيكاراغوا وإيران، والحركات الشعبية في الفلبين ضد ديكتاتورية ماركوس، والحركة الوطنية العربية، دروسها على دوائر التخطيط الاستراتيجي للامبريالية الأمريكية. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أحداث الثورة المضادة في البلدان الاشتراكية سابقاً كعنصر إضافي هام.

لقد وضعت هذه الدروس اللبنات الأساسية لمفهوم «الديمقراطية منخفضة الحدة» الذي نشط في أوائل التسعينات والذي يمكن وصف عناصره الرئيسة كما يلي:

ـ إحداث تغير وقائي في الديكتاتوريات الموالية للغرب والمغالية في قمعها وتحويلها إلى «أنظمة حكم ديمقراطية» موجهة أو مضبوطة، بحيث يكون من المقبول في بعض الحالات وجود فترة انتقالية مضبوطة تستمر خلالها عناصر من النظام القمعي "القديم" بالتواجد جنباً إلى جنب مع عناصر من السلطة الشعبية الحقة أو الوطنية – الديمقراطية على الأقل، وذلك بما يتزامن مع ضمان قيام تحول تدريجي نحو «الديمقراطية منخفضة الحدة» عبر مختلف الوسائل ومن خلال ممثلي النخب الوطنية.

ـ في حال حدوث اضطرابات شعبية ضد الأنظمة القمعية أو الأنظمة المعزولة شعبياً الموالية للغرب، فإنه يمكن السيطرة على هذه الحركات بدمج أقسام واسعة منها ضمن آليات مضبوطة من التغيير «الديمقراطي» المحدود، على أن يترافق ذلك مع إضعاف تأثير العناصر الثورية أو الأكثر تطرفاً داخل هذه الحركات عن طريق استهدافها بشكل مدروس بوسائل العنف المباشر، أو بما يفضل تسميته العنف أو التضليل أو القمع ـ المباشر أو غير المباشر ـ الذي تمارسه «القوة الثالثة»، حتى ولو وصل ذلك إلى مستوى «حرب فاترة الوطيس». ويتضمن «خيار القوة الثالثة» ما يسمى «إمكانية الإنكار المقبولة ظاهرياً»، وهي المخطط السياسي الإيجابي القابل للإخراج. وتلعب في هذا السياق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بالتنسيق مع شركائها أو وكلائها الصغار فيما يسمى ببلدان «العالم الثالث»، دوراً حيوياً في تنسيق وتوجيه وتنظيم «الألاعيب القذرة» و«العمليات السرية» المطلوبة.

ـ إقامة آليات دستورية ومؤسساتية تقصر ممارسة «الديمقراطية» على النخبة الوطنية الحاكمة، بينما يجري إضعاف تأثير كل من المنظمات والحركات الشعبية أو النقابية من خلال دمج الحدود القيادية والدستورية والمؤسساتية فيما بينها. وتكمن الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى لهذه الآليات في ضمان «مجتمع السوق الحر» أي (الرأسمالية)، بالإضافة إلى إيجاد آلية «للتحكم بالواقع الاجتماعي مع أقل استخدام ممكن لأسلوب الإكراه القسري»[١٢].

وهكذا نجد أن «الديمقراطية منخفضة الحدة» لا تتعارض مع الديمقراطية الشعبية والتطورات الديمقراطية – الوطنية والثورية فحسب، بل إنها مفهوم امبريالي يقف في وجه إحداث أي تغيير جذري في الواقع السياسي أو الاقتصادي ـ الاجتماعي. وكما أوضح وليم روبنسون بحق «فإن

شكل التدخل السياسي الجديد هو أكثر تعقيداً من أشكال التدخل السابقة سواء من قبل الولايات المتحدة أو القوى الاستعمارية السابقة الأخرى. (.....) وهكذا يجري التدخل السياسي الجديد من خلال غطاء واق وكامل من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن خلال المؤسسات ما فوق القومية أيضاً والتي تقوم عبرها نخب الشمال مع شركائها الصغار في الجنوب بفرض إرادتها على العالم أجمع بوتيرة متنامية. وهذا ما يتجاوز بكثير كون المسألة مجرد سياسة التدخل القديمة ذاتها بوجه أكثر نعومة ولطفاً»(١٣).

وبذلك تصبح صورة «النظام العالمي الجديد» أكثر وضوحاً: فرض الهيمنة الأمريكية بشكل خاص على «العالم الثالث» والبلدان الاشتراكية سابقاً من خلال «الديمقراطية منخفضة الحدة»، وتدمير القوى الإقليمية المحتملة أو السيطرة عليها في أسوأ الأحوال، واستخدام قمع واضح الأهداف ضد القوى الديمقراطية والثورية عند الضرورة، وتقويض الحكومات التي لا تزال تحاول التمسك بخط تنمية إشتراكي، وتدميرها وتحطيمها بواسطة العنف على شكل برامج العصيان المضاد والحروب الإقليمية إذا دعت الحاجة. وقد برهنت حرب الخليج ضد العراق أنه يمكن خوض الحروب مرة أخرى. فقد تلاشت «عقدة فيتنام» وتناذراتها... وبعد أن قامت الثورة المضادة بتدمير الاشتراكية في أوربا الشرقية وخصوصاً في الاتحاد السوفييتي سابقاً، فإن الامبريالية، والامبريالية الأمريكية تحديداً، تتطور بلا حدود كوحش يهددنا جميعاً.

لقد ولد الوحش

ولدت وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٤٧ وهو العام الذي أُقرَّ فيه مرسوم الأمن القومي. وكان الغرض من هذا القانون إطلاق عملية إعادة تنظيم جذرية للسلطات العسكرية وإنشاء هيكل موحَّد يجمع وزارة الدفاع، ولجنة هيئة الأركان المشتركة، وإدارة القوى الجوية، بحيث وُضعت الإدارات الثلاث للقوات العسكرية تحت إمرة وزارة الدفاع (البنتاغون). أما وكالة الاستخبارات المركزية التي كانت قد تأسست حديثاً آنذاك فقد وضعت تحت الإشراف المباشر لرئيس الولايات المتحدة وخُوِّلَت لصلاحيات التالية بشكل رئيسي:

١. جمع المعلومات الاستخباراتية بالطرق القانونية وعن طريق التجسس أيضاً.

٢. دراسة وتقييم المعلومات التي يجمعها عملاؤها والمنظمات والوكالات الرسمية الأخرى واستخلاص الاستنتاجات العامة من هذه المعلومات وجعلها في متناول السياسيين بشكل مناسب.

٣. اتخاذ الاستعدادات والإجراءات اللازمة للتدخل في شؤون الدول والشعوب الأخرى والقيام بأعمال تخريبية إن دعت الحاجة.

وقد تحدد هذا الموقع لرئيس الولايات المتحدة بوصفه الحامل للمسؤولية المطلقة في مرسوم الأمن القومي بوضوح. وحسبما نصَّ هذا القانون فقد تم استحداث كل من مجلس الأمن القومي (NSC) الذي يرأسه رئيس الجمهورية، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، الجهاز الاستخباراتي الأبرز، والمسؤول بشكل مباشر أمام مجلس الأمن القومي.

يعود تاريخ تطور وكالة الاستخبارات المركزية إلى فترة الحرب الباردة. وقد وضع توماس باورز Thomas Powers، المتخصص في شؤون وكالة

الاستخبارات المركزية، الصيغة الملائمة تماماً لهذه النقطة عندما قال: «إن تاريخ وكالة الاستخبارات المركزية هو تاريخ الحرب الباردة».[14] فقد تحول الاتحاد السوفييتي إلى قوة كبرى معترف بها عالمياً، كما قويت شوكة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بفعل نضالات المقاومة في البلدان التي احتلها النازيون. وشهد عام ١٩٤٩ انتصار الشيوعيين في الصين، وانكسار الاحتكار الأمريكي للطاقة النووية إثر ظهور أولى القنابل الذرية السوفييتية. وفي مناطق أخرى من العالم بدأت الشعوب المستيقظة بطرح الشكوك والتساؤلات حول "مبدأ" التفوق والسيادة الذي كان يبدو وكأنه قانون طبيعي بالنسبة إلى القوى الاستعمارية القديمة المتمثلة ببريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا. ولم تكن هذه الشعوب على استعداد لاستبدال الولايات المتحدة بـ «أسيادها القدماء». وهكذا كان اندلاع الحرب الباردة من حيث الجوهر عبارة عن محاولة من جانب الولايات المتحدة لإرجاع هذه العملية التاريخية إلى الوراء باستخدام كافة الوسائل المتاحة. وقد أصبح الاتحاد السوفييتي العدو رقم ١، بعد أن كان الحليف في الائتلاف المناهض لهتلر. وكان أن ظهر مبدأ «الخطر السوفييتي» إلى حيز الوجود، ليحدد بدوره أساليب وطرق عمل المؤسسة السرية الجديدة – وكالة الاستخبارات المركزية، التي تعني بالتحديد أعمال التدخل السري والتخريب. ويلخص أحد تقارير الأمن القومي السرية لعام ١٩٥١، دور وكالة الاستخبارات المركزية بما يلي: «بات من الواضح أننا نواجه الآن عدواً هائجاً لا يمكن لجمه وقد وضع نصب عينيه علناً هدف إحراز السيادة العالمية بأية وسيلة كانت وبأي ثمن كان. وبناءً عليه ليس هناك من قواعد لهذه اللعبة، إذ لم تعد أصول السلوك الإنساني والأخلاق المعمول بها إلى تاريخه ذات قيمة. وينبغي علينا أن نتعلم كيف نقوّض صرح أعدائنا وأن نتعلم تخريبه والقضاء عليه باللجوء إلى أساليب أكثر ذكاءً ودهاءً تتفوق على تلك التي يستخدمها أعداؤنا ضدنا».[15]

أما أهم ما قُدِّم للعامة من تسويغ لتأسيس وكالة الاستخبارات المركزية فكان الحاجة المزعومة لمركزة عملية جمع المعلومات حول البلدان الأخرى ومعالجتها في مؤسسة سرية واحدة، لاسيما تلك المتعلقة بالأعداء المحتملين، وذلك للحؤول دون حدوث هجوم مباغت مجدداً على شاكلة الهجوم الذي تعرضت له القوات الأمريكية في بيرل هاربر Pearl Harbor

(أواخر الحرب العالمية الثانية). ولكن الكونغرس بإقراره لمرسوم الأمن القومي قام بالتخلي عن أحد اختصاصاته التقليدية المتمثلة في مراقبة الإنفاق المالي للسلطة التنفيذية. فقد مُنح الرئيس الأمريكي ميزانية خاصة لتقديمها لوكالة الاستخبارات التي ستسائل عن أوجه إنفاقها من قبل الرئيس حصراً.

وهكذا أصبح مصطلح «العمليات السرية» هو التعبير المُلطَّف عن النشاطات التخريبية المقررة رسمياً لوكالة الاستخبارات المركزية. فالعمليات السرية تعني النشاطات الهادفة إلى التأثير على الحوادث والحكومات والمنظمات والأفراد بالشكل الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة دون أن تظهر أي يد للإدارة الأمريكية فيها رسمياً، وتشمل هذه العمليات تقديم الأموال للأحزاب السياسية وبعض الشخصيات السياسية، ونقابات العمال، ومجالات الإعلام كافة، والمنظمات الشبابية والطلابية، وتمويل الكتب والأفلام، وتدريب وتسليح اللاجئين والمنشقين والمعارضين، ومحاولات الاغتيال السياسي، والتخريب المتعمد والحروب الاقتصادية. وقد ورد هذا الطيف الواسع من المهام رسمياً في الأمر التوجيهي الصادر عن مجلس الأمن القومي في ١٨ حزيران عام ١٩٤٨ إلى وكالة الاستخبارات المركزية.

ويدعم أعمال وكالة الاستخبارات المركزية، الجهاز الأول في الخدمات السرية الأمريكية، مجموعة كبيرة من الأجهزة الأخرى، تضم:

أولاً: وكالة الأمن القومي NSA المسؤولة بشكل رئيسي عن مهمة الاستطلاع عن بعد (SIGINT) التي تعني بالدرجة الأولى ترصد ومراقبة عقد الاتصالات (COMINT) والتنصت الالكتروني للاتصالات عن بعد (ELINT).

ثانياً: مكتب الاستطلاع القومي (NRO) المسؤول عن عمليات التجسس عن طريق الأقمار الصناعية الأمريكية.

ثالثاً: وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) وهي جهاز الاستخبارات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.

رابعاً: أجهزة الاستخبارات الخاصة بالأقسام الأربعة المكونة للقوات المسلحة الأمريكية (سلاح الجو، البحرية،... إلخ).

خامساً: مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI)، ومكتب الاستخبارات والأبحاث (INR) الذي يمثل وزارة الخارجية الأمريكية في مجتمع الاستخبارات الأمريكية.

سادساً: وهناك أجهزة استخبارات وتنظيمات أمنية تتبع على نحو خاص كلاً من لجنة الطاقة الذرية، ووكالة الفضاء الأمريكية (NASA)، إلى جانب عدد من المؤسسات الأخرى.

«ويذكر البرفسور هاري رانسوم Hary Ransom أسماء ٢٢ وكالة تقوم بنشاطات استخباراتية سرية، وحسب رأي أحد خبراء مسائل السياسة الخارجية وهو جيمس ماك كامي James McCamey فإن جميع المؤسسات الإدراية التي يتعلق عملها بتطبيق السياسة الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر، تتولى أيضاً تنفيذ مهام استخباراتية، أو يتوقع منها القيام بذلك على الأقل. وهو يعدد أكثر من مائة تنظيم من هذا النوع».[١٦]

ومنذ البداية تم اعتبار عمل وكالة الاستخبارات المركزية ونشاطها ضرورياً لردم تلك الهوة المزعومة ما بين الدبلوماسية التقليدية من جهة والحرب العلنية المباشرة من جهة أخرى.

وكانت أولى الاختبارات الصعبة أمام وكالة الاستخبارات المركزية في أوروبا. «وطبقاً للتحقيقات التي أجراها مجلس الشيوخ الأمريكي في منتصف السبعينات فإن العمليات السرية الكبرى كانت قد نفذتها الوكالة في عام ١٩٥٣ وغطت ٤٨ بلداً، حيث شملت أعمال الدعاية والتحريض والمشاريع شبه الحربية، فضلاً عن النشاطات السياسية. ولكن لم يُعوَّل على القيمة الحاسمة لمثل هذه الأعمال إلا في أوروبا للمرة الأولى».[١٧] وفي هذا السياق ينبغي عدم إغفال أول وثيقة مكتوبة من وثائق مجلس الأمن القومي (رمزها NSC/1، تاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، مصنفة «سري للغاية»)، وهي التي حللت الخطر المزعوم الماثل أمام المصالح الأمريكية جراء الانتخابات المقبلة آنذاك في إيطاليا، والتي خوّلت الوكالة بالنتيجة بتنفيذ عمليات سرية. فقد كان هناك خطر فوز إحدى الجبهات الشعبية اليسارية، التي كان يلعب فيها الحزب الشيوعي الإيطالي دوراً بارزاً، في الانتخابات. وأنفقت وكالة الاستخبارات مليون دولار على الأقل على حملات تأييد ودعم الأحزاب التي تفضّل الولايات المتحدة فوزها —

وخصوصاً الحزب الديمقراطي المسيحي ـ وذلك على شكل حملات دعائية ومهرجانات عامة على الطريقة الأمريكية.

وفي عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ ساهمت وكالة الاستخبارات المركزية بنشاط في كسر الإضرابات العامة في فرنسا وإيطاليا، حيث كان يعمل أيرفينغ براون Irving Brown أحد ممثلي «اتحاد العمل الأمريكي» في أوروبا لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. ولإحداث انقسام في الحركة العمالية الفرنسية أسست وكالة الاستخبارات نقابة عمالية "صفراء" أسمتها «قوة العمل Force Ouvrière». وفي نيسان من عام ١٩٥٠ أقر مجلس الأمن القومي الأميركي المذكرة NSC/68 التي طالبت بإجراء تطوير شامل لأنظمة الأسلحة التقليدية في أوربا وأمريكا، شريطة أن يكون بمقدور تلك الأنظمة تنفيذ معارك محدودة، كما دعت إلى وجوب توسيع عمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في أوروبا الغربية من أجل مواصلة الحرب السياسية السرية ضد البرامج الاقتصادية الحكومية التي تأخذ طابعاً اشتراكياً، وضد الأحزاب الشيوعية الغربية، وضد الاشتراكيين ـ الديمقراطيين اليساريين، وضد نزعة الحياد، وضد الحركات المطالبة بنزع السلاح وتقليص بؤر التوتر في العالم، وضد الدعوات السلمية التي أطلقها الاتحاد السوفييتي في حينه. «وعبر نسج شبكة واسعة من الأعمال السياسية والأنشطة الدعائية سعت وكالة الاستخبارات إلى إيهام الرأي العام في أوربا الغربية بوجود شبح غزو سوفييتي وشيك يحوم في الآفاق، بما يتزامن مع وجود جهود مزعومة تبذلها الأحزاب السياسية اليسارية في أوربا لاستعباد سكانها تحت حكم السوفييت»[١٨].

واجتازت وكالة الاستخبارات أول اختبار رئيسي لها في العالم الثالث في عام ١٩٥٣، وكان ذلك في إيران. ففي عام ١٩٥١ وصل الدكتور محمد مصدق إلى سدة الحكم في «بلاد الورد والعنادل»، وهو الذي يمثل حركة شعبية واسعة معروفة بمناهضتها للاستعمار وبنضالها في سبيل الحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي الناجز لإيران. وانسجاماً مع مطالب هذه الحركة الشعبية قامت حكومة مصدق بتأميم صناعة البترول في إيران، التي كانت تسيّرها المصالح البريطانية في السابق. وكانت فرحة الشعب الإيراني بهذه الخطوة عظيمة، إذ بعد خمسين عاماً من حالة فرض الوصاية البريطانية على البترول الإيراني، صار العلم الإيراني يرفرف في سماء حقول

النفط الإيرانية، في حين بات الجنود الإيرانيون الحماة الحقيقيون للثروة الوطنية في بلادهم.

ولكن الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة كان لها رأي آخر. «ففي ظل هذا الوضع ستتعرض المصالح الأمريكية للخطر وسوف تحتمل أكثر من وجه. فإذا ما نفذت عملية مصادرة الممتلكات الخاصة تلك، التي تسمى تأميماً، فإن الاستثمارات الأميركية في المملكة العربية السعودية لن تبقى في مأمن بعدها، ولسوف ينهار إلى غير رجعة مجمل التوازن الهش المقام في الشرق الأوسط».[19] بل أن السفير الأمريكي لدى طهران، غرادي Grady، كان أكثر وضوحاً في التعبير عما يجول في خاطره حين قال: «إذا ما نجحنا في إيقاع إيران في فوضى اقتصادية عارمة تمكننا من التخلص من مصدق فسوف تستقيم الأمور في مسارها المناسب من جديد».[20]

وهكذا أطلقت في صيف عام ١٩٥٣ عملية «أجاكس AJAX»، حيث أنفقت وكالة الاستخبارات الأميركية ملايين الدولارات في تعبئة عصابات الشوارع وحشدها لخلق جو ينذر باندلاع حرب أهلية، وحتى أن رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الجنرال شوارتزكوف Schwartzkopf قدم إلى طهران من أجل تنسيق الأنشطة الكفيلة بإنجاح تلك العملية.

أما ذراع وكالة الاستخبارات المركزية في إيران، الجنرال زاهدي ــ الضابط الايراني، فقد اقتحم نادي الضباط في ١٩ آب ١٩٥٣ بسيارة أمريكية مدرعة حيث أعلن من هناك نبأ الإطاحة بحكومة مصدق، في حين كانت مراكز القيادة الحكومية تتعرض للهجوم المتزامن مع احتلال المواقع الهامة استراتيجياً وإجراء عمليات الاعتقال الأولى. وهكذا سجلت عملية «أجاكس»، التي رعتها السفارة الأمريكية في طهران، نجاحاً باهراً لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وإلى ذلك أكد رئيس قسم العمليات السرية في الوكالة: «صحيح أن هذا النجاح لم يكن أولى منجزات الوكالة في بلاد أجنبية، ولكنه كان نجاحاً عظيماً للغاية، لأنه كان عملاً معقداً وصعباً ومحفوفاً بالمخاطر. ومع ذلك تم تنفيذه بأقل ما يمكن من الطاقة البشرية والأموال. وكان من ثمار ذاك النجاح أن اكتسبت وكالة الاستخبارات المركزية مزيداً من الثقة بالنفس».[21]

وما كان لشحنة الثقة تلك إلا أن تخلّف آثارها الدموية بعد سنة واحدة فقط، ولكن في منطقة أخرى تمثلت في أميركا الوسطى هذه المرة. ففي عام ١٩٥٤ أُطلقت عملية «ديابلو Diablo» التي استهدفت إسقاط حكومة غواتيمالا برئاسة جاكوبو أربنز غوزمان Jacobo Arbenz Guzman. وتحديداً في ١٨ حزيران من ذلك العام عبر حوالي ١٥٠ من المرتزقة الحدود من جمهورية هندوراس إلى غواتيمالا وذلك بقيادة الكولونيل كاستيلو أرماز Castillo Armas. وكان هدف المرتزقة الاستيلاء على مدينة غواتيمالا التي كانت تقصفها في الوقت ذاته الطائرات الأمريكية المقاتلة بالقنابل. ولم يحتج الغزاة إلا إلى تسعة أيام فقط لتحقيق هدفهم المنشود، إذ في ٢٧ حزيران قام الرئيس أربنز بتوقيع استقالته.

كان أربنز قد أحرز انتصاراً ساحقاً في انتخابات عام ١٩٥١، ومثله كمثل مصدق وضع نصب عينيه هدف تحقيق مزيد من الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلاده. وكان جوهر برنامجه الاصلاحي يعتمد على الإصلاح الزراعي، الإجراء الذي كان يهدد مصالح «شركة الفواكه المتحدة»، إحدى المؤسسات الأمريكية التي كانت حتى ذلك الحين تستغل غواتيمالا دون أي رقيب ولا حسيب. ومرة أخرى بدأت حملة الوكالة على غواتيمالا هذه المرة، ولكن تحت دعاية سياسية أهدافها محددة بدقة ومفادها إدانة حكومة غواتيمالا بقيادة الرئيس أربنز بوصفها عميلة لموسكو، وتمجيد شركة الفواكه المتحدة بوصفها المحسن الكبير جالب الخير والازدهار لغواتيمالا.

وحسب الأوامر الصادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تم اختيار الكولونيل كاستيلو أرماز زعيماً للانقلاب. وبدوره أصرَّ ألين دوليس Allen Dulles مدير الوكالة، وشقيق وزير الخارجية آنذاك، على اختيار المنسق الأمريكي لعملية «ديابلو» بنفسه. ووقع اختياره على جون بيريفوي John Peurifoy، وهو دبلوماسي سبق له أن قدم خدماته للوكالة في عام ١٩٤٧ عندما ساعد في لجم وإحباط تحولات يسارية في بلاد اليونان.

وعلى الرغم من افتضاح خطط الوكالة المركزية وصلتها بالانقلاب أمام الرأي العام إلا أن ذلك لم يعدم عملية «ديابلو» النجاح والوصول إلى "نهايتها السعيدة": انتصار الولايات المتحدة وشركة الفواكه المتحدة. وسرعان ما أجرى بيريفوي الترتيبات اللازمة لنقل كاستيلو أرماز بالطائرة إلى غواتيمالا لاستلام منصب رئاسة الجمهورية.[٢٢]

وتوالت بعدها سلسلة عمليات وكالة الاستخبارات المركزية والتي سنورد منها فيما يلي الجزء اليسير:

آب ١٩٥٧: محاولة تنظيم انقلاب في سوريا، طُرد على أثرها من البلاد ثلاثة من كبار موظفي السفارة الأمريكية كانوا في حقيقة الأمر عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية.

نيسان ١٩٦١: حدثت عملية «بلوتو Pluto» ضد كوبا، وكان انقلاب غواتيمالا هو النموذج المحتذى به لهذه العملية، حيث اعتمد تنظيم الهجوم مثلاً على المبدأ ذاته: معاملة القضية رسمياً على أنها شأن داخلي خاص بالكوبيين دون سواهم. ولتثبيت هذه الفكرة في الأذهان أجبرت وكالة الاستخبارات المركزية في أيار ١٩٦٠ الجماعات الكوبية الرئيسية المتواجدة في المنفى بولاية ميامي الأمريكية على الانضمام معاً في منظمة شكلية دعيت «الجبهة الثورية الديمقراطية». وفي ظل الإمدادات والدعم السياسي والمادي المقدم من جانب وكالة الاستخبارات المركزية أصبحت هذه المنظمة المعادية لكوبا مركز تجمع للمرتزقة الذين تم تجنيدهم من صفوف الكوبيين في المنفى، أي أولئك المستعدين لمحاربة وطنهم الأم. وبدورها قامت الوكالة بتزويدهم بالأسلحة والمدربين وأنشأت شبكة من الشركات والعقود الصورية. وهكذا وفي نيسان ١٩٦١ كان جيش الغزو الذي بلغ تعداده ألف رجل تقريباً على أهبة الاستعداد. وبعد القصف الجوي التمهيدي من طائرات وكالة الاستخبارات ضد سلاح الجو الكوبي البسيط، نزل جيش المرتزقة في ١٧ نيسان في خليج الخنازير الكوبي. إلا أن الآمال التي عقدها منظرو وكالة الاستخبارات المركزية ذهبت أدراج الرياح، إذ لم يتجسد على أرض الواقع ذاك العصيان الشعبي المأمول، بل إن الشعب الكوبي شابك الساعد بالساعد وسحق عملية «بلوتو» هذه، ملحقاً بها فشلاً ذريعاً.

تشرين الثاني ١٩٦١ / كوبا: جرت عملية «مونغوز Mongoose» التي كفِلت الوكالة من أجلها الخدمات التي تقدمها أكثر من خمسين شركة ومؤسسة بغية ضمان هياكل وقنوات الإمداد المطلوبة لنجاحها. وفي هذه المرة أقيمت شبكة عريضة من الأنشطة الكفيلة بزعزعة الاستقرار وإثارة الاضطرابات من أجل خلق أرضية للعصيان الشعبي الذي تبتغيه الوكالة المركزية وقيادتها الكائنة في لانغلي Langley بولاية فرجينيا القريبة من واشنطن. وهكذا نُقلت الوحدات التخريبية بقوارب آلية وأنزلت إلى البر

الكوبي. كما تم تفعيل نشاط شبكات العملاء السريين في كوبا لتخريب المعامل وإتلاف المحاصيل الزراعية وإعاقة عمليات الحصاد واغتيال مسؤولي الحزب والدولة. ولكن «مونغوز» لاقت مصير الفشل ذاته أيضاً.

من أيار ١٩٦٤ حتى شباط ١٩٧٣: حدثت العمليات في لاوس بقصد توظيف ذاك البلد قاعدة انطلاق لإجراء نشاطات تخريبية ضد البلدان المجاورة، فيتنام وكمبوديا والصين. ولهذه الغاية شكلت وكالة الاستخبارات جيشاً من المرتزقة قوامه أكثر من (٣٠) ألفاً من رجال قبيلة (ميو Meo) أطلق عليه أسم «قوات ميو الخاصة» التي استخدمت كوحدة انتشار سريع تم نقلها بواسطة طائرات شركة «أير أمريكا»،التي تملكها وكالة الاستخبارات، إلى شمال لاوس وإلى الحدود مع فيتنام لمهاجمة معاقل القوات الثورية اللاوية ومحاربة قوات منظمة «باثيت لاو Pathet Lao» والجيش الفيتنامي. وخلال الفترة المتدة بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ارتفع عدد المستشارين العسكريين الأمريكيين، والمتخصصين من وكالة الاستخبارات، وعناصر الوحدات الأمريكية الأخرى العاملة بأوامر خاصة، إلى أكثر من (١٢) ألف انسان. إذ بلغ عدد العاملين في السفارة الأمريكية في العاصمة اللاوية فينتيان لوحدها ٢٠٠٠ موظف منهم ١٦٠ ملحقاً عسكرياً. ورغم ضخامة توظيفاتها لم تصب عملية لاوس هدفها.

آب ١٩٦٤ حتى كانون الثاني عام ١٩٧٣ / فيتنام: من المستحيل أن يغطي الوصف هنا جميع عمليات وكالة الاستخبارات المركزية التي نفذتها الحكومة الأمريكية كجزء من حربها ضد الشعب الفيتنامي. والمثال الوحيد الذي سنورده هنا هو عملية «فوينكس Phoenix» التي أزهقت أرواح الآلاف من أبناء الشعب الفيتنامي. وكان هذا الاسم يخفي تحته شكلاً خاصاً من أشكال حرب العصابات المناهضة للحكومة الذي غطي رسمياً تحت يافطة الإصلاح الزراعي. وكانت الفكرة بسيطة، وكذلك كان فشلها: إعادة ترتيب التجمعات السكانية في المناطق الريفية وتركيزها فيما يسمى «بالقرى الدفاعية» وهي عبارة عن مساحات يمكن مهاجمة أي شيء فيها أو ما يعرف باسم «مناطق الضربات الحرة».وكان الأمل المعقود من وراء هذه الخطوة يتمثل في إمكانية توجيه ضربة حاسمة ضد قوات المقاومة الشعبية الفيتنامية «الفيتكونغ» دون إثارة مقاومة السكان المدنيين الذين ما كانوا إلا ليشكلوا مصدر إمداد بالمتطوعين الجدد في صفوف الفيتكونغ. وفي الوقت

ذاته تم تشكيل مايسمى «ميليشيا القرى»،وتم تطوير نظام بارع لممارسة القمع والتعذيب وإثارة الشكوك من أجل اضطهاد من يشتبه بمناصرته للمناضلين في سبيل الحرية وتحطيمه.

من آب حتى تشرين الثاني ١٩٦٤ / الكونغو: حيث كانت قد بدأت في شهر تموز عام ١٩٦٣ انتفاضة شعبية ضد نظام تشومبي الديكتاتوري في هذه المستعمرة البلجيكية السابقة. فقامت وكالة الاستخبارات المركزية بتجنيد المهاجرين الكوبيين في الولايات المتحدة وتهريبهم إلى الكونغو حيث شنوا غارات وحشية ضد المتمردين بواسطة طائرات من طراز T-28. وبعد ذلك وبتنظيم ودعم من ضباط الجيش الأمريكي قام ٨٠٠ مظلي بلجيكي في ٢٠ تشرين الثاني بغزو الكونغو. وفي نهاية المطاف كان هذا العدوان البلجيكي ـ الأميركي سبباً في كسرالتمرد والقضاء عليه.

عام ١٩٦٩ / الانقلاب العسكري في اليونان: من نيسان ١٩٦٧ حتى تموز ١٩٧٤ حكمت اليونان ديكتاتورية عسكرية. ولعبت وكالة الاستخبارت دوراً مميزاً ليس في تنظيم ذاك الانقلاب فحسب، بل كانت أيضاً مصدر دعم كبير لجنرالات الحكم في اليونان في السنوات التي تلت.

منذ عام ١٩٦٩ / أفغانستان: الجدير ذكره هنا أن أكثر عمليات وكالة الاستخبارات كلفة في عقد الثمانينات وقعت في مناطق الهندوكوش. فقد نُقلت أسلحة بلغت قيمتها ٢ بليون دولار جُمعت من بلدان مختلفة في العالم أجمع، مع إمدادات أخرى قيمتها ٣ بلايين دولار حُمِّلت على ظهور ألوف الحمير، إلى المناطق الداخلية في أفغانستان.(٢٣) وقد استمر تدفق الأسلحة حتى بعد مغادرة آخر جندي سوفييتي لتلك البلاد بتاريخ ١٥ شباط ١٩٨٩. فإذا ما قررت إدارة بوش، إثر وعودها بمراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه أفغانستان،(٢٤) الاستمرار في تقديم الدعم لمختلف فصائل المتمردين، فسيحكم على هذا البلد بالوقوع في دائرة حرب أهلية قد تؤخر قيام المصالحة الوطنية الحتمية في الهندوكوش لأشهر أو لسنوات. وإن تطور الأحداث على نحو كهذا سيضرب استقرار المنطقة بأكملها. وعندها لن تلوم واشنطن إلا نفسها إلى حد كبير، لأنها هي التي تدَّعي وجود مصالح حيوية لها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

في أوائل عام ١٩٨٩ كان الوضع القائم في أفغانستان ما يزال معقداً، ولكن جذوره تعود إلى ما يزيد عن عقدين من الزمن. فقد بدأت العمليات

السرية الواسعة لوكالة الاستخبارات المركزية ضد هذا البلد في أواخر الستينات. وآنذاك دفعت حالة الفساد في هيكل السلطة التي كان يرأسها الملك زاهر شاه بحالات التوتر الاجتماعي والسياسي في البلاد إلى ذروة لم يعد بالإمكان بعدها تجنب حالة الهيجان الاجتماعي. وقد اعتبرت محاولات خلق الاستقرار في البلد على أسس من الديمقراطية البرلمانية سبباً من شأنه إخراج القوى المختلفة من دائرة السيطرة والتحكم، ولذلك تم تقديم الأموال بهدف الوقوف في وجه هذه التطورات التي كانت تلوح في الأفق كنذير شؤم للأمريكان.

وبمساعدة المدرسين الأمريكيين في جامعة كابول، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي قوي في الأقسام التقنية على نحو خاص، تأسست في عام ١٩٦٩منظمة طلابية إسلامية غير قانونية، صارت تعرف منذ عام ١٩٧٠ وما بعد باسم «الشباب الإسلامي». ومن بين زعماء هذه المنظمة كان قلب الدين حكمتيار وبرهان الدين رباني. ولكن بعد خلع الملك شاه وإعلان قيام جمهورية مدنية في عام ١٩٧٣، هرب حكمتيار ورباني إلى الباكستان المجاورة، حيث باشرا من هناك عملية بناء قوى ضاربة نظامية في ظل الدعم المالي والعسكري الواسع من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الذي كان يصلهما عبر رئيس جهاز الاستخبارات الباكستانية الجنرال غيلاني.

وكان على «الحزب الإسلامي» الذي أسسه قلب الدين حكمتيار عام ١٩٧٥ وحزب «المجتمع الإسلامي» الذي أسسه رباني عام ١٩٧٧ أن يقدما الغطاء السياسي لغزو أفغانستان. إذ خلال وقت قصير أمكن تنظيم عدد كبير من مجموعات المعارضة المسلحة وذلك بمساعدة الأموال والمعدات العسكرية التي قدمتها وكالة الاستخبارات. وكان هذا الأمر ممكناً، لأنه سبق لوكالة الاستخبارات أن أنشأت ووجهت جيوشاً من القبائل الإقطاعية بهدف الإطاحة بالحكومة الأفغانية. وطبقاً لما ذكره ليون بولادا Leon Poullada، السفير الأمريكي السابق لدى أفغانستان، فقد حاولت وكالة الاستخبارات بواسطة تلك الجيوش القبلية في أوائل الخمسينات إسقاط محمد داود، رئيس الوزراء المعيَّن من قبل الملك آنذاك.[٢٥]

وفي أثناء تنفيذ المشروع التدريبي للمتمردين، الذي كانت تدعمه إدارة نكسون منذ عام ١٩٧٣، تسلل ما يزيد عن ٥٠٠٠ من هؤلاء الجنود إلى البلاد في شهر تموز عام ١٩٧٥ عبر وادي بانجشير Panjsher إلى الشمال

من كابول بهدف الاستيلاء على السلطة السياسية. وبحكم خبرتهما العملية وامتلاكهما نظام للاتصالات إلى جانب القوات المتوافرة تحت أمرتهما استطاع حكمتيار ورباني في عام ١٩٧٩ شن حرب مباغتة ضد الحكومة الأفغانية. ومن جهتها كانت الولايات المتحدة على استعداد لدعم هذه الحرب ومدها بما يلزم من السلاح والمال. وفي مذكراته يؤكد زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Bezeeniski، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي آنذاك، أن لجنة التنسيق الخاصة التابعة لمجلس الأمن القومي، التي كانت مسؤولة في حينه عن العمليات السرية، قررت «تقديم مزيد من الدعم المالي لهؤلاء الأفغان الذين عقدوا العزم على حماية استقلال بلادهم»[٢٦].

ومنذ عام ١٩٧٩ ازداد تدخل وكالة الاستخبارات المركزية على نحو مريع. فقد أنشأت «خط أنابيب» لتزويد عصابات المعارضة بالأسلحة من مخزون الجيش الأمريكي وذلك عبر قنوات سرية معقدة وصولاً إلى أفغانستان. وسنة تلو أخرى كانت تتحسن الصفات الفنية والتعبوية لتلك الأسلحة، حتى باتت تشمل حالياً صواريخ أرض ـ جو متطورة للغاية من طراز «ستنجر Stinger»، لم يستخدمها المتمردون في إسقاط الحوامات المقاتلة فحسب، بل في ضرب الطائرات المدنية الأفغانية أيضاً. واستخدم من أنظمة الأسلحة الأخرى الأقل انتشاراً النموذج المعدَّل عن قاذفة قنابل اسبانية التصميم، عيار ١٢٠مم. ويعتبر هذا النموذج واحداً من أسلحة الدقة العالية، إذ أنه يستعمل معطيات الأقمار الصناعية في تحديد مواقع الأهداف. كما تشمل هذه الترسانة أيضاً راجمة صواريخ عيار ١٢٢، متعددة الطراز، ولكن جرى تعديلها لتسهيل نقلها على ظهور البغال. وغير هذا وذاك، تشمل صنوف الأسلحة التي تموِّلها وكالة الاستخبارات المركزية وتقدمها للمتمردين كشّافات صوتية عالية الحساسية تقوم بتسجيل صوت الحوامات المقتربة، وهي لا تزال على بعد عدة كيلومترات، مما يعطي رماة صواريخ «ستنجر» إشارة مسبقة وكافية زمنياً لإعداد صواريخهم للإطلاق[٢٧].

عام ١٩٧٣: في هذا العام نفذت وكالة الاستخبارات خطة «سنتورو Centauro» ضد حكومة اليونيداد Unidad الشعبية في تشيلي. وكان قد سبق لوكالة الاستخبارات أن تدخلت في شؤون تشيلي أوائل السبعينات

لزعزعة استقرار حكومة الجبهة الشعبية التي كان يرأسها سلفادور الليندي Salvador Allendi ، ولتحضير انقلاب يطيح بها. وبين عامي ١٩٦١ - ١٩٧٠ أنفقت واشنطن أكثر من ١,٣ بليون دولار على شكل قروض وأنواع أخرى من «المساعدات» من أجل وقف «الزحف الشيوعي» في تشيلي. وفي ٢٢ تشرين الأول من عام ١٩٧٠ قام عملاء الوكالة المركزية وأعضاء منظمة «وطن وحرية» الفاشية (Patria y Libertad)، باغتيال القائد الأعلى للقوات المسلحة التشيلية، الجنرال شنايدر R. Schneider، في محاولة لبث روح الإحباط المعنوي في صفوف الجيش. ولكن لم يحدث الإنقلاب العسكري المنشود هذه المرة. ولهذا صعَّدت وكالة الاستخبارات المركزية من نشاطاتها التخريبية، فنشرت المبيدات السامة لإتلاف المحاصيل الزراعية، ووزعت الأوراق المالية المزورة، ونفذت الأعمال الإرهابية عبر منظمة «وطن وحرية». زدْ على ذلك أن وكالة الاستخبارات حاولت على امتداد أشهر عديدة اغتيَال الرئيس الليندي بواسطة السم أو القنص. ولكن بعد أن باءت تلك المحاولات جميعها بالفشل، بدأت الاستعدادات المباشرة لإجراء انقلاب عسكري في صيف عام ١٩٧٣. وهكذا قام أصدقاء وكالة الاستخبارات المركزية، بزعامة الجنرال أوغستو بينوشيت Augusto Pinochet، باغتيال الرئيس سلفادور الليندي بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩٧٣.

عام ١٩٧٤ و ١٩٧٦: عندما استقلت أنغولا في عام ١٩٧٤، كان هناك ثلاث مجموعات سياسية في هذا البلد الأفريقي، كان أهمها «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA» وهي حركة تحررية قادت النضال المعادي للاستعمار البرتغالي لسنوات عديدة. وأما الحركتان الأخريان فهما «الجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا FNLA» و«الاتحاد الوطني في سبيل الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA» اللتان كانت تتلقيا من البداية دعم وكالة الاستخبارات المركزية المتواطئة مع النظام الحاكم في جنوب أفريقيا ونظام موبوتو في زائير، على أمل كسر شوكة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا التي باتت تعرف لاحقاً باسم حزب العمل MPLA، وتسليم زمام السلطة لهاتين المجموعتين المواليتين للغرب. وبحلول نيسان عام ١٩٧٥ كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد هرَّبت إلى أنغولا ما لا يقل عن ٢٤ أخصائياً في الشؤون شبه العسكرية، كانوا قد تلقوا تدريباتهم على يد عناصر منظمة FNLA وأرسلت لهم الأسلحة والمؤن سراً عن طريق جسر جوي. وبالتعاون

مع جنوب أفريقيا استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية القواعد العسكرية في ناميبيا، التي كانت تحتلها القوات المسلحة لجنوب أفريقيا، لتدريب قوات UNITA. ولكن رغم استخدام المرتزقة وقيام التدخل العسكري السافر من قبل جنوب أفريقيا في نهاية الأمر، لم تنجح محاولة تنصيب نظام موال للغرب في أنغولا.

من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ / عملية «ويرولف Werewolf» – جامايكا: في أواسط السبعينات وجهت وكالة الاستخبارات المركزية عدوانها صوب جامايكا أيضاً، متبعة النموذج الذي اختبرته في تشيلي. وكان هدف هذا الهجوم هو حكومة رئيس الوزراء مايكل مانلي Micheal Manley ذات التوجه الاشتراكي ـ الديمقراطي.[٢٨] وأما الأسلوب المتبع فلم يخرج عن المألوف: عمليات دعائية واسعة النطاق كانت تجري بشكل رئيسي بمساعدة صحيفة المعارضة «ديلي غلينر Daily Gleaner»، تخريب اقتصادي، وأعمال إرهابية. وازداد عدد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الناشطين في البلاد. وباجتماع هذه العوامل والإجراءات وتداخلها مع بعضها برزت أجواء حرب أهلية. وفي النهاية فاز إدوارد سيغا Edward Seaga زعيم الحزب المحافظ ربيب الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٨٠.

منذ نهاية السبعينات: بدأت وكالة الاستخبارات المركزية بدعم المعارضة الكمبودية المسلحة. وطبقاً لما ذكره بوب وودورد Bob Woodward، فقد وقع الرئيس ريغان في خريف عام ١٩٨٨ أمراً توجيهياً يمد فيه وكالة الاستخبارات بمبلغ خمسة ملايين دولار لتحويلها مساعدات مالية للجماعات غير الشيوعية في تلك البلاد.[٢٩] وكما كان الحال مع أفغانستان ونيكاراغوا فقد ازداد دعم الولايات المتحدة للمتمردين المناوئين للحكومة الكمبودية بسرعة كبيرة على امتداد عقد الثمانينات. ففي السنة المالية لعام ١٩٨٨ ازدادت الدفعات المباشرة التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية لأولئك المناوئين، الذين تم تجميعهم حول الأمير نوردوم سيهانوك Norodom Sihanouk وسون سان Son Sann، ووصلت إلى ١٢ مليون دولار.[٣٠] وبهذه المبالغ قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتغطية تكاليف مختلف الأشياء المطلوبة نيابة عن صنائعها المحميين تحت جناحها، وكان من ضمن هذه الأشياء مثلاً صفقات شراء الأسلحة والمؤن الأخرى، ومحطة إذاعة «راديو كمبوديا»، وبرامج تدريب لزعماء المتمردين،

وعمليات الحرب النفسية، ومركز للتجسس، ومركز للاستجواب والتحقيق. وتدفق بعد ذلك سيل أموال يفوق المبلغ المذكور آنفاً بكثير إلى معسكرات اللاجئين في تايلاند، حيث كان المتمردون بما فيهم «الخمير الحمر» يقومون بتجنيد مقاتليهم. وقد انهالت هذه المبالغ من مصادر حكومية، ومن وكالة التنمية الدولية AID، فضلاً عن التبرعات المقدمة من منظمات سُميَّت «خاصة». وكانت قطاعات معينة من الحكومة التايلندية تؤمن القناة الرئيسية لوكالة الاستخبارات المركزية في تقديم دعمها السري للمتمردين.(٣١) ولم تؤمّن تايلند سلامة قواعد المتمردين فحسب، بل جعلت أراضيها ممراً للأسلحة والتموينات الأخرى. وكانت وحدات خاصة من الجيش التايلندي الملكي تتولى مهمة نقل الأسلحة، التي كانت تحاط بسرية تامة وتنفذ عبر تعاون وثيق مع وكالة الاستخبارات المركزية.(٣٢) وتحت غطاء تدريب دوريات حرس الحدود التايلندية، والقضاء على المتمردين، والتفتيش عن المخدرات الآتية تحت الحماية من بلدان «المثلث الذهبي»،عملت وكالة الاستخبارات بتدبير وتخطيط من قِبلها حصراً على تعزيز قواعدها وأنظمة اتصالاتها في تايلاند منذ عام ١٩٧٥، وبتكثيف خاص منذ عام ١٩٨١. ورغم بدء انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا في ذلك العام، ورغم قيام المفاوضات بين ممثلي حكومة بنوم بنه Phnom Penh وجماعات المتمردين، إلا أن إدارة بوش واصلت نشاطاتها الاستخباراتية ضد هذا البلد الآسيوي التي كانت قد بدأت في عهد الرئيس ريغان. وأما الحقيقة الإشكالية التي تفعل فعلها على نحو خاص فهي أن «الخمير الحمر»،الذين يلتف زعماؤهم حول بول بوت Pol Pot ويمثلون الخطر الأكبر أمام عملية المصالحة الوطنية،هم إحدى الجماعات المستفيدة على الدوام، بشكل غير مباشر على أقل تقدير، من جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة.

منذ عام ١٩٧٩: بدأت حرب وكالة الاستخبارات المركزية ضد نيكاراغوا في عهد الرئيس جيمي كارتر بعيد انتصار الثورة الساندينية الشعبية في تموز عام ١٩٧٩ بوقت قصير. وابتداءً من عام ١٩٨١ شددت إدارة ريغان من ضغوطها العسكرية والاقتصادية والسياسية على الحكومة الساندينية. وتمثلت واسطة العقد في الخطة السرية التي وضعتها الوكالة للإطاحة بالحكومة الساندينية وتقويض منجزات الثورة النيكاراغوية، في

تشكيل جيش سري يتكون من مناوئي الحركة الساندينية. حيث تحلّق هذا الجيش «المعارض» (عصابات الكونترا ـ المعرِب) حول من بقي من الحرس الوطني لسوموزا Somoza. وبعد أن تلقت قوات «الكونترا» دعماً واسعاً من المواد والإمدادات من وكالة الاستخبارات المركزية، كان من المنتظر منها أن تقوم بإشعال فتنة ضد الساندينيين في البلاد وخلق منطقة «محررة» وتعيين حكومة مؤقتة فيها ثم طلب الدعم العسكري من الولايات المتحدة. إلا أن هذه الخطة سقطت رغم النجاحات الجزئية للمعارضين قبل عام ١٩٨٤، والتورط الكبير للقوات الخاصة الأمريكية في زرع الألغام في موانىء نيكارغوا، ورغم العمليات العسكرية المباشرة ضد القوات المسلحة الوطنية النظامية. ففي المعارك التي حدثت في عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ تعرضت قوات «الكونترا» لهزائم استراتيجية نكراء، فلم يستطيعوا تحقيق أي من الأهداف التي وضعوها لأنفسهم. وفي بداية عام ١٩٨٩ كادت تلك القوات أن تتعرض لإبادة شاملة، ولكنها نجت بأعجوبة بعد انسحابها إلى قواعدها الآمنة في الهندوراس، حيث أخذت الحكومة الأمريكية على عاتقها مهمة تأمين احتياجاتهم اليومية هناك. هذا وقد فشلت أيضاً محاولات وكالة الاستخبارات المركزية لخلق «جبهة داخلية» في حرب المعارضة هذه تضم قطاعات معينة من الكنيسة الكاثوليكية في نيكاراغوا، واتحاد أصحاب العمل وصحيفة «لا برنسا La Prensa» إلى جانب عدد من الأحزاب والتنظيمات المحافظة. وكان من نتائج هذا الفشل أن فقدت هذه الجماعات رصيدها ومصداقيتها كمعارضة سياسية وطنية واسعة التأثير والأرضية الجماهيرية ضد الساندنيين، وتقلصت أهميتها في الحياة السياسية في نيكارغوا بشكل ملحوظ. وفي كل الأحوال لم يكن هدف إدارة بوش من وراء تلك «الجبهة» إيقاف حملتها السرية ضد نيكاراغوا، بل مجرد نقل التركيز من حيز الدعم العسكري المباشر إلى ميدان الحرب السياسية. وإذا ما تحقق ذلك فإنه سيؤدي إلى مزيد من التأخير في الوصول إلى حل شامل للنزاعات في أمريكا الوسطى.

من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ / عمليات زعزعة الاستقرار في غرينادا: في الثالث عشر من آذار عام ١٩٧٩ أمسكت ثورة شعبية تقدمية بزمام السلطة في هذه الجزيرة الكاريبية. وابتداءً من شهر حزيران في ذاك العام، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من انتصار الثورة، أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية

طيفاً كاملاً من المحاولات الرامية إلى إعادة عجلتها إلى الوراء. وضمن هذا السياق، على سبيل المثال، تم اعتقال ماري أندروز ـ مواطنة أمريكية ـ في حزيران عام ١٩٧٩، وطردت من البلاد بعد أن تم إلقاء القبض عليها وهي تنظم المظاهرات والاضرابات وتحرض على الاضطرابات السياسية. وشهد شهر تشرين الأول من ذلك العام فشل محاولة خطيرة للإطاحة بالحكومة. وكان للمتآمرين الرئيسيين تيدي فكتور وفنستون وايت علاقة ممتازة بالسفارة الأمريكية في جزر الباربادوس المجاورة، التي كانت تؤوي مركزاً خارجياً قوياً لوكالة الاستخبارات المركزية خصص كادره هو الآخر للعمل ضد غرينادا. وفي نفس الوقت دعمت وكالة الاستخبارات المركزية إنشاء صحيفة معارضة تدعى «تورش لايت Torchlight».ووَضَع اغتيال موريس بيشوب على يد أنصار «اليسار المتطرف» والغزو اللاحق لجنود المارينز الأمريكيين الفصول الأخيرة في مهمة وكالة الاستخبارات المركزية في سحق ثورة غرينادا.

منذ عام ١٩٧٩: حدثت عدة عمليات لخلق الاضطربات في ليبيا واغتيال القائد الثوري مُعمَّر القذافي.

منذ كانون الثاني عام ١٩٨٠: كانت العمليات التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية ضد السلفادور ذات هدفين يتمثل أولاهما في دعم الحكومة اليمينية التي يرأسها دوارت Duarte في مكافحة حركة «جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني FMLN»، وثانيهما استخدام السلفادور كمنطقة انتشار لوكالة الاستخبارات المركزية ضد نيكارغوا.

المصادر والحواشي

(١) نقلاً عن اليومية الألمانية «زود دويتشة تسايتونغ»، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٠.

(٢) مجلة «دير شبيغل» الألمانية، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩١.

(٣) «دير شبيغل»، العدد ١٩٩٠/٣٩.

(٤) «دير شبيغل»، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩١.

(٥) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: «أولويات الصراع التقليدي/ مقاربة للمرحلة الاستراتيجية الجديدة» التقرير النهائي لمشروع الصراع التقليدي لعام ٢٠٠٢ الذي أعده المركز، والصادر في واشنطن عام ١٩٩٠، ص٣٥/٢٣، نقلاً عن مجلة «أوراق السياسة الألمانية والدولية»، ألمانيا، العدد ١٩٩١/٣.

(٦) صحيفة «زود دويتشة تسايتونغ»، ألمانيا، ٤ آذار ١٩٩١.

(٧) خطاب رئاسي – أكاديمية خفر السواحل الأمريكية – نيولندن، كونيكتيكوت، ٢٤ أيار ١٩٨٩.

(٨) كارل فونو: «متعدد الجوانب، قابل للنشر، مميت»، بحث في سلاح البحرية، نيسان ١٩٩١، الصفحات ٦١–٦٩، نقلاً عن «أوراق السياسة الألمانية والدولية»، ألمانيا، العدد ١٩٩١/٣.

(٩) وزارة الخارجية: «الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والكاريبي – الوعود والتحديات»، واشنطن، مكتب العلاقات العامة، وزارة الخارجية، تقرير خاص رقم ١٥٨/ آذار ١٩٨٧، ص١٣.

(١٠) ملاحظات الرئيس المنتخب كلينتون إلى السلك الدبلوماسي، ١ كانون الثاني ١٩٩٣.

(١١) نقلاً عن الفصلية الأمريكية «العمل السري»، خريف ١٩٩٤، وليام روبنسون: «الديمقراطية منخفضة الحدة/ الوجه الجديد للهيمنة الشاملة»، ص٤٠.

(١٢) وردت في مقالة صموئيل هنتغتون، جوتشي واتانوكي: «أزمة الديمقراطية – تقرير حول القدرة على التحكم بالأنظمة الديمقراطية المقدم إلى اللجنة الثلاثية»، نيويورك، مطبعة جامعة نيويورك ١٩٧٥.

(13) انظر بالتفصيل وليام روبنسون: «الديمقراطية منخفضة الحدة/ الوجـه الجديـد للهيمنـة الشاملة»، فصلية «العمل السري» الأمريكية، خريف ١٩٩٤، ص٤٠.

(14) نقلاً عن كتاب ي. هاينريش، ك. أولريتش: «حرب الجيـش السـري»، برلـين (ألمانيـا الديمقراطية) ١٩٨٣، ص١٥.

(15) نقلاً عن كتاب ج. نويبيرغر/ م. أوبرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في أوروبـا الغربية»، بورنهايم، ١٩٨٢، ص١٢.

(16) ي. جاكليو: «أسرار وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية»، برلين ١٩٧٥.

(17) نقلاً عن كتاب ج. نويبيرغر/ م. أوبرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في أوروبـا الغربية»، بورنهايم، ١٩٨٢، ص١٣.

(18) المصدر السابق، ص١٧.

(19) صحيفة «هيرالد تريبيون»، ١٨ أيلول ١٩٥١.

(20) نقلاً عن كتاب ج. نويبيرغر/ م. أوبرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في إيران»، بورنهايم، ص٢٤.

(21) المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.

(22) نقلاً عن كتاب ج. نويبيرغر/ م. أوبرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في أمريكا الوسطى»، بورنهايم، ١٩٨٣.

(23) «هيرالد تريبيون»، ١٣ شباط ١٩٨٩.

(24) المصدر السابق، ١٠ شباط ١٩٨٩.

(25) ليون بولادا: «أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية: السنوات الحرجة»، فصلية «ميـدل إيست جورنال»، ربيع ١٩٨١.

(26) انظر مجلة «آسيا – أفريقيا» (فرنسا)، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٨٤.

(27) «هيرالد تريبيون»، ١٣ شباط ١٩٨٩.

(28) قارن المعالجة الشاملة لهذه المسألة في كتاب «وكالة الاسـتخبارات المركزيـة في أمريكـا الوسطى»، ص٨٣ وما تلاها.

(29) بوب وودورد: «Geheimcode VEIL»، ميونيخ، ١٩٨٧، ص٢٧٢.

(30) «هيرالد تريبيون»، ١ تشرين الثاني ١٩٨٨.

(31) المصدر السابق.

(32) «آسيا – أفريقيا»، العدد ٢٠، آب ١٩٨٥.

وكالة الاستخبارات المركزية

لمحة مختصرة

خلال فـترتي رئاسـة رونـالد ريغـان للولايـات المتحـدة نجحـت وكالـة الاستخبارات المركزية في تثبيت مواقعها بشكل دائم في السلطة التنفيذية في جهاز دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في ميدان الأمـن القومـي. وحتى فضيحة بيع الأسلحة للمعارضة الإيرانية («إيران جيت» ـ المعرِّب) لم تغيِّر الوضع بشكل هام. إذ انحصرت نتيجتها بتخفيف الوتـيرة المفرطـة لعمليـة التثبيـت والتعزيـز تلـك، بحيـث تم اسـتخدام الهيـاكل والقنـوات الإدارية لتقوية تلك المواقع بصورة عامة.

يذكـر أن توطيـد موقـع وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة داخـل الإدارة الأمريكية أثناء سنوات الانتقال من الثمانينات إلى التسـعينات لم يكـن لـه علاقة بدورها كوكالة تجسس كلاسيكي ـ وهو المجـال الـذي تفوقـت فيـه وكالة الأمن القومـي علـى وكالـة الاسـتخبارات طـوال سـنوات ـ بـل أن القضية بـالأحرى ارتبطـت بتعزيـز النفـوذ السياسـي لوكالـة الاسـتخبارات المركزية داخل الجهاز الإداري والمجتمع الأميركي عموماً.

وكان وليم كيسي William J.Gasey، مدير وكالة الاستخبارات المركزيـة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧، أحد المساهمين البـارزين في إحـداث هـذا التطور، فقد لعبت علاقته الحميمة مع الرئيس ريغان دورا هامـاً في نهـوض الوكالـة خـلال العقـد الفـائت. إذ لم تكـن ثقـة الرئيـس بـه وبوكالـة الاستخبارات عمياء فحسب، بل كان يعتبره مدير أعمالـه والمشـرف عليهـا في مسرح السياسة العالمية. وتمثلت إحدى نتائج هذا التطور، الذي كان مـن المقدر له أن يواصل تأثيراته في المستقبل، في تعزيز العلاقات ما بـين وكالـة الاستخبارات وجهاز مجلس الأمن القومي، الذي كـان يعمـل في وقـت مـن الأوقات كفرع لواشنطن في تصريف شؤون الاسـتخبارات. ومـن خـلال هـذا

الارتباط لم تنجح وكالة الاستخبارات المركزية باللحاق في ركب وزارتي الخارجية والدفاع في عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية فحسب، بل تمكنت دوماً من أن تكون الموجِّه الأسبق منهما على حد سواء في هذا المجال.

وتأكد هذا المنحى من التطور من خلال القرارات التي اتخذها جورج بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة، بخصوص انتقاء مستشاريه لدى مجلس الأمن القومي. والجدير ذكره هنا أن ما يميز انتخاب بوش نفسه هو أن تاريخ الولايات المتحدة لم يشهد من قبل انتخاب رئيس سابق لجهاز الاستخبارات ليكون رئيساً للدولة والحكومة الأمريكية.

ومع أن جذور هذا التطور تكمن في مرسوم الأمن القومي لعام ١٩٤٧، إلا أنه لا يمكن استقصاء تاريخ وكالة الاستخبارات المركزية ابتداءً من هذه النقطة. إذ سيفي بالغرض هنا إلقاء نظرة سريعة على عقد السبعينات الذي تتأسف عليه شريحة عريضة من المجموعات المحافظة لكونه الفترة التي بدأ فيها انحدار قوة بلادهم على الجبهات والأصعدة جميعها، في حين كان يتوجه جلّ انتقادها إلى الديمقراطي جيمي كارتر كما كانت الحال مع الرئيسين الجمهوريين ريتشارد نكسون وجيرالد فورد.

لقد عملت إدارة الرئيس نيكسون كل ما في وسعها لجعل عدوانها على فيتنام نصراً محققاً للولايات المتحدة، ولكنها فشلت في ذلك. فقد ألحق الشعب الفيتنامي هزيمة سياسية وعسكرية ساحقة بالولايات المتحدة إبان تلك الحرب. أما في أمريكا اللاتينية فإن القوى الاجتماعية المناضلة من أجل استقلالها السياسي والاقتصادي قد استجمعت قواها. ففي تشيلي، نجحت حكومة الرئيس سلفادور الليندي باستلام زمام السلطة ووضعت نصب أعينها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية في ذاك البلد الواقع في جبال الأنديز، الأمر الذي اعتبرته الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية الكبرى والعديد من الشركات التابعة تهديداً مباشراً لوجودها ونفوذها في أميركا اللاتينية. وفي جنوب أفريقيا اكتسب النضال التحرري ضد الاستعمار البرتغالي أحد حلفاء الناتو الأمريكي، زخماً سريعاً. فلم يكن هناك من شيء يستطيع وقف هزيمة القوات العسكرية البرتغالية الاستعمارية.

وفي الشرق الأوسط، بدأت اسرائيل، أشد حلفاء الولايات المتحدة إخلاصاً في المنطقة، التي احتلت أراض عربية بوسائل غير مشروعة، تواجه مزيداً من المعارضة والمقاومة.

أما بلدان حلفي الناتو ووارسو فقد حققت بعض التقدم باتجاه تخفيف حدة التوتر فيما بينها، حيث شهدت هلسنكي توقيع اتفاق الأمن والتعاون الأوربي.

وفي داخل الولايات المتحدة، كانت هناك نقاشات سياسية حادة في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ حول المبادئ الأساسية التي يجب أن تستند إليها السياسة الخارجية الأمريكية. فقد شكلت حرب فيتنام صدمة شديدة للشعب الأمريكي، وكان من نتيجتها أن تعالت الصيحات المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن تلك الحرب والإحجام مرة وإلى الأبد عن استخدام أي شكل من أشكال سياسة القوة والتدخل. وتركز الاهتمام بصورة خاصة على الجرائم التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزية سواء في خلال حرب فيتنام أو في أماكن أخرى من العالم حيث نفذت عملياتها السرية. وكانت الوكالة في ذلك الوقت ـ كما هي اليوم ـ الممثل النموذجي لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والمنفذ النموذجي أيضاً لعمليات التدخل العسكري في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وما كان لسياسة على هذا النحو إلا لتقلب عملية الانفراج الدولي على أعقابها محوِّلة إياها إلى عملية مواجهة وصدام دولي.

وتقدم وكالة الاستخبارات المركزية خير مثال يُظهر كيفية قيام السلطة التنفيذية، وعلى رأسها الرئيس الأمريكي، بضَرب أسس الحريات الديمقراطية في الولايات المتحدة خدمة لما يقتضيه تطبيق سياساتها العدوانية. فعلى خلفية النقاشات التي دارت حول السياسات الخارجية الأنجع للولايات المتحدة في فترة السبعينات، أولت القوى المتنفذة في الإدارة الأمريكية، والكونغرس، وفي القطاع الخاص الاقتصادي أهمية خاصة لحقائق كانت قد تسربت إلى التلفزيون والراديو والصحافة، حول جرائم وكالة الاستخبارات المركزية في فيتنام، والنشاطات المحلية التي مارسها جهاز الاستخبارات الخارجية، ومشاركة الوكالة في اغتيال السياسيين الأجانب. وبضغط من الرأي العام شكل الكونغرس لجان تحقيق خاصة في كل من مجلس الشيوخ (لجنة تشرش) ومجلس النواب (لجنة بايك). وقد

أنيط بهاتين اللجنتين النظر في النشاطات غير القانونية لوكالة الاستخبارات المركزية. ومع أن إفشاء هذه الأسرار في الإعلام الأمريكي وإعلان التقارير النهائية للجان التحقيق قد أطلع الرأي العام العالمي على الجرائم التي اقترفتها وكالة الاستخبارات المركزية، إلا أن ذلك لم يكشف إلا عن جزء يسير جداً من مكائد وكالة الاستخبارات الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها. فالوثائق التي وضعت تحت تصرف اللجنتين المذكورتين كانت قد أعدت بشكل رئيسي من قبل مركز قيادة الاستخبارات في لانغلي بولاية فرجينيا، حيث انتهز الفرصة المدراء المسؤولون عن تلك الوثائق هناك لتزويرها أو إخفاء أكثرها إدانة وتجريماً بحق الوكالة. وفي جلسات الاستماع التي عقدتها لجان الكونغرس لم يقر ضباط الوكالة إلا بما يمكن إثباته من خلال الوثائق المتوافرة. زد على ذلك أنه جرت العادة لدى الوكالة أن لا يتم الاحتفاظ بأية وثيقة خطية لاسيما إذا كانت تتعلق بعملياتها الحساسة. ولذلك، فإنه ليس من باب التجني على أحد الافتراض بأن ما يدعى «جواهر العائلة»، أي مجموعة العمليات غير القانونية للوكالة، قد تم التلاعب بها إلى حد كبير. ولكن بعد أن أصبحت جرائم الوكالة ظاهرة للعيان تماماً بعد فضيحة «ووتر غيت Watergate»، وحرب فيتنام، وفضيحة اختراق اتحاد الطلاب الوطني NSA، كان لا بد من الاعتراف بجزء من الحقيقة من أجل إخفاء كامل الحقيقة عن الرأي العام إلى الأبد.

وبعد بضعة أسابيع من انتقال الرئيس رونالد ريغان إلى «مكتبه البيضاوي»، حيّت الصحافة الأمريكية وكالة الاستخبارات المركزية والأجهزة الاستخباراتية الأخرى لإحرازها تقدماً متسارعاً على الطريق الذي دشنته في أواخر أيام رئاسة جيمي كارتر[1].

وهكذا امتلأت الصحف في الولايات المتحدة ومعظم البلدان الحليفة لها بمقالات عن وكالة الاستخبارات المركزية و«معنوياتها المستعادة». فكثر الحديث عن «انبعاث» و«حماسة» مولودة من جديد، بما يظهر أن المناخ السياسي والحالة الأخلاقية في الولايات المتحدة، وبعد مرور عدد من السنوات على كشف جرائم الوكالة في فيتنام وتورطها في قضية «ووتر غيت» التي أدت إلى استقالة الرئيس نيكسون، قد مرّا بتغيرات استثنائية صبّت في صالح وكالة الاستخبارات المركزية.

وكما في المعجزات تحوَّل لقب هؤلاء الذين كانوا في الستينات والسبعينات «قتلة» و«سفاحين» إلى «مناضلين في سبيل الحرية» في الثمانينات. ففي خطاب ألقاه في مقر قيادة وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٨٢، أشار الرئيس ريغان إلى ضباط وكالة الاستخبارات واصفاً إياهم «حصون الحماية التي تسقط عند أبوابها قوى العدوان والاستبداد».

وكان قد سبق هذا الخطاب توقيع الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣، في ٤ كانون الأول عام ١٩٨١، الذي وضع الخطوط العامة لمهام أجهزة الاستخبارات الأمريكية في عهد الرئيس ريغان. فقد خوَّل هذا الأمر بوضوح وكالة الاستخبارات المركزية القيام بما يدعى «النشاطات الخاصة»؛ وهو مصطلح عام جداً يشمل ذاك النوع من العمليات السرية التي ألحقت بهيئة الاستخبارات سمعتها السيئة في جميع أنحاء العالم. وكان ذاك دليل آخر يثبت مدى تصميم إدارة الرئيس ريغان على بث حياة جديدة في النشاطات السرية.

فالأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣، يجعل من مدير الاستخبارات المركزية، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مستشاراً أولاً لرئيس الجمهورية ولمجلس الأمن القومي لشؤون الاستخبارات. ويقتضي هذا الأمر من جميع رؤساء إدارات ووكالات السلطة التنفيذية أن يقدموا لهذا المدير التسهيلات المطلوبة للوصول إلى جميع المعلومات ذات العلاقة بمتطلبات العمل الاستخباراتي القومي مع الدعم الذي تحتاجه أنشطة الولايات المتحدة في هذا المجال. ورغم الممارسات سيئة الصيت التي حدثت في الستينات والسبعينات عندما كانت أجهزة الاستخبارات المختلفة تنفذ برامجها لمراقبة نشطاء الحملات (الشعبية) الأمريكية المناهضة للحرب(٢)، سُمح لوكالة الاستخبارات المركزية أن تعيد تفعيل «البرامج المحلية»، أي التجسس الداخلي.

ولكن في حين يعكس الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣ حجم النفوذ المتزايد لوكالة الاستخبارات المركزية داخل الإدارة الأمريكية الحالية، إلا أنه لا يعطي فكرة كاملة عن ماهية المهام الحقيقية لوكالة الاستخبارات المركزية أو للأجهزة الأخرى المنضوية في المجتمع الاستخباراتي. إذ أن تلك المهام مجتمعة مذكورة تباعاً في وثيقة سرية مؤلفة من سلسلة توجيهات

استخباراتية صادرة عن مجلس الأمن القومي «NSCIDs» كان ذاك المجلس قد أقرها ثم وافق عليها رئيس الجمهورية في النهاية. وتعالج هذه التوجيهات جوانب محددة من العمل الاستخباراتي. فالتوجيه رقم ٦ مثلا يحدد وظائف وكالة الأمن القومي، التي تعتبر أكبر الوكالات في المجتمع الاستخباراتي الأمريكي على الإطلاق، فهي تضم ٧٠ ألف ضابط. أما التوجيه رقم ٧ فيعطي الصلاحية لوكالة الاستخبارات المركزية باستجواب الأمريكيين داخل الولايات المتحدة عن سفرهم ورحلاتهم الخارجية، وإجراء العقود مع الجامعات الأمريكية[٣].

ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية

إن الرغبة القوية لدى الوكالة في إضفاء الصفة السرية على المعلومات المتعلقة بها تنطبق على موازنتها في المقام الأول. ولهذا يتم إخفاء موازنة الوكالة ضمن موازنة وزارة الدفاع. ومع ذلك يمكن تكوين فكرة صحيحة نوعاً ما حول الوضع المالي لوكالة الاستخبارات المركزية. وفي هذا السياق يذكر الكتاب الذي ألفه فيكتور مارشيتي Victor Marchetti وجون ماركس John D. Marks بعنوان «وكالة الاستخبارات المركزية وجماعة الاستخبارات» الصادر في عام ١٩٧٤، أن الموازنة المخصصة للوكالة بلغت ٧٥٠ مليون دولار. ولكن في واقع الأمر بلغت موازنة الوكالة في تلك السنة ١,٢ بليون دولار.

فإذا كانت حقائق الأمور تقول بأن نفقات أجهزة الاستخبارات مخفية ضمن موازنة وزارة الدفاع وأن هذه الموازنة قد تضاعفت من مئة بليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ فليس من الخطأ القول أن المخصصات المالية للوكالة قد تضاعفت هي الأخرى مرتين خلال نفس الفترة، أي أن موازنة الوكالة بلغت ٢,٤ بليون دولار عام ١٩٨٢. ويتماشى هذا الرقم مع المعطيات التي نشرتها عدة صحف بريطانية وأمريكية في عام ١٩٨٣[٤].

وبوجود نسبة الزيادة السنوية التي تتراوح بين ٢٠ – ٢٥٪، والتي تمكن مدير الوكالة آنذاك، وليام كيسي، من انتزاع الموافقة عليها بحكم خبرته المالية[٥]، وصل حجم موازنة وكالة الاستخبارات إلى ٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦.

وإذا انطلقنا من الافتراض أن للوكالة حصة بواقع ١٥٪ تقريباً من مجموع نفقات أجهزة الاستخبارات عندها يصبح إجمالي موازنة عام ١٩٨٦ المخصصة لمجموع تلك الأجهزة ما بين ٢٠ و ٢٥ بليون دولار. ومع ذلك فهناك جانب آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار فيما يتعلق بموازنة وكالة الاستخبارات المركزية، إذ علينا إضافة الأرباح التي تجنيها تلك الوكالة من الشركات العديدة التي تديرها. كما أن هذه الموازنة لا تشمل الدفعات المالية التي تتلقاها الوكالة من وزارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى والشركات الكبرى والمجموعات الاقتصادية الخاصة من أجل تنفيذ البرامج التقنية الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة، وبصورة خاصة العمليات السرية المكلفة.

وفي تقرير صدر في عام ١٩٧١ عن مكتب الإدارة والموازنة تحت عنوان «مراجعة نقدية لأجهزة الاستخبارات» أوضح جيمس شليسنغر James Schlesinger، نائب مدير المكتب المذكور، أن بعض التلاعبات المالية تخفي إجمالي تكاليف الاستخبارات. إذ بلغ حجم الإنفاق الفعلي على الأقل ضعفي ما أوردته التخمينات المقدمة إلى الكونغرس[٦]، وليس هناك من سبب يجعلنا نعتقد أن هذا الوضع قد تغير كثيراً. وهكذا يبدو أنه من المعقول والمشروع تماماً مضاعفة أرقام الميزانية «الرسمية» لوكالة الاستخبارات المركزية وأن نفترض وجود ١٠ بليون دولار تقريباً على شكل أموال كانت الوكالة حرة التصرف في إنفاقها في عام ١٩٨٦. ولم يكن من المتوقع أن تقوم إدارة بوش بإجراء أية اقتطاعات هامة من تلك الموازنة.

ومع ضمان كميات أكبر من الأموال المتاحة بين أيديها استطاعت الوكالة استئجار ضباط جدد، حيث أعادت إلى الخدمة أكثر من ١٠٠٠ رجل من المحاربين القدماء الذين شاركوا سواء في حرب فيتنام أو في مسارح الحروب السرية الأخرى، بعد استقالتهم إما لانتهاء مهماتهم أو لإحالتهم إلى التقاعد بحكم السن. ومع أن الوكالة تبقي أعداد هؤلاء سرا من الأسرار، إلا أن بعض التقارير الصحفية تؤكد أن ليس هناك من صعوبات تعترض الوكالة عندما ترغب في اختيار الكوادر لملء الوظائف الشاغرة أو الجديدة لديها. وهكذا يبدو من السهولة بمكان تجاوز الرقم الرسمي المعلن في عام ١٩٨٤ عن إجمالي عدد العاملين في الوكالة البالغ ١٩ ألف شخص[٧].

ويقوم ضباط دائرة شؤون الموظفين التابعة للوكالة بحملات لتجنيد ضباط جدد حتى ضمن حرم الجامعات الأمريكية. ويقول رئيس مكتب التجنيد لدى وكالة الاستخبارات لاري كوران Larry Curran عن عمل عناصر مكتبه في تطويع ضباط جدد بالوكالة بأنه عمل «كفاحي ونشيط». وتنجز مراكز التجنيد الاثني عشر المنتشرة في المدن الأمريكية الرئيسية أعمالاً كبيرة، إذ وبإشراف المكتب المذكور يذهب العاملون في هذه المراكز إلى الجامعات والكليات الأمريكية لمقابلة أفضل طلاب السنوات العليا والخريجين. وباطلاع كامل من جانب هيئة التدريس يُعرض على هؤلاء وظائف في الاستخبارات[٨]. زد على ذلك الدور الذي تلعبه الإعلانات الدعائية التي تنشرها الوكالة في جميع الصحف والمجلات الإخبارية تقريباً، وهي تقول مثلاً: «مع وكالة الاستخبارات المركزية تستطيع أن تنجز أعمالاً عظيمة».

وكالة الاستخبارات المركزية والمجمع العسكري الأمريكي

سرعان ما أدى تقدم الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة في أوائل السبعينات إلى جانب الانتقادات التي وجهت للجرائم التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزية إلى تنشيط رموز الجناح اليميني المحافظ من أصحاب النفوذ بحكم الصلات الوثيقة التي تربطهم مع أجهزة الاستخبارات، ومع صناعة الأسلحة الأمريكية، والشركات ما فوق القومية. فقد خشي هؤلاء من تناقص أرباحهم الناجمة عن تجارة الأسلحة ومن خسارتهم لبعض الأسواق المربحة في «العالم الثالث» فيما لو خسرت أجهزة الاستخبارات نفوذها في عملية صنع السياستين الخارجية والأمنية الأمريكية. ولهذا قامت المجمعات المالية والصناعية في كاليفورنيا وتكساس وعمالقة صناعة الأسلحة، ووزارة الدفاع، مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية بالطبع بقيادة وكالة الاستخبارات المركزية، بمشابكة الساعد بالساعد من أجل مضافرة جهودها جميعاً في شبكة معقدة من المصالح المشتركة.

ومن الخصائص المميزة لوكالة الاستخبارات المركزية أنها ترتبط بصلة وثيقة مع الشركات مافوق القومية ومع شركات صناعة الأسلحة الأمريكية،

تلك الصلات التي تمكّنها من التأثير على مسار التطورات داخل الولايات المتحدة أو خارجها على حد سواء.

فقد سبق لوكالة الاستخبارت المركزية أن نفذت عدة عمليات سرية بالتواطؤ مع كبار ممثلي الشركات متعددة الجنسيات، وهي لا تزال تفعل ذلك حتى يومنا هذا. ويتمثل أحد أبرز الأمثلة على هذا التكافل في ذلك التعاون، الذي توجد حوله أكوام من الوثائق، بين الأجهزة السرية الأمريكية وبين الشركات متعددة الجنسيات في التحضير للانقلاب العسكري في تشيلي عام ١٩٧٣، والذي انتهى بالإطاحة بالرئيس سلفادور الليندي. وكان جون ماك كون John McCone، الذي كان يعمل لدى مجلس إدارة شركة ITT الأمريكية للاتصالات، هو العرّاب الذي رتب الاتصالات ما بين وكالة الاستخبارات المركزية والمدراء المساعدين لدى تلك الشركة. وكان ماك كون هذا يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس جون كينيدي، ولكنه احتفظ بعد انتقاله للعمل في القطاع الخاص بعمله بصفة مستشار لدى الوكالة. وهو أيضاً من أوجد الروابط الوثيقة ما بين وكالة الاستخبارات الأمريكية وبين شركة مجموعة «بكتل» .Bechtel Group Inc في سان فرانسيسكو. إذ إبان الحرب العالمية الثانية تعاون ستيفان بكتل صاحب مجموعة «بكتل» مع ماك كون في بناء مراكز لصنع السفن للأسطول الأميركي من مستوى سفينة «ليبرتي» .Liberty

وكانت العلاقات الوثيقة ما بين مجموعة «بكتل» ووكالة الاستخبارات المركزية أحد الأسباب وراء تحول الشركة إلى شكل من مركز يتحكم بالمجمع الصناعي والمصرفي في كاليفورنيا وتكساس في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ووراء نفوذها الكبير في ميدان صنع السياسة الأمريكية. وقد أعطى هذا الوضع نتائجه على أرض الواقع في التحضير لنجاح حملة ريغان الانتخابية وطاقمه في عام ١٩٨٠. وهناك حقيقة أخرى تظهر هذا بشكل جلي وتتمثل في تبوأ كبار المدراء السابقين لدى شركة «بكتل» أعلى المناصب في إدارة ريغان، مثل وزير الدفاع كاسبر واينبرغر Caspar Weinberger، ووزير الخارجية جورج شولتز George Shultz.

ولا تسعى وكالة الاستخبارات المركزية إلى إقامة علاقات تبعية مع الشركات مافوق القومية فحسب، بل إنها تحاول إقامة صلات وثيقة مع

صناعة الأسلحة الأمريكية. إذ بعد فشل غزو كوبا في موقع خليج الخنازير، عهدت وكالة الاستخبارات إلى قسم القوارب الآلية الكهربائية لدى شركة «جنرال دايناميكس» في كروتون بولاية كونيكتكت بمهمة تطوير قارب دوريات عالي السرعة لاستخدامه في هجمات حرب العصابات، شريطة أن يكون أسرع من سفن سلاح البحرية الكوبي، ويتمتع بتصميم قادر على نقل الأسلحة والجنود إلى كوبا. وقد نفذت البحرية الأمريكية هذا المشروع.

أما العلاقات التي تربط وكالة الاستخبارات المركزية بالامبراطورية الاقتصادية للملياردير الأميركي هاورد هوغز Howard Hughes، الذي توفي في السبعينات، فهي شبكة معقدة ودقيقة للغاية. فقد كان روبرت ماهو Robert Mahue، الموظف السابق لدى كل من مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة الاستخبارات المركزية، واحداً من الأصدقاء الحميمين لهوارد هوغز في سنوات عمره الأخيرة، وكان يده اليمنى في الأوقات التي استوجبت تدخل نفوذة المالي للتأثير في السياسة الأميركية. وفي أواسط السبعينات عهدت وكالة الاستخبارات المركزية إلى شركة (سوما) التي يملكها هوارد هوغز بتطوير وبناء سفينة خاصة تكون قادرة على الكشف عن الغواصات السوفييتية الغارقة وفحصها[٩].

وبالتعاون مع شركة «لوكهيد Lockheed» العملاقة لصنع الطائرات طورت وكالة الاستخبارات المركزية طائرة الاستطلاع A-11، التي باتت تعرف فيما بعد باسم SR-71. وقد تمكنت هذه الطائرة من الاحتفاظ بحسن أداءها أثناء طيرانها بسرعة تبلغ ثلاثة أضعاف سرعة الصوت وعلى ارتفاعات تفوق تلك التي بلغتها طائرات U-2. وتستمر طائرات SR-71 بالانطلاق يومياً من قاعدة هاورد، إحدى القواعد الأمريكية في منطقة قناة بنما، ومن بالميرولا في الهندوراس، من أجل مسح أراضي نيكاراغوا متراً بعد آخر.

وبعد تحليل الصور الضوئية الجوية يجري تحضير «وثائق العملية» التي تقدم المادة الأساسية للخطط العملياتية لعصابات "الكونترا" داخل أراضي نيكاراغوا. هذا وتستخدم الولايات المتحدة هذا الطراز من الطائرات في الطلعات الاستطلاعية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي مناطق أخرى من العالم. ويبين ما تكشّف من حالة العلاقة مع «لوكهيد» أن الصلة التي تربط الوكالة بهذه الشركة وثيقة جداً لدرجة أن وضعت هذه الأخيرة

مكاتبها الواقعة خارج الولايات المتحدة تحت تصرف عملاء الوكالة لتغطية نشاطاتهم. وكان عملاء وكالة الاستخبارات يقدمون أنفسهم بصفة تجار طائرات، وذلك بموافقة إدارة الشركة. وبالمقابل كان موظفو الشركة يقدمون تقاريرهم إلى وكالة الاستخبارات حول ما يلاحظوه في رحلات عملهم في الخارج[11]. وأخيراً كان عملاء الوكالة يضمنون وصول تلك الأتاوات التي تدفعها شركة «لوكهيد» من أجل دفع تجارتها قدماً في جميع أنحاء العالم إلى أصحابها في موعدها دون إبطاء.

ولقد لعب اختصاصيو وكالة الاستخبارات المركزية العاملون في إدارة العلوم والتقنية دوراً رائداً في تطوير أول قمر صناعي للتصوير الضوئي وإنتاج المجسات الضوئية والصوتية التي تعمل عن بعد وبمدى طويل، مثل الرادارات العاملة فوق الأفق والأقمار الصناعية الثابتة. ولقد غطت موازنة وزارة الدفاع قسماً كبيراً من تكاليف البحوث والعمليات. وتحولت برامج تطوير الأسلحة والمعدات لدى الشركات في حالات عديدة لتأخذ شكل مشاريع مشتركة بين وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات أو اضطلعت أجهزة الاستخبارات العسكرية بالإشراف عليها.

ومع أن برامج الأقمار الصناعية هذه موضوعة الآن تحت إشراف مكتب الاستطلاع القومي التابع لجهاز الاستخبارات العسكرية، إلا أن مدير وكالة الاستخبارات المركزية وبوصفه مديراً للاستخبارات المركزية في نفس الوقت، هو المشرف العام عن هذه البرامج وهو المسؤول عن فتح الاعتمادات اللازمة لها في الموازنة وتأمينها. وبهذا فهو يحتل مركزاً مفتاحياً في العلاقات التي تربط الوكالة مع شركات صناعة الأسلحة مثل: لوكهيد، بوينغ، IBM، روكويل العالمية، ماكدونيل دوغلاس، L.T.V. الفضائية، جنرال داياميكس، غرومان، إيروجت جنرال، مارتن ماريتا، وغيرها من الشركات التي تعمل في مجال تطوير وتصنيع الأقمار الصناعية والتقنيات الفضائية الأخرى.

وأصبحت الوكالة على ضوء نشاطها البحثي في مجال الأقمار الصناعية وأنظمة الاستطلاع الفضائية أحد أهم رواد «مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI» التي أطلقتها إدراة الرئيس ريغان. وهكذا يصبح من الواضح تماماً لماذا قام دانيال غراهام، المدير السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية وأحد قدامى الضباط لدى وكالة الاستخبارات المركزية، بتمهيد الطريق أمام

الولايات المتحدة لعسكرة الفضاء عندما كتب دراسته: «الحدود العالية ـ استراتيجية من أجل المحافظة على وجودنا القومي» والتي نشرتها «مؤسسة التراث» عام ١٩٨٢.

وهناك علاوة على ذلك بعض البنى الأخرى ذات التداخل الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية وبين الرأسمال المالي والصناعي. فمن اللحظات الأولى لتأسيسها دخلت الوكالة في عجلة الاقتصاد الأميركي عبر مشاريعها الخاصة. فالشركات التي تملكها وكالة الاستخبارات المركزية مثل أمريكا للطيران، آسيا للطيران، أفريكير، بان أفريكان، النقل الجوي الجنوبي، وعدة خطوط جوية أُخرى في جميع أنحاء العالم، ترسم لنا لوحة تداخلات الأعمال التجارية للوكالة. ومع أن هذه الشركات حُلّت أو تحولت إلى شركات أخرى، فليس هناك من شك في أن الوكالة لن تحجم عن استخدام الشركات والمشاريع التجارية كغطاء لعملياتها السرية. وقد وثقت مقالة جون ماركس في صحيفة «واشنطن بوست» هذه الحقيقة عندما تحدثت عن نشاط الوكالة التجاري في «شركة الإدارة والرأسمال الجنوبية»[١١].

وفي الماضي القريب كُشف النقاب عن بعض القضايا التي كان لجهاز الاستخبارات فيها علاقة مع المشاريع التجارية الخاصة. ففي عام ١٩٨٤ بدأت السلطات القضائية في الولايات المتحدة التحقيق في قضية إفلاس شركة (بيشوب، بالدوين، ريولد، ديلينغهام، وونغ) الأمريكية للاستثمار التي يقع مكتبها الرئيسي في هاواي. وكشفت التحقيقات عن العديد من الوثائق التي تؤكد وجود علاقات وثيقة تربط الشركة بوكالة الاستخبارات المركزية[١٢]، حيث كانت الوكالة تستخدم الفروع الخارجية للشركة مراراً وتكراراً لجمع معلومات استخباراتية مختلفة عن البلدان الأجنبية. ففي تايلاند، مثلاً، اهتمت الشركة بجمع المعلومات عن المراحل التي وصل إليها تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي، وبالخطط الموضوعة لاستخراج الزنك والملح الصخري وحجر الكلس، وبناء الميناء البحري. أما في هونغ كونغ فقد حاول عملاء الوكالة العاملين لدى الشركة إثارة اهتمام المستثمرين الأجانب في تحويل رؤوس أموالهم إلى الولايات المتحدة.

كما كشف النقاب أيضاً أن جيمس كريتشفيلد James H. Critchfield، رئيس الشركة الأمريكية "تترا العالمية للتقنيات" في عُمان، كان لسنوات

طويلة ضابطاً رفيع المستوى لدى وكالة الاستخبارات المركزية، وأنه لا يزال يحتفظ بصلة وثيقة مع مكتب الوكالة في عُمان[١٣].

وفي السبعينات سيطرت «شركة الإدارة والرأسمال الجنوبية» التي تملكها الوكالة على حزمة من أسهم شركة الاتصالات العالمية ITT[١٤]. وما هذا إلا مثال آخر يظهر مدى تداخل وكالة الاستخبارات المركزية والشركات ما فوق القومية، وعلى الطريقة التي تستثمر بها الوكالة «أرباحها».

كما أن تقديم خدمات كبار ضباط الاستخبارات السابقين إلى الشركات العالمية هو طريق آخر ناجح لتوثيق التعاون ما بين وكالة الاستخبارات المركزية والشركات مافوق القومية، وهو متبع في هذه الأيام.

فقد عمدت بعض الشركات إلى استخدام أصحاب الكفاءات العالية من خبراء الوكالة السابقين للاستفادة من خبراتهم في مجال «تحليل المخاطر والصعوبات الأخرى التي قد تتعرض لها الأعمال التجارية في البلدان الأجنبية والتنبؤ بها». ومن هذه الشركات: أركو، مجموعة بكتل، غولدمان، ساكس وشركاه، ومصرف تشايس مانهاتن[١٥]. وعلى سبيل المثال تستخدم مجموعة بكتل حالياً ريتشارد هلمز بصفة مستشار لديها، وهو مدير سابق للوكالة كان قد احتفظ بمنصبه هذا لفترة طويلة.

ويعمل حالياً وليم كولبي، المدير السابق للوكالة بين عامي ١٩٧٣ — ١٩٧٥، في «المؤسسة المتحدة للمستشارين الحكوميين لشؤون التجارة الدولية» في مدينة واشنطن، حيث يشغل منصب كبير المستشارين لدى قسم الأخطار والتقييم السياسي. وفي أعمالهم الجديدة لا يستخدم هؤلاء المدراء السابقون للوكالة خبراتهم وتجاربهم الاستخباراتية فحسب، بل يقدمون أيضاً كامل شبكة الصلات التي يملكونها مع عالم الاستخبارات؛ داخل الولايات المتحدة وخارجها، بالإضافة إلى صلاتهم مع الوكالات الحكومية الأخرى.

ومن خلال عملهم «كمستشارين» يصبح هؤلاء فعلياً على رأس أجهزة استخبارات قوية داخل القطاع الخاص، تدار من قبل الشركات العالمية. ووصل الأمر في بعض الأحيان أن فاقت شبكة العملاء المقامة في الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، شبكة الاستخبارات الحكومية. فلقد جندت شركة البترول العملاقة «أيكسون» في فرعها بفنزويلا من العملاء أكثر بكثير

من أولئك الذين وظفتهم وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك البلد[١٦].
وتتوضح الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه الحقيقة إذا عرفنا أن لهذه الشركة فروعاً في أكثر من ١٠٠ بلد في العالم.

اختراق الوكالة للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة

لا يمكن فصل التشابك الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية والشركات مافوق القومية عن وضعٍ الوكالة الجديد داخل الإدارة الأمريكية. فقد اخترقت الوكالة عدداً كبيرا من أجهزة الحكومة الأمريكية من ناحية بنياتها التنظيمية وموظفيها على السواء. إذ لا يتألف مجتمع الاستخبارات الأمريكي من وكالة الاستخبارات المركزية فقط، بل أيضاً من أجهزة الاستخبارات التابعة لوزارات الدفاع، والخارجية، والعدل، والطاقة، والمالية.

وبموجب الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣، ينبغي على رؤساء جميع دوائر السلطة التنفيذية ووكالاتها السماح لمدير الاستخبارات المركزية بالوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة باحتياجات العمل الاستخباراتي القومي للولايات المتحدة، وإيلاء الاهتمام اللازم بطلباته لتقديم الدعم المناسب لنشاطات مجتمع الاستخبارات.

كما يحق لوكالة الاستخبارات المركزية أن تنتدب ضباطاً من قِبلها إلى مختلف المؤسسات الحكومية، بما فيها البيت الأبيض ذاته، ويعمل هؤلاء بالتناوب كضباط ارتباط يتولون مهمة إعلام الوكالة عما يجري داخل كل وزارة تتعاون معها فيما يتعلق بشؤون النشاطات الاستخباراتية كافة.[١٧]

وبطبيعة الحال تحتفظ وكالة الاستخبارات المركزية بعلاقات وثيقة ومتميزة مع وزارة الدفاع، لأن القسم الرئيسي من مجتمع الاستخبارات مثل وكالة الأمن القومي، مكتب الاستطلاع القومي، وكالة الاستخبارات الدفاعية، مع مختلف وكالات الاستخبارات التابعة للأجهزة، ملحق بوزارة الدفاع التي ترعى البرامج الخاصة لوكالة الاستخبارات المركزية وعملياتها السرية عن طريق تأمين الأموال والأشخاص والموارد المادية الضخمة.

ولقد توجهت مجموعة من أعضاء الكونغرس بسؤال إلى مكتب الحسابات العام، «GAO»، التابع للكونغرس، حول حقيقة وجود أي أمر تنفيذي خوّل وزارة الدفاع باستخدام أفراد القوات المسلحة ومواردها من أجل تنفيذ عمليات سرية استراتيجية أو تكتيكية أو نفسية ضد بلدان أجنبية، أو من أجل تدريب وتجهيز أجانب للاشتراك في مثل هذه العمليات. وأجاب مكتب الحسابات العام بكتاب سري مؤلف من ٢١ صفحة أرسله إلى أعضاء الكونغرس المعنيين بالأمر.(١٨) وأوضحت تلك الوثيقة أن وكالة الاستخبارات المركزية رفضت الإجابة على هذا السؤال بالقول أنها سبق أن أجابت عليه إلى لجنتي الرقابة في الكونغرس. وصرح أحد ممثلي وزارة الدفاع أنه وعلى أساس «اتفاقية علاقات القيادة» المبرمة في عام ١٩٥٧، تم وضع بعض الموارد المادية والمالية والبشرية تحت تصرف الوكالة. ولكن بسبب اعتراض الوكالة، صرفت وزارة الدفاع النظر عن طلب مكتب الحسابات العام بمراجعة الاتفاقية أو إعادة صياغة محتواها كيلا يكون فيها أي لبس. وذكر المكتب أنه كان حتى تاريخه لا يعلم شيئاً عن وجود اتفاقية تبادل الموارد هذه، ولم يتم إعلامه عن الجهة المسؤولة عن مراقبة سوية الالتزام بها، وأنه لا يعلم ما إذا جرى أي تدقيق للحسابات المالية.

ولكن في أثناء ذلك تناهي إلى علم مكتب الحسابات العام بعض الوقائع الجديدة بالنسبة له، فقد كلف سلاح الجو الأمريكي بنقل شحنات من الأسلحة نيابة عن وكالة الاستخبارات المركزية، كما وضع هذا السلاح إحدى قواعده في منطقة قناة بنما تحت تصرف الوكالة.(١٩)

وإضافة إلى علاقاتها الوثيقة مع وزارة الدفاع، ترتبط وكالة الاستخبارات المركزية بصلات عميقة مع وزارة الخارجية أيضاً. حيث يشترط الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٣٣ على وزارة الخارجية إعداد عناصر للعمل في صفوف جهاز استخباراتها الخارجية ونشرهم، وإعلام رؤساء البعثات الدبلوماسية بطبيعة التقارير المطلوبة منهم لتلبية احتياجات المجتمع الاستخباراتي. وضمن كل بعثة دبلوماسية للولايات المتحدة يكون التعاون على أشده بين السفير ورئيس مركز الوكالة في البلد المعني، مشكلين ما يسمى «فريق البلاد». ويجري عادة إبلاغ سفراء الولايات المتحدة في الخارج عن العمليات السرية التي تخطط مراكز الوكالة لتنفيذها. وقد يصدف أحياناً أن يعمل

السفير نفسه كمنظم رئيسي للعملية السرية المفترضة، كما جرى في الهندوراس، حيث أدار السفير الأمريكي هناك، جون نيغرو بونت، الحرب السرية التي شنتها الوكالة ضد نيكاراغوا عبر توظيف عصابات المعارضة المسلحة «الكونترا».

كما ويوجد تعاون وثيق يربط وكالة الاستخبارات بوكالة المعلومات الأمريكية، التي تشكل إحدى الوكالات التنفيذية التي تزودها وكالة الاستخبارات بضباط ارتباط على نحو دوري. ويرأس وكالة المعلومات حالياً بروس غيلب Bruce Gelb الذي يقدم مشورته إلى كل من الرئيس الأمريكي ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية حول مضامين الآراء الأجنبية حيال السياسات والبرامج والتصريحات الرسمية الأمريكية الحالية والمرسومة للمستقبل.

ويبلغ عدد الجهاز الرسمي العامل في وكالة المعلومات الأمريكية ٨٧٠٠ عضو موزعين على ٢٠٠ مكتب قطاعي في أكثر من ١٢٠ بلداً في العالم. وتصدر الوكالة ١٢ مجلة و٢٠٠٠ برنامج تلفزيوني، وتنشر كتباً كذلك. وتبين في بعض القضايا التي كشف عنها النقاب أن وكالة المعلومات قد أصدرت كتباً ووزعتها في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية.[٢٠]

وتنظم وكالة المعلومات المعارض، وتدير شبكة عالمية من المكتبات والمراكز الثقافية الأمريكية. كما تنظم أيضاً العديد من برامج التبادل مع البلدان الأجنبية. وهي تدعو سنوياً أكثر من ٢٠٠٠ ضيف أجنبي لزيارة الولايات المتحدة من أولئك المتوقع منهم لعب دور مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في بلدانهم لصالح الولايات المتحدة. ومن هذا الباب تدخل وكالة الاستخبارات المركزية، حيث تستخدم نفوذها في دعوة أولئك الذين لها مصلحة بالتعامل معهم والموضوعين على قائمة التجنيد.[٢١]

وتلعب إذاعة «صوت أمريكا» دوراً مركزياً في الأنشطة الدعائية لوكالة المعلومات، فهي تبث ١٠٠٠ ساعة تقريباً على مدار الأسبوع بأكثر من أربعين لغة عالمية.[٢٢] ويتمثل أحد الواجبات التي تؤديها إذاعة «صوت أمريكا» على نحو منتظم في نشر المعلومات المغلوطة قصداً والمستقاة من مصادر وكالة الاستخبارات المركزية إلى كل أنحاء العالم واستخدام «رجع صداها» ليصب في صالح الولايات المتحدة.

وهناك وكالة أخرى رديفة لوكالة الاستخبارات المركزية هي وكالة التنمية الدولية AID، التي كان لها بالمشاركة مع وزارة الدفاع دور رئيسي في تمويل الحرب السرية التي شنتها وكالة الاستخبارات المركزية في لاوس.[٢٣]

وساهمت وكالة الاستخبارات المركزية أيضاً في تدريب المسؤولين الأجانب في الأكاديمية الدولية للشرطة الكائنة في مقاطعة كولومبيا في واشنطن. ويتولى الإشراف على هذه الأكاديمية دائرة الأمن العام (الشرطة) التابعة لوكالة التنمية الدولية، تلك الدائرة التي تستخدم، من حيث القاعدة والمبدأ، كغطاء لضباط وكالة الاستخبارات المركزية في جميع أنحاء العالم.[٢٤]

المصادر والحواشي

(١) «أخبار الولايات المتحدة والتقرير العالمي»، ١ حزيران ١٩٨١.

(٢) التقرير النهائي للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية المتعلقة بالاستخبارات، مجلس الشيوخ، الكتاب الثالث، الدور التشريعي ٩٤، الجلسة الثانية، ص ٦٧٩ وما بعد.

(٣) قارن فكتور مارشيتي وجون د. ماركس: «وكالة الاستخبارات المركزية وجماعة الاستخبارات»، نيويورك ١٩٧٤، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤.

(٤) صحيفة «الغارديان»، ١١ شباط ١٩٨٣، وصحيفة «نيويورك تايمز ماغازين»، ١٦ كانون الثاني ١٩٨٣.

(٥) «أخبار الولايات المتحدة والتقرير العالمي»، ٢٥ حزيران ١٩٨٤

(٦) توماس باورز، المصدر السابق، ص ٣٣١ وما بعد.

(٧) «نيويورك تايمز»، ٣٠ أيلول ١٩٨٤.

(٨) نفس المصدر، ١٤ تشرين الأول ١٩٨٤.

(٩) وليم كولبي، «الرجال الأشراف»، نيويورك ١٩٧٨، ص ٤١٣ وما بعد.

(١٠) نشرة «هاندلزبلات» الشهرية، العدد ١١، ١٩٧٨

(١١) صحيفة «واشنطن بوست»، ١١ تموز ١٩٧٦.

(١٢) «نيوزويك»، ٢٨ أيار ١٩٨٤.

(١٣) «هيرالد تريبيون»، ٢٨ آذار ١٩٨٥.

(١٤) «واشنطن بوست»، ١١ تموز ١٩٧٦.

(١٥) «انترناشيونال هيرالد تريبيون»، ٢٤ آب ١٩٨٣.

(١٦) مجلة «شترن»، العدد ٣٨، ١٤ أيلول ١٩٧٨، منسوبة إلى جيم هوغان، «سبوكس»، ١٩٧٨.

(١٧) ونيم كولبي، المصدر السابق، ص ٤٣٢.

(١٨) «العمل السري»، العدد ٢٢، ١٩٨٤، ص ٢٩.

---

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) «واشنطن بوست»، ٢٠ شباط ١٩٦٧.

(٢١) فكتور مارشيتي/ جون د.ماركس، نفس المصدر، ص ٥٣.

(٢٢) «نيوزويك»، ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣.

(٢٣) فكتور مارشيتي/ جون د.ماركس، نفس المصدر، ص ٦٢.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٥٣.



هل تعاني (السي. آي. أيه.)
من أزمة أم لا؟

جهاز استخبارات يصطدم بمفهومه

بقلم كلاوس آيكنر KLAUS EICHENER

كان كلاوس آيكنر من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٩٠ ضابطاً في وزارة أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي أواخر خدمته كان مسؤولاً عن قسم التقييم والتحليل التابع لدائرة «مكافحة التجسس»، القسم رقم (٩) في الإدارة المركزية (A). وهو اليوم الناطق الرسمي باسم الجمعية المسجلة تحت اسم «لجنة المطلعين المتخصصة بتحليل تاريخ وزارة أمن الدولة».

يرى المعلقون الأمريكيون أن وكالة الاستخبارات المركزية تعاني حالياً من أزمة عميقة، غالباً ما يعزى السبب وراءها إلى ألدرتش أميس Aldrich Ames الذي كان يعمل لصالح قسم التجسس المضاد في وكالة الاستخبارات المركزية، ولكن تبين لاحقاً أنه كان ولفترة طويلة عميلاً سرياً للمخابرات السوفيتية KGB.

وهناك تقرير «سري للغاية» أعدَّته لجنة التحقيق الخاصة بقضية أميس، كان قد وضع قيد التداول بعد افتضاح أمره مباشرة، يُظهر أن وكالة الاستخبارات المركزية نقلت معلومات لم يجر تدقيقها إلى البيت الأبيض عن طريق عميل مزدوج كان يعمل لصالح المخابرات الروسية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤. وبناءً على هذه المعلومات بنت الولايات المتحدة تقييمات خاطئة كلياً عن القوة العسكرية واتجاه تطور الأبحاث العسكرية في روسيا. وكان من نتيجة ذلك أن أنفقت الولايات المتحدة بلايين الدولارات على أنظمة أسلحة جديدة غير ضرورية، مثل تطوير طائرات هنترز إف ـ ٢٢ بتكلفة سنوية بلغت ٢,٢ بليون دولار. وأفاد المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية دويتش Deutsch في بيانه أمام لجنة الكونغرس لشؤون التجسس بأنه لا يمكن تبرير مثل تلك الطرق التي تتنافى بوضوح مع أصول العمل الاستخباراتي التي تم اعتمادها بخبرة محترفي هذا العمل. («نيوزويك» ١٩٩٥/١١/١٣؛ مجلة «دي فيلت» الألمانية ١٩٩٥/١١/٢؛ وكالة الأنباء الفرنسية – أ ف ب ١٩٩٥/١٢/٩).

وفي أيار ١٩٩٥، شكلت إدارة كلينتون لجنة من أرفع الجهات التي تتلقى المعلومات الاستخباراتية ـ ألا وهي البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية ـ وذلك لتقييم أهداف التجسس الخارجي وأولوياته ووضع

مفهوم جديد لها. وكان كل ذلك بأمل التخلص من نمطية العمل الذاتي المنفصل ومحاربته، لأنها جعلت الوكالات السرية تحدد أهدافها ومهامها بنفسها دون الرجوع لأي جهة أخرى.

ومهما يكن فإن أسباب هذه الأزمة هي أعمق من ذلك بكثير.

صور الأعداء

أخذت وكالة الاستخبارات المركزية تبحث، شأنها في ذلك شأن جميع أجهزة الاستخبارات، عن صورة جديدة لعدو لها بعد أن سقط أعداؤها التقليديون في إطار نظام المواجهة بين كتل القوة. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة تستطيع تصوير أعداء كثر لها غير البلدان الاشتراكية سابقاً، وليس على المرء إلاّ أن يفكر بإيران والعراق وكوبا وكوريا الشمالية وليبيا. ولكن هذه البلدان وحسب آراء قياديي الاستخبارات المركزية وإدارة كلينتون لم تشكل خطراً تجاه «الأمن القومي» للولايات المتحدة بما يكفي لإقناع الكونغرس ومجلس الشيوخ بأن تلك المنظمات الاستخباراتية السرية، التي تعرف مجتمعة باسم «مجتمع الاستخبارات» مع موازنتها البالغة ٣٧,٥ بليون دولار (في عام ١٩٩٤) وجهازها المؤلف من ٣٠٠ ألف موظف[*] تستحق تقديم الدعم إليها بنفس المستويات التي كانت قبل سقوط الأعداء التقليديين.

ومع هذا فإن صور الأعداء لا تزال تخترع حتى يومنا هذا، ففي كانون الأول ١٩٩٥، أيدت إدارة كلينتون القوانين التي رسمها عضو الكونغرس هيل من «الحزب الجمهوري المعارض» وبموازنة مقدارها ٢٠ مليون دولار لتغطية نفقات برنامج خاص للعمل السري ضد إيران. أما "الأسباب الموجبة" لهذه القوانين فقد أدرجت على النحو التالي: ينبغي استخدام العمل السري لا لزعزعة استقرار الحكومة الإيرانية بل لتقوية مختلف تيارات المعارضة. (لمزيد من المعلومات راجع عددي صحيفة «هيرالد تريبيون» تاريخ ٢٣-١٢/٢٥/١٩٩٥).

(*) هذه المعلومات مستقاة من كتاب «وسائل الإعلام في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان / عرض وتحليل» منشورات شتوبل وفيرلاغ، ١٩٩٥.

وتبذل الآن محاولات لإعادة رسم صورة وكـالات الاسـتخبارات ارتباطاً بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

ـ المعركة الضارية ضد الإرهاب الحقيقي أو المزعوم.

ـ انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ـ الجريمة المنظمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لا يبعث السرور في نفـوس رجـال وكالـة الاستخبارات المركزية، الذين ينظرون شزراً إلى مثل هذه الأعمـال بوصفهـا من «عمل الشرطة»، شأنهم في ذلك شأن زملائهـم في أجهـزة الاسـتخبارات الأخرى.

ومع ذلك ولتنفيذ هذه المهمـات أوجـدت وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة وحدات جديدة نشر في صفوفها مجدداً عدد من الضباط السـابقين المشـرفين على العملاء والذين استخدموا ضد الدول الاشتراكية سابقاً. (وبهذه الطريقة تم الحفاظ عليهم ضمن بنيةٍ لا تمسّ.) ولكـن وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة نجحت أيضاً في إلحـاق الهزيمـة بطلبـات الكونغـرس الداعيـة إلى إحـداث خفض كبير في موازنتها وجهاز موظفيها.

وفي أوائل عام ١٩٩٣، حدث نقاش واسع تنـاول، مـن ضمـن نشـاطات أخرى، مجموعة من قضايا التجسس العسـكري علىنطـاق العـالم، في إطـار «مجموعة العمل لدراسة الإصلاح الاستخباراتي ضمن اتحـاد دراسـة العمـل الاستخباراتي». وقد أطلـق علـى مجمـوع هـذه النقاشـات تسـمية «مسـتقبل اسـتخبارات الدفـاع». (راجـع مطبوعـات «اتحـاد دراسـة العمـل الاستخباراتي»، واشنطن ١٩٩٣).

ورغم مهماتها الجديدة فإن أجهـزة الاسـتخبارات الأمريكيـة مـا زالـت تضع مسألة التجسس العسكري علـى نطـاق العـالم أجمـع علـى رأس سـلم أولوياتها، مع إيلاء أهمية خاصة لمسألة إدخال تطويرات جديدة على نظـام الإنذار المبكر ومسألة إعداد معطيات معقدة بالزمن (العمليـاتي) الفعلـي عـن مسارح الحرب المحتملة. ومنذ عـام ١٩٩٣ بذلـت جهـود كبيرة في جميـع مؤسسات الاستخبارات، لاستخلاص النتائج الصحيحة من حـرب الخليـج بما يخدم عمل الاستخبارات، وللتمكن من استخدام هذه الأساليب الجديدة في حالة الحرب الحقيقيـة. ويعـني هـذا مـن جملـة أشـياء أخـرى: تطويـر

أساليب استراتيجية وتكتيكية جديدة للاستطلاع، إيجاد طرق متطورة لنقل المعلومات عبر مصادر بشرية، إقامة أتمتة شاملة لعمليات تسجيل ومعالجة وتوصيف جميع المعلومات المتعلقة بميدان المعركة ليصار إلى إيصالها مباشرة لقائد المعركة على المستوى المطلوب.

ولتحقيق هذه المهام كانت وكالة الاستخبارات، ولا تزال، مستعدة لإعادة تنظيم بعض الهياكل، حيث يخضع حالياً مركز تقييم نتائج الاستطلاع الجوي، على سبيل المثال، لإشراف وزارة الدفاع وليس لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية. كما أن هناك عدداً من الصلاحيات التي تستوجب وجود اتفاق أفضل حولها مع وزارة الدفاع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تلك الصلاحيات المتعلقة برسم الخطوط العامة لاستخدام الأقمار الصناعية الخاصة بالاستطلاع (انظر نشرة الاستخبارات بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٥).

وعلى سبيل المثال، يستعد حالياً كل من وكالة الاستخبارات ومكتب الاستطلاع القومي للاستغناء عن الأقمار الصناعية التجسسية KH-12 المستخدمة حتى الآن، ليحل محلها نماذج أخرى ذات قدرات أعلى تدعى 8X. ولا يشكل هذا إلا جزءاً بسيطاً من عملية تحديث متكاملة لنظام الأقمار الصناعية التجسسية الأمريكية والتي سيبلغ حجم الإنفاق عليها عدة بلايين من الدولارات. ولكن أنظمة الأقمار الصناعية هذه ستجعل الولايات المتحدة قادرة على تحديد مواقع الصواريخ في أية نقطة كانت على سطح الأرض، وعلى تتبع خطوط الاتصالات الهاتفية الخارجية لدى الدول الأخرى، وفك رموز الاشارات الالكترونية لأنظمة الأسلحة الأخرى. (انظر صحيفة «هيرالد تريبيون»، تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٦ و١٩٩٥/٩/٢٩).

كانت «معاهدة دايتون Dayton Treaty» التي غطّت مناطق يوغوسلافيا السابقة سبباً مرغوباً فيه لتوسيع رقعة التجارب والخبرات التي تراكمت أثناء عمل «بعثات السلام» الأولى سواء إلى الصومال أو هاييتي. ففي ظل مهمتها الرسمية المتمثلة بالتعرف المبكر على التهديدات الموجهة إلى الولايات المتحدة أو دول حلف الناتو، ومراقبتها لأنشطة خصوم عملية السلام العسكريين وربما السياسيين، وإقامة تعاون «ميداني» مع الشرطة المحلية وأجهزة الاستخبارات المعنية، صارت وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع تمتلك الآن القدرة على الإيقاع بين القوى

المتواجدة في تلك المنطقة مجدداً (انظر صحيفة «هيرالد تريبيون» ١٩٩٦/١/١٥). ومن الممكن أن يخاطر المرء بالتكهن أن جزءاً من يوغوسلافيا السابقة سوف يكون بعد ذلك من بين أفضل المناطق «تطوراً» بالنسبة لعمل أجهزة استخبارات دول حلف الناتو.

وحتى قبل قيام معاهدة دايتون كان كل من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي وقيادة الأمن القومي NSCOM تقوم برصد المنطقة ومراقبتها بنشاط من محطة «جابلنجن Gaplingen» الميدانية قرب آوجسبرغ Augsburg مثلاً، أي أنها دون شك كانت في موقع يسمح لها بمعرفة أن هناك مخطط ما لضرب "سريبنتشا" Srebenica، المنطقة الخاضعة لحماية الأمم المتحدة. ولكن هذه الأجهزة تقاعست عن إخبار فصيل الأمم المتحدة المتمركز هناك. (راجع صحيفة «دي تاز» الألمانية، ١٩٩٥/١٠/٢٠). كما أن سلاح الجو الأمريكي يستخدم بشكل دوري أنظمة رصد محمولة جواً مثل نظام «جوينت ستارز Joint Stars» و«بريداتور Predator-UVA». ويجري إرسال البيانات التي تجمعها هذه الأنظمة إلى مركز العمليات الجوية المشتركة الكائن في فينسنيزا في إيطاليا، حيث يتم تحليل كل معلومات الاستطلاع الجوي بغية تكوين صورة عن حالة دوران العمليات بالزمن الفعلي (باستخدام الحاسوب). (راجع نشرة لاستخبارات، ١٩٩٦/١/٢٥).

ولكن يجري استخدام نتائج التجسس العسكري من قبل بعض «الأجهزة الصديقة» الأخرى أيضاً، حيث تقوم أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتسليم كل المعطيات الاستطلاعية من شمال العراق والمناطق المجاورة إلى الجيش التركي لتشكل جزءاً من قاعدة البيانات للعمليات العسكرية التركية ذات الأهداف الواضحة ضد الشعب الكردي تحت حجة مقارعة حزب العمال الكردستاني. (انظر: مجلة «بيرلينر تسايتونغ» الألمانية، ١٩٩٥/٣/٣١).

التجسس الصناعي

يكتسب التجسس الصناعي أولوية بارزة ليصل إلى مرحلة يُمارس فيها حتى على الأصدقاء والحلفاء. وبرز في هذا السياق السؤال المشروع التالي:

مصالح من يجري خدمتها بشكل أفضل؟ أهي مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة أم مصالح المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة اللاهثة وراء الربح؟

وفي شهر تشرين الأول ١٩٩٥ كُشف النقاب أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت "تتنصت" يومياً على المحادثات الهاتفية للوفد الياباني أثناء قيام المفاوضات بين شركتي جنرال موتورز الأمريكية وتويوتا اليابانية للسيارات. ووضعت حصيلة المعلومات تحت تصرف رؤساء الوفد الأمريكي. (انظر صحيفة «دي تاز» الألمانية، ١٩٩٥/١٠/١٧، وصحيفة «هيرالد تريبيون»، ١٩٩٥/١٠/١٧). ولعل هذا مجرد مثال معاصر واحد عن حرب استخبارات مستمرة كانت تستعر لسنوات طويلة في عالم التجارة ما بين الولايات المتحدة واليابان.

أما قضايا الاستخبارات ما بين فرنسا والولايات المتحدة فقد استقطبت اهتمام الرأي العام مرارا وتكرارا. إذ أن تلك العلاقات بين هذين البلدين باتت، حسب رأي بعض المراقبين، تتسم على نحو خاص بتنافس متنام في مجال التجسس الصناعي. فبعد أن وضع مكتب التحقيقات الاتحادي، FBI، في عام ١٩٩٣ حداً لعملية تجسس كانت تقوم بها الاستخبارات الفرنسية على مصانع الأسلحة في الولايات المتحدة (مصنع بيل هيلوكبتر تكسترون)، وقام بنشر تفاصيلها، جاء الرد من الجانب الفرنسي متمثلا بطرد أربعة من العملاء السريين العاملين في مركز وكالة الاستخبارات المركزية في باريس، من بينهم رئيسه نفسه، ريتشارد (ديك) هولم Richard (Dick) Holm، وامرأة عميلة أمريكية، حيث وجهت إليهم التهمة علنياً بالتورط في التجسس ضد المصالح الفرنسية وجرى ترحيلهم من البلاد. (انظر «هيرالد تريبيون»، تاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥). هذا الهجوم الفرنسي الحاد أجبر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على إعلان وقف جميع نشاطاتها على الأراضي الفرنسية. زد على ذلك أن هذه الحادثة كانت سبباً لدخول الاستخبارات الفرنسية مرحلة جديدة تتميز بقيام تبادل وثيق للمعلومات مع أجهزة الاستخبارات الأوربية الأخرى حول التجسس الصناعي الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية.

وحتى في ألمانيا الغربية كان للتجسس الصناعي قصته، فقد أُخطر مدير وكالة الاستخبارات المركزية، دويتش، في صيف عام ١٩٩٥ صراحة أن السلطات الألمانية ستراقب عن كثب نشاط وكالته في مجال التجسس

الصناعي. (انظر «هيرالد تريبيون»، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٥). وهنا برزت مؤشرات لمخاوف مختلفة تساور خبراء الأمن في ألمانيا الغربية، منها مثلاً تلك المخاوف بخصوص بعض الوثائق التي تحوي تفاصيل معينة عن مصادر المعلومات السرية في ألمانيا الغربية، (انظر مثلا مجلة «فوكاس»، العدد ٤٨، ١٩٩٣، ص٣٤ ومابعدها)، تلك الوثائق التي «استولت» عليها وكالة الاستخبارات المركزية من وزارة أمن الدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. ويكمن القلق الذي ينتاب جهاز الشرطة السرية الداخلية الألمانية في احتمال أن يكون المدخل المحدود والانتقائي للاطلاع على تلك الوثائق الذي منحته إياه وكالة الاستخبارات المركزية، قد تم تصميمه أساساً بطريقة تسمح باستخدامه في المستقبل لغايات تجسسية تخدم الوكالة.

كما أثارت مذكرة فرع التحقيق في وزارة الدفاع الأمريكية الموجهة إلى ٢٥٠ شركة من الشركات المتعاقدة معها في فرع الأسلحة، احتجاجاً جماهيرياً وردة فعل حادة من جانب إسرائيل، إذ أنها تضمنت إشارات إلى قيام إسرائيل بتجسس صناعي «نشط» عبر استغلالها «لصلاتها العرقية» في الولايات المتحدة. (انظر «هيرالد تريبيون»، ١٩٩٦/١/٣١).

وفي حقيقة الأمر فقد مُهدت الطريق بوقت مبكر جداً أمام استخبارات «البزنيس» والاستخبارات المضادة لها لتكون أكثر فاعلية. وكان المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، ويلش Welsh، قد صرّح أمام «مجلس الشؤون العالمية» في لوس أنجلوس بتاريخ ١٩ أيلول عام ١٩٨٩، بأن المنافسة التجارية ستأخذ حيزاً جديداً في أولويات عمل وكالة الاستخبارات المركزية. ويكمن السبب وراء ذلك في أن احتمالات المنافسة على إيجاد أسواق في المستقبل واكتساحها والسيطرة عليها هي التي ستحدد مصادر وعوامل التأثير المتزايد على أمن الولايات المتحدة. ولذلك شكّل ويبستر Webster في أوائل التسعينات مجموعة خاصة داخل وكالة الاستخبارات لتتولى مهمة رصد نشاطات التجسس الصناعي ورصد القدرات الاقتصادية للبلدان الأخرى. (انظر نشرة الاستخبارات، تاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٩٠).

وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ ــ ١٩٩٤ تم اتخاذ مجموعة إجراءات داخلية شاملة لإعادة تنظيم مكتب التحقيقات الاتحادي، FBI، بهدف تفعيل مقاومة التجسس الخارجي، لاسيما التجسس الصناعي منه. وهكذا

تم دمج مهامٍ قسم الاستخبارات الدولية المضادة وقسم الإرهاب المضاد لتشكل قسماً جديداً هو «قسم الأمن القومي». (انظر نشرة الاستخبارات، تاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣).

ومع توقيع الرئيس الأمريكي لأحد الأوامر التنفيذية بتاريخ ١٩٩٣/١/٧، توجهت الحكومة الأمريكية نحو تطبيق خط متسق لأفكارها من أجل إحداث استخبارات صناعية مضادة، نشطة وفاعلة.

وما يسترعي الانتباه على نحو خاص فيما يتعلق بهذا الإجراء هو أن توقيع الرئيس بوش هو الذي ذيَّلٍ ذاك الأمر التنفيذي، وذلك قبل أيام معدودة من تقديمه لاستقالته رسمياً، أي بعد أسابيع من فوز كلينتون في الانتخابات (انظر نشرة الاستخبارات تاريخ ١٩٩٣/٤/١). ولكن تنفيذ بنود هذا الأمر التنفيذي خلال عام ١٩٩٣ يقود للاستنتاج أن هذا الإجراء قد تم تنسيقه بحذافيره مع الرئيس كلينتون.

واستناداً لهذا الأمر التنفيذي الأخير تم الاتفاق على تشكيل مكتب الأمن الصناعي شريطة أن يوضع تحت إشراف مجلس الأمن القومي، وبالتزامن مع وضع برنامج لأمن الصناعة الوطنية وتحقيقه. ومن خلال هذا المكتب تم دمج أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية مع أنشطة دوائر استخبارات وزارات الدفاع والطاقة والتجارة لتنسق أعمالها فيما بينها جميعاً (انظر نشرة الاستخبارات بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٨). وبالمقارنة مع الفحوى الرسمية للبرنامج، نجد أن كثافة قدرات استخبارات الاستطلاع يدل بشكل لا لبس فيه على الطابع العدواني لهذا التغيير.

وبعد وقت قصير من انتخابه، قرر الرئيس كلينتون وجوب حضور ممثل بارز عن وزارة التجارة في جلسة الاستماع للتقرير اليومي عن الأوضاع الراهنة ومناقشته. وكانت هذه الدائرة المغلقة محصورة حتى ذلك الوقت بالرئيس، ونائبه، ومستشاره لشؤون الأمن، فضلاً عن وزارتي الخارجية والدفاع. (انظر نشرة «العمل السري» رقم ٤٦ ص ٥٦).

وترافقت الإجراءات التي اتخذتها الدولة ووكالات الاستخبارات مع سلسلة عريضة من الأنشطة من جانب منظمات ومجموعات مختلفة، بهدف الوصول إلى تحقيق ذاك الأثر القادر على تعزيز مواقع جماعات الضغط (اللوبي) داخل الإدارة الأمريكية، شريطة أن تكون تلك الجماعات تؤيد امتلاك الوكالات المذكورة أعلاه لمواقع تسمح لها بممارسة نشاط أكبر.

وبمناسبة انعقاد أحد الاجتماعات التي دعا إليها ونظمها معهد الأمن القومي تحت اسم «امباكت ١٩٩٣» تحدث كل من مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، وممثلين آخرين من باقي حلقات العِقد الاستخباراتي ـ الأمني، في الجلسات المخصصة لهم، عن التجسس الصناعي بجوانبه المختلفة. ومن بين المواضيع التي نوقشت كانت تلك السلسلة من الحوادث التي ظهر في سياقها أن أحد موظفي شركة «آسيان للاستخراج AsianExtraction» قد قبل رشوة مقدارها مليون دولار من إحدى الشركات في كوريا الجنوبية لقاء حصولها على معلومات حول صناعة الألماس الصناعي. (نشرة الاستخبارات، ١٩٩٣/٤/١٥).

وفي الاجتماع السنوي لجمعية ضباط الاستخبارات السابقين، AFIO، الذي انعقد في أوائل تشرين الأول ١٩٩٣، حول موضوع «التجسس الصناعي والتجسس المضاد»، انتقد الخبراء المجتمعون نَفَس الرضا عن النفس السائد لدى الشركات الأمريكية واستكانتها. وأعلن أحد خبراء الشرق الأقصى لدى وكالة الاستخبارات المركزية «... أن اليابانيين ينظرون إلى السوق بوصفه ميدان معركة، يقف فيها الأمريكيون على الجبهة المعادية»، وأن الشركات الست الكبرى في اليابان قد نشطت في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية داخل الولايات المتحدة. وجاء ضابط سابق آخر في الوكالة ليؤيد النظرية السابقة بالقول أن نسبة ٣-٥٪ من الشركات الأمريكية فقط تمتلك أنظمتها الاستخباراتية الخاصة، مقارنة مع ١٠٠٪ من الشركات اليابانية التي تستخدم الهياكل التي تمتلكها أفضل استخدام وعلى نحو فعّال. (انظر نشرة الاستخبارات، ١٩٩٣/١٠/٢٨).

وفي عام ١٩٩٣ نشر مكتب الحسابات العام تقريراً حول مشاكل الأمن القومي، بيّن بالشرح والإيضاح أن ليس هناك من موقع في الولايات المتحدة تجري فيه عملية جمع منهجية للمعلومات والبيانات، مما أظهر مقدار اعتماد الشركات الأمريكية على المصادر الأجنبية من أجل الحصول على النظم التقنية والدفاعية الهامة، أو مما أكد بالوثائق حجم الاستثمارات الأجنبية في الصناعة الدفاعية الوطنية الأمريكية. وعلى اعتبار أن هذا النمط من التبعية المتداخلة قد ينطوي على تأثيرات تتعلق بالأمن القومي، وُضعت مجموعة من المهمات المستقبلية أمام مختلف أجهزة المجتمع الاستخباراتي.

هذا وتجري على الدوام عملية إعادة تنظيم الاستطلاع الاستخباراتي والمهام الدفاعية في المجالين التجاري والمالي بغية تكييف تنفيذها ضمن بنى الحكومة المدنية وهياكلها.

وفي الخامس والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٩٠ تم تأسيس «شبكة (مكافحة) تنفيذ الجرائم المالية»، FinCEN، لتعمل في مجال القطاع المالي كجزء تابع لوزارة المالية الأمريكية، حيث ضمت إليها إدارة العمل الاستخباراتي الدفاعي والهجومي العاملة في هذا المجال وهياكلها كافة.

وفي تشرين الأول من عام ١٩٩٠ عقدت هذه الشبكة اتفاقاً مع «الإنتربول» (الشرطة الدولية) بخصوص تبادل المعلومات بينهما. ويبلغ عدد العاملين فيها ٢٠٠ شخص تقريباً، معظمهم من أصحاب الخبرات الطويلة المكتسبة من العمل مع أجهزة الاستخبارات والمعاهد المتخصصة بمكافحة الجريمة المنظمة. وفي عام ١٩٩٣ وصلت الموازنة السنوية لتلك الشبكة إلى ١٨,٣ مليون دولار، لترتفع إلى ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤. (انظر نشرة الاستخبارات، رقم ٢٣٦، تاريخ ١٠/ ١٩٩٤/٣).

الأعمال السرية

ليست جواتيمالا، أو الهندوراس(*)، أو هايتي، أوغيرها وغيرها إلا أمثلة معاصرة تظهر بوضوح أن وكالة الاستخبارات المركزية مازالت، كما كانت دائماً، لا تتورع عن تقديم الدعم لأية زمرة رجعية تقف ضد جميع مبادئ حقوق الإنسان وكل الأعراف الأخلاقية.

ففي غواتيمالا، بقي اسم الكولونيل خوليو روبيرتو ألبيريز Julio Roberto Alpirez، المسؤول عن مقتل أحد المواطنين الأمريكيين وأحد رجال العمل الفدائي المناهض للحكومة هناك، حتى عام ١٩٩٠ مدرجاً في جدول رواتب وكالة الاستخبارات المركزية. وشأنه شأن الكثيرين تدرب هذا الكولونيل في «مدرسة الأمريكيتين» الكائنة في بينينغز، ولاية جورجيا، تلك المدرسة التي تشكل في حقيقة الأمر أكاديمية الكادر الأمريكي لتخريج الديكتاتوريين وجلادي التعذيب.

(*) التواطؤ بين الوكالة ووحدة التعذيب المسماة: «الكتيبة ٣-١٦» في الثمانينات. (انظر صحيفة "يونغه فلت"، تاريخ ١٩٩٥/٧/٣).

وفي عام ١٩٩٠، أوقف الرئيس بوش المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لغواتيمالا والتي كانت تبلغ ٣ ملايين دولار، احتجاجاً على مقتل المواطن الأمريكي. ولكن في نفس الوقت قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتسريب مبلغ يزيد عن ضعف هذه المساعدات، تراوح بين ٥ ــ ٧ ملايين دولار، عبر قنواتها غير الشرعية لدعم ضباط الجيش الغواتيمالي وتعزيز مواقعهم في ذاك البلد. (انظر «نيوزويك» ودوريات أخرى بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٩٥، و«هيرالد تريبيون»، ٣ و٦/ ٤/ ١٩٩٥).

وفي هايتي، كان عمانوئيل كونستانت، زعيم «جبهة تقدم وازدهار هايتي» اليمينية شبه العسكرية (FRAPH)، عميلا مدفوع الأجر على لوائح وكالة الاستخبارات في الفترة بين ١٩٩١ ــ ١٩٩٤، وبأجرٍ شهري مقداره ٧٠٠ دولار أمريكي. إلا أنه كان يستخدم اسماً مستعاراً هو «جمال»، ويخضع للإشراف المباشر من قبل دونالد تيري شخصياً، رئيس مركز الوكالة في هاييتي. وفي ظل دراية كاملة من جانب وكالة الاستخبارات، كان كونستانت وجماعته مسؤولين عن اغتيال أو اختطاف المئات من أنصار الرئيس أريستيدس، فقد كانت تلك المنظمة تتلقى من الوكالة شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد. (أنظر «هيرالد تريبيون»، ١٩٩٥/١٢/٤ و«بيرلينر تسايتونغ»، ١٩٩٤/١٠/٧)

وفي المكسيك، تبين أن الشخص الرئيسي المتورط في اغتيال مرشح الانتخابات الرئاسية دونالدو كولوسيو كان أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية، حيث كان الشرطي المكسيكي السابق فرناندو دي لاسوتا يعمل لصالح الوكالة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢. ولكنه أصبح فيما بعدٍ على رأس الجهاز الأمني الخاص بالمرشح كولوسيو. ويجري التحقيق حالياً مع دي لاسوتا لأدائه اليمين الكاذبة في قضية الاغتيال. (انظر «نيويورك تايمز»، ٤/ ٨/ ١٩٩٥).

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق هي تلك النقاشات المكثفة التي شهدتها الدوائر العليا المحيطة بمدير وكالة الاستخبارات دويتش بالتنسيق مع إدارة كلينتون حول متابعة استخدام العمل السري عبر وكالة الاستخبارات المركزية. ومن الناحية التطبيقية عُرِّفت هذه الطريقة على ما يبدو بوصفها أداة دقيقة تستهدف التأثير على مجريات الأحداث الخارجية، وهي فوق كل شيء تستهدف ممارسة الضغط على الجماعات

والمؤسسات المتورطة بتهريب المخدرات أو الأسلحة أو بـ «الإرهاب». أما المعيارٍ الأكثر أهمية والذي يمكن لهذه الجماعات التعويل عليه فسيبقى متمثلاً فقط في إمكانية «الإنكاراٍت القابلة للتصديق» التي تقوم بها الحكومة الأمريكية. وإن لم يكن قبلاً، فقد توضحت الأهداف الرئيسية لهذه النقاشات عندما عبّر دويتش أمام «نادي الصحافة القومية» عن اعتقاده أن استخدام العمليات السرية، وربما التوسع بها، ما هو إلا وسيلة مقبولة من الوسائل السياسية.

ولدعم هذا الموقف، قامت مجموعة التحليل السياسي التابعة لمجلس العلاقات الخارجية صاحب النفوذ والتأثير، بتشكيل لجنة «خاصة» تضم مسؤولين حكوميين سابقين إلى جانب عدد من العسكريين وخبراء الاستخبارات. وقد نشرت مطالب هذه اللجنة مؤخراً، وهي تدعو إلى إزالة كل القيود الموضوعة أمام العمل السري في الأوامر التنفيذية الرئاسية التي يسري مفعولها منذ السبعينات، بما فيها حتى تلك التي تمنع استخدام مجموعات مهنية محددة (مثل الصحفيين والكهنة وأعضاء جمعيات السلم وإلخ...) كعملاء مباشرين أو كغطاء لهم. وحددت اللجنة الهدف من مطالبها هذه متمثلاً بالتصدي لما يسمى بالهجمات الإرهابية أو «الإطاحة بالأنظمة المعادية». (انظر «هيرالد تريبيون»، ١٩٩٦/١/٣١ و١٠ــ١٩٩٦/٢/١١، وأيضاً نشرة الاستخبارات، تاريخ ١٩٩٦/٢/٨).

ويقدر خبراء الاستخبارات الأمريكيين أن حجم الإنفاق الجاري لإدارة كلينتون على أعمالها السرية يقف عند نقطة ما بين (٥٠٠٠) مليون و(١) تريليون دولار أمريكي سنوياً.

مشاكل القيادة/ قرارات التعيين

عاني الرئيس الأمريكي كلينتون لفترة زمنية طويلة من مسألة الاختيار الملائم لأفراد طاقم المناصب العليا في وكالة الاستخبارات المركزية. فقد احتاج لمدة ستة أسابيع لاستبدال جيمس وولسي James Woolsey، مدير الوكالة ذو الاتجاهات الغامضة، بعد أن قدم استقالته في نهاية عام ١٩٩٤ إثر الضجة التي رافقت فضيحة ألدريتش أميس. ولم تمض أيام

معدودة على تعيينه لمايكل كارنيس ـ نائب رئيس أركان القوى الجوية ـ في هذا المنصب حتى عدل عن ذلك لعدة أسباب ليس أقلها شأناً تلك الفضيحة التي لحقت به جراء سوء استعماله للمساعدات المالية الداخلية.

ويتربع حالياً في منصب رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية جون دويتش، النائب السابق لوزير الدفاع والمعروف بنزعته الإدارية الصارمة وقوة مركزه.

واشترط دويتش لقبول منصبه الاحتفاظ بعضويته في الوزارة، وكان شرطه هذا مطلباً صعباً لم تجر تلبيته سابقاً إلاّ لمدير الوكالة السابق وليم كيسي، الأمر الذي أثار حفيظة عدد من السياسيين الذين رفضوا على نحو صائب مبدأ الجمع بين المنصبين بسبب الازدواج الحاصل بينهما كرئيس لأجهزة الاستخبارات وكصانع للقرارات السياسية. ومن المفيد التذكير هنا بأن مدير الوكالة هو في نفس الوقت مدير الاستخبارات المركزية DCI، أي المسؤول الرسمي عن جميع عناصر أنظمة الاستخبارات الأمريكية المنتشرة على نطاق واسع.

ومع ذلك، فقد ابتُلي دويتش أيضاً بـ «توافه الأشياء» التي لا تستحق الذكر، مثل قضية بلايين الدولارات "المنسية"(!). فقد تبين محض صدفة أن أكثر من ٢ بليون دولار قد أودعت في حسابات سرية لا أحد في إدارة الوكالة يعرف عنها أي شيء. (انظر صحيفة «لايبتسينغر فولكستسايتونغ»، ١/ ٢/ ١٩٩٦).

صلاحيات جديدة

ومن وراء ظهر الرأي العام تقريباً استحدثت هياكل إدارية وقانونية جديدة وسّعت من مواقع نفوذ المجتمع الاستخباراتي بشكل كبير، وكان من بينها قوانين عززت مكافحة «الإرهاب الدولي».

ففي ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٩٨ صدر مرسوم إداري سري عن الرئيس الأمريكي، يخوِّل المدعي العام الأمريكي لمدة عام كامل باتخاذ إجراءات رقابية واستخباراتية نشطة بغية جمع معلومات عن التجسس، وذلك دون العودة إلى السلطة القضائية وأخذ موافقتها المسبقة. ويستهدف هذا الإجراء بالدرجة الأولى كل من رجال الأعمال والدبلوماسيين والمواطنين الأمريكيين

الذين يتعاملون مع الخارج وممثلي الدول الأجنبية في الولايات المتحدة. (انظر نشرة الاستخبارات، ١٨/ ٥/ ١٩٩٦).

الاستخبارات البشرية HUMINT

كان غطاء «مكافحة الإرهاب» يستخدم في السابق أساساً لإتمام عمل أجهزة الاستخبارات بمجمله، لاسيما التجسس والتجسس المضاد. وها قد سنحت الفرصة أخيراً لتحقيق الهدف القديم الذي عمل لأجله مدراء الوكالة السابقون سنوات طويلة، ألا وهو: تنظيم المعركة ضد الإرهاب وقوننتها. فقد حصل مدير العمليات في الوكالة على حق الإشراف على ميدان الاستخبارات البشرية - بدءاً بالملحقين العسكريين وانتهاءً بالعملاء - لدى كافة دوائر الاستخبارات التابعة لمختلف أسلحة الجيش الأمريكي (سلاح الجو، البحرية، إلخ...) بعد أن تم دمج هذه الدوائر بعضها مع الآخر.

واستناداً إلى تعليمات وزير الدفاع وليم بيري، دمج في عام ١٩٩٣ مجمل نشاطات الاستخبارات البشرية التابعة لدوائر الاستخبارات العسكرية كافة في هيئة واحدة سُميت جهاز الاستخبارات البشرية الدفاعية DHIS وذلك ضمن وكالة الاستخبارات الدفاعية. (انظر نشرة الاستخبارات، ١١/ ٥/ ١٩٩٦).

وهناك عامل آخر لعب دوره في الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لاحقاً، وكان يتمثل في ذاك الإدراك غير الجديد تماماً للأهمية المتزايدة والمستقبلية للدور الذي يمكن أن يلعبه الرعايا الأمريكيون المقيمون بطرق غير قانونية في البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة من مناطق الأزمات المحتملة، بعد أن يتم فصل هؤلاء عن المؤسسات الأمريكية الرسمية والعسكرية والدبلوماسية في تلك البلدان. إذ ينبغي أن يتمكن هؤلاء المقيمون من القيام على نحو فاعل بتوجيه شبكات العملاء المستعدين للعمل في المراكز السياسية والتجارية والعسكرية لهذه البلدان عند نشوء أي نزاع بين أحدها والولايات المتحدة وانقطاع العلاقات الرسمية بينهما. (انظر «هيرالد تريبيون»، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٥).

ويقول العارفون ببواطن أمور وكالة الاستخبارات المركزية أنها قد أمضت سنوات لغاية الآن وهي تحاول إقامة مراكز أو مكاتب غير قانونية لها في تلك البلدان التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية خاصة. وبمعزل عن المؤسسات الرسمية للولايات المتحدة تم فعلاً على أراضي هذه البلدان تشكيل هذه المراكز التي يضم قوامها على سبيل المثال لا الحصر موظفين في شركات ومصارف وتنظيمات نقابية إلى جانب مواطنين أمريكيين يحملون سمة إقامة دائمة. وكل ذلك من أجل تأمين بنية تحتية يمكن استخدامها في العمل الاستخباراتي لاسيما في حال انقطاع العلاقات الدبلوماسية. وارتدت هذه الاعتبارات أهمية خاصة بعد حادثة احتلال السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩. وفي السنوات القليلة الماضية كانت الولايات المتحدة تميل باطراد ولأسباب أمنية وعبر مراكزها غير القانونية نحو السيطرة على المصادر الحيوية في مراكز الأجهزة السياسية والعسكرية والأمنية في البلدان المستهدفة. (راجع المصادر التالية مثلاً لمزيد من التفاصيل حول الأنشطة الخارجية لوكالة الاستخبارات ودور المقيمين الأجانب: وولف و آغي، «أعمال قذرة: وكالة الاستخبارات المركزية في أوربا الغربية»، نيو جيرسي ١٩٧٨؛ «وكالة الاستخبارات المركزية في أفريقيا»؛ ناير و كوناندان «الشيطان وجعبة سهامه: كيف تحيك وكالة الاستخبارات المركزية مؤامراتها في العالم الثالث»، نيودلهي ١٩٨٦).

وبدلاً من حصول القوات المسلحة على ما كانت تطمح إليه من مزيد من الاستقلالية في استخدام المصادر الانسانية، سيطرت الوكالة فعلياً على تلك المصادر، الأمر الذي كان يلقى رفضاً قاطعاً إلى حينه، والذي أوجد لها سلطة موسّعة على نحو بالغ وأناط بها لأول مرة الدور الحقيقي لجهاز الاستخبارات الخارجية المركزية في الولايات المتحدة. ولم تكن المقاومة الواسعة لتولي أجهزة الاستخبارات دفة القيادة، بعد أن كانت تحت قيادة الجيش سابقاً، ناجمة عن اعتبارات سياسية بخصوص فرط تمركز النفوذ بأيدي تلك الأجهزة، بل نتجت عن فقدان الجيش لتأثيره في السياسات الأمنية والدفاعية وعن تقلص قدرته على الدخول إلى مراكز صنع القرارات السياسية. (بخصوص إخفاء الاعتراضات وتصويرها على شكل "تحفظات" يمكن الاستشهاد مثلاً بتلك التي أبداها والتر جاجكو Walter Jajko، مدير الهيئة الاستشارية الخاصة التابعة لمكتب نائب وزير الدفاع، في أحد

نقاشات مجموعة العمل للإصلاح الاستخباراتي التابعة لاتحاد دراسة العمل الاستخباراتي حول موضوعة «مستقبل الاستخبارات الدفاعية»، وقارن كذلك منشورات الاتحاد المذكور، واشنطن١٩٩٣، ص ١٨).

ولذلك، ضمنت وزارة الدفاع لنفسها دعم رئيس لجنة مجلس الشيوخ للتجسس، الجمهوري أرلين سبكتر Arlen Specter الذي قام بتعديل اقتراح قديم يطالب بإعادة تنظيم مجتمع الاستخبارات، وبشكلٍ خاص استبدال مدير للاستخبارات القوميةٍ، الذي سيكون مستقلاً عن كل المنظمات الاستخباراتية القائمة حالياً، بمدير الاستخبارات المركزية، الذي كان يتم تعينه إلى تاريخه من قبل مدير وكالة الاستخبارات المركزية. (انظر «هيرالد تريبيون» ١٧/١١/١٩٩٥).

وقد عارض مدير الوكالة دويتش هذه المحاولات عندما قدم مجموعة من الاقتراحات في ١٩ كانون الأولٍ ١٩٩٥ في اجتماع لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، مطالباً فيها بمنح مدير الاستخبارات المركزية الحق في مناقشة وحتى رفض أية تعيينات في المناصب القيادية في أجهزة الاستخبارات التي ترعاها وزارة الدفاع. كما طالب في الوقت ذاته بمزيد من السلطات في مناقشة قرارات الموازنات المخصصة لبرامج الاستطلاع التكتيكي والاستراتيجي التي تجريها أجهزة الاستخبارات العسكرية. (انظر نشرة الاستخبارات، ٢٥/١/١٩٩٦).

مراكز البحث والإعلام الجماهيري في
خطط وكالة الاستخبارات المركزية

في النصف الثاني من السبعينات، كانت وكالة الاستخبارات المركزية وبطانتها غير الرسمية من العاملين السابقين في الأجهزة السرية، ومن العملاء القدامى، إلى جانب أنصارها في مختلف قطاعات المجتمع الأمريكي عاملاً رئيسياً في تعزيز مواقع الجناح اليميني المحافظ في السياستين الخارجية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد قامت التجمعات المالية والصناعية في تكساس وكاليفورنيا، وعمالقة صناعة الأسلحة، ووزارة الدفاع، وآخراً وليس أخيراً المجتمع الاستخباراتي الذي تقف الوكالة على رأسه بحكم تقديمها لمعظم الأموال، بنقل ملايين الدولارات وتحويلها إلى مراكز البحوث الملحقة بها، مثل مركز «راند RAND» في سانتا مونيكا، معهد هوفر المتخصص بشؤون الحرب، مركز الثورة والسلام في بالو ألتو، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون بواشنطن، معهد واشنطن للمشاريع التجارية، معهد التقنية في ماساشوتس، وغيرها، بهدف تطوير قاعدة فكرية تفضي إلى قيام سياسة قوة أمريكية متجددة دون وجود أي من شروط واحتمالات الـ«إذا» أو تبريرات الـ «لكن».

وفي عام ١٩٧٣ دفع بارون صناعة البيرة جوزيف كورز Joseph Coors إلى المدعو بول فيريتش Paul Weyrich مبلغ ٢٥٠ ألف دولار المطلوب كدفعة أولى لاستحداث «مؤسسة التراث»، وهي عبارة عن مركز بحث خاص لترويج أفكار الجناح اليميني. وحتى قبل تسنم رونالد ريغان منصب الرئاسة، كانت هذه المؤسسة قد بدأت بتقديم توصياتها على نحو منتظم بشأن ضرورة توسيع سلطات أجهزة الاستخبارات. ففي أواخر تشرين الثاني من عام ١٩٨٤ على سبيل المثال طالبت «مؤسسة التراث» إدارة الرئيس ريغان بتنفيذ عمليات سرية شبه عسكرية في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وأثيوبيا وإيران ولاوس وليبيا ونيكاراغوا وفيتنام.[١]

وضمن مؤسسة التراث، شكَّل بول فيريتش «لجنة بقاء الكونغرس حـراً» بهدف تعزيز مواقع أعضاء الكونغرس من الجنـاح اليميـني. وبالتعـاون مـع ريتشـارد فيجـوري Richard Viguerie (الـذي كـانت تسـتخدم مكـاتب شركته الاستشارية الكائنة في ضاحية "فولز تشرش" قرب واشنطن كمراكـز قيـادة للحركـة اليمينيـة الجديـدة) وهـاورد فيليبـس Howard Phillips، مؤسـس «مؤتمـر المحـافظين Conservative Caucus»، شـكّل فـيريتش الحركـة الشـعبية المحافظـة اليمينيـة المعروفـة باسـم «الأكثريـة الأخلاقيـة Moral Majority».

وقد حاولت هذه الحركة حشـد جماعـات الضغـط "اللوبـي" مـن أجـل إنجاح أعضاء الكونغرس اليمينيين ومن أجل الفوز في الانتخابات الرئاسـية. وفي عام ١٩٧٤ قام بول فيريتش بتنظيـم وتمويـل الحملـة الانتخابيـة لبـول لاكزالت Paul Laxalt، أحد حكام ولاية نيفادا السابقين، من أجل دخوله مجلس الشيوخ. وفي عام ١٩٨٤ كان لاكزالت هذا مديراً لحملة رونالد ريغـان الانتخابية، وكان أهم مستشار رئاسـي داخـل مجلس الشيوخ في فـترة حكـم ريغـان، وكـان يحتفـظ أيضـاً بصـلات وثيقـة للغايـة مـع مديـر وكالـة الاستخبارات وليم كيسي الذي كان يتباحث معه في الشؤون الاسـتخباراتية دورياً.[٢]

وبأشكال مختلفة، يمكن مقارنة تشكيل مؤسسة الـتراث بتشـكيل مركـز الدراسات الدولية لدى معهد التقنية في ماساشوتس في عـام ١٩٥١، والـذي أنشئ أيضاً بأموال وكالة الاستخبارات المركزية. ولا يغيب عن البال هنا أن استحداث مراكز البحث والدراسات الخاصة بالوكالة وتمويلها بالكامل سراً هو جزء من تقاليدها.[٣]

لقد تشكلت مؤسسة التراث في وقت قرر فيه العاملون داخل الوكالة ومن لـفَّ حولهـا اجتــذاب تعــاطف الجمهــور أكـثر فـأكثر باتجـاه وكالـة الاستخبارات المركزية وعملياتها السرية، وتطوير استراتيجية اسـتخباراتية علـى المـدى البعيـد. وفي عـامي ١٩٧٣ـــ ١٩٧٤ أُجـبر عـدد مـن ضبـاط الاستخبارات على الاستقالة، أو استقالوا طواعية لكي يكرسوا أنفسهم لهذا الواجب. ومن ثم التحق العديد منهم بجمعية ضباط الاستخبارات السـابقين AFIO وبمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS وبمؤسسـة الـتراث. وكان مـن بـين هـؤلاء الضبـاط ديفيـد فيليبـس David Phillips، الرئيـس

الأسبق لقسم الجزء الغربي من الكرة الأرضية التابع لمديرية العمليات في الوكالة، الذي كان قد أسس "لوبي" المجتمع الاستخباراتي، متمثلا بجمعية ضباط الاستخبارات السابقين، التي سرعان ما انتسب إليها أكثر من ٢٠٠٠ ضابط استخبارات سابق كانوا قد انسحبوا من تسعة فروع من أجهزة الاستخبارات الأمريكية. كما استقال راي كلاين Ray S. Cline، الضابط السابق في مكتب الخدمات الاستراتيجية OSS (*) ونائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي ١٩٦٢ ــ ١٩٦٦، من عمله في مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية في عام ١٩٧٣ لكي يشغل منصباً قيادياً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي تربطه صلات لا يمكن فصمها مع الوكالة. وكذلك ترك العديد من ضباط وكالة الاستخبارات المركزية المرموقين والواعدين مناصبهم فيها للالتحاق بمراكز بحث أخرى.

وهكذا قدمت الوكالة إسهامات فكرية كبيرة صبَّت في جملة المساعي التي كانت تبذلها الجماعات المحافظة اليمينية بهدف تعبئة القوى السياسية والرأي العام دعماً لجنوح الولايات المتحدة في السبعينات نحو ممارسة أقصى حد من سياسة القوة والتدخل بشؤون الغير. ومع مرور السنين تحولت وكالة الاستخبارات المركزية إلىمركز أكاديمي هام للبحث والتحليل، وإلى راعٍ للتوسع في البحوث العلمية والتقنية.(٤) وعلى هذا الأساس قدَّم المئات من الكليات والجامعات والآلاف من العلماء خدماتهم للوكالة بهذا الشكل أو ذاك، فكانوا بذلك إما معتمدين عليها أو متأثرين بها أو منقادين إليها.

استغلال وكالة الاستخبارات المركزية لوسائل الإعلام

كانت الفكرة المركزية السائدة لدى وكالة الاستخبارات المركزية تنحصر في استخدام الصحافة داخل الولايات المتحدة وخارجها بقصد التأثير والتلاعب بالرأي العام. ولكن مع تنامي إدراكها لما تتمتع به

(*) مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) هو مكتب استخبارات سبق تشكيل وكالة الاستخبارات المركزية.

وسائل الإعلام من إمكانيات هائلة في التأثير على الجمهور، لم تحاول الوكالة أبداً إفلات قبضتها المُحكمة عن عنق الصحافة. ولكي تزيد من فاعلية تضليلها الإعلامي الذي يجري على نطاق واسع مازالت وكالة الاستخبارات المركزية تسعى لزرع عملاءها في هيئات تحرير الصحف وفي دور النشر. بل أنها فوق هذا وذاك تقوم بشراء المزيد تلو المزيد من دور النشر والصحف بشكل مباشر.

وللوكالة علاقات متعددة الأوجه مع مجلات الرأي والفكر مثل «ببليك أوبينيون Public Opinion»، «كومينتري Commentary»، «ناشيونال انترست National Interest». ويذكر أن أرفنغ كريستول Irving Kristol، ناشر مجلة «ناشيونال انترست» وأحد حاملي لواء الفكر المحافظ الجديد في الولايات المتحدة، كان قد عمل في الخمسينات رئيساً لتحرير مجلة «انكاونتر Encounter» الشهرية التي تمولها وكالة الاستخبارات المركزية.

ويرأس نورمان بودهوريتز Norman Podhoretz تحرير مجلة «كومينتري» التي تعالج بالتفصيل الجوانب الاستراتيجية والتكتيكية للأنشطة الاستخباراتية[5]، وهذا أيضاً يتلقى أموالاً من الوكالة.

ولا تنحصر علاقات وكالة الاستخبارات المركزية مع وسائل الإعلام بمجلات الرأي فقط. فقد أظهرت الدراسات التي جرت في السبعينات حول العلاقات التي تربط الوكالة بتلك الوسائل أن الأولى كانت في فترات مختلفة إما مالكة أو ممولة لأكثر من ٥٠ صحيفة ووكالة أنباء ومحطة إذاعة ومجلة أو أي من وسائل الاتصال الأخرى.[6] ومنذ أوائل الخمسينات قام عدد من دور النشر، وبعضها من الدور المشهورة، بإصدار ٢٥٠ كتاباً تقريباً باللغة الإنكليزية كانت كلها من تمويل وإنتاج الوكالة، بالإضافة إلى إصدار أكثر من ١٠٠٠ مطبوعة باللغات الأخرى.

ومن أجل تنفيذ مشاريعها هذه قامت وكالة الاستخبارات المركزية وعبر حملات خاصة بتجنيد مئات الصحفيين الذين حافظوا على مواقعهم الصحفية ولكنهم أصبحوا عملاء مأجورين لها، في حين عمل ضباط الوكالة في الخارج كمراسلين أو كمحررين من خارج الملاك في المؤسسات الصحفية التي تملكها الولايات المتحدة. ولم تتوقف وكالة الاستخبارات المركزية عن ممارسة هذه النشاطات أبداً، بل على العكس قامت بتكثيفها.

ولقد صُمِّم هذا الاندماج التكاملي بين وسائل الإعلام وأجهزة الاستخبارات بهدف تضليل البلدان الأخرى وحرف توجهاتها نحو تأييد تطبيق السياسات الأمريكية. وفي الوقت ذاته يساعد هذا الشكل من الاندماج في صياغة الرأي العام وتوجيهه وفق ما هو مطلوب داخل الولايات المتحدة. ففي أواخر السبعينات استخدمت الجماعات اليمينية الأمريكية، مثل جماعة «الأكثرية الأخلاقية»، مبدأ «إمكانية الرد» الذي تعمل على أساسه الدعاية السوداء للوكالة في الخارج من أجل خلق جو من القلق وانعدام الأمان لدى الشعب الأمريكي. ويبين جون ستوكويل John Stockwell، الرئيس الأسبق لبعثة وكالة الاستخبارات المركزية في أنغولا، في كتابه «البحث عن الأعداء»، كيف قامت الوكالة بفبركة الأخبار في أنغولا وتسريبها إلى صحيفة «واشنطن بوست» وشبكات التلفزة الأمريكية.[٧]

وتعتمد وكالة الاستخبارات المركزية طرقاً ملتوية أكثر فأكثر للتأثير في الرأي العام. فهي تستخدم من أجل ذلك علاقاتها مع مجموعات متعددة، مثل «كنيسة التوحيد Unification Church» التي يرأسها الكاهن «صن ميونغ موون Sun Myung Moon». ويزعم «المونيون Moonies» أن عدد أتباعهم يصل إلى ٢,٨ مليون انسان منتشرين في ١٣٨ بلداً في العالم.[٨] وهم يسيطرون اليوم على ٢٠ منظمة دولية تقريباً[٩]، وعلى صحف واسعة الانتشار مثل «واشنطن تايمز» و«نيويورك تريبيون» و«ميدل إيست تايمز»، ويلعبون بذلك دوراً رئيسياً في عمليات الوكالة في الداخل وفي عملياتها السرية في جميع أنحاء العالم، لاسيما ضد البلدان النامية. وتعود الصلات القائمة بين وكالة الاستخبارات المركزية وطائفة «المونيين» إلى الستينات، عندما أنشأت الاستخبارات الأمريكية وكالة الاستخبارات المركزية الكورية KCIA في كوريا الجنوبية.[١٠] وطبقاً لما يذكره المنفيون من كوريا الجنوبية فإن العضوية في «كنيسة التوحيد» تقدم لصاحبها بحد ذاتها كتاب توصية للعمل في أجهزة استخبارات كوريا الجنوبية، والعكس صحيح، أي أن ضباط وكالة الاستخبارات المركزية الكورية هم حكماً أعضاء في الطائفة.[١١]

وجاء في تقرير مجلس النواب الأمريكي في ٣١ تشرين الأول من عام ١٩٧٨ حول طائفة «المون» أن أهداف «كنيسة التوحيد» داخل الولايات المتحدة تتفق مع أهداف وكالة الاستخبارات المركزية الكورية إلى ذلك الحد الذي يصعب عنده التفريق بينهما.

ويُعتبر الكولونيل بو هي باك Bo Hi Pak، نائب صن ميونغ موون، أحد الشخصيات المفتاحية في الصلة القائمة بين وكالة الاستخبارات المركزية و«كنيسة التوحيد». ويذكر أحد التقارير في مجلة «كريستيان سينتشري Christian Century» الأمريكية أن هناك أدلة تثبت وجود صلات للكولونيل باك مع الاستخبارات الكورية الجنوبية فضلاً عن العلاقات التي تربطه بوكالة الاستخبارات المركزية. وليس باك، الملقب «بالقبطان الإلهي» هو الناطق الرسمي باسم طائفة «الموون» فقط، بل هو أيضاً رئيس «مؤسسة الحرية الثقافية الكورية KCFF» التي تعتبر خليفة «لجنة آسيا الحرة»، الابنة غير الشرعية لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي كانت عاملاً أساسياً في الحرب النفسية التي شنتها الوكالة إبّان الحرب الفيتنامية. وخدم الكولونيل باك لسنوات عديدة كملحق عسكري لكوريا الجنوبية في واشنطن. وهو يدير حالياً الامبراطورية الصحفية العائدة لكنيسة التوحيد والتي تسيطر بدورها على عدد من الصحف الأجنبية مثل صحيفة «التيماس نوتيسياس Ultimas Noticias» في الأرغواي.

وأصبحت الصلات بين «المونيين» ووكالة الاستخبارات المركزية بادية للعيان بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في بوليفيا في ١٧ حزيران عام ١٩٨٠، وذلك عندما فاز سايلز زوازو H. Siles Zuazo بالانتخابات الرئاسية وربح المقعد الرئاسي عن «اتحاد الشعب الديمقراطي» في حزيران ١٩٨٠، فمنعته القوى الرجعية عن تسلم هذا المنصب، وقامت بتسيير الانقلاب وإقامة حكم ديكتاتوري في البلاد. وكشفت التحقيقات اللاحقة أن أصابع ضباط الوكالة، بالتنسيق مع المدعو كلاوس باربي Klaus Barbie، الرئيس السابق للجستابو (النازي الألماني) في مدينة ليون ــ فرنسا، كانت وراء تحريك خيوط التحريض والإثارة لدى مجموعة من الأفراد العاملين كممثلين لـ «منظمة موون» وتدعى «الاتحاد في سبيل زمالة المجتمعات الأمريكية ووحدتها» CAUSA. فقد كان توماس وارد Thomas Ward، الضابط السابق لدى الوكالة، يتزعم «المونيين» في بوليفيا، في حين كان وليم سيليتش William Selich، الأخصائي بالالكترونيات وأحد قدامى المحاربين في فيتنام، نائب الزعيم. أما ثالث ضباط الوكالة في صفوف «المونيين» فقد كان بول بوري Paul Porry، الذي سبق له أن حاول إنشاء «كنيسة مسلحة» في البرازيل.[١٢]

واشتركت طائفة «المونيين» كذلك في الحرب السرية التي شنتها وكالة الاستخبارات المركزية ضد نيكاراغوا. ففي عام ١٩٨٥ قامت «واشنطن تايمز»، أشهر جريدة في امبراطورية «المونيين» الصحفية، بجمع ملايين الدولارات لدعم عصابات "الكونترا" في نيكاراغوا بعد أن حجب الكونغرس في ذاك الوقت تمويل تلك العملية السرية. ومن كان منسق حملة التبرعات تلك؟.. من غير جان جوردان كيركباتريك Jeanne Jordan Kirkpatrick، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة.

ولتحقيق أهداف سياستها الداخلية والخارجية لم تستخدم وكالة الاستخبارات المركزية امبراطورية «المونيين» الصحفية فحسب، بل وظفت كذلك الامبراطورية الاقتصادية الممتدة في العالم أجمع والتي تملكها «كنيسة التوحيد» والتي تقف شركة «تونغ ـ ٢ الصناعية المحدودة» في مركزها. ويرأس هذه الشركة سانغ كوان موون، ويقال أنه شقيق لمؤسس «كنيسة التوحيد».

وتمتلك شركة تونغ ـ ٢ الصناعية المحدودة فروعاً رئيسية في نيويورك، وطوكيو، ودوسلدورف، إلى جانب مكاتبها فيما وراء البحار في هونغ كونغ، وكوالالمبور، وسنغافورة، وجاكرتا، وسيدني، ونيوزيلاندة، وبوينس آيريس، وهاوستون، ولوس أنجلوس، وسان فرانسيسكو، وشيكاغو، وتورنتو، وفانكوفر، ولندن، وباريس، وميلانو، والقاهرة، وقبرص.

ومن جهة أخرى تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية من أن تصبح عامل قوة أساسي في رسم السياسة الأمريكية الداخلية وذلك من خلال الصلات المتعددة التي تربطها بالسلطة التنفيذية، والاقتصاد الأمريكي، ومؤسسات البحث المختلفة، إضافة إلى صلاتها مع الإعلام.

وفي ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٥ أدى جورج بوش، ذاك المنتمي إلى «مجموعة» مليونيري نفط تكساس، قَسَم توليه لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية أمام الرئيس جيرالد فورد. وكان معنى ذلك من الناحية العملية استيلاء سياسي جمهوري على الوكالة كان قد عقد عزمه على توظيف إمكانياتها وقدراتها في دعم تطبيق سياسات يمينية محافظة في الداخل والخارج.

وتمثلت إحدى أولى الخطوات التي اتخذها جورج بوش بوصفه مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في تغيير تقديرات محللي الوكالة التي كانت

تفيد بوجود توازن عسكري متقارب ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.[١٣] ولهذه الغاية، عيَّن بوش مجموعة خاصة سميت "الفريق B" ليكون النظير المنافس للفريق "A".

وكان يقف على رأس الفريق "B" كل من ريتشارد بايبس Richard Pipes وبول نتز Paul Nitze ووليام فان كليف William van Cleave، وتوصلت هذه المجموعة إلى النتيجة المرجوة، حيث أظهرت "التحليلات" بعد تدقيقها وتنقيحها أن الاتحاد السوفييتي قد أحرز تفوقاً نووياً بسبب الثغرات القائمة في اتفاقيات الحد من التسلح. وفي «سعيهم وراء الحقيقة» أحجم رؤساء الفريق (B) عن التلاعب بالأرقام أو عن إساءة تفسير الحقائق بشكل واضح.

وانتشرت الأخبار داخل الولايات المتحدة وخارجها معلنة «تراجع قدرات الولايات المتحدة العسكرية أمام قدرات الاتحاد السوفييتي»[١٤]، في حين راحت صحف عديدة داخل الولايات المتحدة وفي البلدان الحليفة لها وفي مناطق أخرى من العالم ترسم صورة قاتمة عن تدني المنزلة الأمريكية.

وفي عام ١٩٧٦ عندما أصبح كارتر رئيساً للولايات المتحدة أسست بعض الجماعات المحافظة (مقلدة بذلك "فريق بايبس") «لجنة الخطر الماثل حالياً» CPD بهدف دعم الولايات المتحدة في مساعيها للوصول إلى مواقع الهيمنة والتفوق من الناحية الجغرافية ـ السياسية. وهكذا تم ربط هذه اللجنة بمجموعة «بكتل» المحدودة، ومعهد هوفر المتخصص بشؤون الحرب، ومعهد الثورة والسلام، ومؤسسة التراث، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وغيرها. ومن المستشارين المعروفين لدى لجنة «الخطر الماثل حالياً» نقرأ أسماء روجر بروكس Roger A. Brooks، أرماند دي بوركغرايف Armand de Borchgrave، ريتشارد ألين Richard Allen، والكثير غيرهم.

الملاحظات والحواشي

[١] دورية «المبادىء الأولى»، تشرين الثاني- كانون الأول ١٩٨٤.

[٢] صحيفة «نيويورك تايمز ماغازين» ١٦ كانون الثاني ١٩٨٣.

[٣] فيكتور مارشيتي/ جون د. ماركس، «وكالة الاستخبارات المركزية وجماعة الاستخبارات»، نيويورك ١٩٧٤، ص ٢٣٣.

[٤] وليم كولبي: «الرجال الأشراف»، نيويورك ١٩٧٨ ص ٢٠.

[٥] «كومينتري»، آب ١٩٧٨، تموز ١٩٨٢، تشرين الأول ١٩٨٥.

[٦] «هيرالد تريبيون»، ٣ كانون الثاني ١٩٧٨.

[٧] ج. ستوكويل «البحث عن الأعداء». نيويورك ١٩٧٨ ص ١٩١ ــ ٢٠٢.

[٨] مجلة «نيوزويك»، كانون الثاني ١٩٨٤.

[٩] من ضمن تلك المؤسسات والهيئات:

الاتحاد في سبيل زمالة المجتمعات الأمريكية ووحدتها CAUSA

جمعية الخريجين للبحث في المبادىء CARP .

جمعية الروح القدس HSA .

المؤسسة الثقافية الدولية ICF .

أكاديمة الأساتذة للسلم العالمي PWPA .

معهد التوحيد للبحث الفكري UTRI .

الاتحاد الدولي للنصر على الشيوعية IFVC .

العائلة الموحدة Unified Family .

المبدأ العالمي Principi Universali

[١٠] «نيويورك تايمز»، ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٩، و٣٠ تشرين الأول ١٩٧٩.

[١١] مجلة «Frankfurter Rundschau» (الألمانية)، ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦.

[١٢] مجلة «شتيرن» العدد ٢٤، ٧ حزيران ١٩٨٤.

(١٣) انظر روبرت شير، «مع رفوش كافية: ريغان، بوش، والحرب النووية»، نيويورك ١٩٨٢، ص ٣٨ وما بعدها وص ١٤٤ ومابعدها.

(١٤) «شتيرن»، العدد ٤٨/ ١٩٨٢.

دراسة حالات خاصة



وكالة الاستخبارات المركزية في الهند

منذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية في تموز ١٩٤٧ كانت الهند تشكل أحد أهم أهداف عملياتها. وسبق لمكتب الخدمات الاستراتيجية OSS (جَدّ الوكالة) أن حاول اختراق حركة التحرر الهندية. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٩ تسلل م. و. ماثاي Mathai، الذي كان يتمتع بروابط وثيقة مع الاستخبارات البريطانية وجماعة «ماونتباتن Mountbattens»[*]، كالديدان رويدا رويدا ليكتسب ثقة نهرو وليصبح بعد ذلك المساعد الخاص لأول رئيس وزارة هندية، حتى أصبح "الأنا الثانية" لنهرو من ناحية الطريقة التي يتحدث بها. ووصلت به الأمور إلى درجة اعتبر عندها أكثر الرجال نفوذاً بعد نهرو خلال سنوات خدمته له.[1]

وفي مذكراته اعترف ماثاي أنه كان من عادته الاحتفاظ بنسخة عن جميع الأوراق الخاصة بنهرو التي كانت تقع عليها يديه. كما تحدث أيضاً عن تعليقه لجميع أشكال "الولاء الشخصي ذي الطبيعة التقليدية" في عقله بحيث أنه لم يحتفظ إلا بما يرتضيه من "التزامات نحو التاريخ".

وإذا ما كانت قيادة وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي ترفع اليوم الصفة السرية عن محفوظاتها وسجلاتها، فإن بعض (جواهر العائلة) التي تحافظ عليها كحدقة العين، ومنها "أوراق نهرو" من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٩، سوف ترى ضوء النهار، وعندها قد يتمكن مؤرخو عصر نهرو من الحكم على "التزامات" ماثاي و"ولاءاته".

---

[*] نسبة إلى الأمير فيليب ماونتباتن، دوق أدنبرة وزوج الملكة إليزابيت الثانية، ملكة بريطانيا الحالية. (المُعرِّب)

لقد رأى بعض الأشخاص «أوراق نهرو» المحفوظة في الأقبية الفولاذية في لانغلي، وكان أن تركوا العمل في الوكالة من هول ما عرفوا. فقد ضاقوا ذرعاً بما هو مثبت بالسجلات التي تفيد أن ماثاي، صاحب المكانة الامتيازية في جهاز صنع القرار في الهند الحرة، كان ولمدة تزيد عن عقد من الزمن الشخص الوحيد الذي عرف كل شيء عن نهرو وعن أفكاره بخصوص الشؤون المحلية والدولية وعن علاقاته مع زعماء حزب المؤتمر الهندي والبيروقراطيين. ولقد عرفت وكالة الاستخبارات المركزية كل هذا بواسطة ماثاي. وفي سرده لسيرة حياة نهرو ندَّد الدكتور سارفيبالي غوبال Sarvepalli Gopal (وهو ابن رئيس جمهورية الهند الأسبق س. رادهاكريشنان S. Radhekrishnan) بماثاي بوصفه عميلاً زرعته وكالة الاستخبارات المركزية في الهند، فكتب يقول: «قام أمين سر مجلس الوزراء بتبرئة ماثاي من هذه التهمة علانية لكي يحمي، كما قال لاحقاً في حديث منفرد، سمعة رئيس مجلس الوزراء، ولكن نهرو كان يعرف أن ماثاي لا يستطيع أن يعطي سبباً معقولاً يبرر فيه امتلاكه لتلك الثروة الهائلة، وأنه كان يتلقى دون أدنى شك مبالغ طائلة من وكالة الاستخبارات فضلاً عما كان يصله من رجال الأعمال في الهند. ولذلك فإنه لن يكون من باب مجافاة الحقيقة أن نفترض أن وكالة الاستخبارات المركزية استطاعت في الفترة بين عامي ١٩٤٦- ١٩٥٩ أن تصل إلى جميع الأوراق التي كانت تمر عبر سكرتارية نهرو الذي قبل استقالة ماثاي ولم يعد لاستخدامه بعد الاستجواب الذي خضع إليه».(٢)

وفي نهاية عام ١٩٥٨ تقريباً كشفت وسائل الإعلام الهندية النقاب عن الصلات التي تربط ماثاي بالأمريكيين، مما حدا بنهرو المرتبك أن ينحي ماثاي عن منصبه الحساس. وكانت وكالة الأنباء الهندية، IPA ، التي أسسها الصحفي العريق نيخيل تشاكرافارتي Nikhil Chakravartty، صاحبة السبق في الكشف عن صلات ماثاي المشبوهة وتعريتها. وفي رسالته الموجهة إلى نهرو بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩، كتب ماثاي أن «تلك التلفيقات الصحفية، التي تخلو صياغتها من آداب الكتابة اللائقة، تتضمن إشارات لا تسر خاطري تماماً».(٣)

وعلى الرغم من استبعاد ذاك العميل السري لوكالة الاستخبارات من قوام أهل بيت نهرو في عام ١٩٥٩ إلا أن بعض الإدعاءات والشبهات كانت

ما تزال قائمة هناك حول بعـض السياسيين رفيعـي المستوى ومنهـم أحـد نواب رئيس الوزراء السابقين بتهمة وجود اسمه على جدول رواتـب وكالـة الاستخبارات.

كما زعم سيمور هيرش Seymour Herch، الحاصل على جائزة بوليتزر Pulizer، في كتابه «ثمن القوة The Price of Power» أن رئيـس الـوزراء الهندي الأسبق موراجي ديساي Moraji Desai كان مُخـبراً يعمـل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية. ولكن ديساي أنكر هـذه التهمـة ورفـع قضيـة تشهير ضد الصحفي مطالباً إياه بدفع تعويض مقداره مائة مليون دولار. أمـا وكالة الاستخبارات فقد فضلت من ناحيتهـا الـتزام جـانب الصمـت تجـاه قضية ديساي، رافضة تـأكيد أو نفـي كونـه أحـد عملائهـا داخـل مجلـس الوزراء الهندي، بل أنها تقدمـت بالتمـاس إلى إحـدى المحـاكم الاتحاديـة الأمريكية تطلب فيـه حمايتهـا إزاء محاولـة ديسـاي دعـوة أحـد عملائهـا السابقين في الهند للمثول كشاهد أمام المحكمة.

وكان هذا العميل يدعى رسل جاك سميث Russel Jack Smith، الذي يُعتقد أنه كان رئيـس مركـز وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة في الهنـد، وقـد دارت حوله المزاعم أنه قد جمـع مـن ديسـاي بعـض المعلومـات بخصـوص بعض قرارات مجلس الوزراء الهندي. وعندما أصدرت المحكمـة الاتحاديـة في ولايـة فرجينيـا الأمريكيـة مذكـرة استدعاء بحـق رسـل جـاك سميـث لاستجوابه في مكتب جيمس برايـر بـاور (محـامي ديسـاي) طـالبت وكالـة الاستخبارات المركزية من المحكمة بإلحاح أن تشطب المذكرة.

فقد كانت وكالة الاسـتخبارات تخشـى مـن أن يُكـره سميـث في سـياق الاستجواب على البوح بكثير من الحقـائق إلى تلـك الدرجـة الـتي تتكشـف عندهـا وسـائل التجسـس الـتي تسـتخدمها الوكالـة في الهنـد، ومـن أن الاستجواب قد يؤدي إلى فضح أسماء المستخدمين لديها بما يفضـح شـبكتها التنظيمية في الهند.(٤)

وفي إفادته أمام المحكمة اعترف نائب مدير عمليات الوكالـة أن سميـث كان ضابطاً متقاعداً من ضباط الوكالة وأحد موظفيها السابقين، و«أنه يعمـل الآن كمستشار مأجور في وكالة الاستخبارات المركزية».

كما ورد في إفادة نائب مدير العمليات مايلي: «إنـه لمـن صلـب سياسـة الوكالة وعلى امتداد سنوات طويلـة أن لا تؤكـد أو تنفـي أيـة مزاعـم حـول

وجود صلات سرية تربط بينها وبين بعض الأشخاص. ولهذا فإنه لا ينبغي حشر الوكالة في وضع تجبر فيه على تأكيد أو نفي علاقتها بديساي أو مناقشة هذه العلاقة بأي شكل من الأشكال».[٥] وفي مقابل ذاك التحرك من جانب المحكمة لاستدعاء سميث للإدلاء بشهادته قال نائب المدير على سبيل الرد: «اعتقد أن هناك شهادات خطية سوف ينبغي على سميث تقديمها من أجل تأكيد أو دحض علاقة موراجي ديساي بالوكالة، ولكن بالنتيجة فإن التحقيق المباشر معه سوف يشمل بالضرورة طرح بعض الأسئلة التي لها علاقة بوظيفته في وكالة الاستخبارات المركزية، وهذا ما تحظره الاستثناءات والامتيازات القانونية التي تتمتع بها الوكالة والتي تحميها من الكشف عن هيكلها التنظيمي أو وظائفها أو أسماء موظفيها أو ألقابهم، وكل ذلك يمنع بوضوح البوح بتفاصيل عمل سميث التي سوف تكشف بالضرورة بعض الأساليب الاستخباراتية. وهناك أمر هام تحاول الوكالة الدفاع عنه والتمسك به في هذه القضية وهو قدرتنا على الاستنكاف عن تأييد أو دحض كون شخص ما موظفاً سرياً في الوكالة أو عميلاً لها أو أنه يشكل أحد مصادر معلوماتها.[٦]

وهكذا نجد أن وكالة الاستخبارات المركزية تضع نفسها فوق القانون حتى في الهند - «أكبر ديمقراطية» في العالم.

وحتى عندما كانت معركة ديساي محتدمة في المحاكم الأمريكية كانت وكالة الاستخبارات تحاول بإصرار أن تحل القضية خارج المحكمة، فقد كان عملاؤها يضغطون على محاميَ سيمور هيرش أن يوافقوا على دفع الأضرار لديساي ضمن إطار تسويه خاصة، أي ما يتضمن أن تلك النقود التي سوف تدفع لديساي للتوصل إلى تسويه وديّة لن تكون مصدر أرق لهيرش.

وفي البريد الخاص بالدكتور سبرامانيام سوارمي Subramanyam Swarmy، أحد الزعماء المطرودين من حزب «جاناتا»، كانت هناك صورة عن رسالة تلكس كان قد أرسلها رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في بومباي إلى مركز قيادة الوكالة. ويقول التلكس حرفياً:

«تم الاتصال مع حزب السيد موارجي ديساي. يجري التنسيق مع السيد ديساي لكي يكسب القضية مع التعويض المطلوب بقيمة ٥٠ مليون دولار ضد السيد سيمور هيرش الذي أثار كتابه «ثمن السلطة» حفيظة جميع

الأحزاب السياسية في البلاد تقريباً. إذا ما كسب القضية فسوف يتمكن مع حزبه من تنظيم الانتخابات على أرضية يتفوق فيها على الأحزاب الأخرى بما فيها حزب المؤتمر الهندي الحاكم. لم يتخذ الحزب الحاكم القرار النهائي بالنسبة لشكل الحكومة بعد. سيبقى السيد ديساي صديقاً جيداً كالعادة. يجري الاتصال بالأحزاب السياسية الأخرى لكي تتحالف وتشكل جبهة موحدة من أجل قيام مواجهة فاعلة في مركز البلاد للحزب الحاكم حالياً في الهند».(٧)

ويعود الفضل إلى رئيس الوزراء الشاب راجيف غاندي في الكشف عن كامل شبكة التجسس الموجودة في مكتب رئيس الوزراء بعد أن خلَف أنديرا غاندي في ذلك المنصب. فقد جاءت قضية «راما سواروب Rama Swaroop» بعد قضية كومر نارايان Coomer Narayan سيئة الصيت. ففي شهر كانون الثاني ١٩٨٥ ذهل ضباط مكتب الاستخبارات الهندي وهم يجرون تحقيقاتهم في شبكة كومر نارايان عندما اكتشفوا أثناء إحدى حملات المداهمة وثائق حساسه على غاية السرية في منزل ت.ن. خير T.N. Kher، المدير المساعد لشؤون الموظفين لدى الدكتور ب.س. الكسندر P.C. Alexander، السكرتير الأول لدى رئيس الوزراء آنذاك.

ومن بين الوثائق التي وجدت كانت مسودة خطة للحماية ضد الضربات النووية حملت عنوان «مشروع INSAT- IB »، وأحد التقارير اليومية عن مجرى تطبيق القانون وحالة النظام العامة في البلاد، إلى جانب بعض الأوراق السرية للغاية والتي تخص مجلس الوزراء. «ويعتقد موظفو المخابرات أن التقارير اليومية عن حالة القانون والنظام كانت تُهَّرب إلى الخارج ليصار إلى تسليمها للشبكة، مما كان يعرض الأمن القومي للبلاد للخطر».(٨)

وكان حجم الخزي والعار الذي لحق بالدكتور الكسندر كافياً لأن يستقيل من منصبة الرفيع. وفي إشارة منه إلى بيان رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في جلسة ١٨ كانون الثاني ١٩٨٥ حول نشاطات بعض الأشخاص داخل الحكومة، أخبر وزير الداخلية آنذاك س.ب تشافان Chavan البرلمان أنه أصبح في موقع يسمح له بأن يكشف للعيان أن العمليات السرية التي قام بها جهاز الاستخبارات الهندي أظهرت أن بعض الأشخاص ممن يشغلون مناصب حساسة في الحكومة كانوا يسربون

وثائق وتقارير سرية إلى شخص هندي (كُشف عن هويته لاحقاً باسم كومر نارايان) كان ينقلها بدوره إلى أحد عملاء دولة أجنبية قوية يتمركز في نيودلهي.[٩]

وبعد مرور عام، وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٦ أقامت شرطة نيودلهي دعوى في محكمة قاضي القضاة، بهارات بوشان، ضد المدعو راما سواروب ورفيقه جافيد صدّيقي Javed Siddiqui بتهمة التجسس الدولي، الخاضعة لأحكام مرسوم الأسرار الرسمية. وجاء في لائحة الادعاء: «أن حقائق هذه القضية وظروفها قد كشفت بما لايدع أي مجال للشك أن وكالات الاستخبارات الأمريكية وعملائها قد حاكوا ونفذوا مؤامرة عامة بحق الهند بغية الحصول من خلال مهمات وطرق غير مشروعة على معلومات ووثائق سرية لها علاقة بقضايا الدفاع الخاصة بالبلاد. وقد تآمرت وكالات الاستخبارات في جمهورية ألمانيا الاتحادية وتايوان مع وكالات الاستخبارات الأمريكية وعملائها، وكان هدفهم يتمثل أيضاً في قلب النظام السياسي في الهند وضرب العلاقات الودّية التي تربطها بالقوى الأجنبية. ولقد حيكت هذه المؤامرة في الولايات المتحدة من قبل بعض العملاء المجهولين لوكالة الاستخبارات الأمريكية ونُفذت في الهند، في نيودلهي، بالتواطؤ مع ومن خلال ممثلي تلك الوكالة الذين كانوا يتخفون وراء ستار تنفيذهم لأعمال خاصة بالسفارة الأمريكية في نيودلهي»[١٠].

ولأول مرة في تاريخ الهند المستقلة وجهت لائحة الادعاء رسمياً من على منبر البرلمان أصابع الاتهام إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية بصفتها مسؤولة عن اقتراف هذه الجريمة. كما كشفت لائحة الادعاء أيضاً أن راما سواروب كان يهتم على نحو خاص بقضايا التقنيات النووية وبتفاصيل اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز وبرعاية شؤون الموظفين المتقاعدين من أجهزة وزارة الدفاع الهندية.

وفي ظاهر الأمر كانت التقارير حول براعة التقنيات النووية والمعلومات عن محاضر اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز ترسل إلى منظمة تدعى «المؤسسة الأوروبية للبحوث الاجتماعية» التي تتخذ من فرانكفورت في ألمانيا الغربية مقراً لها، ولكن تبين من خلال التحقيقات أن تلك المعلومات كانت تتسرب إلى الدبلوماسيين الأمريكيين لتصبح مصدر أموال يتلقاها راما سواروب من الخارج.[١١]

ولقد قدمت لائحة الادعاء تفاصيل عن زيارات قام بها سواروب إلى كل من تايوان وإسرائيل، وتفاصيل عن اجتماعاته السرية مع الدبلوماسيين الأمريكيين في نيودلهي (كانت أسماء بعضهم على شاكلة كينغ آند فليك، تودمان، بكستر، شنايدر)، ومع دبلوماسي إسرائيلي في بومباي يدعى كاسبي Caspi، إلى جانب تفاصيل أخرى عن الطريقة التي كان يتم فيها التجسس على نشاطات الموظفين الهنود لدى جهاز المعلومات الأمريكي USIS وتسريب المعلومات إلى السفارة الأمريكية.[١٢]

ولقد وصفت لائحة الادعاء الطريقة التي كان يجري فيها راما سواروب اتصالاته السرية مع ضباط وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكية في نيودلهي، حيث كان اسمه الحركي (٧٢)، وإذا ما كان يرغب في الذهاب إلى السفارة الأمريكية كان يتصل بالموظف المسؤول عنه هاتفيا ويعطيه رقمه السري وبعدها يمكن له أن يسأل ما إذا كان ينبغي عليه القدوم لتناول الشاي أم القهوة. فالقدوم لتناول "القهوة" يعني المجيء في الساعة الحادية عشرة صباحاً، أما "الشاي" فيعني المجيء في الساعة الثالثة بعد الظهر. وكان راما سواروب يغادر سيارته بعد تركها إما أمام فندق (آشوك) أو أمام قصر تاج محل وبعدها يأخذ سيارة أجرة من هناك، لينزل منها عند نقطة قريبة من المجمع السكني لموظفي السفارة الملحق بالبناء الرئيسي ويمشي بعدها، ثم يأتي من يستقبله ليحمله إلى الشقة رقم ٣٢ التي تأوي ضباط الاستخبارات الأمريكية.[١٣]

وعلاوة على ذلك فقد اعترف راما سواروب أنه كان قد نظم في عام ١٩٧٨ جماعة برلمانية هندية - ألمانية اتحادية بطلب من مسؤولي سفارة ألمانيا الغربية وذلك بهدف استقطاب أعضاء البرلمان وطيّهم تحت جناحها بما يؤمن أرضية تسمح للأمريكيين بالاستطلاع والتجسس عبر ألمانيا الغربية.

وكان راما سواروب شديد الاهتمام بمعرفة المراحل التي قطعتها «لجنة القاضي ثاكار للتحقيق في قضية اغتيال أنديرا غاندي» حيث وُجد في حوزته نسخ عن مراسلات جرت بين أحد الهنود المتمركزين في الولايات المتحدة وهو ساتيش تشاندرا Satish Chandra وبين القاضي ثاكار Thakkar بخصوص مسار التحقيق في هذه القضية. فقد ذكرت التقارير أن ساتيش تشاندرا كان يقدم إلى لجنة «ثاكار» معلومات عن خلفية اضطلاع الأيادي الأجنبية باغتيال أنديرا غاندي.

أما المدعو ي.ك.بهاتنجار Y. K. Bhatnagar الذي ورد اسمه في لائحة الاتهام فقد اختفى فجأة. وكان هذا الصحفي هو الكاتب الحقيقي لمقالات الدعاية السياسية المؤيدة للولايات المتحدة التي كانت تنشر باسم راما سواروب في عدد من الصحف الهندية. وكان قد أعطي وزوجته «البطاقة الخضراء Green Card» حيث سمح له بالهجرة إلى الولايات المتحدة في شهر كانون الأول من عام ١٩٨٥.(١٤)

وفي إحدى المرات تقابل أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية مع راما سواروب في مقر إقامة سفير ألمانيا الاتحادية في نيودلهي، حيث ناقشا هناك فكرة تنفيذ برنامج للدعاية السياسية بتكلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف روبية للترويج لصالح الولايات المتحدة وضد الاتحاد السوفييتي وذلك بهدف التأثير على اتجاهات تفكير الحكومة حيثما يكون ذلك ممكناً.(١٥)

ويقبع راما سواروب حالياً خلف قضبان سجن المحكمة بانتظار انعقاد جلسات استماع القضية.

وبكل الأحوال تعتبر لائحة الاتهام المذكورة آنفاً إدانة صريحة تضرب على نحو بالغ بالنشاطات التخريبية التي يقوم بها كل من وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز استخبارات ألمانيا الاتحادية وجهاز الموساد الاسرائيلي في الهند. ويعتقد أن إرهابيَّين من طائفة السيخ هما لال سينج وأماند سينج Lal / Amand Singh قد وضعا حقيبة اليد التي احتوت قنابل موقوتة أدى انفجارها إلى مصرع ٣٢٩ راكباً في طائرة كانيشكا من طراز جامبو تابعة للخطوط الجوية الهندية حيث تحطمت أمام ساحل ايرلندة يوم ٢٣ حزيران عام ١٩٨٥ بعيد انفجارها وهي في عرض السماء.

وعلى امتداد ستة أشهر تقريباً بعد وقوع الانفجار كان المتخصصون بالدعاية لدى وكالة الاستخبارات المركزية يشنون حملة إعلامية منظمة بدقة بهدف تضليل الرأي العام وصولاً إلى استبعاد نظرية وجود قنبلة على متن الطائرة. ولكن في نهاية المطاف توصلت لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة الهندية إلى استنتاج مفاده أن السبب في انفجار الطائرة كان قنبلة إرهابية.

وكان أن ظهرت في صحيفة «نيويورك بوست» تفاصيل تقشعر لها الأبدان عن التدريبات التي كان يتلقاها الإرهابيون السيخ في الولايات المتحدة الأمريكية على يد أحد المتمرسين من رجال وكالة الاستخبارات

المركزية المدعو فرانك كامبر Frank Gamper. وكـان أن تصدرت الصفحـة الأولى في جريدة «تايمز أوف إنديـا» الهندية الصادرة في ٢٥ حزيران عام ١٩٨٥ عناوين بارزة تقول: «مرتزق أمريكي قـام بتدريب السيخ المطلوبين للعدالة»، «الكيماويات اللازمة لصنع المتفجرات شُحنت سراً» وذلك كمقدمة لتقرير أعدَّته من نيويورك وكالتا الأنباء الهندية UNI و PTI.

إذن فقد درب فرانك كامبر كلاً من لال سينج وأماند سينج، الفارين من وجه العدالة في قضية تحطم طائرة كانيشكا، وفي قضية الانفجار الذي وقـع في مطار ناريتا في طوكيو، وهما اللذان تورطا أيضاً في محاولة اغتيال راجيف غاندي في عام ١٩٨٥.

ومثلما كان تلميذا كامبر النجيبَين حاضرَين في المذبحة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في مخيم صبرا وشاتيلا اللبناني، اشتركا في الهجوم العسكري على المنشقين السود في جنوب أفريقيا، وانضما إلى صفوف عصابات «الكونترا» في محاربة الثورة في نيكاراغوا، وشكّلا فرق الموت في السلفادور.

وكتبت صحيفة «تايمز أوف إنديا» بتاريخ ١ تموز ١٩٨٥، مقالاً افتتاحياً تحت عنوان «افتضاحات مقززة للنفس» جاء فيه: «إن حجم الرعب المرافق لما يظهر إلى حيز النور (قادماً من مدرسة الإرهاب في ولاية ألاباما التي يديرها كامبر) لا تتوقف حدوده هناك، لأن الحكومة الأمريكية، عبر مكتب التحقيقات الاتحادي، لا تغض الطرف غير مبالية تجاه ما يجري في مدرسة الظلام تلك فحسب، بل أنها تتعامل معها بشكل روتيني نظامي (...) حيث يقوم عميل سري لمكتب التحقيقات الاتحادي بتقديم العون للمرتزق المعني ليشق طريقه نحو تحوله إلى مدرب وموجِّه (للعمليات الإرهابية)، كما يرسم خطة إرهابية مُحكمة ومدروسة بعناية، ويضع لائحة تعليمات صُمِّمت جميعها لضرب الهنود وكل ما يتعلق بهم داخل الهند أو خارجها على حد سواء (...) وإن اللامبالاة السافرة التي تبديها الحكومة الأمريكية تجاه هذه المدارس (..) لا يمكن تبريرها بالقول أن الدافع وراءها يكمن في معاداة الشيوعية؛ فإذا كان يُنظر إلى الإرهاب بوصفه سلاحاً مشروعاً في الحرب الباردة الصليبية، عندها ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن إبداء أي من أشكال التظاهر بوجود الرغبة والإرادة لديها لتحريمه عالمياً»[١٦].

وعلى صعيد آخر لم تقرر وزارة العدل الأمريكية محاكمة غوروبراتاب سينج فيرك Gurupratap Singh Virk وعصابته إلا بعيد انتشار الانتقادات اللاذعة لدى الرأي العام حول الروابط التي تجمع وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي مع الإرهابيين السيخ، وقد قدمت جهة الادعاء إلى المحكمة شريط فيديو قام بتصويره مكتب التحقيقات الاتحادي سراً يظهر فيه فيرك وهو يتحدث عن خططه لاغتيال راجيف غاندي وعن خططه الهادفة إلى إرسال ١٠-١٢ من مساعديه للتدرب على تكتيكات القوات الخاصة بحيث يصلون إلى مرحلة تؤهلهم للبدء بعصيان ضد الحكومة الهندية.

غير أن تشارلز سيفتون Charles P. Sifton، قاضي المقاطعة في الولايات المتحدة، برّأ فيرك من تهمة التآمر لقتل راجيف غاندي، ولكنه أدانه يوم ٢٣ أيار ١٩٨٦ «لاضطلاعه في مؤامرة تهدف إلى إشعال فتيل حرب عصابات ضد الهند»، حيث حكم عليه بالسجن مدة سبع سنوات. وقبل يوم واحد من ذلك فقط أطلق سراح أربعة من السيخ كانت قد وجهت إليهم في مقاطعة لايسيستر البريطانية تهمة التآمر بغية اغتيال راجيف غاندي في أثناء زيارته الرسمية لبريطانيا عام ١٩٨٥، وذلك بعد انتهاء جلسات الاستماع لأقوالهم التي استمرت أربعة أيام. والجدير بالذكر هنا أن هؤلاء الأربعة، الذين وجهت إليهم تهمة التآمر بقصد الاغتيال والبحث عن يد العون تحقيقاً لذلك، إلى جانب تهمة حيازة المخدرات، لم يتم اعتقالهم إلا بعد أن مارست الهند ضغطاً سياسياً مكثفاً على حكومة السيدة تاتشر لكي تتخذ إجراءات عملية ملموسة رداً على الإرهاب المناهض للهند في بريطانيا.

وما هي الدولة المستقلة التي يأمل الانفصاليون السيخ الحصول عليها عبر المؤامرات والاغتيالات والإرهاب؟ إنها «الخالستان Khalistan». ومن المعروف تماماً أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تقدم في الإكوادور كل أشكال الدعم الممكن للنشاطات المؤيدة لقيام دولة الخالستان، فقد كانت ترفع أعلام الإكوادور والخالستان جنباً إلى جنب في إشارة للإخوة والتضامن القائم بين البلدين. وإن الولايات المتحدة هي التي أوحت للإكوادور بالاعتراف بما يسمى «دولة الخالستان». كما تضمنت ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية للشؤون الأوربية في عام ١٩٨٥ حصة مقدارها مليونا دولار مخفية وقُدِّمت على شكل مساعدات لحركة الخالستان في أوروبا.

وجاء إعلان «لجنة البانثيك Panthic Committee» من على سور المعبد الذهبي، الذي أعيد الاستيلاء عليه في ٢٩ نيسان ١٩٨٦ في أمريتسار، ليقول أن «المعركة لإقامة دولة الخالستان وعاصمتها دلهي قد بدأت». ولم ذلك يكن ضرباً من الجنون، ففي ٢٥ نيسان كان فيرنون والترز Vernon Walters (وهو أحد المدراء السابقين لوكالة الاستخبارات المركزية والذي كان في ذلك الوقت سفير الولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة) قد أطلق تهديداته إزاء الهند بوقف المساعدة الأمريكية المقدمة إليها في حربها ضد الإرهاب ما لم «تسلك سلوكاً طيباً»؛ وجاء إعلانه عن "استياء" إدارة ريغان من القرار الذي أدان العمل العسكري الأمريكي ضد ليبيا والذي صدر عن حركة عدم الانحياز بدعم من الهند، طلقة سُددت نحو الذراع الهندية لشلها نيابة عن الإرهابيين السيخ.

وقد أوضح والترز أن أي تعاون بين الولايات المتحدة والحكومة الهندية فيما يتعلق بمشكلتها مع الإرهاب سوف يكون مشروطاً. ويبدو أن حَلاّل عُقَد الـ "سي آي أيه" المتفوق هذا قد انزعج من الزيارة التي قام بها بالي رام بهاغات Bali Ram Bhagat، وزير خارجية الهند إلى ليبيا ومن الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الأمن الدولي، فقد قال والترز: «يحتاج الأمر إلى ساحر لفك طلاسم (سياسة) الهند»، في حين نعَتَ وزير خارجيتها بـ «الساذج». وفي أثناء ذلك كانت الطغمة العسكرية الحاكمة في الباكستان تتعرض لضغط شديد تحت وطأة المسيرة الظافرة لزعيمة المعارضة بنازير بوتو، التي أصبحت رئيسة الوزراء فيما بعد. وكان الافترض حينذاك أن سلسلة التطورات المخيفة التي طرأت في الباكستان أجبرت الرئيس ضياء الحق على الإسراع بإعلان ولادة دولة الخالستان في الهند. وقد أوردت إحدى الصحف الهندية خبراً حول وصول أحد المسؤولين الباكستانيين إلى مدينة أمريستار معقل السيخ عشية إعلان دولة الخالستان.[١٧]

ومع أن جاجيت سينج تشوهان Jagjit Singh Chauhan، الذي انتحل لقب رئيس دولة الخالستان، يعيش منفياً في لندن، إلا أن نفوذ "حكومته" يمتد من الباكستان حتى حدود أمريستار. وبتاريخ ٣٠ نيسان أتهم عدد من أعضاء البرلمان الهندي «لوك سبها Lok Sabha»، ممن ينتمون إلى مختلف الأحزاب والقوى السياسية، الولايات المتحدة وبعض الدول الامبريالية بأنهم وراء إعلان دولة الخالستان.

يذكر أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا العقل المدبر لهذا الإعلان، في حين كان النظام الديكتاتوري المطواع في الباكستان هو من يقدم الدعم المطلوب في البنية التحتية إلى جانب التدريب والمأوى للإرهابيين المناهضين للهند والمتنكرين على هيئة أنصار قضية الخالستان. «ومع ذلك فلابد من الإشارة على الدوام إلى الدور الشائن الذي لعبته وكالة الاستخبارات المركزية في هذه المؤامرة القذرة التي لم تكن تهدف إلى زعزعة استقرار الهند فحسب، بل أيضاً إلى ضرب أمنها ووحدتها وكيانها من الجذور»[١٨].

وجاء في معرض تعليق البرلماني المتمرس أندراجيت جوبتا Indrajit Gupta في إحدى جلسات البرلمان الهندي أنه كان من الطبيعي في تلك الظروف أن يفكر المرء أن الأحداث الأخيرة في أمريستار ما كانت إلا نوعاً من "العقاب" الذي أنزلته الولايات المتحدة بالهند بسبب تأييدها الصريح للموقف المناهض لريغان الذي تبنته حركة دول عدم الانحياز بخصوص فرض الحصار على ليبيا. وما إعلان دولة الخالستان إلا خطوة صغيرة تقع ضمن إطار «خطة كيركباتريك» التي تشكل بدورها جزءاً من المخطط العالمي لوكالة الاستخبارات المركزية. وقد تم تعميم وثيقة كيركباتريك الهادفة إلى بلقنة الهند على جميع «المراكز الأمريكية في الخارج» شريطة أن تكون «للاستخدام الرسمي حصراً»، وهي التي تعلن بوضوح أهداف حكومة الرئيس ريغان والآمال التي تتوخاها، إلى جانب الخطط التكتيكية التي تقترح واشنطن تنفيذها من أجل تحقيق تلك الأهداف. والجدير بالذكر أن هذا التقرير كان قد أعد بعد الزيارة التي قامت بها السيدة كيركباتريك، التي كانت آنذاك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، إلى بنغلادش والهند ونيبال وسيرلانكا والباكستان في شهر نيسان من عام ١٩٨١[١٩].

ويشكل مشروع الخالستان جزءاً من العمليات السرية التي تجريها وكالة الاستخبارات المركزية ضد الهند، تلك العمليات التي ترتبط مع الواقع العرقي المعقد في ذاك البلد إلى جانب مشاكله الأخرى، وهي تهدف في جزء كبير منها إلى قلب الترتيبات السياسية القائمة في بعض الأقاليم الهندية. ويتمثل الهدف من وراء هذه العمليات بمجملها في ممارسة ضغط مستمر على حكومة نيودلهي وإرغامها بالنتيجة على التخلي تدريجياً عن سياسة الحياد التي تتبعها بنشاط، لاسيما ضمن إطار حركة عدم الانحياز. وفي هذا السياق تلجأ الولايات المتحدة إلى تطبيق استراتيجية الابتزاز ضد هذه الدولة

الآسيوية الكبرى، وهي استراتيجية تحمل في طياتها أخطاراً جسيمة تجاه استمرارية الوحدة الهندية والعلاقات الهندية - الأمريكية والسلام في تلك المنطقة من العالم.

وتقترن هذه السياسة مع ممارسة أشكال مختلفة من الاستعمار الجديد بحق الهند، وهذه الأشكال عبارة عن أنشطة تتورط فيها وكالة الاستخبارات المركزية أيضاً. ومن هذه الأنشطة الاستعمارية الجديدة يمكن أن نورد على سبيل المثال «شركة الهند الجديدة»، وهي مشروع تبلغ تكلفته عدة ملايين من الدولارات وتعود ملكيته للوكالة وجرى الكشف عن تفاصيله في إحدى المحاكم الأمريكية. ففي شهادة خطية مشفوعة باليمين القانوني قال أحد العملاء السابقين لوكالة الاستخبارات واسمه ريجينالد ريوالد Reginald Rewald أنه قد أسس شركة استثمارات في جزر هاواي بناءً على تكليف من وكالة الاستخبارات المركزية من أجل تسهيل تدفق الأموال إلى منطقة جنوب آسيا وبالتالي تمويل عمليات الوكالة في أقطار تلك المنطقة.

وزُعم في ظاهر الأمر أن من يدير مكتب الشركة هو شخص هندي يقيم في غولف لينكس في نيودلهي ويحمل الجنسية الكندية وله علاقات حميمه مع بعض الساسة الهنود.[٢٠]

وتُظهر بعض ملحقات تلك الشهادة الخطية أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تبذل كل ما في وسعها للتغلغل في مشروع التنقيب عن النفط الثقيل في بومباي ولإقامة صلات مع كبار مسؤولي الطيران المدني الهندي.

وفي معرض شهادته ذكر ريوالد أن المكتب السري لوكالة الاستخبارات المركزية في نيودلهي كان يعمل كواجهة لفرع شركة بيشوب، بالدوين، ريوالد، ديلينغهام، وونغ في هاواي، وأن الوكالة أنشأت في الهند صندوقاً للاستثمار أطلقت عليه اسم «صندوق الهند Fund of India»، وأنها اشترت أسهماً في ما مجموعه ١٤ شركة هندية، مثل شركة ITC المحدودة (٥,٦٧٣ سهماً)، و ACC (٤٢٢ سهماً)، وشركة «يونت ترست أوف إنديا Unit Trust of India» (٣٨,١٦٧ سهماً)، وشركة «باتا إنديا Bata India» المتحدة (٤,٧٦١ سهماً)، وشركة «ميلك فوود Milk Food» (٣,٩٠٩ سهماً)، وشركة «بروك بوند Brooke Bond» (٧,٥١٨ سهماً)، وشركة «سكنديا ستيمشيب Scindia Steamship» (٥,٥٠٠ سهماً)، وشركة «موهان ميكنز Mohan Meakins» (١٣,٧٠٠ سهماً).[٢١]

وفي بداية عام ١٩٨٠ فكرت وكالة الاستخبارات المركزية باستراتيجية لتمزيق الهند وتفتيتها. وتقول إحدى الدراسات التي أجرتها الوكالة: «ينبغي أن تتوقف الهند في نهاية هذا القرن عن كونها دولة مستقلة متعددة الأعراق». وتمثلت الأهداف الموضوعة في أمرين أثنين، أولاهما اقتطاع بعض الأراضي من الهند إلى الشرق من نهر براهمابوترا وإقامة دولة هزيلة هناك (مشروع براهمابوترا Brahmaputra Project)، وثانيهما إقامة دولة مستقلة للسيخ في أقليم البنجاب.

ولقد وضعت السفارة الأمريكية في الهند حاسوباً ضخماً قادراً على خزن مليون (بت Bit) من المعلومات، حيث أُتخمت ذاكرته بمئات الألوف من الأسماء المستعارة، وأسماء من يعملون «أغطية وواجهات»، وكلمات السر والشيفرة والتي تخص جميعها عملية الخالستان وبراهمابوترا.[٢٢]

وطبقاً لما ذكرته صحيفة Amrita Bazar Partika اليومية الصادرة في كلكتا فإن خرائط وكالة الاستخبارات المركزية تظهر الهند مقسمة إلى عدة مناطق يتعاون في كل منها «المندوبون السامون» من الولايات المتحدة والباكستان، في حين تشكل السفارة الأمريكية ذاتها مركز شبكة التجسس تلك. وتحت هذا الغطاء يعمل كل من كارول لوسي Carol Lucy وجورج غريفين George Griffin (وليس إدوارد غريفين) وهما العميلان البارزان لدى وكالة الاستخبارات المركزية.

ولقد طُبعت أصولاً الأوراق النقدية لدولة الخالستان وجوازات السفر الصادرة عنها ونماذج سمة الدخول (الفيزا) إلى جانب الأوراق الرسمية الأخرى سراً وتحت حراسة مشددة في سجن مانهايم في ألمانيا الغربية. وقام القسم القنصلي لدولة الخالستان في مقاطعة كولونيا (ألمانيا الاتحادية) وبيت الخالستان في لندن بتوزيع هذه الأوراق المالية وجوازات السفر المزورة.

المصادر والحواشي

[١] م.و. ماثاي: «ذكريات عصر نهرو»، دار نشر فيكاس، دلهي ١٩٧٨.

[٢] سارفيبالي غوبال ــ «سيرة حياة جواهر لال نهرو» المجلد رقم ٣، مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٧٩، ص ١٢٢.

[٣] م.و.ماثاي (نفس المصدر).

[٤] ج.ن. باريمو، صحيفة «تايمز أوف إنديا»، ١١ أيار ١٩٨٤.

[٥] المصدر السابق.

[٦] صحيفة «تايمز أوف إنديا»، ١١ حزيران ١٩٨٤.

[٧] مجلة «Blitz» بومباي، ١٤ تموز ١٩٨٤.

[٨] صحيفة «تايمز أوف إنديا»، بومباي، ٢٢ كانون الأول ١٩٨٥.

[٩] المصدر السابق.

[١٠] لائحة الادعاء الرسمية حسبما وردت في صحيفة «ديمقراطية الشعب» الهندية.

[١١] صحيفة «نيودلهي»، ٩ شباط ١٩٨٦.

[١٢] «الديمقراطية العلمانية»، نيودلهي، آذار ١٩٨٦، ص ٢٩.

[١٣] المصدر السابق، ص ٣١.

[١٤] لائحة الادعاء حسبما وردت في كتاب «الديمقراطية العلمانية»، آذار ١٩٨٦، ص ٣٣.

[١٥] مجلة «Blitz»، ٨ شباط ١٩٨٦.

[١٦] صحيفة «تايمز أوف إنديا»، ١ تموز ١٩٨٥.

[١٧] مجلة «Blitz»، ١٧ أيار ١٩٨٦.

[١٨] صحيفة «The Daily»، بومباي، ١ أيار ١٩٨٦.

[١٩] صحيفة «باتريوت»، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٤.

[٢٠] «The Daily»، بومباي، ١٩ تشرين الأول ١٩٨٤.

[٢١] المصدر السابق.

[٢٢] «التايمز»، موسكو، العدد ٥٠/ ١٩٨٣، ص ١٧.

وكالة الاستخبارات المركزية
والمذابح الجماعية في أندونيسيا

بعد ٢٥ عاماً يتكلم الأمريكيون
عن دورهم في إبادة الحزب الشيوعي(*)

يقول الدبلوماسيون الأمريكيون السابقون أن الولايات المتحدة لعبت دوراً بارزاً في إحدى أسوأ المذابح في هذا القرن وذلك عندما قدمت أسماء الآلاف من قادة الحزب الشيوعي للجيش الأندونيسي الذي كان يعمل على اصطياد اليساريين وقتلهم. ولأول مرة يعترف المسؤولون الأمريكيون أنهم أعدوا في عام ١٩٦٥ قوائم شاملة بأسماء نشطاء الحزب الشيوعي بدءاً من الحلقات القيادية نزولاً إلى الكوادر العاملة في القرى. فقد قدم ما مجموعه ٥٠٠٠ اسم تقريباً على طبق من فضة إلى الجيش الأندونيسي، حيث قام الأمريكيون فيما بعد بترقين أسماء القتلى أو الأسرى حسب القوائم المعدّة، حسبما قاله المسؤولون الأمريكيون أنفسهم. وكانت عمليات القتل هذه تشكل جزءاً من مجازر جماعية أزهقت أرواح ٢٥٠ ألف انسان تقريباً.

وكانت عملية التطهير هذه التي طالت الحزب الشيوعي الأندونيسي PKI تندرج ضمن إطار حملة أمريكية تهدف إلى ضمان عدم وصول الشيوعيون لسدة الحكم في أكبر أقطار جنوب شرق آسيا في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تخوض سلفاً حرباً غير معلنة في فيتنام. ويذكر أن أندونيسيا تحتل المرتبة الخامسة في العالم من ناحية عدد السكان.

(*) المصدر: مجلة «سان فرانسيسكو إكسامينر»، ٢٠ أيار ١٩٩٠.

وبعد ربع قرن من الزمان تقريباً خرج كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وضباط وكالة الاستخبارات المركزية عن صمتهم ليسهبوا عبر لقاءات مطوّلة في وصف الطريقة التي أسدوا من خلالها يد العون للرئيس الأندونيسي سوهارتو Suharto، الذي كان قائداً للجيش آنذاك، في هجومه على الحزب الشيوعي الأندونيسي.

وفي هذا السياق قال روبرت ج. مارتنز Robert J. Martens العضو السابق في القسم السياسي التابع للسفارة الأمريكية والمستشار الحالي لدى وزارة الخارجية: «بالفعل كانت تشكل أعمالنا سنداً كبيراً للجيش، وربما قتل على يدي عدد كبير من الناس، وربما كانت يداي ملطخة بدماء الكثيرين، ولكنك تضطر في وقت ما لأن تضرب بلا رحمة في اللحظة الحاسمة».

ولقد رفض الناطقان باسم البيت الأبيض ووزارة الخارجية التعليق على هذه التصريحات. وعلى الرغم من أن جوزيف لازارسكي Josef Lazarsky، نائب رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في أندونيسيا، وإدوارد ماسترز Edward Masters، الدبلوماسي السابق الذي كان رئيساً لمارتنز في العمل، قد قالا صراحة أن عملاء وكالة الاستخبارات المركزية أسهموا في إعداد قوائم القتل، إلا أن مارك مانسفيلد Mark Mansfield الناطق باسم الوكالة رد على ذلك قائلاً: «ليس هناك من أساس للادعاء أن وكالة الاستخبارات قد تورطت في إعداد أو توزيع أية قائمة جرى استخدامها لملاحقة أعضاء الحزب الشيوعي الأندونيسي وقتلهم. وما هذا الادعاء ببساطة إلا محض افتراء وكذب».

أما الناطق باسم السفارة الأندونيسية مكارم وبيسونو Wibisono فقال أن ليس لديه شخصياً أي علم بالأحداث التي وصفها بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين، ثم أضاف: «وفيما يتعلق بمحاربة الشيوعيين، وضمن حدود اهتمامي ومعرفتي وما يتصل بي، أقول أن الشعب الأندونيسي خاض الحرب من تلقاء نفسه لاجتثاثهم».

ولكن مارتنز، صاحب الخبرة الطويلة في تحليل الشؤون الشيوعية، كان على رأس مجموعة شكلتها السفارة الأمريكية في أندونيسيا من موظفي وزارة الخارجية وضباط وكالة الاستخبارات المركزية حيث أمضت سنتين كاملتين في جمع القوائم التي قام هو شخصياً بتسليمها إلى الجيش فيما بعد.

وقال مارتنز أن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في القوائم كانوا يعتقلون بشكل جماعي، وأضاف: «وكان لذلك إسهامه الكبير في السبب الذي حال على الإطلاق دون عودة الحزب الشيوعي الأندونيسي إلى الساحة مجدداً». والجدير بالذكر هنا أن الحزب الشيوعي الأندونيسي كان ثالث أكبر حزب شيوعي في العالم، إذ بلغ عدد أعضاءه قرابة ثلاثة ملايين انسان، ناهيك عن أنصاره الآخرين البالغ عددهم ١٧مليوناً إذا ما أضيفت المنظمات الرديفة له من عمالية وشبابية مثلاً.

وفي عام ١٩٦٦ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً قدَّرت فيه عدد الذين قتلوا في عملية التطهير والحرب الأهلية القصيرة التي أثارتها تلك العملية بـ٥٠٠ ألف نسمة. وفي أحد تقاريرها في عام ١٩٦٨ قدَّرت وكالة الاستخبارات المركزية عدد القتلى بـ٢٥٠ ألف انسان، ووصفت هذه المجزرة بأنها «أحد أسوأ عمليات القتل الجماعي التي حدثت في القرن العشرين».

موافقة السفارة الأمريكية

وجاءت الموافقة على تسليم تلك الأسماء من كبار مسؤولي السفارة الأمريكية بمن فيهم السفير السابق مارشال غرين Marshall Green، ونائب رئيس البعثة الدبلوماسية جاك ليدمان Jack Lydman، ورئيس القسم السياسي إدوارد ماسترز Edward Masters، وذلك حسب اعتراف هؤلاء الثلاثة في لقاءات ومقابلات جرت معهم. وتظهر البرقيات الخاصة بالسفارة والتقارير الصادرة عن وزارة الخارجية التي يعود تاريخها إلى أوائل تشرين الأول من عام ١٩٦٥، والتي كشف عنها النقاب لاحقاً، أن المسؤولين الأمريكيين كانوا، وحتى قبل تسليم الأسماء، على دراية كاملة بأن سوهارتو قد بدأ حملات اعتقال جماعية بحق كوادر الحزب الشيوعي، كما تظهر أن السفارة تلقت تقارير غير مؤكدة تفيد أن فرق الإعدام كانت قيد التشكيل من أجل تصفية سجناء الحزب الشيوعي الأندونيسي.

وفي إحدى المقابلات قارن المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية وليم كولبي William Colby الحملة التي قامت بها السفارة للتعرف على أسماء أعضاء قيادة الحزب الشيوعي ببرنامج فونيكس Phoenix الذي نفذته

الوكالة في فيتنام. ويذكر أن كولبي كان في عام ١٩٦٥ مديراً لقسم الشرق الأقصى في الوكالة وكان مسؤولاً عن وضع توجهات الاستراتيجية السرية للولايات المتحدة في آسيا.

وقال كولبي: «ذلك ما أعددته في برنامج فونيكس في فيتنام – وهو ما هوجمت لأجله كثيراً دون مراعاة لحقوقي أو مشاعري – وهذا بالضبط ما كان... كانت محاولة للتعرف على الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي».

وكانت عملية «فونيكس» برنامجاً مشتركاً بين الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية قامت بإعداده وكالة الاستخبارات المركزية في كانون الأول ١٩٦٧ بهدف تحييد أعضاء جبهة التحرير الوطنيةNational Liberation Front، أي كوادر الجناح السياسي لقوات المقاومة الشعبية – الفيتكونغ Vietcong. وقد وجهت لهذا البرنامج انتقادات واسعة بسبب الإساءات التي طالت حقوق الانسان جرّاء تطبيقه.

«أطلِق عليهم النار»

وفي وصفه لبرنامج «فونيكس» قال كولبي: «وُضعت فكرةٍ التعرف على الجهاز المحلي العامل ابتغاء تحقيق واحد مما يلي... حسناً، تخرج إليهم وإما تتمكن من إجبارهم على الاستسلام أو تعتقلهم أو تطلق النار عليهم. وأعني أنها كانت حرباً وهم كانوا يقاتلون، ولذلك كان البرنامج يهدف في الحقيقة إلى جمع معلومات استخباراتية لاستخدامها في العمليات أكثر منه إلى رسم لوحة أوسع عن الأوضاع».

وفي عام ١٩٦٢ عندما استلم كولبي رئاسة قسم الشرق الأقصى في وكالة الاستخبارات المركزية ذكر أنه اكتشف أن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك قوائم شاملة بأسماء نشطاء الحزب الشيوعي الأندونيسي، ولكن لولا وجود تلك القوائم – ولو منقوصة – لكانت «وُجهت انتقادات كبيرة لأن عدم امتلاكها يعتبر ثغرة في نظام الاستخبارات»، وأضاف أن هذه القوائم أفادت "التخطيط العملياتي" وقدمت صورة عن الهيكل التنظيمي للحزب، ولولاها كأنك «تحارب بشكل أعمى». وعندما سُئل ما إذا كانت وكالة

الاستخبارات مسؤولة عن إرسال مارتنز Martens، أحد ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية، إلى جاكرتا في عام ١٩٦٣ من أجل إعداد القوائم قال: «ربما كان ذلك صحيحاً، لا أعلم على وجه التحديد... ربما فعلنا ذلك... لقد نسيت»(!). ولكن مارتنز قال أن تلك القوائم كانت تحتوي معلومات مفصَّلة بالكامل حول أعضاء قيادة الحزب الذي يبلغ عدد أعضاءه ثلاثة ملايين انسان، كما تضمنت أسماء أعضاء لجان المقاطعات والمدن واللجان المحلية الأخرى التابعة للحزب الشيوعي الأندونيسي إلى جانب أسماء قادة «المنظمات الشعبية» التابعة له مثل الاتحاد الوطني للعمل والمجموعات النسائية والشبابية.

المعلومات الأفضل

وقال غرين: «أنا أعلم أن حجم المعلومات التي كانت بحوزتنا (حول الحزب الشيوعي الأندونيسي) فاق ما كان لدى الأندونيسيين أنفسهم. فقد أخبرني مارتنز في عدة مناسبات أنه (...) ليس لدى الحكومة معلومات جيدة جداً حول الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي، كما أعطاني الانطباع أن هذه المعلومات تفوق أية معلومات موجودة لدى الحكومة الأندونيسية». وقال ماسترز رئيس القسم السياسي في السفارة أنه يعتقد أنه كان لدى الجيش قوائم خاصة به ولكنها لم تكن شاملة كالتي كانت بحوزة الأمريكيين، وأضاف أنه لا يتذكر ما إذا كان القرار بتسليم هذه القوائم قد تم الاتفاق عليه مع واشنطن أم لا. ومن جهته قال مارتنز أن القوائم كانت تسلَّم تباعاً جزءاً تلو آخر، ابتداءً من أعلى المواقع في المنظمة الشيوعية، وأضاف أنه سلم لأحد المبعوثين الأندونيسيين آلاف الأسماء في غضون عدة أشهر. ويُذكر هنا أن هذا المبعوث كان أحد مساعدي آدم مالك Adam Malik، الوزير الأندونيسي وأحد حلفاء سوهارتو في الهجمة التي كان يشنها على الشيوعيين.

وفي مقابلة أجريت معه في جاكرتا أكد الساعد المذكور، تيرتا كينتجانا (كيم) أدهياتمان Adhyatman، أنه قد قابل مارتنز فعلا واستلم منه قوائم تضم آلاف الأسماء وسلَّمها بدوره إلى مالك الذي كان يرسلهم إلى مقر القيادة حيث يعمل سوهارتو.

«قائمة إطلاق النار»

كان مسؤولو السفارة يسجلون بعناية مراحل تحطيم منظمة الحزب الشيوعي الأندونيسي. وفي هذا الصدد قال المسؤولون الأمريكيون السابقون أن كبار موظفي السفارة كانوا يرقّنون على القائمة التي قدمها مارتنز أسماء الأسرى والقتلى من قادة الحزب الشيوعي الأندونيسي ويرصدون عملية تفتيت جهاز الحزب التي كانت تجري باطّراد.

وطبقاً لما قاله جوزيف لازارسكي، نائب رئيس مركز الوكالة في جاكرتا في عام ١٩٦٥، فإن المعلومات التي تحدد من تم قتله أو أسره كانت تأتي من مقر قيادة الرئيس سوهارتو في جاكرتا حيث كانت نقطة التجميع المركزية للتقارير العسكرية القادمة من مختلف أنحاء البلاد متضمنة التفاصيل المختلفة بخصوص تصفية قادة الحزب الشيوعي الأندونيسي أو أسْرِهم.

وينقل عن لازارسكي قوله: «كنا في جاكرتا نتلقى تقارير جيدة عمن تم اعتقاله. وكان لدى الجيش كذلك "قائمة إطلاق نار" تضم أسماء ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ شخص تقريباً». أما معسكرات الاعتقال فقد كانت تقام لاحتجاز من لم يجر قتله على الفور، «إذ لم يكن هناك أعداد كافية من المأجورين للقضاء عليهم (الشيوعيين) جميعاً، كما كان لبعض الأفراد أهمية خاصة في التحريات والتحقيقات وكان ينبغي استجوابهم. إلا أن البنية التحتية (للحزب) كان قد تم القضاء عليها في الحال. ووصلنا أن الجيش كان يريد الإبقاء على حياة البعض منهم من أجل تقديمهم إلى محاكم صورية، إلا أن سوهارتو ومستشاريه رأوا أن الإبقاء عليهم يعني إطعامهم».

أما ماسترز، رئيس القسم السياسي لدى السفارة، فقد قال: «كانت لدينا تلك القوائم (التي أعدها مارتنز) وكنا نستخدمها لمراقبة ما كان يحدث للحزب ولرصد أثر (عمليات القتل) عليه». وأضاف لازارسكي من جانبه أن أعمال التدقيق والترقين تلك كانت تجري في مديرية الاستخبارات التابعة للوكالة والكائنة في واشنطن.

قضي على القيادة!

وذكر لازارسكي أنه في نهاية كانون الثاني ١٩٦٦ كانت الأسماء المرقّنة كثيرة جداً بحيث استنتج محللو الوكالة في واشنطن أن قيادة الحزب الشيوعي الأندونيسي قد دمرت تماماً. أما هاورد فيدرشبيل Howard Federspiel، الخبير في الشؤون الأندونيسية لدى مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، فقال: «لم يكترث أحد بأن هناك أشخاص قد تم ذبحهم ماداموا شيوعيين... لم يعبأ أحد حيال الأمر كثيراً». وعندما سُئل كولبي عن أعمال التدقيق والترقين قال: «لقد استنتجنا أن تلك الطريقة الوحشية التي نفذ فيها الأمر أرجعت (الشيوعيين) عملياً عدة سنوات إلى الوراء». ولدى سؤاله ما إذا كان يعني أن أعمال التدقيق والترقين كانت دليلا على حقيقة اعتقال أو مقتل أعضاء قيادة الحزب الشيوعي الأندونيسي، أجاب ملء شدقيه: «نعم، نعم، هذا صحيح (...) العناصر القيادية...نعم».

من المسؤول عن المجزرة؟

تورد مجلة «توب سيكرت Top Secret» في هذا القسم ومن باب التوثيق للحقيقة والتاريخ أسماء ضباط وكالة الاستخبارات المركزية الذين كانوا يتولون مناصب مسؤولة إبان قيام عمليات القتل الجماعي في أندونيسيا وكانوا يعملون في جاكرتا تحت ستار العمل الدبلوماسي في السفارة الأمريكية أو غيرها. وحقيقة الأمر أنهم كانوا جميعاً من "عتاة المجرمين" وهم يتحملون دون استثناء جزءا من المسؤولية بشكل مباشر أو غير مباشر عن قيام تلك المذبحة الوحشية التي ذهب ضحيتها آلاف البشر، مما يضيف دليلا جديداً على مدى خطورة مراكز وكالة الاستخبارات المركزية وعملائها:

١.أرمسترونغ، فكتور أ. (أندونيسيا ١٩٦٥).

٢. باربير، كلارنيس ي. (أندونيسيا ١٩٦٦ــ ١٩٦٩).

٣. بهرينز، تشارلز يوجين (أندونيسيا ١٩٦١ــ ١٩٦٣).

٤. بيكر، كونراد (أندونيسيا ١٩٦٨).

٥. بيرج، ريتشارد و. (أندونيسيا ١٩٦٨).

٦. براكمان، أرنولد س. (أندونيسيا ١٩٦٥).

٧. بريهم، فانس ي. (أندونيسيا ١٩٦٥).

٨. بروستر، روبرت جورج (أندونيسيا ١٩٦٥ـ ١٩٦٧).

٩. بيرغس، ديفيد (أندونيسيا ١٩٦٧).

١٠. كروكيت، جيفري (أندونيسيا ١٩٦٨).

١١. ديكر، بول يوجين (أندونيسيا ١٩٦٥).

١٢. دونالد، غوردون (أندونيسيا ١٩٦٨).

١٣. إيست، بريسلي د. (أندونيسيا ١٩٦٩ـ ١٩٧٠).

١٤. غولدبيرج، هاري (أندونيسيا ١٩٥٩ـ ١٩٦٦).

١٥. غريلي، روبرت ف. (أندونيسيا ١٩٦٢ـ ١٩٦٥).

١٦. غرين، مارشال (أندونيسيا ١٩٦٥).

١٧. كيث، روبرت م. (أندونيسيا ١٩٦٨).

١٨. كوخ، كينيث دين (أندونيسيا ١٩٦٨).

١٩. لازارسكي، جوزيف ي. (أندونيسيا ١٩٦٤ـ ١٩٦٧).

٢٠. لي، ديفيد يوتشون (أندونيسيا ١٩٦٩ـ ١٩٧٢).

٢١. ليفي، فرانك (أندونيسيا ١٩٦٤ـ ١٩٦٨).

٢٢. ليفي، والتر جيمس (أندونيسيا ١٩٦٣).

٢٣. ليرهايمر، رالف ي. (أندونيسيا ١٩٦٨).

٢٤. لورد، تشارلز هنري (أندونيسيا ١٩٦١ـ ١٩٦٨).

٢٥. ليدمان، جاك ويلسون (أندونيسيا ١٩٦٨).

٢٦. ماسترز، إدوارد يوجين (أندونيسيا ١٩٦٥ـ ١٩٧٩).

٢٧. ماك أفوي، كلايد ريتشارد (أندونيسيا ١٩٦١ـ ١٩٦٦).

٢٨. ماك أيلوري، جيسي د. (أندونيسيا ١٩٦٨).

٢٩. ماكلين، جورج هنري (أندونيسيا ١٩٦٣ـ ١٩٦٥).

٣٠. مثفين، ستوارت ي. (أندونيسيا ١٩٦٩ـ ١٩٧٣).

٣١. نيومان، هربرت موريس (أندونيسيا ١٩٦٦ـ ١٩٦٨).

٣٢. نيكول، دونالد ج. (أندونيسيا ١٩٦٥ـ ١٩٦٩).

٣٣. نوبرت، سبنسر س. (أندونيسيا ١٩٦٩ـ ١٩٧٢).

٣٤. رادير، أوين ر. (أندونيسيا ١٩٦٩ــ ١٩٧١).

٣٥. ريغان، جون جوزيف (أندونيسيا ١٩٥٩ــ ١٩٦٣).

٣٦. ريتشاردسون، دونالد (أندونيسيا ١٩٦٨).

٣٧. ستراذيرن، كلفتون ر. (أندونيسيا ١٩٥٦ــ ١٩٧٨).

٣٨. تاوب، سيرج (١٩٥٧ــ ١٩٧٩).

٣٩. توفار، برنادر هوغ (أندونيسيا ١٩٥٨ــ ١٩٦٦).

٤٠. أندرهيل، فرانسيس تريليس (أندونيسيا ١٩٦٧).

٤١. ووترز، هوغ ريتشارد (أندونيسيا ١٩٦٥ــ ١٩٦٧).

٤٢. وايدنر، ريتشارد جورج (أندونيسيا ١٩٦٣ــ ١٩٦٥).

٤٣. يو، ديفيد س.ل. (أندونيسيا ١٩٦٥ــ ١٩٦٨).

وكالة الاستخبارات المركزية في بولونيا

الحلف المقدس(*)

بقلم بوريس غروندال Boris Gröndahl

عملت الحكومة الأمريكية مع الفاتيكان على مد نقابة العمال البولندية، «التضامن Solidarnosc» بأسباب الحياة والنشاط في أثناء فترة تطبيق الأحكام العرفية في بولونيا، وكان الغرض المعلن من وراء عملية الإنقاذ تلك يتمثل في انتزاع بولونيا من المعسكر الاشتراكي، وبالتالي توجيه ضربة قاصمة للاتحاد السوفييتي. وكانت هذه القصة تستحق كتابة ثماني صفحات أفردتها مجلة «تايم Time» الأمريكية بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٢.

فقد التقى الرئيس الأمريكي مع البابا المنحدر من أصل بولوني لأول مرة في ٥ حزيران من عام ١٩٨٢. وهناك في مكتبة الفاتيكان وقعا «الحلف المقدس»، الذي كتب تقريراً عن أعماله الصحفي كارل بيرنشتاين Carl Bernstein (الذي فضح قضية ووترجيت Watergate) وقد نشرته مجلة «تايم» الأمريكية بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٢. وقد أقيم هذا الحلف على أساس هدف مشترك يتمثل في القضاء على المنظومة الاشتراكية في العالم، وعلى أساس رؤية مشتركة تقول أن الطريق إلى هذا الهدف يمر عبر بولونيا. واتفق ريغان والبابا أنه من الممكن انتزاع بولونيا من المعسكر الاشتراكي إذا ما أبقي على حياة ونشاط حركة التضامن Solidarnosc، التي كانت قد أصبحت منظمة غير شرعية بعد إعلان حالة الأحكام العرفية في ١٣ أيلول ١٩٨١.

(*) المصدر: مجلة «كونكريت Konkret» الألمانية، العدد رقم ١٩٩٢/٥ (بتصرف طفيف).

وعلى امتداد السنوات القليلة التالية وإلى أن أصبحت «التضامن» منظمة مرخصة من جديد في عام ١٩٩١، كانت الشبكة التي أقامها ريغان والبابا يوحنا بولس الثاني تمد تلك الحركة بالمال والتجهيزات والمشورة. كما كانت نقابة العمال هذه تتلقى الأموال من صناديق وكالة الاستخبارات المركزية ومن «صندوق الهبات الوطني لتعزيز الديمقراطية» ومن الفاتيكان ومن النقابات العمالية في الغرب. كما هُرِّب إلى داخل البلاد كل ما يلزم «التضامن» في نضالها غير الشرعي، من آلات الفاكس والتلكس، إلى المطابع وأجهزة الإرسال اللاسلكية، والهواتف ومحطات الإذاعة على الموجة القصيرة، وكاميرات الفيديو والمسجلات، وآلات تصوير المستندات والحواسب وأجهزة معالجة الكلمات، حيث تولى أمر تنظيم خطوط الإمداد كل من كهنة الكنيسة الكاثوليكية، وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية، وممثلي اتحاد العمل الأمريكي AFL ومؤتمر المنظمات الصناعية CIO، كما نقل هؤلاء لحركة «التضامن» نصائح الفاتيكان والحكومة الأمريكية بخصوص طريقة التصرف الأمثل في الأوضاع الخطرة، وقدموا لها المشورة في عملها التنظيمي والدعائي.

ضد الشر

إن ما جعل «تحالف ريغان – وجتاليا» (Wojtalia) ممكناً هو أن كلا الرجلين لم يكونا راضيين عن المناخ السياسي العالمي الذي كان سائداً في بداية السبعينات، فقد رفض كل من ريغان ويوحنا بولس الثاني تقبل ذاك الافتراض الأساسي الذي كان قد جعل الغرب يوافق في نهاية المطاف وعلى مضض على سياسة الانفراج الدولي، ذلك الافتراض القائل أن إزالة النظام الاشتراكي العالمي أمر مستحيل لأنه لن يتم إلا بثمن غال جداً، وأنه ولهذا السبب ينبغي التعايش مع هذا النظام على امتداد المستقبل المنظور. والحقيقة المؤكدة لهذا الافتراض أن ريغان نفسه كان مضطراً للاعتراف أن ثمن القضاء على الشيوعية من الناحية العسكرية هو ببساطة القضاء على الولايات المتحدة نفسها (فمن حسن الحظ أن ريغان لم يكن وحده، بل كان بريجنيف نفسه يجلس على الزر النووي الأحمر هو الآخر). ولكن ريغان، شأنه شأن الحبر الأعظم تماماً، لم يكن ليرحب

بالاستنتاج أن ذلك يشكل سبباً كافياً لإيقاف العمل والجهود الرامية للقضاء على الشيوعية.

كان ريغان والبابا مقتنعين أنــه بالإمكـان هزيمـة الشيوعية باستخدام وسائل غير عسكرية، وكذلك بإمكانية تسديد الضربـة القاضيـة إلى الاتحـاد السـوفييتي دون اللجـوء إلى استخدام الأسـلحة. وجـاءت التطـورات الـتي جرت في بولونيا في بداية الثمانينات لتقدم لهمـا فرصـة ذهبيـة استثنائية. فقد تم تشكيل نقابة عمالية «كانت تعارض كل ما كان يريده السـوفييت أو الشيوعيون» (والقول ضمن القوس لريغان)؛ وصحيح أن أعضاء هـذه النقابـة باتوا يحتلون المعامل[*]، إلا أن ريغان والبابا شكرا الله على ذلـك النجـاح، فقد كانت «التضامن» نقابة عمالية يمكن استخدامها وتوظيفها لإقامة بولونيا غير شيوعية.

ولسـوف تلحـق بركـب بولونيـا غـير الشـيوعية دول أخـرى في أوروبـا الشـرقية. ويقـول ريغـان اليـوم: «كـان مـن الواضـح لكلينـا أن (اتفاقــات) يالطا[**] كانت خطأً فادحاً يستوجب عمل شيء إزاءه، وكانت «التضـامن» هي السلاح الصحيح تماماً للعدول عن ذلك الخطأ لأنها كانت منظمة تتألف من عمال بولونيين».

وطبقاً لما قالته مجلـة «تـايم» الأمريكيـة فقـد كـان الدعـم المقـدم لنقابـة «التضامن» جـزءاً مـن اسـتراتيجية هدفـت إلى إنهـاك الاقتصـاد السـوفييتي وصـولاً إلى انهيـاره، وإلى إرغـام الاتحـاد السـوفييتي علــى ســن قوانــين إصلاحية، وإلى دفــع الـدول المنضويـة تحـت لوائـه نحـو الانفصـال. ولقد التزمت إدارة ريغان التزاماً مطلقاً بتطبيق «استراتيجية النقاط الخمس» الـتي وضعتها، ولذلك لم يكن الكشف عنها في تقرير مجلة «تايم» ليفاجيء أحـدا إلا ما ندر. فقد أرادت الولايات المتحدة من خلال مواصلـة سـباق التسلح، لاسيما عبر «مبادرة الدفاع الاستراتيجي – حرب النجوم»، إجبـار الاتحـاد

---

[*] المقصود هو المفارقة العملية بين فكرة احتلال نقابيين للمعامل ورد الفعل المفترض من جـانب ريغان والبابا كممثلين للرأسمالية – المعرّب.

[**] الاتفاقات التي جرت بين ستالين وروزفلت وتشرشل في أعقاب الحـرب العالميـة الثانيـة بخصوص تقاسم أوروبا وقضايا أخرى – المعرّب.

السوفييتي على تسليح نفسه حتى الموت (ولقد ورد شرح هذه النقطة بالتفصيل في مقال مجلة «تايم»). وفي الوقت ذاته خططت الولايات المتحدة لحجب التقنية الغربية واليابانية عن الاتحاد السوفييتي وعزله اقتصادياً لدرجة تجعله في أمسّ الحاجة إلى العملة الأجنبية دون أن يكون قادراً على الحصول عليها (مشروحة بالتفصيل). كما تقرر في النقطة الثالثة من تلك الاستراتيجية تقديم الاعتمادات المالية دعماً لإصلاحات اقتصاد السوق وما يرافقها من إصلاحات سياسية داخل دول حلف وارسو (مشروحة بالتفصيل). وأخيراً كانت الاستراتيجية الأمريكية تقضي بتصعيد الحملات الإعلامية عبر إذاعات الدعاية السياسية من مثل «راديو الحرية»، «صوت أميركا»، «إذاعة أوروبا الحرة»، إلى جانب تقديم مختلف أشكال الدعم السري لـ"حركات التحرر" في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا.

قضية تحتاج إلى إدارة رفيعة المستوى

في ١٣ كانون الأول من عام ١٩٨١ كان الجنرال ياروزيلسكي Worjcich Jaruzelski قد أعلن سريان الأحكام العرفية في بولونيا. فكان أن قطعت جميع سبل الاتصال مع الغرب، وأُعلن حظر نقابة «التضامن» فألتجأ كثير من زعمائها إلى الكنائس مع الرهبان خوفاً من الاعتقال. وقد وُضع فاليشا Walesa تحت الإقامة الجبرية في بيت ريفي ناء بأمر من الحكومة العسكرية. أما في واشنطن والفاتيكان فقد سارعت حملة مد «التضامن» بأسباب الحياة والبقاء إلى اتخاذ إجراءات وتدابير مختلفة. هذا وقد أخبر وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيج A. Haig مجلة «تايم» أن «صخباً هائلاً ساد مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عندما وضعنا معاً لائحة الأعمال المعاكسة التي ينبغي إنجازها». وكان موقف ريغان واضحاً، فقد قال الأميرال جون بويندكستر J. Poindexter، الذي كان يشغل آنذاك منصب المساعد العسكري لمستشار ريغان لشؤون الأمن القومي، وليم كلارك W. Clark : «لقد اقتنع ريغان أن الشيوعيين قد أخطؤوا في حساباتهم. فبعد أن سمحوا لنقابة العمال بمزاولة نشاطها مدة ١٦ شهراً، فإن أية محاولة لإسكات احتجاجات العمال لن تؤدي إلا إلى إحداث النفور في صفوف

الشعب. وفضلاً عن ذلك، وهو الأهم، فإن الشيوعيين سوف يدخلون في صدام مباشر مع الكنيسة الكاثوليكية القوية».

وهكذا أصبحت الكنيسة الكاثوليكية حليفاً لريغان. وفي اليوم ذاته وحسب ما ذكرته مجلة «تايم» تحدث ريغان مع البابا هاتفياً طالباً منه النصيحة، ثم أرسل فيرنون والترز Vernon Walters كمبعوث خاص إلى الفاتيكان لتعزيز الاتصالات مع وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال كاسارولي Casaroli.

وفي أثناء فترة سريان الأحكام العرفية في بولونيا كانت الكنيسة الكاثوليكية (أقدم منظمة في العالم تعمل على أساس توظيف الكوادر والملاكات) متقدمة حتى على وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أوردت مجلة «تايم» في تقريرها: «تقول مصادر أجهزة الاستخبارات الأمريكية أن البابا وعبر قنوات كنسية أوصى فاليشا أن يحث حركته للانتقال إلى العمل السري وأن يعمم على أعضاء «التضامن» البالغ عددهم عشرة ملايين انسان رسالة توصيهم بعدم النزول إلى الشوارع كيلا يثيروا حفيظة قوات حلف وارسو المتمركزة في بولونيا بما يدفعها للتدخل أو كيلا يشعلوا حرباً أهلية مع قوات الأمن البولونية». وبحكم انقطاع خطوط الاتصالات الهاتفية فقد أوصل البابا هذه الرسالة عبر الأثير إلى جوزيف، كاردنيال مدينة جليمب Jlemp. أما خطوط الاتصال من الجانب الآخر فقد كانت تعمل هي الأخرى بكفاءةٍ تامة، إذ كان مبعوثو الفاتيكان في بولونيا يرسلون تقاريرهم عن الأوضاع السائدة في البلاد باستمرار. وفي هذا قال هيج وزير الخارجية الأمريكي: «كانت المعلومات الموجودة لدى الفاتيكان أفضل وأحدث بكل معنى الكلمة من معلوماتنا، ورغم وجود بعض المصادر المتازة لدينا إلا أن معلوماتنا كانت تحتاج إلى وقت طويل جداً كي تصلنا قطرة إثر أخرى عبر القنوات البيروقراطية لأجهزة الاستخبارات». وإذا ما حصلت وكالة الاستخبارات المركزية على معلومات معينة قبل حصول الفاتيكان عليها، فإنها كانت ترسل إلى الفاتيكان على الفور، وذلك بأمر من ريغان. ومن الأمثلة على ذلك تلك المعلومات التي قدمها أحد مساعدي وزير الدفاع البولوني آنذاك والذي كان يعمل لصالح الوكالة.

وحتى ريغان نفسه كان يتشاور على الدوام مع كلارك ومع وليم كيسي مدير وكالة الاستخبارات حول الخطوات الرئيسية الواجب اتباعها، ثم كانت تجري مناقشة القرارات المتخذة بالنتيجة مع البابا. وكانت هذه العملية من اختصاص أرفع المستويات. وجرى تقاسم للعمل بين مختلف الهيئات المشتركة فيه وذلك بغية إيجاد تناسق بين العمليات العلنية والسرية. وقد قدم مجلس الأمن القومي اقتراحاته بخصوص فرض عقوبات على بولونيا. وبهذا الصدد أوضح ريتشارد بايبس R. Pipes، أحد المهاجرين البولنديين إلى الولايات المتحدة والمنسق لأنشطة مجلس الأمن القومي، أن «القصد من ذلك كان يتمثل في إغلاق الصنبور الذي ينهل منه السوفييت وإيقاع اللوم عليهم فيما يتعلق بحالة سريان الأحكام العرفية». هذا وقد أرست وكالة الاستخبارات أسس العمليات السرية التي كانت تقصد إبقاء «التضامن» على قيد الحياة، وكانت الكنيسة تؤكد على وجوب تعديل تلك الاجراءات باستمرار حسب متطلبات الوضع ومستجداته في بولونيا.

وتنقل مجلة «تايم» على لسان ممثل آخر من ممثلي مجلس الأمن القومي: «من حيث الأساس كان (زعماء الكنيسة) يحاولون خلق أوضاع تتحاشى الخطر الجدي المتمثل بقيام غزو سوفييتي، شريطة أن تكون في الوقت ذاته أوضاعاً تمكننا من مواصلة تعزيز سبل المقاومة. وكان هؤلاء عاملاً جوهرياً في صياغة اعتباراتنا ومفاهيمنا كافة كلما كان الأمر يتعلق بتقييمنا لمسار تطور القمع الذي تمارسه الدولة وتقدير ما إذا كان يسير نحو تشديد قبضته أم إضعافها، وبالطريقة التي ينبغي أن يتخذها شكل استجابتنا وردة فعلنا». وفي صيف عام ١٩٨٤ عندما كانت التقارير الواردة من بولونيا تفيد أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة لم تحدث الأثر المنشود، إذ أنها كانت تسبب معاناة الشعب البولوني مع بقاء الشيوعيين في السلطة وتمكنهم من وضع لائمة مشاكل التموين على العقوبات المفروضة، سافر المبعوث البابوي، رئيس الأساقفة بيو لاغي Pio Laghi، إلى واشنطن وانتقل إلى البيت الأبيض الصيفي في سانتا باربارا حيث كان الرئيس الأمريكي يمضي عطلته. وكان من نتائج تلك الزيارة أن أُلغيت بعض بنود العقوبات، في حين تم الإبقاء على الضغط الاقتصادي الممارس ضد الاتحاد السوفييتي.

ألفا سنة من التجربة

زبيغنيو بريجنسكي Zbigniev Brzezinski، مستشار شؤون الأمن لقومي لدى الرئيس الأسبق جيمي كارتر، أسدى نصائحه هو الآخر للحكومة الأمريكية في حملتها ضد بولونيا. وهو الآن يمتدح كيسي الذي كان مسؤولاً عن مختلف جوانب العملية: «كان (مديرا) يتمتع بمرونة واسعة وخيال خصب، ولم يكن بيروقراطياً إلى درجة كبيرة، فإذا ما كانت هناك ضرورة لعمل شيء ما، كان ينجز على الفور. وكما هو معروف فإن دعم أية حركة سرية يقتضي وجود عدد كبير من قنوات الإمداد والشبكات إلخ...، ولم تنجح مساعي القضاء على «التضامن» لأن كل هذه الأمور سارت على خير ما يرام». ومن جهة أخرى كان على «التضامن» استعمال هذه الموارد بعناية وروية إذ لا يمكن أبداً استبعاد احتمال قيام غزو سوفييتي بالمطلق. وتنقل مجلة «تايم» على لسان أحد مستشاري البابا قوله: «إذا ما فكرتم بصفاء في وضع «التضامن» ستجدون أنها كانت تتصرف بحكمة دون أن تسبب ضغطاً متزايداً لا طائل منه في الأوقات العصيبة، فقد كانت الكنيسة مرشدتها دوماً. ومع ذلك كانت هناك أوقات أمسكنا فيها «التضامن» دون القيام ببعض الأشياء، فقد كانت بولونيا قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، وأين... في قلب الشيوعية ما بين الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية». وكان هذا النوع من الاعتبارات التكتيكية من اختصاص الكنيسة، وكما قال لاغي للمبعوث الأمريكي الخاص والتزر حين كان هذا الأخير على وشك التحدث إلى البابا: «أصغ بإمعان للأب الأقدس، فنحن لدينا ألفا سنة من الخبرة في قضايا من هذا القبيل».

أما زعماء «التضامن» فقد تُركوا في حالة من التعتيم والجهل بالنسبة لدى التعاون القائم بين المتآمرين، وفي هذا يقول وجيتش أداميكي Wojciech Adamiecki، الذي كان في ذلك الوقت ناشراً لصحف «التضامن» غير المرخصة والمستشار الحالي لدى السفارة البولندية في واشنطن: «رسمياً لم يكن لدي أي علم بالتعاون القائم بين الكنيسة والولايات المتحدة الأمريكية. وكل ما أُخبرنا به هو أن البابا هدد السوفييت أنه سيسافر إلى بولونيا ويقف إلى جانب الشعب البولوني إذا ما قاموا بغزوها».

وبصفته شريكاً ثالثاً، أو لنقل أقل شأناً، قام وليم كيسي بدفع الحركات العمالية في أمريكا وأوروبا إلى مسرح الأحداث. فقد كان كيسي، وهو الذي عمل لصالح مكتب الخدمات الاستراتيجية OSS (جهاز الاستخبارات الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية) واشترك في العمليات الأولى لوكالة الاستخبارات المركزية في أوروبا الغربية بعد الحرب، على اتصال مع منظمة «الاشتراكية الدولية Socialist Internationale»، وكان يدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في كسب مزيد من الدعم والتأييد لحملة التضامن مع «التضامن». وكتبت مجلة «تايم» بنبرة الرابح الذي يكشف دون تحفظ بعد انتهاء المعركة الخدع الخاصة التي لجأ إليها: «وبنفس الطريقة التي استخدمت فيها وكالة الاستخبارات المركزية الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية كأداة من أدوات السياسة الأمريكية بغية تكوين حكومات مناهضة للشيوعية بعد الحرب، أصبح الهدف الآن – ونقول ذلك بصراحة – يتمثل في إيجاد أكثرية مسيحية ديمقراطية تكون فيها الكنيسة والأغلبية الكاثوليكية الساحقة في صفوف إجمالي أعضاء «التضامن» هي القوة السياسية الحاكمة في بولندة بعد زوال الحكم الشيوعي عنها». وهكذا سمح للبلدان التي تحكمها أحزاب اشتراكية ديمقراطية أن تشترك في اللعبة إلى حد ما، وعلى سبيل المثال أرسلت الحكومة السويدية إلى غدانسك Gdansk بعض الحاويات المملوءة بقطع المعدات اللازمة لـ «التضامن» وذلك تحت كشوفات شحن مزيفة. ولكن وعلى وجه العموم كان الاشتراكيون (الديمقراطيون) "يُرسلون إلى أسرّتهم للنوم" عند مناقشة القضايا الهامة. فقد «كان كيسي يتأكد على الدوام من أنه لم يكن "يسمم" الحركات العمالية الأمريكية والأوروبية عبر إعطائهم تفاصيل أكثر من اللازم حول نشاطات الحكومة (الأمريكية)». (مجلة «تايم»)

وكان الفريق الأكثر تورطاً في العملية هو أكبر نقابة عمالية في الولايات المتحدة متمثلة في اتحاد العمل الأمريكي – مؤتمر المنظمات الصناعية AFL-CIO، وذلك على الأرجح بسبب التجارب الواسعة التي خاضتها الحكومة الأمريكية معها في فترة ما بعد الحرب في أوروبا وخلال عهد

مكارثي(*) في الولايات المتحدة. فقد كان رئيس تلك النقابة لين كيركلاند Lane Kirkland يجري مشاوراته الدورية مع كلارك Clark وغيره من مسؤولي وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. كما قام اتحاد العمل الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية بإرسال بعض المواد دعماً للنضال غير المشروع الذي كانت تقوم به «التضامن»، وساعد السلطات الحكومية كذلك في إقرار الطريقة المثلى والأكثر فاعلية لاستخدام تلك المواد. فمن الطبيعي أن يمتلك النقابيون مؤهلات ومَلَكات لا يستطيع عملاء الوكالة العاديون مضاهاتها، فهم من حيث الأساس يتمتعون بخبرة مكتسبة في مجال العمل الدعائي التحريضي إلى جانب الدقة في التنظيم. ولهذا أطلق كيسي العنان لهؤلاء المتعاونين معه وهو على يقين كامل أنه يستطيع الاعتماد عليهم.

وأصبح مكتب تلك النقابة الأمريكية في بروكسل مركزاً لقيادة العمل نصف السري/ نصف العلني لحملة التضامن مع «التضامن». وهناك كان عملاء وكالة الاستخبارات المركزية ونشطاء اتحاد العمل الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية وممثلو منظمة «الاشتراكية الدولية» والكهنة والجواسيس يترددون على المكان لتبادل المعلومات ومعرفة ماهية المواد المطلوبة لاستمرار الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها «التضامن»، وتخطيط الطرق والمسارات الواجب اتباعها لإدخال تلك المواد إلى البلاد.

وبوجود هذه المساعدات التقنية والتنظيمية سرعان ما صار من الممكن نشر إحدى الصحف الناطقة بلسان «التضامن» في جميع المدن والبلدات البولونية تقريباً، كما صار بالإمكان طباعة المنشورات والملصقات وتوزيعها. وحتى الكنيسة ذاتها وضعت منشوراتها الرسمية داخل صحف النقابة. وطبقاً لمجلة «تايم» كان هناك أكثر من ٤٠٠ جريدة ومجلة سرية، بلغ عدد النسخ الموزعة من بعضها ٣٠ ألف نسخة تقريباً. وكانت الكتب والكراسات والمجلات الساخرة التي تتضمن دعايات «التضامن» توزع بآلاف النسخ. وبفضل اتحاد العمل الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية حصلت النقابة على أحدث وسائل الإعلام التحريضية وكان أبرزها أجهزة الإرسال

(*) جوزيف مكارثي (١٩٠٨-١٩٥٧) عضو جمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي، وزعيم الحملة التطهيرية الشهيرة ضد الشيوعين واليساريين في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٤، المعرّب.

الإذاعي السري، التي كانت تستعملها النقابة بشكل متكرر لمقاطعة برامج الإذاعة الحكومية بشعارات من مثل: «عاشت التضامن!» أو «قاوموا!». وحدثت أكبر ضربة غير متوقعة حققها قراصنة الإذاعة في أثناء بث تلفزيوني حي ومباشر لإحدى مباريات كرة القدم، إذ ما أن أعلن الحكم بصافرته انتهاء الشوط الأول من المباراة حتى ظهرت على الشاشة ملامح باهتة نوعاً ما لشعار نقابة «التضامن» وإذا بصوت يقرأ نصاً يدعو إلى المقاومة. واللافت للانتباه هنا أن توقيت هذا الفاصل الإعلاني التلفزيوني يشير إلى النصيحة التي قدمها اتحاد العمل الأمريكي – مؤتمر المنظمات الصناعية، وهي ظهور «التضامن» على شكل إعلان تجاري.

وفي ١٩ شباط من عام ١٩٨٧ وعدت الحكومة البولونية بالبدء بالمفاوضات مع الكنيسة، وعلى سبيل المكافأة ألغى الرئيس ريغان جميع العقوبات عنها. وفي حزيران ١٩٨٧ سافر البابا إلى بولونيا حيث كان في استقباله أربعة ملايين بولوني كاثوليكي. وبعد أن نصح ميخائيل غورباتشوف من جانبه أيضاً ياروزلسكي في عام ١٩٨٨ بالسماح لـ«التضامن» بالاشتراك في الحكومة أجبر هذا الأخير على إضفاء الصبغة الشرعية على نقابة العمال مرة ثانية في ٩ نيسان ١٩٨٩. وهكذا فشلت الحملة التي شنتها الحكومة العسكرية لقمع حركة «التضامن» وإخمادها، ويكمن أحد أسباب فشلها في أن أعداء الاشتراكية استفادوا وليس للمرة الأولى من أساليب عمل الحركة العمالية من تحريض ودعاية وإضرابات واحتلال المعامل وتعبئة الجماهير. ويضاف إلى ذلك أن حملة الحكومة العسكرية البولونية لم تكن حقيقية في صدقها وجدّيتها ولم تكن اشتراكية الطابع. وهنا يجب أن يبقى السؤال الذي لم يحاول أحد الإجابة عليه مفتوحاً: ترى هل كان بالإمكان حشد الطبقة العاملة البولونية باسم الاشتراكية (المطبَّقة في بولونيا)؟

وكالة الاستخبارات المركزية شريكة في نظام التمييز العنصري (الأبارتيد)

في شهر آب من عام ١٩٦٢ اعتقلت شرطة جنوب أفريقيا نلسون مانديلا Nelson Mandela زعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC، أحد فصائل حركة التحرر في جنوب أفريقيا، وزجت به في السجن. ويعود "الفضل" في ذلك إلى وكالة الاستخبارات المركزية.

وطبقاً لما قاله جيمس توملين J. Tomlin، الصحفي الذي يتخذ من باريس مقراً لعمله، «لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك من أن القنصل

الأميركي في دوربان هو الذي خان مانديلا آنذاك، فقد أخبرنا هذا القنصل أنه يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية».[1] وقد عرَّفت شبكة التلفزة الأمريكية CBS هذا المسؤول القنصلي باسم دونالد ريكارد D. Ricard، الذي كان حينذاك «طبقاً لمصادر إحدى وكالات الأنباء الأمريكية يعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية».[2]

وحين اعتقاله كان نلسون مانديلا متخفياً بهيئة سائق سيارة يدعى سيسيل وليامز، وكان يسير على طريق ريفية في أطراف مدينة هويك في مقاطعة ناتال. وكان القنصل ريكارد قد قدم أوقات وتواريخ ومواقع الطرق التي يرتادها مانديلا إلى رئيس قوى الأمن في جنوب أفريقيا في منطقة دوربان واسمه داني بستر Danie Baster. إذ أن ريكارد كان قد نجح في اختراق دوائر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ورتب اجتماعاً سرياً مع زعيم ذلك الحزب في اليوم الذي جرى فيه اعتقاله.

وفيما بعد توجه عدد من صحفيي جنوب أفريقيا بسؤال إلى بستر عن هوية الشخص الذي أخبره عن الأماكن التي يتواجد فيها مانديلا، فأخبر

صحيفة «صنداي تايمز» الصادرة في جوهانسبورغ أنه لا يستطيع أن يتذكر أن أحداً ما قد أخبره أي شيء بخصوص مانديلا، ولكن «اعتدنا بالطبع أن نتلقى المعلومات من وكالة الاستخبارات المركزية».[٣]

ويرد اسم دونالد س. ريكارد بصفته عميلاً من عملاء الوكالة في كتاب «معجم الأعلام في وكالة الاستخبارات المركزية» (Who's Who in the CIA) الذي نشره الدكتور جوليوس مادر Dr. Julius Mader. وجاء في هذا الكتاب أنه من مواليد بورما في ٢ آذار عام ١٩٢٨ ويتحدث اللغة البورمية، وأنه كان منذ عام ١٩٥٦ يستخدم وظيفته في وزارة الخارجية الأمريكية كغطاء لعمله مع الوكالة. وتشمل الأمكنة التي عمل فيها لصالح الوكالة كلاً من كراتشي في الباكستان، ودوربان في جنوب أفريقيا، ورانغون في بورما.[٤] وفي عام ١٩٦٢ عُيِّن ريكارد رسمياً رئيساً للقسم القنصلي في القنصلية الأمريكية في دوربان حيث كان يزاول نشاطه الاستخباراتي من هناك منذ عام ١٩٥٨.

وينقل عن صحيفة «نيويورك تايمز»[٥] أن للوكالة ممثلين في جميع أنحاء جنوب أفريقيا وذلك طبقاً للائحة النشاط الاقتصادي EAL التي تعدُّها لجنة المعلومات الاقتصادية برئاسة مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وتعتبر لائحة النشاط الاقتصادي "وثيقة توجيهية" لعملاء وكالة الاستخبارات حيث تمدهم بالمعلومات الضرورية لصياغة تقاريرهم التي ترسل إلى مختلف الوكالات الأمريكية بما فيها وكالة الأمن القومي التي كانت، شأنها شأن وكالة الاستخبارات المركزية، تمرر المعلومات إلى الأجهزة الأمنية في جنوب أفريقيا.

وقد أناطت لائحة النشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٢ بوكالة الاستخبارات المركزية مهمة «تقديم تقارير حول الهجمات التي يشنها المتمردون المناوئون للحكومة على طرق السكك الحديدية والطرق العامة والطرق البحرية في جنوب أفريقيا القريبة من منطقة القرن الأفريقي وغيرها من الأقطار المهددة في تلك المنطقة».[٦] وبالنسبة لجنوب أفريقيا تحديداً كانت لائحة النشاط الاقتصادي تطالب بتقارير خاصة حول «أي توسع جديد في النشاطات التي يقوم بها الشيوعيون» والتي تشمل في نظر كل من وكالة الاستخبارات المركزية ونظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا الأنشطة التي يقوم بها حزب المؤتمر

الوطني الأفريقي بوصفه أحد فصائل حركة التحرر الوطني. وكذلك طلبت تلك اللائحة في ذلك العام «تقريراً حول الوضع الاقتصادي وتطور المجموعات العرقية في جنوب أفريقيا. وإن ما نهتم به على نحو خاص هو نمو طبقة وسطى من العرق الأسود وزيادة عدد السود في الوظائف التي تتطلب مهارة عالية أو متوسطة. فلقد كانت التقارير حول أنشطة السود في ميادين العمل جيدة جداً، إذ كانت التقارير حول التغييرات الجارية في (سوق) العمل تعكس آثار الضغط الذي تمارسه المجموعات الأفريقية السوداء. والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا: هل كان لردود الفعل من جانب البيض أي تأثير؟ وهل ألقت مختلف أنماط السلوك بثقلها على أوضاع سوق العمل؟»[٧]

كما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بنقل بعض التقارير السرية حول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جيسي هيلمز Jesse Helms الصديقة المخلصة لنظام الأبارتيد الحاكم في جنوب أفريقيا التي كانت لا تبخل عليه بتقديم ما أمكن من الدعم والتأييد بمختلف أشكاله. ففي ٣١ تموز من عام ١٩٨٦ نشرت هيلمز ذاتية ١٨ شخصاً من أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وورد في النص المرافق لنشر تلك الذاتيات أن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي جمّعتها في حين أعطى الإذن بنشرها مدير الوكالة وليم كيسي.[٨]

ومن المعروف أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تتورع مع الأجهزة الأمنية في جنوب أفريقيا عن تنظيم حروب مشتركة ضد الدول الأفريقية المجاورة. وما حرب المرتزقة في الكونغو التي جرت في منتصف الستينات إلا مثال حقيقي عن عملية مشتركة بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا هدفت إلى قمع إحدى الحروب التي نشبت في سبيل التحرير وإخمادها. فقد طلب ريكارد، "الدبلوماسي" العميل لوكالة الاستخبارات المركزية المذكور آنفاً، من روي سدن Roy Sudden، ناشر صحيفة «صنداي تايمز» الصادرة في جنوب أفريقيا أن يكتب رسالة توصية مزيفة بأحد المرتزقة العاملين لصالح الوكالة وهو مايك هور Mike Hoare بصفته صحفياً. وكان هور هذا واحداً من العديدين من أبناء جنوب أفريقيا الذين ذهبوا إلى الكونغو للانخراط في حرب المرتزقة هناك إلى جانب وكالة الاستخبارات وحكومة جنوب أفريقيا، تلك الحرب التي دفعت بدكتاتورية جوزيف

موبوتو J. Mobutu العسكرية إلى سدة الحكم في البلاد،وهو الذي بقي مسجلا في جدول رواتب الوكالة لمدة ٢٥ عاماً.

أما جهاز الأمن المركزي في جنوب أفريقيا المعروف باسم مكتب أمن الدولة BOSS (والذي عُرِّف لاحقاً باسم جهاز الاستخبارات الوطني NIS) فقد تأسس في ١ أيار ١٩٦٩ لكي يقوم بالتحقيق في «جميع القضايا التي تمس أمن الدولة» ولكي يتولى بالكامل كافة مسائل التخطيط والإدارة المتعلقة بعمليات جهازي الأمن والاستخبارات في جنوب أفريقيا. وتم وضع مكتب أمن الدولة تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء جون فورستر J. Vorster الذي عيَّن صديقه الجنرال هندريك فان دن بيرغ Hendrik van den Bergh مديراً لذاك المكتب. ويذكر هنا أن فورستر وفان دن بيرج لم يخفيا تعاطفهما مع النازيين إبان الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٧٧ كشف مدير مكتب أمن الدولة آنذاك ألكسندر فان فيك Alexander van Wyk في إحدى المقابلات أن عملاء المكتب السريين قاموا بعمليات فيما وراء البحار وأنهم تلقوا "تدريباً رفيع المستوى" في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية.[٩] وأضاف فان فيك قائلا: «لدى كل دولة من الدول جهازها الاستخباراتي الخاص، ويوجد هنا عملاء سريون لغالبية البلدان الغربية، وهذا ما أعرفه عن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا. وحتى أننا نعقد اجتماعات مشتركة بين الفينة والأخرى من أجل مناقشة مصالحنا المشتركة».[١٠]

وفي كتابه «البحث عن الأعداء» يقدم جون ستوكويل أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية والمسؤول عن أنغولا سابقاً صورة "زاهية" عن التعاون ما بين الوكالة ومكتب أمن الدولة في جنوب أفريقيا، حيث قال: «كان أمراً تقليدياً أن تتعاطف وكالة الاستخبارات المركزية مع جنوب أفريقيا وأن تحافظ على الروابط الحميمة مع مكتب أمن الدولة هناك».[١١] وكان ستوكويل هذا على رأس قوات التدخل الخاصة بالوكالة في أنغولا في الفترة بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٦، وهو يعتبر أحد أهم شهود الإثبات في التاريخ المعاصر لأنه كان يعمل شخصياً مع أبناء جنوب أفريقيا. وعلى هذا الأساس ذكر ستوكويل في كتابه «أن أبناء جنوب أفريقيا كانوا بالنسبة لوكالة الاستخبارات يشكلون الحل المثالي بالنسبة لوسط أنغولا (...) فقد رحب

كل من بوتس Potts (رئيس قسم أفريقيا لدى وكالة الاستخبارات المركزية) وسانت مارتن St. Martin (وهو الاسم المستعار لستيوارت ي. مثفين Stuart E. Methven، الرئيس السابق لمركز الوكالة في كينشاسا في زائير) وكذلك رئيسا مركزي بريتوريا ولوساكا بانخراط أبناء جنوب أفريقيا في الحرب. حيث يبدي ضباط الوكالة إعجابهم بأبناء جنوب أفريقيا ويقدّرون كفاءتهم في ميدان المعارك بصورة خاصة لأنهم يظهرون فيها رجالاً ذوي نزعة عدوانية وحشية ولكن دون مكر أو خداع».

كما أفشى ستوكويل في كتابه أيضاً أن اجتماعات دورية كانت تعقد في زائير بين ممثلي كل من وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب أمن الدولة في جنوب أفريقيا وأن «مدير مكتب أمن الدولة زار واشنطن مرتين حيث عقد لقاءات سرية مع جيم بوتس».

وكانت المشكلة التي تواجه وكالة الاستخبارات المركزية تتمثل في أنها لم تقم بأية عمليات خاصة في أنغولا في الفترة بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٧٥، رغم أنها كانت منذ عام ١٩٦٠ على اتصال وحيد فحسب مع شخص يدعى هولدين روبيرتو Holden Roberto الذي كان يتزعم آنذاك ما يدعى «حركة شعب باكنغو الثورية Revolutionary Movement of the Bakonngo». وكان جزء من الأراضي التي تنتشر فيها هذه القبيلة يقع في زائير في حين كان الجزء الآخر في أنغولا. وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٥، استلم روبيرتو، الذي صارت جماعته تسمى في حينه (الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا) FNLA أولى الدفعات المالية الكبرى من وكالة الاستخبارات ومقدارها ٢٦٥ ألف دولار. وكان بالنتيجة أن ظهر مشروع متكامل وبالملموس إلى حيز الوجود هو «خطة أنغولا» التي قدمها مجلس الأمن القومي في ١٦ تموز ١٩٧٥ إلى الرئيس الأمريكي الذي سارع إلى توقيعها وأصبحت بذلك سارية المفعول. وفي اليوم ذاته تم تخصيص الأموال اللازمة لهذه الخطة وكانت عبارة عن ٦ ملايين دولار تدفع على الفور و ٨ ملايين دولار تُدفع بعد تسعة أيام. وفي ٢٩ تموز انطلقت أول طائرة مؤونة محملة بالأسلحة في طريقها الجوي الواصل بين ولاية كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة وكنشاسا في زائير.

وكان الهدف من «خطة أنغولا» يتمثل في إقامة نظام موال للغرب في ذلك البلد تحت قيادة «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA» (جماعة

معارضة مسلحة) بزعامة هولدين روبرتو، ومنظمة (يونيتا) «الاتحاد الوطني في سبيل الاستقلال الكامل لأنغولا UNITA» (جماعة معارضة مسلحة) بزعامة جوناس سافيمبي Jonas Savimbi. كما تقرر القضاء على «حركة الشعب لتحرير أنغولا MPLA»، تلك الحركة الأصيلة والتقدمية التي خاضت نضالاً مريراً على امتداد سنوات طويلة ضد الاستعمار البرتغالي في سبيل التحرر الوطني. ولم يقتصر الدعم الذي كانت تقدمه وكالة الاستخبارات المركزية على منظمة FNLA بل وصل أيضاً إلى منظمة «يونيتا» التي كانت تتخذ من زائير المجاورة قواعد انطلاق لعناصرها.

وفي أواخر صيف عام ١٩٧٥ ارتفعت مخصصات مشروع أنغولا لتصل إلى ٢٤,٧ مليون دولار. ولكن على الرغم من ازدياد هذه النفقات في الأشهر التالية وانخراط الكثيرين من أبناء جنوب أفريقيا رسمياً في القتال ضد حركة MPLA إلا أن محاولات إقامة نظام عميلٍ للولايات المتحدة وجنوب أفريقيا في لواندا عاصمة أنغولا قد باءت جميعاً بالفشل.

غير أن ذاك الانتصار على عصابات المعارضة لم يتجاوز كونه حيزاً بسيطاً استطاعت فيه حركة MPLA (التي تحولت لاحقاً إلى حزب العمل Labor Party) وجمهورية أنغولا الشعبية التقاط أنفاسهما، إذ أن وكالة الاستخبارات لم تتوقف أبداً عن تقديم مساعداتها السياسية والعسكرية لمنظمتي «يونيتا» و«الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA»، وكل ما جرى هو أنها عمدت إلى إيجاد طرق وأساليب أكثر فاعلية في إخفاء تلك المساعدات وتمويهها، رغم أنه كان من المفترض وقف تلك المساعدات في عام ١٩٧٦ مع صدور «تعديلات كلارك Clark Amendment».

وفي ربيع عام ١٩٨١ اجتمع عملاء وكالة الاستخبارات مع جوناس سافيمبي في الرباط في المغرب وذلك لمناقشة وإقرار العمليات المستقبلية ضد حكومة لواندا.[١٢] وفي نفس السنة عاودت وكالة الاستخبارات مدَّ ربيبتها[١٣]، حركة «يونيتا»، بمساعدات مكثفة عبر بلدان لعبت دور الوسيط.[١٤]

وفي آذار ١٩٨٢ وبالاتفاق مع إدارة ريغان قام سافيمبي بإجراء محادثات مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا بوثا Botha ووزير دفاعه مالان Malan ووزير الخارجية (بيك) بوثا (Pik) Botha. وفي هذا اللقاء رُسمت خطة لإقامة حكومة في جنوب أنغولا وذلك عبر استخدام أكثر من عشرين قاعدة

عسكرية لجنوب أفريقية في ناميبيا لتدريب الجنود وإعدادهم. وبعد بضعة أشهر، أي في أيار عام ١٩٨٢، عقد اجتماع في ميامي (ولاية فلوريدا الأمريكية) برعاية وكالة الاستخبارات المركزية من أجل تنظيم الدعم اللوجستي من إمداد وتموين لعمليات الدعاية السياسية المروِّجة لمنظمة «يونيتا». وقد ضم الحضور فرانك ستيرجز F. Sturges من الولايات المتحدة، غاري فان ديك G.van Dick من جنوب أفريقيا، فرناندو سيموز F. Simoes من البرتغال، هندريك فال نيتو H. val Neto من منظمة FNLA، فكتور فيرنانديز V. Fernandez من منظمة «يونيتا» إلى جانب المنفي الكوبي ويلفريدو نافارو W. Navarro أحد عملاء وكالة الاستخبارات.[١٥]

وفي أيار ١٩٨٣ عقد اجتماع سري هام في كنشاسا (زائير) بين ممثلين عن الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وإسرائيل وزائير و«يونيتا» وغيرها من المنظمات اليمينية في أنغولا. وفي هذا الاجتماع وعدت بريتوريا بتصعيد عملياتها العسكرية إلى درجة يجبر عندها حزب العمل MPLA على التفاوض مع «يونيتا»، في حين وعدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى «يونيتا». وهكذا تمت الدعوة لإقامة جبهة موحدة من شأنها تسهيل قيام هجوم حاسم ضد لواندا.

وفي كانون الثاني من عام ١٩٨٤ زار مساعد وزير الخارجية الأمريكية تشستر كروكر Chester Crocker زائير بغية تعزيز أواصر التعاون مع تلك البلاد، حيث طلب كروكر من الرئيس موبوتو السماح باستخدام زائير كقاعدة لنقل الأسلحة والمؤن. وتقرر في تلك الزيارة البدء بتنفيذ برنامج عسكري لتدريب الأفراد في قاعدة نغونغو حيث تتمركز فرقة دبابات زائيرية يقودها مدربون من اسرائيل وزائير. كما اتفق في ذلك الاجتماع أيضاً على تقديم المساعدات المالية للسياسيين الأنغوليين الموالين للغرب وذلك عن طريق السفارة الزائيرية في لواندا التي تقرر لها علاوة على ذلك أن تكون قاعدة انطلاق لعمل وكالة الاستخبارات المركزية في ظل غياب التمثيل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأنغولا الذي يعني بالنتيجة عدم قدرة الولايات المتحدة على إقامة مركز "رسمي" للوكالة في لواندا. وكذلك تعهدت واشنطن بتغطية جميع النفقات اللازمة للأنشطة العسكرية والسياسية نيابة عن حركة «يونيتا».[١٦]

وفي أيلول ١٩٨٥ توجه وفد من جنوب أفريقيا إلى واشنطن طالباً زيادة المساعدات الأمريكية المقدمة لحركة «يونيتا».[١٧] وهناك أعرب الرئيس ريغان علانية عن دعمه لقيام عدوان واسع النطاق من جانب وكالة الاستخبارات ضد جمهورية أنغولا الشعبية.[١٨] وكان قد سبق ذلك التصريح إجراء تمهيدي في تموز من العام ذاته تمثل في تمكن الكتلة الجمهورية المناصرة للرئيس في الكونغرس من إلغاء «تعديلات كلارك» لعام ١٩٧٦. وهكذا صار بالإمكان إرسال الدعم المادي لعصابات «يونيتا» المعارضة المسلحة المناوئة للحكومة الأنغولية مباشرة لا عن طريق البلدان الوسيطة.

وتسنى لزعيم حركة «يونيتا» جوناس سافيمبي خلال زيارة دامت عشرة أيام قام بها إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٨٦ فرصة رسم مسار عملياته في المستقبل، وذلك عبر اجتماعات مطوّلة عقدها مع بعض المتنفذين داخل إدارة الرئيس ريغان، وكان من ضمنهم وليم كيسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية. ويذكر هنا أن الرئيس ريغان استقبل زعيم حركة العصابات رسمياً في البيت الأبيض وكأنه رجل دولة. وكدليل على "انتصاراته الكبرى" كان ريغان يستشهد في أثناء إقامة سافيمبي في الولايات المتحدة بالأعمال الإرهابية التي تنفذها حركة «يونيتا» ضد المدنيين من أبناء شعب أنغولا.

وفي الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني ١٩٨٦ نفذت قوات حركة «يونيتا» مذبحتها بحق الرجال والنساء والأطفال العزل في مقاطعة هويلا. وأتت تلك المذبحة بعد الهجوم الذي نفذته عصابات «يونيتا» في تشيكومبا حيث أطلقت النار عشوائياً على سكان القرية، وكانت الحصيلة مقتل أكثر من مائة شخص وجرح مئات غيرهم. وفي شباط عام ١٩٨٦ أضافت عصابات المعارضة إلى سجلها حمام دم آخر مثلته في قرية كاماباتيلا في مقاطعة كوانزا نورته، حيث فتحت النار على السكان وقطعت أجساد النساء والأطفال إرباً إرباً، وكانت النتيجة: ١٠٧ من القتلى و٤٢ جريحاً.

وكان من نتائج زيارة سافيمبي إلى الولايات المتحدة واجتماعاته هناك أن تراكم فوراً في حساب «يونيتا» ما مقداره ١٥ مليون دولار أمريكي، ناهيك عن مئات الصواريخ أرض ـ جو من طراز ستنجر Stinger التي وصلت إلى قواته. ومع ذلك فقد عقدت الآمال بأن تتوقف الولايات المتحدة عن تقديم مساعداتها الضخمة لحركة «يونيتا» إثر الاتفاق الذي جرى بين أنغولا

وكوبا وجنوب أفريقيا بخصوص اتخاذ خطوات من شأنها التوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر في جنوب غرب أفريقيا، ولكن هذه الآمال ذهبت أدراج الرياح. إذ أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أكد في رسالة بعثها في ٦ كانون الثاني ١٩٨٩ إلى سافيمبي أن الولايات المتحدة ستواصل في المستقبل مدَّ «يونيتا» بكل ما تحتاجه من إمدادات.[١٩] وفي هذا السياق تقوم أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتقديم مختلف أشكال الدعم وبوتيرة متزايدة إلى القوى المناوئة للحكومة الأنغولية وذلك عن طريق القواعد الموجودة جنوبي زائير. وعلى سبيل المثال تستخدم تلك الأجهزة طائرات شركة «سانت لوسيا» للخطوط الجوية في نقل الإمدادات العسكرية من قاعدة كيلي الجوية في تكساس عن طريق سانت لوسيا وجزر كيب فيردي إلى أحد المطارات البلجيكية السابقة في جنوب زائير. ويقع هذا المطار المعروف باسم قاعدة كاملينا الجوية في أقليم شابا Shaba. أما طائرات النقل المستخدمة فهي من طراز سي-١٣٠ هيركوليس زرقاء اللون، حيث يعمل على تفريغ حمولتها نخبة من الجنود الأمريكيين مع أعضاء من حركة «يونيتا».[٢٠]

كما تتوجه أعمال زعزعة الاستقرار التي تتولاها وكالة الاستخبارات المركزية وجنوب أفريقيا صوب دِول أخرى في جنوبي أفريقيا. فهناك مثلاً مجموعة تقدر بحوالي ١٢٠ رجلا منشقاً من زامبيا يجري تدريبها في المنطقة الحدودية ما بين أنغولا وزائير على يد فريق من المدربين يضم ضباطاً من حركة «يونيتا» واختصاصيين من وكالة الاستخبارات المركزية وعناصر من أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا. وتتمثل مهمة هؤلاء المنشقين في إثارة القلاقل في زامبيا، وفي تشكيل معارضة منظمة ضد الحكومة في لوساكا على المدى الطويل.[٢١]

وهناك أنشطة مشابهة تحدث في دولتي زيمبابوي وموزامبيق. ففي شهر آب من عام ١٩٨٦ وتحت إشراف «مؤسسة التراث» التي تسيطر عليها وكالة الاستخبارات المركزية اجتمع في واشنطن ممثلون عن جماعة MNR المعارضة المسلحة في موازمبيق مع سيثول Sithole، أحد السياسيين المعارضين في زيمبابوي. وجلس إلى طاولة المحادثات أيضاً ممثلون عن جماعة معارضة أخرى تدعى «جيش التحرير في زيمبابوي ZIFA» التي تعمل ضد زيمبابوي انطلاقاً من قواعد لها في جنوب أفريقيا. وبعد أسبوع من المشاورات وبعد حفل الاستقبال الذي أقامه باتريك بوكانان

P. Buchanan أحد مستشاري ريغان للشؤون الأفريقية، وقّع المشاركون على اتفاقية فحواها «حماية موزامبيق وزيمبابوي من الشيوعية». هذا وسبق لسيثول أن زار واشنطن في عام ١٩٨٥ طالباً تزويده بالأسلحة والدعم اللوجستي من الإمداد والتموين في صراعه ضد حكومة موغابي Mugabe. ويذكر هنا أن المنشقين الذين يعملون في الأقاليم الواقعة على الحدود مع جنوب أفريقيا كانوا يحاولون وعلى امتداد السنوات السابقة إثارة القلاقل في زيمبابوي عبر شن هجمات إرهابية موجهة توجيهاً دقيقاً، حيث تقوم حكومة جنوب أفريقيا بتدريب هؤلاء المنشقين الذين يطلق عليهم اسم «سوبر زابو Super - Zapu» في زيمبابوي. كما تم إنشاء محطة إذاعة تدعى «إذاعة الحقيقة» إلى الشمال من جنوب أفريقيا لتعمل كمحطة بث معارضة ضد زيمبابوي.

تبدل الاستراتيجية في التسعينات

ظهرت عملية «العاصفة الرعدية Thunderstorm» في صيف عام ١٩٩٠ بعد اختلال ميزان القوى داخل مجتمع أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا، لاسيما ما بين جهاز الاستخبارات الوطني NIS وجهاز الاستخبارات العسكرية DMI وذلك لصالح الطرف الأول بوضوح. وكان على رأس عملية «العاصفة الرعدية» فريق عمل سري للغاية يضم قياديين رفيعي المستوى من جهازي الاستخبارات الوطني والاستخبارات العسكرية. ويعمل هذا الفريق رسمياً على نحو مستقل عن مجلس أمن الدولة والهياكل البيروقراطية الرسمية سواء لجهاز الاستخبارات الوطني أو جهاز الاستخبارات العسكرية أو مختلف الوحدات (الاستخباراتية) الخاصة التابعة للشرطة والجيش (SADF). ومن ناحية تقسيم العمل يعتبر جهاز الاستخبارات الوطني المسؤول المباشر عن صياغة الاستراتيجيات السياسية لعملية «العاصفة الرعدية» والتوصل إلى اتفاقات مع الرئيس دي كليرك de Clerk بخصوص الجوانب الاستراتيجية والعملياتية على حد سواء، في حين يقوم جهاز الاستخبارات العسكرية عبر الوحدات الخاصة المختلفة التابعة للشرطة والجيش بتنسيق «الألاعيب القذرة» مثل عمليات الاغتيال الدقيقة، وممارسة الإرهاب الجماعي، وحملات التضليل الإعلامي ونشر

الأخبار الكاذبة، إلخ... ويتولى جهاز الاستخبارات الوطني مهمة إعداد نشرة تلخيصية دورية وأحياناً يومية عن الأنشطة الاستخباراتية وتقديمها إلى الرئيس دي كليرك شخصياً مع الاقتراحات العملية، حيث يقوم مراسل خاص بإيصال تلك النشرة إلى مقر إقامة دي كليرك - في الصباح الباكر حكماً - لكي يوقعها، ويدخل تعديلات عليها أحياناً، ويعيدها عن طريق نفس الساعي إلى مدير جهاز الاستخبارات الوطني. وجاء تعيين ميكائيل لوو Micael Louw رئيساً جديداً لجهاز الاستخبارات الوطني في بداية ذاك العام ليؤمن استمرارية في عمل جهازي الاستخبارات الوطني والاستخبارات العسكرية والتنسيق فيما بينهما. وقد ظل لوو مديراً مساعداً لجهاز الاستخبارات الوطني منذ كانون الثاني ١٩٨٨ حيث كان قد راكم عدة سنوات من الخبرة لدى جهاز الاستخبارات العسكرية عندما أتى للعمل هناك.

بدائل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي

افترض واضعو استراتيجية «العاصفة الرعدية» أن إقامة تحالفات للحزب الوطني الذي يرأسه دي كليرك وإشعال فتيل الإرهاب المتعمد سيمكنهم من التفوق على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في ميدان المناورات السياسية. وفي هذا يقول أحد كبار مسؤولي دائرة الاستخبارات في حزب المؤتمر في معرض وصفه لجوهر عملية «العاصفة الرعدية» مايلي: «تهدف كل خطة وكل عمل، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمسألة العنف، إلى إضعاف حزب المؤتمر بحيث يُجبر في نهاية المطاف على الدخول في ائتلاف دستوري. ويتواجد الحزب الوطني في قلب الخطة، وهدفه أن يصبح الشريك الرئيس في الحكومة المستقبلية بحيث يسيطر على جميع مستويات السلطة وخصوصاً الجيش والشرطة والاستخبارات».[٢٢] وتدعو هذه الخطط إلى إجراء عملية تطوير منهجية لا للجماعات والمنظمات الصغيرة فحسب بل للشركاء الرئيسيين لنظام الأقلية البيضاء الحاكم، وهم:

- «حزب إنكاثا للحرية Inkatha» بزعامة غاتشا بوثيليزي Gatscha Buthelezi.

ـ لوكاس مانجوبي Lucas Mangope الحاكم الديكتاتوري لـ "وطن" بوفوثاتسوانا Bophuthatswana.

ـ أوبا جكوزو Oupa Gqozo الديكتاتور العسكري لـ "وطن" سيسكي Ciskei.

أما الإطار اللوجستي من الإمداد والتموين الذي يجري ضمنه تطوير هؤلاء "الشركاء" فهو في الحقيقة أجهزة الاستخبارات لدى نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) الحاكم في جنوب أفريقيا. ونودُّ هنا من باب التوثيق دعم هذا القول المجرد بمثال ملموس. فإلى فترة قريبة فقط كان الرجل الأقوى في "أرض" قبائل الزولو (كوازولو KwaZulu) بزعامة بوثيليزي هو الجنرال جاك بوشنر J. Buchner الذي تشكلت أرضية ظهوره وارتقاءه كما يلي: كان ذات مرة رئيساً لدائرة الشرطة في دوربان ونشط بعد ذلك في تشكيل (كتائب) CCB سيئة الصيت، ثم أصبح ضابطاً لدى جهاز الاستخبارات العسكرية. كما عمل بوشنر كـ"مفصل" هام بين المؤسسة الاستخباراتية للأقلية البيضاء وبين حزب إنكاثا للحرية بزعامة بوثيليزي، وذلك من أجل تطوير عصابات إنكاثا الإرهابية شبه العسكرية وقمع أنشطة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في كوازولو. وبعد أن افتضح دوره عبر مجلة «توب سيكرت» ومطبوعات أخرى تم استدعاؤه إلى بريتوريا مجدداً، ومازال رغم ذلك واحداً من مدبري الأنشطة الإرهابية، حيث يتخذ من بريتوريا قاعدة له يقوم من خلالها بتحريك الخيوط من وراء الكواليس. ومن بين زملاء جاك بوشنر في العمل يبرز اسما ضابطين من ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية هما فرانس فيرفوس F. Verfuss وديوالد سوارت D. Swart اللذان يعملان تحت غطاء شركتين من الشركات التي يسيطر عليها هذا الجهاز: «التعليم الديناميكي Dynamic Teaching» و«مستشارو العقيدة والإيمان Creed Consultants». وكان من ضمن المسؤوليات الواقعة على عاتقهما إنشاء معسكر تدريب لمحاربي إنكاثا، هو «مركز مكيزي للتدريب» الواقع قرب ألوندي Ulundi على أراضي قبائل الزولو بزعامة بوثيليزي.

يذكر أن المحاولات الأولية لبناء حزب إنكاثا كبديل لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي تعود إلى أوائل السبعينات. وطبقاً لبعض التصريحات التي أدلى بها مارتن دولنتشيك M. Dolinchek موظف الاستخبارات السابق

لدى حكومة جنوب أفريقيا[٢٣] فإن مكتب أمن الدولة (المنظمة التي سبقت جهاز الاستخبارات الوطني) قد اتصل بمكتب بوثيليزي في عام ١٩٧٤ لهذا الغرض. وفي تلك المرحلة تم الاتصال مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أيضاً حيث طلب إليها أن تخلق هيبة ومكانة لبوثيليزي على المستوى الدولي.[٢٤]

أما الديكتاتور العسكري أوبا جكوزو الحاكم في سيسكي فقد استولى على السلطة في شهر آذار عام ١٩٩٠ وذلك بموافقة جهاز الاستخبارات العسكرية ومختلف الوحدات الخاصة التابعة للجيش والشرطة. ويذكر أن الأقلية البيضاء والاستخبارات العسكرية هما المسيطران على القسم الأكبر من هيئة الضباط في جيش جكوزو (قوة دفاع سيسكي CDF) وجهاز استخباراته. وطبقاً لبعض التصريحات التي أدلى بها الكولونيل جيرت هوغو Gert Hugo الرئيس الأسبق لقوة دفاع سيسكي فإن مستشارو جهاز الاستخبارات العسكرية هم بالذات من جعلوا من جكوزو خصماً متعصباً ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وذلك عبر تقديم تقارير كاذبة له حول خطط مزعومة لحزب المؤتمر تهدف إلى الإطاحة به.[٢٥]

وفي كانون الأول عام ١٩٩٠ اجتمع بعض أعضاء مجلس الأمن في سيسكي في مزرعة جكوزو الواقعة قرب مدينة كينغ وليام. وحضر هذا الاجتماع ضابطان من ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية هما انطون نيوودت Anton Nieuwoudt وكليف برينك Clive Brink اللذان يعتبران أيضاً شخصيتين بارزتين في المنظمة الشكلية التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية المسماة (شركة) «الباحثون الدولية International Researchers (IR)» التي تؤدي بشكل أو بآخر وظائف العمل الاستخباراتي في سيسكي. وكان انطون نيوودت، إلى جانب جاك بوشنر، أحد منظمي منهاج التدريب السري لمحاربي إنكاثا في قطاع كابريفي شمالي ناميبيا على الحدود مع أنغولا. وقد اقترح رجلا جهاز الاستخبارات العسكرية هذان على أعضاء مجلس الأمن في الاجتماع المذكور أن يتم إنشاء حزب سياسي بغية إيجاد قاعدة سياسية للديكتاتور العسكري جكوزو وفتح جبهة سياسية جديدة ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الوقت ذاته.

وهكذا ولدت «الحركة الديمقراطية الأفريقية African Democratic Movement» التي يشغل منصب الأمين العام فيها حالياً بيسي اوسثويزن

Basie Oosthuyzen أحد ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية. وسبق لاوسثويزن أن نشط في الماضي باسم منظمة شكلية أخرى من منظمات جهاز الاستخبارات العسكرية هي (شركة) «التعليم الديناميكي Dynamic Teaching» التي نظمت عددا من برامج التدريب المناهضة للشيوعية ولحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الأقاليم التي يقطنها السود.

أما "وطن" بوفوثاتسوانا فيقبع هو الآخر تحت القبضة الحديدية المُحكمة لأجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا، إذ أن ما يسمى بالرئيس هناك، الحاكم بالقمع والديكتاتورية لوكاس مانجوبي، ما هو إلا ألعوبة طيِّعة بيد نظام الأقلية البيضاء الحاكم. أما السلطة الفعلية في ذاك الأقليم فهي بيد شخصين هما وزير الدفاع روان كرونجي Rowan Cronje الذي كان يُقابل بالتصفيق والاستحسان لقاء خدماته في روديسيا إبان حكم أيان سميث I. Smith هناك، ووزير القوى البشرية ستيفن سيودي Steven Seodi. وكرونجي ذاك هو على أقل تقدير ضابط من ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية. وهناك عملاء كثيرون من (كتائب) الـ CCB القديمة، التي تم حلها رسمياً، ممن انتقلوا للعمل في جيوش تلك "الأوطان" التي يسيطر عليها نظام الفصل العنصري الحاكم أو في أجهزتها الاستخباراتية، في حين ينشط عدد آخر منهم في المنظمات والشركات الشكلية التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية الذي لعب دور الموجِّه لعملية إعادة تنظيم (كتائب) الـ CCB بشكل مغاير، حيث لعب عميلاه لويس باش L. Pasch وجاب كون J. Kuhn دورا رائدا في هذه العملية. وشكلت هذه الأعمال برمتها آلية مفصلية في فاعلية عملية «العاصفة الرعدية» وأداءها.

مذبحة سيسكي وعملية «العاصفة الرعدية»

يمثل تصاعد لولب العنف والإرهاب المتعمد في جنوب أفريقيا أحد المكونات الأساسية لعملية «العاصفة الرعدية». ويمكن ملاحظة الطريقة التي يعمل بها هذا اللولب بوضوح في المذبحة التي تعرض لها عناصر من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في المظاهرة السلمية التي أقاموها بتاريخ ٧ أيلول في سيسكي. فقد دعا حزب المؤتمر إلى قيام مظاهرات جماهيرية في مختلف

مناطق البلاد بما فيها سيسكي، وفي يومي ٥ و٦ أيلول سلّم مخبرو أجهزة الاستخبارات المندّسون في صفوف منظمي الحزب إلى رؤسائهم الضباط تقارير مفصلة عن حالة التحضيرات الأولية للمظاهرة المزمع إقامتها في سيسكي. وفي يوم الأحد، ٦ أيلول، أرسل مكتب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الجنرال فان دير فيشتوتسين van der Westhuizen أمراً للضابط الآمر في «قوى دفاع سيسكي» وإلى ضابط الاستخبارات العسكرية هناك، العميد ماريوس أويلشيغ Oelschig، باستعمال القوة و«جميع الوسائل اللازمة» لتفريق المظاهرة التي دعا إليها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. وجاء في معرض هذا الأمر تأكيدات مفادها أن "السلطة العليا" هي التي أعطت الضوء الأخضر لذلك. وعلى الأرجح فإن الإشارة المرجعية هنا (السلطة) تعود إلى الفريق السري للغاية المسؤول عن عملية «العاصفة الرعدية». ويذكر أن أولئك الذين نفذوا هذا الأمر فوراً وأصدروا الأوامر في النهاية بإطلاقِ النار على المتظاهرين المسالمين كانوا من جهاز الاستخبارات العسكرية أيضاً، وهم الكولونيل هورست شوبسبيرغر H. Schubesberger رئيس هيئة العمليات والكولونيل جاكو روساو Jaco Roussoaw.

وفي ٦ أيلول صدر أمر جديد من مكتب فان دير فيشتوتسين وأرسل بمضامينه المماثلة للأمر الأول إلى روان كرونجي في بوفوثاتسوانا، محذراً إياه من بعض الأعمال التي خطط لها حزب المؤتمر في "الوطن" الذي يسيطر عليه مانجوبي. حيث خوّل هذا الأمر اللجوء إلى «جميع الوسائل الضرورية» وذلك بموافقة "السلطة العليا". وهكذا يتيح لنا التوقف عند مذبحة سيسكي أن نتتبع الهياكل القيادية المسؤولة عن عملية «العاصفة الرعدية» وتحديد هويتها.

الأهداف السياسية لحمام الدم

ورد وصف للأهداف السياسية التي ربطها نظام الأقلية البيضاء الحاكم بالمذبحة في إحدى الوثائق السرية لجهاز الاستخبارات الوطني التي كانت قد كتبت بعد بضعة أيام فقط من حدوث حمامِ الدم في بيشو Bisho والتي علمت بمحتوياتها مجلة «توب سيكرت». وطبقاً لهذه الورقة يمكن وصف الأهداف التي يتوخاها منظروا جهاز الاستخبارات الوطني كما يلي:

١. كان القصد من وراء هذه المجزرة على الصعيدين القومي والدولي يكمن في توجيه «إنذار إلى قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لكي تتوقف عن الأنشطة الجماهيرية» التي تنظمها. (والاقتباس هنا من الوثيقة المذكورة). وكان القصد من وراءها على وجه التحديد يتمثل في إيضاح رسالة مفادها أن النظام الحاكم في بريتوريا غير مستعد للتخلي عن حلفائه المعتمدين عليه[٢٦] في "الأوطان" التي أوجدها. وبهذه الطريقة سوف يضطر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي للعودة إلى طاولة المفاوضات تحت التهديد.

٢. فيما يتعلق بالدعاية السياسية فقد إشير بأن النار التي أطلقت في بيشو كانت تعني إلقاء جزء من لائمة حمام الدم على «العناصر الشيوعية داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي» (نقلا عن وثيقة جهاز الاستخبارات الوطني). (فقد ربطت وسائل الإعلام الدولية اسم روني كاسرلز[*] عدة مرات بهذه الأحداث).[٢٧] ومن "قبيل الصدفة" أن تابعت الوثيقة دسائسها بالقول «أن الشيوعيين والقوى المتطرفة الأخرى داخل حزب المؤتمر صار لهم اليد الطولى خلال الأسابيع التي تلت توقف المحادثات الجارية داخل "كوديسا CODESA". فقد أصبح نلسون مانديلا في هذه الأيام مجرد ألعوبة يتضاؤل نفوذها داخل المنظمة (المقصود حزب المؤتمر الوطني الأفريقي – المؤلفان). وهنا ينبغي علينا (نظام الأبارتيد – المؤلفان) أن نؤكد مراراً وتكراراً أن ليس لدينا أية مشكلة من أي نوع كان مع القوى المعتدلة داخل المؤتمر الوطني الأفريقي (...)[٢٨]، بل على العكس ينبغي علينا (الأبارتيد) أن نؤكد باستمرار أنه بمقدورنا الوصول إلى اتفاق سلمي مع هذه العناصر بالسرعة الكلية. فالمتطرفون والشيوعيون هم الذين يحولون دون التوصل إلى ذاك الاتفاق من خلال أعمالهم التخريبية ويمثلون بذلك خطراً على المعتدلين أيضاً. ويجب أن تكون رسالتنا على الدوام: ينبغي على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي أن يتحرر من حلفائه الشيوعيين لكي يتمكن من التفاوض معنا بروح من المسؤولية. وينبغي أن يكون هذا مفهوماً على المستوى الدولي تحديدا بحيث يتعرض حزب المؤتمر إلى ضغوطات في هذه القضية على المستوى العالمي أيضاً. وفي الوقت ذاته ينبغي علينا (نظام

(*) أحد قياديي الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا (ونائب وزير الدفاع لاحقاً) – المُعرِّب.

الأبارتيد – المؤلفان) ممارسة مزيد من الضغط عبر تأكيدنا أن عملية الإصلاح سوف تستمر حتى ولو استمر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في رفضه استئناف المفاوضات معنا. حيث يجب أن ينشأ ذاك الوضع الذي يبدو فيه لقيادة حزب المؤتمر أن لا خيار أمامها سوى استئناف المفاوضات والتوقف عن الأنشطة الجماهيرية كافة وإلا فإنها ستنقطع عن التطورات الجارية وتفقد بالتالي زمام المبادرة (...) وثمة جو من انعدام الثقة وتبادل الاتهامات والشكوك قائم أصلاً داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهو ما ينبغي علينا مواصلة تصعيده واستغلاله بالكامل». (اقتباس أصلي عن ورقة جهاز الاستخبارات الوطني).

خروج العنف من الظلام

إضافة إلى المصادر الواضحة لعمليات العنف (متمثلة بحزب إنكاثا، الأجهزة الاستخباراتية للـ"الأوطان" المختلفة، إلخ...) تم بناء هياكل أخرى ضمن إطار عملية «العاصفة الرعدية» بغية زرع القلاقل وزعزعة الاستقرار في صفوف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالقوة. ويتمثل أحد عناصر هذا التوجه في تشكيل عصابات الإجرام وتسليحها على نحو نظامي (مثل عصابة الأماسنيورا Amasinyora سيئة الصيت في كواماشو قرب دوربان) وهناك أيضاً نشاط المجموعات الصغيرة التي تشكلت من العملاء السابقين الذين كانوا يعملون في (كتائب) الـCCB، فضلاً عن الأنشطة التي كانت تقوم بها وحدات خاصة أخرى. وفي تنفيذها لهجماتها ذات الأهداف الدقيقة تستعمل هذه المجموعات أسماء مستعارة تتغير على الدوام لمنظمات يمينية غالباً ما تكون وهمية وذلك من باب تمويه تلك الهجمات. وإلى الآن ظهرت تلك المجموعات تحت أسماء حركية من مثل: «الذئاب البيضاء»، «شعب البوير المحترم»، «الجيش الجمهوري البويري»، «مغاوير البوير في بريتوريا». ويتمثل الهدف من وراء هذه الاستراتيجية في إبعاد الشبهة عن المرتكبين الحقيقيين للأعمال الإرهابية المنفذة ضمن إطار «العاصفة الرعدية». وهناك طريقة أخرى يتوخى منفذيها الوصول إلى الهدف ذاته وتتمثل في المذابح العشوائية السافرة بحق المدنيين.

«تهدف عملية "العاصفة الرعدية" إلى تجذير فكرة "عنف السود بحق السود" في أذهان الرأي العام المحلي والعالمي، حيث تشكل عمليات إطلاق النار العشوائية التي لا يبدو لها أي ارتباط بأي تنافس سياسي مهما يكن جزءً من هذه الاستراتيجية. ولزيادة التشويش وخلط الأوراق كان يجري تزويد فرق القناصة المحترفة بأسلحة سوفييتية الأصل - أي تلك الأسلحة المرتبطة سلفاً في الأذهان بأنها أسلحة حزب المؤتمر. ولعل المذابح التي كانت تنفذ في القطارات أو في أثناء الصلوات الجماعية عشية الأعياد (...) تشكل مثالاً على ذلك. وكانت عمليات القتل جميعها عشوائية وكانت الشرطة تسارع إلى إخفاء هذه الحقيقة. ويعتقد أن بقايا (كتائب) الـCCB وغيرها كانت تعمل "على نحو مستقل" عن الهياكل المستخدمة في عملية "العاصفة الرعدية"(...) وهنا نجد الكتيبتين (٣١) و(٣٢) (قوامهما من المرتزقة الأنغولين بشكل رئيسي)، و"قوة ريسي ٥/ Recce 5" (ينتمي قوامها الرئيسي إلى موزامبيق)، "قوة كويفويت Koevoet" (ناميبيين)، و"قوة ريسي ٣" (من روديسيا سابقاً).

ويعتبر تدريب العناصر من إنكاثا والعصابات الإجرامية وتقديم الدعم إليها من العوامل الهامة في العملية. وما فضيحة "إنكاثا جيت Ankathagate" والفضائح الأخرى بخصوص التواطؤ القائم ما بين جهاز الاستخبارات العسكرية و(كتائب) الـ CCB وانكاثا وشرطة الزولو إلا غيض من فيض حسب ما قاله أحد العاملين في السلك الأمني. وما حروب سيارات الأجرة في منطقتي الرأس الغربي والترانسفال وغيرها إلا جزء من هذه الاستراتيجية أيضاً».

ولقد تحقق لمناخ العنف المنظم تأثيره المطلوب. فقد عبر نيكو باسون N. Basson أحد ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية والمسؤول سابقاً عن الدعاية السياسية خلال الانتخابات في ناميبيا عن ذلك وبأسلوب مقنع للغاية حين قال: «لقد وصلت الرسالة إلى سوويتو (في ناميبيا)، وهي تقول: إن كنت تؤيد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فإنك تخاطر بحياتك (...) وقبل ستة أشهر فقط كنت ترى الناس في كل مكان يرتدون القمصان التي تحمل شعارات حزب المؤتمر، وحتى أمام بعض البيوت كانت ترفرف أعلامه وراياته، ولكن سرعان ما اختفت جميع تلك المظاهر وذلك نتيجة لحملة التهويل والترهيب».

استراتيجية التغلغل

هناك عنصر آخر من عناصر عملية «العاصفة الرعدية» يتمثل في الاختراق والتغلغل المتعمد في صفوف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (لاسيما في جناحه العسكري MK) وفي صفوف الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا SACP ومنظمة «مؤتمر النقابات العمالية في جنوب أفريقيا COSATU» ومنظمة «مؤتمر عموم أفريقيا PAC» وغيرها من المنظمات الديمقراطية، حيث كان العملاء المندّسون داخل هياكل تلك المنظمات ينفذون مهماتهم بوسائل مختلفة، فهم يُستخدمون عند الضرورة كعناصر تحريض وإثارة، أو يخبرون أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا عن كل خطوة وكل خطة تنوي منظماتهم المفترضة اتخاذها، أو يعملون عن سابق إصرار وتصميم على إثارة الخلافات والصراعات الداخلية في تلك المنظمات وتصعيدها.

وهكذا على سبيل المثال تم إخبار مخططي «العاصفة الرعدية» مسبقاً عن أهم الحيل التكتيكية التي ستلجأ إليها قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في أثناء المفاوضات الجارية ضمن «كوديسا CODESA». وقد علق أحد كبار ضباط جهاز الاستخبارات الوطني على ذاك الوضع بقوله: «في أثناء تلك المفاوضات كنا نعرف بالضبط ما كان يخطط له أولئك الفتيان (المؤتمر الوطني الأفريقي - المحرر)، ولهذا كان دي كليرك قادراً على التصرف بسرعة ودقة، في حين كان "التزامن" مع أصدقائنا في الخارج دقيقاً وصحيحاً».

إذ أن هناك مصدر آخر من المساعدة يتجسد فيما يسمى بـ «الأجهزة الصديقة» مثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والوحدة M16 البريطانية، وجهاز الاستخبارات الألماني BND (الذي كان، "من باب المصادفة"، يقوم بتدريب عملاء أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٨٤ على أقل تقدير، ويستطيع القارئ أن يجد اسمين من المشاركين في تلك الدورات التدريبية تحت عنوان «معجم أعلام النظام الأمني في جنوب أفريقيا»).

إن العلاقة ما بين وكالة الاستخبارات المركزية ونظيرتها في جنوب أفريقيا وثيقة على نحو خاص، بل وبدأت ترتدي على أرض الواقع سمات التحالف الاستراتيجي. فقد أخبرنا أحدهم، وهو متهم بالإطلاع على

المعلومات الداخلية المتعلقة بهذا التعاون الوثيق القائم ومن داخل أعلى المستويات في جهاز الاستخبارات الوطني ما يلي: «تجري اجتماعات دورية بين أرفع قيادات جهاز الاستخبارات الوطني ووكالة الاستخبارات المركزية، تارة في جنوب أفريقيا وفي أوروبا تارات أخرى أو في الولايات المتحدة الأمريكية (ألمانيا هي الموقع المفضل في أوروبا). ومن الممكن أن يشارك في تلك الاجتماعات أيضاً كبار ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية وذلك حسب مقتضيات الحالة والوضع. وهناك اتفاق بين الوكالة وجهاز الاستخبارات الوطني حول مسائل استراتيجية كثيرة، ولكن يمكن للمرء أن يلاحظ على وجه العموم وجود ميل لدى وكالة الاستخبارات المركزية نحو إيلاء أهمية خاصة لمسألة اتخاذ إجراءات سياسية نشطة، مثل تنظيم حملات التضليل الإعلامي على المستوى الدولي ضد التحالف القائم ما بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، أو محاولة إحداث انقسام في صفوف حزب المؤتمر لإضعافه وأخذه من الداخل. وفي الحملة التي أقيمت لجعل دي كليرك شخصية يتقبلها المجتمع الدولي كانت أجهزة وكالة الاستخبارات المركزية تأخذ مكانة خاصة بالنسبة إلينا وخصوصاً في أفريقيا حيث كان حتى الرؤساء أنفسهم يقعون تحت التأثير المباشر لوكالة الاستخبارات المركزية أحياناً. وقد فوجئنا بشكل متكرر من تلك المعلومات التفصيلية الموجودة بحوزة وكالة الاستخبارات حول العمليات الجارية داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، إذ كانت تصلنا تقارير دورية عنها، وكنا نحاول تحليل طبيعة المصدر من أجل تحديد موقعه إن أمكن والاستفادة منه بأنفسنا بشكل مباشر عند الضرورة. ولكن وكالة الاستخبارات لم تعطنا الأسماء الصحيحة للمصادر على الإطلاق، وما زلنا على قناعة تامة إلى الآن أن الأمريكيين لم يطلعونا على كل ما يعرفونه. ومع ذلك وبعد فترة طويلة من المراقبة والتحليل خلصنا إلى نتيجة تقول أنه من المؤكد أن وكالة الاستخبارات المركزية تمكنت من الوصول إلى مسؤول كبير من مسؤولي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأن هناك مصدر وحيد على هذا المستوى على ما يبدو، وأن هذه المعلومات لم تتسرب من جنوب أفريقيا مباشرة- حيث كان بمقدورنا بالطبع أن نعلم شيئاً ما عنها - بل كانت تأتي من أوروبا على ما يبدو».

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩١ ظهرت بعض التقارير حول فضيحة تتعلق باختراق صفوف القوى المناهضة لنظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا.[٢٩] فقد أعفت منظمة «مؤتمر النقابات العمالية في جنوب أفريقيا COSATU» (المنظمة الشاملة لكافة النقابات العمالية في جنوب أفريقيا) ماكسويل زولو Maxwell Xulu من منصبه رئيساً لها بعدما اكتشف أعضاؤها أنه كان يعمل لمدة سبع سنوات على الأقل لصالح الأجهزة الأمنية في البلاد. فقد تمكن أعضاء النقابة من إيراد ٣٧ تقريراً على الأقل عن لقاءات كانت تجمع ماكسويل زولو بالمدعو براون Brown، أحد صف الضباط في القسم A2 التابع للشرطة الأمنية. وكان زولو قد اتخذ أهميته الخاصة بالنسبة لأجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا بحكم الدور البارز الذي لعبه في تطوير التحالف الاستراتيجي بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا والنقابات العمالية في جنوب أفريقيا.

وهناك حالة أخرى هي حالة العميل باتريك دلونجوانا P. Dlongwana المعروف باسم هلونغوين Hlongwane واسم هارفي مارينغا Harvey Maringa أيضاً، الذي ولد في ١٦ أيلول عام ١٩٥٧ وعمل مع الشرطة الأمنية منذ عام ١٩٨٠ على أقل تقدير والتحق بخمس دورات تدريبية خاصة (في أعوام ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦) في تقنية العمل الاستخباراتي، وفي استعمال الأسلحة النارية المختلفة، إلخ... «وتقول دائرة الاستخبارات والأمن التابعة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي أن هلونغوين أُرسل في شهر تشرين الأول ١٩٨٦ للانضمام إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في بوتسوانا. وكانت لديه تعليمات توصيه بالاتصال بالهاتف رقم ٨٢٥٥٣٨٣ ـ ٠١١ وطلب التحدث إلى صف الضابط فان دايك van Dyk عند وصوله، وأنه وصل إلىلوساكا في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٧. وعلى اعتبار أنه كان عميلاً معروفاً لم يستطع دلونجوانا مواصلة التخفي وراء شخصيته الوهمية فاعترف بهويته الحقيقية أمام رجال الأمن لدى حزب المؤتمر الذين قاموا بزجه في السجن بالنتيجة. وجاء في معرض اعترافاته ما يلي:

ـ في عام ١٩٨١ التحق بـ «حركة الجذور Roots Movement» وهي منظمة أمنية أهلية أنشأتها الشرطة الأمنية للعمل على خلق انقسام

داخل مجتمع السود ومواجهة منظمة «بيبيكو Pebeco» التي تحمل على الأرجح اسم «المنظمة المدنية للسود»، حيث عمل مع العقيد فان روئين van Rooyen والمدعو مازوانديل ماكينا Mazwandile Maqhina.

- في عام ١٩٨٢ ذهب إلى (أقليم) ليسوتو لالتقاط صور فوتوغرافية لمقرات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في (بلدة) ماسيرو. واشترك في أيلول من ذلك العام في حملة المداهمة الوحشية التي نفذتها قوات الأمن والشرطة في ماسيرو والتي ذهب ضحيتها قرابة ٤٢ شخصاً.

- في عام ١٩٨٤ عمل مع تونجاتا Tungata صاحب السمعة السيئة الذي كان يعمل في سلك الشرطة الأمنية على الأغلب، حيث تورط في قصف عدد من البيوت بالقنابل (...) وعمل بعد ذلك مع زعيم لجنة الأمن الأهلية، "المحافظ" ثاماسانكا ليندا Thamasanqa Linda حيث قام بقتل عدة أشخاص.

- بعد أن دارت حوله الشكوك في الرأس الشرقي تم نقله إلى جيرميستون في تموز عام ١٩٨٥، حيث اشترك في تعقب كليمنت Clement، أحد كوادر الجناح العسكري لحزب المؤتمر، واغتياله في إيست راند East Rand أي في المنطقة التي كانت مسرحاً لنشاطه. وخلال تلك الفترة قام بالإبلاغ عن جورج ماشيل George Mashele أحد مقاتلي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي قتل على يد الشرطة في تموز من ذلك العام في أقليم فوسلوروس.[٣٠]

ويذكر أن باتريك دلونجوانا كان عضواً في مجموعة من العملاء والمخربين الذين كانوا يتلقون أجورهم من نظام «الأبارتيد» الحاكم، وكان حزب المؤتمر الوطني قد قام بسجنهم ثم أطلق سراحهم فرجعوا إلى جنوب أفريقيا. وفي حين عاد بعض هؤلاء الأشخاص إلى حياتهم الخاصة، بقي دلونجوانا وغيره من أفراد المجموعة ذاتها يواصلون أنشطتهم لدى رؤسائهم في أجهزة الاستخبارات. وهو يعتبر الآن واحداً من أولئك "الشهود" الذين يتم نقلهم من مكان إلى آخر على المستوى الدولي من أجل تأكيد ما ينسب إلى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من اتهامات مزعومة بممارسة التعذيب والسجن الاعتباطي بحق الآخرين. وما هذه الأنشطة إلا حلقة في مسلسل «العاصفة الرعدية» وحملات تضليلها الإعلامي ضد حزب المؤتمر بغية ضرب الثقة به في داخل البلاد وخارجها. وغير هذا وذاك فقد قدم دلونجوانا خدماته

لجهاز الاستخبارات العسكرية بصفته "شاهداً" تم الاستماع إليه أمام الديكتاتور العسكري جكوزو قبل بضعة أيام من حدوث مذبحة بيشو وذلك لإقناع هذا الديكتاتور أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كان يخطط لانقلاب عنيف يطيح به، وأنه ينبغي عليه بالتالي أن يرد بأقسى ما يمكن على أنشطة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في "وطنه". وفي اليوم الذي جرت فيه المذبحة شوهد دلونجوانا بجانب قوى "الأمن" الخاصة بالديكتاتور جكوزو حيث كانت تطلق النار على المتظاهرين.

للتجميل فقط

وفي خلاصة الأمر لا يستطيع المرء إلا أن يستنتج أن عملية «العاصفة الرعدية» لم تمس بسوء بعد. وما إعلان الرئيس دي كليرك عن نيّته حلّ بعض الوحدات الخاصة إلا ذرٌ للرماد في العيون. إذ أن كل المسرَّحين من صفوف الوحدات الخاصة سوف يُعطَون الجنسية في جنوب أفريقيا، وفي بعض الحالات سوف يلقبون بأسماء جديدة على وزن "زولو" أو "زوسا" أو ما شابه لتوكل إليهم مهمة الالتحاق بوحدات خاصة من طراز آخر. وبالنسبة لما طبّل وزمّر له النظام كثيراً من إصلاحات جرت في سلك الشرطة وأحالت عدداً من جنرالات الشرطة إلى التقاعد المبكر، فإننا نجد في واقع الأمر أنِ الضباط الذين تورطوا في "الأعمال القذرة" قد احتفظوا بمناصبهم ولم تغطهم دائرة التأثير. فلم يكن الهدف وراء تنفيذ كل هذه الأعمال والإجراءات إلا شيئاً واحداً يتجسد في بث التطمينات لدى الرأي العام العالمي والإمساك بزمام المبادرة في البلاد من جديد.

«نجحنا في الوصول إلى هدفنا تقريباً...»

مقتبسات عن لسان منظِّري

أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا

سوف نعمد من باب حماية هوية مصادرنا داخل الجهاز "الأمني" في جنوب أفريقيا إلى تقديم المعلومات والاقتباسات الأصلية على شكل مقابلة

خيالية مع أحد ضباط أجهزة الاستخبارات أسميناه (بيلي فـان ديـر مـيرفي Billy van der Merwe)، (BM اختصاراً). وهـذا اسـم مستعار بـالطبع، ولكن التصريحات الواردة على لسانه كـان قـد أدلى بهـا عـدد مـن منظـري أجهزة الاستخبارات في جنوب أفريقيا. ولابد من التنويه هنا أن هـذه الآراء لا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة تحريـر مجلـة «تـوب سيكرت Top Secret»، (TS اختصاراً).

TS: إلى أية جذور سياسية واستخباراتية يمكننـا رد الوضـع الحـالي في جنوب أفريقيا؟

BM: حسناً، تعود جذور الاستراتيجية التي تطبقهـا حكومـة جنـوب أفريقيا وأجهزة استخباراتها حاليـاً إلى الثمانينـات. هـذا مـن جهـة، ومـن جهة ثانية فإن تطور الاستراتيجية الحالية على هذا النحـو لم يكـن ممكنـاً إلا بعد أن حُلّت بنجاح بعض التناقضات الأساسية داخـل هيـاكل أجهـزة الاستخبارات في جنـوب أفريقيـا، أي بعـد أن صـار مـن المكـن توحيـد عملياتها. ويذكر هنـا أن الاسـتراتيجية الرئيسـية لحكومـة جنـوب أفريقيـا وأجهزة الاستخبارات كانت حتى النصف الثاني من الثمانينـات تتمثـل في المواجهـة المباشـرة والمفتوحـة مـع الغالبيـة السـوداء ومنظماتهـا السياسـية داخليـاً، ومـع الـدول المجـاورة خارجيـاً، لاسـيما مـع موزامبيـق وأنغـولا وناميبيا.

وقد تجسدت تلك «الاستراتيجية الشاملة» عمليـاً عـبر شـخص الرئيـس بوثا P. W. Botha وكانت ترتكز على العناصر التالية.

١. التسـليح المكثـف لجيـش جنـوب أفريقيـا واسـتخدامه في الداخـل والخارج من أجل «إلحاق الهزيمة بالعدو الشيوعي». ويذكر في هـذا السـياق أن الإنفاق علـى التسـليح تضـاعف ١٥ مـرة في الفـترة بـين عـامي ١٩٧٥ـ ١٩٨٩/١٩٩٠.

٢. تقديم الدعم الفعال والعلـني لحركـات التمـرد والعصيـان في الـدول المجاورة، بما فيها حركة «يونيتا» في أنغولا وحركة MNR في موزامبيق.

٣. تطوير وتوسيع «نظام إدارة الأمـن القومـي NSMS» الـذي يجسـده على المسـتويين المحلـي والإقليمـي «مركـز الإدارة المشـتركة JMC». وكـان الهدف من هذا الهيكل يتمثـل في توحيـد جميـع قـوى "الأمـن" في البـلاد وجعلها أكثر فاعلية.

٤. التشدد في تطبيق وسائل «حالة الطوارىء الوطنية» المرتبطة بتكثيف انتشار قوى الشرطة والجيش في أقاليم السكان السود وذلك بغية القضاء على أية مقاومة محتملة في مهدها. وهنا كانت الاعتقالات الجماعية إلى جانب استخدام أساليب التعذيب الجسدي والنفسي المنظم من العناصر الهامة في تطبيق «حالة الطوارئ الوطنية».

٥. إجراء بعض الاصلاحات التي رافق الإعلان عنها كثير من الضجة خدمة لأهداف الدعاية السياسية. وشملت هذه الإصلاحات إقامة ما يسمى بالنظام البرلماني ثلاثي الهيئات، وإصلاح نظام مراقبة هجرة السود، وهو عبارة عن إجراء كان يهدف إلى بناء طبقة وسطى سوداء في المدن تتعاون مع الحكومة، وتطبيق ما يسمى بـ«برنامج التنمية السكانية»، إلى جانب اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية المتعلقة بتحقيق مستوى محدود من الرفاه الاجتماعي. وكان الهدف وراء جميع هذه الإجراءات يتمثل في إحداث انقسام في صفوف الأكثرية غير البيضاء من السكان في جنوب أفريقيا وصولاً إلى إحدى غايتين، إما تحييد بعضها، أو ربطها بالنظام بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بما يتزامن مع قيام قمع علني للعناصر المتمردة باستعمال كافة الوسائل المتاحة.

٦. تطبيق استراتيجية إبادة ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بصورة خاصة وكذلك ضد مؤتمر عموم أفريقيا ومتابعة تنفيذها بكل الوسائل الممكنة وفي كل مكان، حتى في الغرب وأوروبا. وقد تم تشكيل وحدات مغاوير خاصة قامت بتنفيذ عمليات اغتيال دقيقة للغاية بحق عدد من مسؤولي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الخارج.

ولقد أدى تطبيق مجمل عناصر «الاستراتيجية الشاملة» إلى عسكرة النظام الاجتماعي والإداري في جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي انعكس على أجهزة الاستخبارات بسيادة نفوذ جهاز الاستخبارات العسكرية DMI ومختلف الهياكل التابعة له أو الواقعة تحت سيطرته وإشرافه.

فشل «الاستراتيجية الشاملة»

TS: إلى ما تعزون الفشل الواضح الذي منيت به «الاستراتيجية الشاملة» في نهاية الثمانينات؟

B.M: من الناحية الاقتصادية أصبحت تلك الاستراتيجية مكلفة للغاية في الداخل والخارج على حد سواء إلى أن وصلت مرحلة في نهاية المطاف بات عندها من غير المستطاع تغطية نفقاتها. وجاءت خسارة معركة سيوتو كوانافالي في أنغولا لتكشف بوضوح متزايد أن العلاقات العسكرية في المنطقة قد بدأت تسير على نحوٍ مغاير لا يصب في صالحنا. وعلى الصعيد الداخلي أصبح من الجلي تماماً أن تنامي العصيان في صفوف السود لا يمكن قمعه أو لجمه إلا بصعوبة بالغة وعبر استعمال وسائل تتزايد كلفتها باستمرار رغم استخدام أشدٍ أدوات القمع ووسائل البطش. وفي ضوء ظهور هذه المعضلة بدأ عدد من المنظرين بالتفكير بخطوط جديدة...

TS: وكيف تجلى ذلك؟

BM: ظهر المحرض على نشر هذه العملية في أوائل عام ١٩٨٥. ففي ذلك الوقت قام أربعة أعضاء من "البرويدربوند Broederbund" (وهي المافيا السياسية السرية للنخبة الأفريقانية(*) البيضاء الحاكمة في جنوب أفريقيا – المحرر) بإعداد وثيقة سرية بعنوان «بقاء الأفريقاني والرجل الأبيض» وهي تضع الخطوط العامة لاستراتيجية كانت جديدة تماماً في حينها، ولكنها ما تزال صحيحة اليوم في نقاطها الرئيسية فقط. وكان من الواضح لواضعي تلك الوثيقة أنه لا يمكن التحكم بمسار الأزمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتصاعدة التي تعاني منها البلاد إلا بالدخول في محادثات مع الممثلين السياسيين للسود. وهكذا ومنذ عامٍ ١٩٨٥ تم رسم منحى المفاوضات الجارية حالياً مع شرطها اللازم متمثلاً في إعلان شرعية كل من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا ومؤتمر عموم أفريقيا وغيرها من المنظمات.

الخاسر يتحمل النتائج كافة

وتقر تلك الورقة أنه لا يمكن تجنب مشاركة السود في "أعلى المستويات السياسية"، ولكنها تضيف أنه من الضرورة بمكان أن يمنع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من استلام مقاليد الحكم كلياً. ولهذا ينبغي المحافظة على

(*) الأفريقاني: شخص جنوب أفريقي منحدر من أصول أوربية – المعرّب.

"استقلال" مؤسسات الدولة، وهذا ينطبق بصورة خاصة على الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات والنظام القضائي. كما ينبغي الإبقاء على القيم والمعايير المسيحية والملكية الخاصة وحقوق تشكيل الجماعات. وتتابع الورقة لتقول: «لا ينبغي أن يكون تغيير هذه المبادىء الأساسية وارداً دون موافقة غالبية البيض».

وتشكل إقامة الحد الأعلى من اللامركزية في البلاد عنصراً آخر في عملية تكوين جنوب أفريقيا من طراز جديد وذلك بغية ضمان «تقليص الدستور لنفوذ الحكومة الجديدة إلى أبعد حد بحيث لا تسيطر أية جماعة على أخرى».

وانتشرت هذه الورقة وتداولتها الأوساط "الأمنية" في البلاد، وكذلك الجيش والنخبة السياسية ورجال الأعمال المرموقين، واكتسبت بالتالي خلال تلك السنة التأييد والدعم من قبل الجالية الأنجلو أمريكية التي قدمت دراسة تحت عنوان: «العالم وجنوب أفريقيا في التسعينات».

وقد خلقت هذه المبادرات برمتها مناخاً تمكن فيه منظّرو جهاز الاستخبارات الوطني في عام ١٩٨٦ من وضع عدة دراسات حللت بتفصيل كبير الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري في البلاد وتوصلت إلى نفس الاقتراحات التي كان قد توصل إليها مسبقا كل من «البرويدربوند» والجالية الأنغلو أمريكية بخصوص الحلول المقترحة للمشاكل التي تعاني منها البلاد. فقد انتقد جهاز الاستخبارات الوطني جانباً محدداً من جوانب «الاستراتيجية الشاملة» إلا وهو هدفها المتمثل في القضاء على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي واستبعادها لإمكانية التأثير عليه إيجابياً. ولهذا فقد رتب جهاز الاستخبارات الوطني اجتماعاً سرياً مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في لندن في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٧ وتقرر في حينه أن يتبع باجتماعات أخرى، حيث كانت تجري منذ أيار عام ١٩٨٨ وما بعد اجتماعات دورية - بتنظيم من جهاز الاستخبارات الوطني أيضاً - مع نلسون مانديلا الذي كان لا يزال خلف القضبان في ذلك الوقت.

وفي أوائل صيف عام ١٩٨٨ قدم جهاز الاستخبارات الوطني وثيقة تحليلية قلبت التقييم السائد سابقاً عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. فبعد المحادثات التي كانت قد جرت إلى تاريخه والتقييمات والتحليلات الجديدة المستندة إلى معلومات جديدة نقلا عن مصادر من داخل حزب

المؤتمر الوطني الأفريقي وخارجه، خلص جهاز الاستخبارات الوطني إلى استنتاج مفاده أن صورة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بوصفه «كتلة متناغمة متراصة كلياً ومتأثرة بالنظام الشيوعي» ما كانت إلا هراءً و«أنه يوجد في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ولاسيما على مستوى القيادة، عدد من القوى التي لا تقف ضد الحلول المعتدلة والتفكير الغربي، ولكنها لن تتمكن من اكتساب حرية الحركة ما دامت ترزح تحت ضغط «الاستراتيجية الشاملة».

التغيير

ولكن هذه القوى داخل المجتمع الاستخباراتي ومجتمع النخبة في البلاد كانت تدرك تماماً بأنه لا يمكن إحداث مثل هذا التغير في السياسة إلا تحت قيادة جديدة في الداخل والخارج على السواء. وهذا يفسر سبب تنحية بوثا Botha من منصبه وانتخاب دي كليرك رئيساً للجمهورية بدلاً عنه في أيلول عام ١٩٨٩.

TS: ولكن ما علاقة كل هذا بعملية «العاصفة الرعدية»؟

BM: حسناً، ابتداءً من عام ١٩٨٨ فصاعداً بدأت موازين القوى داخل هياكل أجهزة الاستخبارات تنتقل رويداً رويداً لصالح جهاز الاستخبارات الوطني الذي صار يعتبر منذ صيف عام ١٩٩٠ على الأقل الجهاز الاستخباراتي الأول في جنوب أفريقيا والمسؤول بصورة خاصة عن وضع مختلف استراتيجيات العمل. وكان هذا من مستلزمات خروج «العاصفة الرعدية» إلى حيز الوجود. ومنذ ذلك الوقت دخل تطور عملية «العاصفة الرعدية» في مراحل عديدة كانت مجلتكم قد أوردت تقارير مفصلة للغاية عنها، مما يدفعني للاعتقاد أني لست بحاجة للخوض في الدقائق التفصيلية لتلك الجوانب هنا. ولكن أود أن أؤكد أن الجانب الإشكالي في عملية «العاصفة الرعدية» يكمن في أنها مشروع تقليدي لـ «حرب منخفضة الحدة».

ولتطوير هذه الاستراتيجية قام كل من جهاز الاستخبارات الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية بإرسال وفود عدة إلى الولايات المتحدة واسرائيل لدراسة تجارب وخبرات وكالة الاستخبارات المركزية في

نيكاراغوا والفلبين وأندونيسيا إلخ...، وتجارب الموساد في حربه مع الفلسطينيين، حيث ما تزال هذه الاتصالات قائمة حتى اليوم بما يؤدي إلى تحديث هذا التبادل للخبرات على الدوام. وقد تلقينا من الإنكليز بصورة خاصة بعض المعلومات حول الوضع داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا والمنظمات الحليفة لهما.

بالعصا والجزرة

بالملموس وعلى أرض الواقع تعني حالة «الحرب منخفضة الحدة» في ظل ظروف جنوب أفريقيا استخدام كافة الوسائل المتاحة بما فيها العنف والتضليل الإعلامي والإرهاب الجماعي والاغتيالات الانتقائية الدقيقة وذلك بغية إضعاف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومنظمة «مؤتمر عموم أفريقيا» ومن لف لفهما من منظمات. كما تشمل هذه الحالة جرّ المثلين القياديين لهذه المنظمات إلى طاولة المفاوضات لحثهم عبر جميع الوسائل الممكنه على عقد تسويات تتلائم مع الخطوط العامة الواردة في الوثيقة السرية آنفة الذكر التي قدمتها «البرويدربوند». وفي هذا السياق أستطيع أن أقول أننا نجحنا في الوصول إلى هدفنا تقريباً...

TS: ألا تظن أنك قد تجاوزت حدود التفاؤل نوعاً ما في وجهة النظر هذه؟ فهناك مقاومة (لهذا المنحى) تبرز في مختلف المناطق لدى قواعد المنظمات المعنية...

BM: أرى أنك أنت من يتجاوز حدود التفاؤل... فقد أجرت قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فعلياً تسويات ملزمة في جميع الميادين الحاسمة على ذاك الأساس الذي رسمته «البرويدربوند» من قبل. خذ مثلا بعض القضايا الهامة، كقضية الدستور الذي أرسيت مبادؤه الأساسية منذ الآن حتى قبيل إجراء الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية. أو خذ دور النزعة الإقليمية حيث تم تطوير وتعزيز القوى المتطرفة والمناهضة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي عملية متواصلة وسوف تستمر. أو خذ أكثر المسائل أهمية وهي الدور الذي سوف تلعبه قوى "الأمن" في المستقبل، إذ أن هذه القوى سوف تبقى على الأقل حتى موعد الانتخابات تحت سيطرتنا، وقد رسمنا خططنا مسبقاً ووضعنا الأموال في حسابات مصرفية

سرية تحت الطلب، وكل ذلك بغية التأثير على الانتخابات لتكون في صالحنا على نحو كبير.

وأريد أن أضيف هنا أنه ليس هناك من أحد في الحزب الوطني National Party يعتقد أن الحزب سيحظى بالأغلبية، ولكن الأمر الحاسم في نهاية المطاف يكمن في أن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي سيكون مقيداً ومحاصراً إلى درجة كبيرة تمنعه من الإتيان بأية حركة دون العودة إلينا.

زد على ذلك أن المصادمات الحادة المستمرة داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، التي لا تتصل في حالات عديدة بالمبادىء السياسية وإنما بتقاسم المناصب في المستقبل، تلعب هي الأخرى دوراً يصب في صالحنا تماماً. إذ لا توجد لدى قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي استراتيجية طويلة المدى، فهو يهمل مسألة تعبئة أنصاره وتنظيمهم عبر العمل الجماهيري في حين ينحصر تركيز جلّ اهتماماته تقريباً في الشؤون الدبلوماسية والسياسية. وقد فقد اتصاله بالعديد من الدوائر الانتخابية في أماكن مختلفة. وبكلمة أخرى فإن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي صار منفعلاً، محكوماً بردود الأفعال فحسب، وليس فاعلاً، وهو غالباً ما يقوم بذلك على أساس المصالح الشخصية.

خلفيات اغتيال كريس هاني

وفي هذا السياق كنتم على حق عندما كتبتم في موادكم الصحفية حول مقتل كريس هاني أن هذا الاغتيال نفذ بقصد إسكات قائد سياسي كان من المحتمل له أن يتزعم (التيار) المعارض لمسار تلك التطورات. وكنتم على صواب أيضاً عندما قلتم أن القاتل كان عضواً في إحدى الوحدات السرية الصغيرة التي تم إنشاؤها ضمن إطار عملية «العاصفة الرعدية»، ولكن أود أن أضيف أن اغتيال كريس هاني كان مدبراً على أعلى مستويات الفريق السري للغاية المسؤول عن عملية «العاصفة الرعدية».

وأصبحت القائمة التي تمتلكها «العاصفة الرعدية» تضم الآن قرابة ٢٥٠٠ اسم، وفيها الصور الشخصية والأسماء الحركية والأرقام الهاتفية وأرقام لوحات السيارات إلخ... الخاصة بالعناصر المتطرفة داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر عموم أفريقيا ومنظمة «أزابو AZAPO»

إلخ.. التي تقَرر تحييدها شيئاً فشيئاً سواء عبر التصفية الانتقائية أو الفضائح أو التشهير أو التحييد السياسي أو الفساد إلخ... وفي نفس الوقت يجري الإعداد لعمليات خاصة بغية الحؤول دون قيام أي توحيد لصفوف القوى المتطرفة. وفي هذا الصدد فإن أي تصريح يدلي به أي مسؤول من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ضد مؤتمر عموم أفريقيا أو منظمة «آبلا APLA» سيعود بالفائدة علينا. وحتى إن لم تصدر مثل هذه التصريحات فما علينا إلا أن نصدرها نحن ببساطة، إذ نستطيع توزيع المنشورات المعاكسة أو بث الإشاعات خدمة لهذا الغرض. وينطبق هذا أيضاً على مؤتمر عموم أفريقيا.

TS: وماذا بعد؟

BM: حالما يجري توقيع جميع الاتفاقيات وخصوصاً ما بين الحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بحيث تمثل «الإنكاثا» فيها بشكل أو بآخر، أي حالما يظهر «المجلس التنفيذي المؤقت TEC» إلى حيز الوجود على هذا الأساس، سوف تبدأ المرحلة التالية من عمليتنا، وقد تم اتخاذ الاستعدادات المسبقة لهذه المرحلة، وخصصت باسمها الرمزي - عملية «القبضة الحديدية Operation Iron Fist».

وبذريعة مكافحة تنامي الجريمة ومنظمة «آبلا» سوف ننظم إضراباً في طول البلاد وعرضها احتجاجاً على القوى المتطرفة الموجودة داخل مختلف المنظمات. ولكن هذه المرة سيحظى هذا الإضراب بمباركة المجلس التنفيذي المؤقت الذي لن يتمكن إلا بصعوبة بالغة من رفض استعادة سيادة القانون والنظام خدمة لمصالحه هو الآخر أيضاً. وفي أسوأ الحالات سوف تظهر بعض الاحتجاجات على الورق على شاكلة ردة الفعل شديدة الاعتدال التي أبدتها قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إثر اغتيال كريس هاني أو انتقادها الهزيل لفكرة ضرب منظمة «مؤتمر عموم أفريقيا». هذا وقد بدأت بالفعل محادثات بخصوص فرض «حالة الطوارىء» في مناطق واسعة من جنوب أفريقيا بقصد تعزيز أثر هذه الضربة. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصعيداً في لولب العنف ضمن إطار عملية «العاصفة الرعدية» وذلك من باب الاستعداد لهذه الخطوة ومن أجل إضفاء الصبغة الشرعية عليها، حيث بلغ عدد القتلى مئات الأشخاص عملياً.

كما وتوجد خطط ملموسة في سياق هذه العملية للتخلص من الجنرال هولوميسا Holomisa في أقليم ترانسكي Transkei. حيث سيكون

هولوميسا أمام أحد خيارين: إما أن يوافق على الانضواء مجدداً تحت لـواء اتحاد جنوب أفريقيا أو سيجري إسكاته بطريقة أو بأخرى. ويتمثل الغرض وراء هذا العمل في إلغاء كون أقليم ترانسكي قاعدة حراسة متأخرة للأجنحة العسكرية (التابعة لمنظمات المعارضة السياسية).

وهناك مشروع برنامج قيد الإعداد يهدف إلى تشديد المتاعب الاقتصادية في أقليم ترانسـكي مـن أجـل سـحب بساط التـأييد السياسي مـن تحـت هولوميسا. وفي الوقت ذاته هناك عمليات مراقبة كليـة تقريبـاً لحـدود ذلـك الإقليم، كمـا بوشـر بتنفيـذ برنـامج تضليـل إعلامـي يربـط بـين هولوميسـا والعمليـات الـتي تنفذهـا منظمـة «أبـلا APLA»، حيـث يجـري تصويـر ترانسكي كحاضنة لبذور الإرهاب والإرهابيين وهولوميسا أحد زعمائهم. وفي هذا السياق أستطيع أن أشير إلى الخبر الذي أعددنـاه وأرسـلناه في حزيـران الماضي إلى صحيفة «صنداي تايمز» الانكليزية التي قامت بنشره، وجاء فيـه أننـا قمنـا بتجميـع خمسـين عنصـراً تقريبـاً مـن أفـراد وحـدة «سـيلوس الاسـتطلاعية Selous Scouts» السـابقة الذيـن كـانوا يعيشـون في أقليـم ترانسـكي، ورفدهـم بعـدد مـن خصـوم هولوميسـا السياسـيين وأعـداءه الشخصيين. وسوف يشكل هؤلاء نواة قوة ستتمكن من الوصـول إلى السـلطة في ذلـك الإقليـم عـبر الانتفاضـات الـتي سـوف نقـوم بتنفيذهـا. وفي هـذا الانقلاب وحسبما تقرر في الخطـط المرسـومة إلى الآن سـوف يجـري تصفيـة هولوميسا. أما الهيئة التنظيمية المسؤولة عن وضـع كـل هـذه الخطـط فهـي جهاز الاستخبارات العسكرية DMI.

TS: وكيف تنسجم كل هذه العناصر مع بعضها في ظل التحول الواضح في ميزان القوى لصالح اليمين؟

B.M: إن هذا التحول يفسر ذلك إلى حـدٍ مـا. إذ أن «برنـامج الحـرب منخفضـة الحـدة» يسـتند إلى هيكـل تم تشـكيله فعليـاً خـارج البُنـى الاستخباراتية المعروفة والمعترف بها رسميـاً، الأمـر الـذي يؤمـن لـه الحـد الأقصى من السرية والمرونة ويتيـح الفرصـة أيضـاً أمـام الزعمـاء السياسـيين المتورطين فيه للابتعاد ظاهرياً عن الأعمـال الـتي يرسمهـا منظـرو «الحـرب منخفضة الحدة» وأن يعزونها إلى «قوة ثالثة» على الرغم من كونهم مسؤولين شخصياً عن هذه الأعمال في حقيقة الأمر. وحتى «العاصفة الرعدية» برمتهـا تعمل على هذا المبـدأ ذاتـه. وهـذا التحـول يفسـر حقيقـة أخـرى تقـول أن

الإبلاغ عن العمليات كافة لا يصل إلى كل أعضاء مجلس الوزراء، كما كانت الحال مثلاً مع الضربة الموجهة ضد «مؤتمر عموم أفريقيا».

ولكن وفي الوقت ذاته تظهر إلى حيز الوجود في ظل عملية «العاصفة الرعدية» هياكل لا تخضع لأي إشراف أو تحكم، كما يجري منح بعض الأفراد سلطة ونفوذاً هائلين. وحتى أن بعض هياكل عملية «العاصفة الرعدية» والكثير من المسؤولين عن تنفيذها يبدون تعاطفهم العلني أكثر فأكثر مع تلك القوى الملتفة حول «لجنة الجنرالات». وإن هذا المنحى من التطور قد يكتسب زخماً من تلقاء ذاته بما قد يفضي إلى إحداث تغير كلي في ميزان القوى في جنوب أفريقيا.

إثارة الاضطرابات لدى الجيران

TS: وما هي الملامح العامة للخطط المرسومة للمنطقة؟

BM: هناك ما هو أكثر من الخطط. إذ أن عمليات زعزعة استقرار البلدان المجاورة مستمرة دون مقاومة تذكر. فأنغولا مثلاً قد تقع في القريب العاجل في مطب مزدوج: زعزعة جنوب أفريقيا لاستقرارها من جهة، ووجود أصدقاء لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في المجلس التنفيذي المؤقت من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن أنغولا تشكل حالياً أبرز دليل على اضطلاع حكومة جنوب أفريقيا في عمليات زعزعة الاستقرار وإثارة الاضطربات. وحتى أنكم كشفتم عن بعض الحقائق الخاصة بهذا الموضوع في المادة الصحفية التي نشرتموها بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٩٣. وأود هنا أن أضيف بعض الحقائق الأخرى، إذ أنه وبعد وقت قصير من المحادثات التي أجراها سافيمبي Savimbi مع حكومة جنوب أفريقيا في أيلول الماضي وبعد أن اتفق معهم حول المسار الذي سوف يتخذه في حربه، بدأ الدعم العسكري الذي تقدمه جنوب أفريقيا بالتدفق على حركة «يونيتا». وقد حدث ذلك على الرغم من أن حملة الانتخابات كانت لا تزال جارية في أنغولا، وعلى الرغم من أن ذاك العمل كان يخرق الاتفاقيات كافة. وقد حدث في الفترة ما بين ٣٠ تشرين الأول و٢ تشرين الثاني ١٩٩٢ فقط أن هبطت قرابة خمسون طائرة نقل عسكرية معظمها من طراز C-130 تابعة لجنوب أفريقيا في إحدى

المناطق الواقعة تحت سيطرة «يونيتـا» في أنغـولا، بعـد أن انتهكـت حرمـة المجال الجوي لزيمبابوي.

وتزايد هذا الدعم العسكري في كانون الأول من عام ١٩٩٢ وكانون الثاني ١٩٩٣، فقد قامت طائرات النقل والإمداد الضخمـة في غضـون تلـك الفـترة فقط بأكثر من ١٠٠ رحلة دعماً لسافيمبي، حيث كانت تنطلق مـن القـاعدة العسكرية الخاصة بقوات الأمن والشرطة في جنوب أفريقيا الواقعة في منطقة بومفريـت Pomfret لتقـوم بـتزويد «يونيتـا» بالعربـات المدرعـة والمدافـع وقاذفات الصواريخ إلى جانب كميات كبيرة من الذخـيرة والمـؤن. كمـا كـان هناك العديد من رحلات النقل الجوي بواسطة طائرات أصغـر حجمـاً كـان ينطلق بعضها من قطاع كـابريفي Caprivi Strip شمـالي ناميبيـا، بعـد أن تغير قليلاً الطريق الجوي الذي كانت تسلكه الطائرات آنـذاك بغيـة إخفـاء دور الدعم الذي كانت تقدمه حكومـة جنـوب أفريقيـا مـن وراء الكواليـس. وكانت معظم الرحلات التي تقوم بها طائرات النقل الضخمـة تجـري فـوق إقليم بوفوثاتسوانا عن طريق قـاعدة كامينـا الجويـة في زائـير، حيـث كـان يجري نقل المؤن جواً من تلك القاعدة إلى حركة «يونيتا» بالتعاون مع وكالة الاسـتخبارات المركزيـة الأمريكيـة. وقـد وصـل الأمـر إلى اسـتئجار بعـض الطائرات روسية الأصل من مختلف شـركات الطـيران بغيـة زيـادة التمويـه الذي يلف تلك الرحلات.

ولزعزعة استقرار حكومة حزب العمل في أنغولا (حركة الشعب لتحريـر أنغولا - سابقاً / MPLA) يجري إرسال ضباط كبار في جهاز الاستخبارات العسكرية إلى العاصمة لواندا سرا. وعلى سبيل المثـال يعمـل المديـر السـابق لجهاز الاستخبارات العسكرية، اللواء فان توندر van Tonder، في لوانـدا بصفة "مستشار اقتصادي" بشكل نظامي وقانوني. وأمـا جوهـانس سميـت Johannes Smit، وهو ضابط سابق في الكتيبة ٣٢ الـتي مـا يـزال أفرادهـا يقـاتلون حتـى الآن إلى جـانب «يونيتـا»، فيعمـل هـو الآخـر في السـلك الدبلوماسي لجنوب أفريقيا في لواندا. وهناك ضابط آخـر مـن ضبـاط جهـاز الاستخبارات العسكرية هو أليكس دي ويت Alex de Witt المسؤول حاليـاً عن الأمن في إحدى الشركات الخاصة في جنوب أفريقيا التي تتولى الإشراف على أمن مناجم الألماس في أنغولا. ويقع على عاتق هؤلاء الرجال مهمة بنـاء جبهة داخليـة ضـد حـزب العمـل الحـاكم في أنغـولا وإجـراء التحضـيرات

اللازمة للإطاحة بالحكومة في لواندا. ويقوم جهاز الاستخبارات العسكرية بتنسيق جميع هذه الأنشطة، حيث يتولى هيرني ج. ليبينبرغ H. J. Liebenberg أحد ضباط الاستخبارات العسكرية مسؤولية تنظيم خط الإمدادات المقدمة لحركة «يونيتا» عبر قطاع كابريفي شمالي ناميبيا.

غير أن جهاز الاستخبارات العسكرية ينشط أيضاً في زعزعة استقرار الحكومة الناميبية. وعلى هذا الأساس يتولى المدعو ج.د. فوستر G. D. Voster (الذي يتخذ من إحدى المناطق بالقرب من أقليم رندو قاعدة له) مهمة تهريب الأسلحة إلى داخل ناميبيا على نطاق واسع. وفوستر هذا عضو في حلقة تضم أفراداً من (كتائب) CCB سابقاً وضباطاً في جهاز الاستخبارات العسكرية ونشطاء في حركة AWB ينتشرون في ناميبيا لدعم حركة «يونيتا» وتأييدها وللعمل ضد حكومة «سوابو SWAPO». وتربط هذه الجماعة صلة وثيقة بزعيم حركة DTA المعارضة ميشاكي ميانغو Mishake Muyango. كما تقوم جنوب أفريقيا حالياً بتنفيذ عدة عمليات استخباراتية سرية في زيمبابوي، لاسيما من خلال المساعدات المالية السرية والموجهة بدقة بغية بناء معارضة موحدة في وجه موغابي ويجري تنسيق هذا الأمر حالياً مع إدغار تكيري E. Tekere والكاهن سيثول و"صديقنا القديم" أيان سميث.

الحواشي والمصادر

[١] نقلاً عن نشرة الأخبار المسائية لشبكة التلفزة الأمريكية CBS بتاريخ ٥ آب ١٩٨٦.

[٢] المصدر السابق.

[٣] مجلة «غيهايم» (الطبعة الألمانية من «توب سيكرت») (ألمانيا الاتحادية) العدد ١٩٨٦/٣، ص٣٤.

[٤] جوليوس مادير «معجم أعلام وكالة الاستخبارات المركزية» برلين، ألمانيا الشرقية، ص٤٣٢.

[٥] انظر «غيهايم» العدد ١٩٨٦/٣ ص٣٤.

[٦] نقلاً عن المصدر السابق، ص٣٤.

[٧] المصدر السابق، ص٣٥.

[٨] نفس المصدر.

[٩] نفس المصدر.

[١٠] نفس المصدر.

[١١] عولج موضوع حرب وكالة الاستخبارات المركزية في أنغولا بالتفصيل في كتاب «البحث عن الأعداء» من تأليف جون ستوكويل، نيويورك ١٩٧٨.

[١٢] صحيفة «The Citizen»، ٣ نيسان ١٩٨١، وصحيفة «Diario de Lisboa»، ٣ حزيران ١٩٨٢.

[١٣] غوردون وينتر، «داخل مكتب أمن الدولة»، بونغاي، سوفولك ١٩٨١، ص٥٤١.

[١٤] مجلة «تايم»، ١٦ أيار ١٩٨٣، ومجلة «نيوزويك»، ١٠ تشرين الأول ١٩٨٣.

[١٥] «غيهايم» (ألمانيا الاتحادية) العدد ١٩٨٧/٢، ص٣٧.

[١٦] المصدر السابق.

[١٧] مجلة «ويست أفريكا» ٣٠ أيلول ١٩٨٥.

[١٨] «هيرالد تريبيون»، ٢ كانون الأول ١٩٨٥.

[١٩] صحيفة «واشنطن بوست» ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩، ص٣٠ من الملحق.

(٢٠) «هيرالد تريبيون»، ٢٨ آب ١٩٨٧.

(٢١) صحيفة «دايلي مايل»، لوساكا (زامبيا)، ٢٦ شباط ١٩٨٧.

(٢٢) نقلاً عن «Mayibuye» (النشرة الرسمية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي) تموز ١٩٩٢.

(٢٣) انظر صحيفة «دي تاغيستسايتونغ Die Tageszeitung» (برلين/ ألمانيا) ٣ آب ١٩٩١

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول دعم وكالة الاستخبارات لحزب إنكاثا انظر مجلة «توب سيكرت» العدد الأول، (صيف) ١٩٩١.

(٢٥) انظر لمزيد من التفاصيل مجلة «Weekly Mail» (جنوب أفريقيا) العدد ٣٥، ١٩٩١.

(٢٦) يمكن الاستشهاد ببعض الأسماء عند هذه النقطة إلا أننا لن ننشرها كيلا نخدم سياسة «فرّق تسد» التي يتبعها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

(٢٧) نقلاً عن Mayibuye (النشرة الرسمية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي) تموز ١٩٩٢.

(٢٨) نقلاً عن «توب سيكرت» العدد الأول (صيف) ١٩٩١.

(٢٩) انظر التفاصيل في دورية «South Scan» (انكلترة) ١٥ تشرين الثاني ١٩٩١.

(٣٠) نقلاً عن Mayibuye، أيلول ١٩٩٢.

أفريقيا الغربية

غانا على مرمى بنادق وكالة الاستخبارات

كانت الهجمات التي شنّتها وكالة الاستخبارات المركزية ضد جمهورية غانا منذ عام ١٩٨١ عنيفة وعلى فترات متقطعة، ولكنها باتت تبدي بوضوح أعراضاً مزمنة في تواصلها واستمرارها. وهكذا أصبحت عمليات وكالة الاستخبارات ضد غانا تشكل نموذجاً يحتذى على وجه العموم، وليس تجاه الدول النامية في أفريقيا فحسب. وجمهورية غانا التي نالت استقلالها منذ عام ١٩٦٠ هي بلد زراعي يقع في غرب أفريقيا ويمتلك ثروة من المواد الخام ويزيد عدد سكانه عن (١٢) مليون نسمة، في حين تعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وحلف الناتو الأطراف الرئيسية التي يتبادل معها تجارته (بريطانيا العظمى، ألمانيا الاتحادية، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) والتي تسعى جميعها إلى تكريس آليات نهب الاستعمار الجديد المستمر في غانا كما في أمكنة أخرى في العالم. ولعل أحد تجليات تلك الجهود والمساعي يكمن في تلك السلسلة من الانقلابات العسكرية التي حدثت في أعوام ١٩٦٦، ١٩٧٢، ١٩٧٨ على مرأى من المجتمع الدولي ومسمعه.

وقد نشطت وكالة الاستخبارات المركزية، التي تأسست عام ١٩٤٧، في هذه المنطقة عندما كانت غانا لا تزال مستعمرة بريطانية تعرف باسم (ساحل الذهب) حيث توجد أكوام من الوثائق الرسمية التي تؤكد وجود مبعوثين لوكالة الاستخبارات في غانا ابتداءً من عام ١٩٥٢. وفي الثلث الأخير من الستينات بدأت وكالة الاستخبارات بتحويل مكتبها القائم في السفارة الأمريكية الكائنة عند تقاطع شارعي ليبيريا وكينبو في العاصمة أكرا

إلى مركز مناهض للنهضة الأفريقية عموماً، حيث كان حيز نفوذ هذا المركز يمتد خارج حدود غانا بكثير. وقد وجدت وكالة الاستخبارات أن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به العاصمة أكرا يناسب أغراضها تماماً، حيث يقع عدد كبير من الدول الأفريقية الأخرى ضمن دائرة قطرها ١٠٠٠ ميل ومركزها أكرا، (وهي جمهورية بينين الشعبية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهوريات الكاميرون وغينيا وتوغو والنيجر وساحل العاج وليبيريا وغينيا الاستوائية ومالي وبوركينا فاسو). وتتقاطع حدود غانا نفسها مع ثلاث دول من تلك البلدان (وهي ساحل العاج وبوركينا فاسو وتوغو) كما يُسهل منها نسبياً وعن قرب رصد ومراقبة حركة السفن المبحرة من جنوب أفريقيا إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد أربعة عشر عاماً من تسلمه منصب رئيس الوزراء في غانا أشار السياسي التقدمي كوامي نيكروما Kwame Nkrumah، الذي أصبح رئيساً للبلاد في عام ١٩٦٠، بوضوح إلى أن غانا، العضو في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية OAU، كانت تعتزم اتباع نهج سياسي واضح ضمن إطار حركة عدم الانحياز يتمثل في الحياد النزيه والتعايش السلمي والإزالة الشاملة للنزعة العنصرية والفصل العنصري في القسم الجنوبي من القارة السوداء. وما كان من وكالة الاستخبارات إلا أن شنت أولى حملاتها الضخمة في هذه المنطقة رداً على ذاك التوجه.

مجيء أوشوغنيسي لتنظيم الانقلاب

في نهاية عام ١٩٦٥ قدم إلى أكرا المدعو جون د. أوشوغنيسي John D. O'Shaugnessy متخفياً بصفة دبلوماسي أمريكي زائر، حيث قدم نفسه في بطاقة الزيارة على أنه مجرد "محلل برامج لدى وكالة التنمية الدولية AID" (مؤسسة أمريكية)، والحقيقة أنه كان متخصصاً لدى وكالة الاستخبارات المركزية في إقامة الانقلابات، فهو المتدرب الخبير الذي يتقن عدة لغات. وقد احتوت حقيبة أوراقه على معلومات وتعليمات لم يكن مصدرها وكالة الاستخبارات المركزية فحسب بل ومكتب التحقيقات الاتحادي أيضاً. حيث أفادت تلك المعلومات والتعليمات أن نيكروما كان قد تلقى علومه في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكان نشطاً للغاية

على المستوى السياسي هناك بصفته رئيساً لاتحاد الطلاب الأفارقة في الولايات المتحدة وكندا، وأنه بسبب ذلك كان ولمدة طويلة "قيد" المراقبة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الاتحادي وجهاز الاستخبارات البريطانية SIS. وقيَّمه أحد ملفات مكتب التحقيقات الاتحادي بوصفه «قومياً ذا نزعة وطنية وغير قابل للإفساد» وهي صفات كانت كافية لوكالة الاستخبارات المركزية لكي تطلق عليه حكم الإعدام سياسياً. ومن خلال تقديمهم لمبالغ من فئة الأصفار الستة نجح مبعوثا واشنطن أوشوغنيسي وهاورد بين Howard T. Bane في شراء ضباط الجيش وتحريك القوات العسكرية. وفي ٢٤ شباط ١٩٦٦ أطاح انقلاب عسكري دموي بحكومة نيكروما وأقام حكومة عسكرية تأتمر بتعليمات الولايات المتحدة، حيث استمرت هذه الحكومة ثلاث سنوات في السلطة.

ومنذ ذلك الحين وفي كل مرة لم تكن فيها المصالح الاقتصادية لبورصة «وول ستريت» (الأمريكية) محققة على الوجه الأمثل، أي عندما كانت غانا ترغب في تطبيق سياسة خارجية "منفتحة" أكثر مما ينبغي تجاه جميع الأطراف أو تجاوزت حدود النشاط والفاعلية في عملها ضد نظام الفصل العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا كانت وكالة الاستخبارات المركزية تطلق مرتزقتها، من أمثال عملاءها في السلك العسكري أشيمبونغ Acheampong (١٩٧٢) والجنرال أوكوفو Akuffo (١٩٧٨)، للإطاحة بالحكومة المعنية. وقد قدم كلاهما إلى المحاكمة في عام ١٩٧٩ حيث أقرا بجرائمهما ونفذ بهما حكم الإعدام بتهمة الخيانة العظمى. (أما أوشوغنيسي فقد افتضح أمره كاملاً بحلول عام ١٩٧١ في طول القارة الأفريقية وعرضها بصفته أحد كبار العملاء لدى وكالة الاستخبارات المركزية مما استوجب إبعاده إلى واشنطن طيلة النصف الأول من عقد السبعينات، ومن ثم "استدعاه" رؤساؤه في عام ١٩٧٩ "للخدمة" في ولاية مدراس الهندية حيث ظهر هناك متخفياً بمنصب قنصل عام مهمته رعاية المصالح التجارية للأمريكيين هناك!!).

ومن البداية حاولت الولايات المتحدة بطريقة منهجية ومدروسة وعبر ممثلي وكالة الاستخبارات المركزية في أكرا (كما في بقية البلدان) اختراق الجيش وقوى الأمن وبناء خلايا استخباراتية وإقامة احتكار للسلاح من خلال تجهيز البلاد بأنظمة الأسلحة الأمريكية حصراً. ففي الدراسة

التوثيقية التي أعدها مايكل كلير Micheal T. Clare، الباحث لدى «معهد الدراسات السياسية» في واشنطن، تحت عنوان «تلبية حاجات القمع: الدعم الأمريكي للأنظمة الاستبدادية في الخارج» يثبت الكاتب الحقائق التالية:

ـ في الفترة بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٦ تدرب ما لا يقل عن ٢٢٧ عسكرياً من غانا في الولايات المتحدة ومن قِبَلِها.

ـ تسلمت قوى الأمن في غانا في شهر تموز فقط من عام ١٩٧٩ (٥٠٠٠) بندقية و(٥) ملايين رصاصة.

كان يتمركز باستمرار اثنان من المستشارين الأمريكيين في شؤون الأمن في أكرا.

ـ في الفترة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٧٣ تدرب سبعون شرطياً من غانا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ وهناك ما يثبت أن الولايات المتحدة أنفقت خلال هذه الفترة ما مجموعه ٢٣٩ ألف دولار على شكل رشوات دفعت لضباط الشرطة في غانا.

١٩٨٢: خطة وكالة الاستخبارات المركزية «أشانتي ١»

عندما بدأ الملازم جيري رولينغز Jerry Rawlings، الشخصية الغانيّة الوطنية، ومجلسه الثوري التابع للقوات المسلحة في ٤ حزيران عام ١٩٧٩، ينشط في ميدان مكافحة الخيانة والفساد إلى تلك الدرجة الكفيلة بالقضاء عليهما، لاسيما بعد أن أخذ مجلس الدفاع الوطني المؤقت PNDC (الذي يرأسه رولينغز والذي يتمتع بتأييد جماهير الشعب) على عاتقه مهمة تحمُّل مصير شعب غانا (الذي يضم أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية)، ولت من أمام وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سنوات الخير ومواسم الخصب"، التي كانت حتى ذلك الوقت تلقى قبولاً ورواجاً في غانا.

وقد أخذ الرؤساء المتعاقبون لمركز وكالة الاستخبارات المركزية في أكرا من أمثال بين Bane ولاتراش Latrash وهاسي Haase ومساعدوهم وليامسون Williamson وتويتن Twetten وريتشاردسون Richardson يراقبون بمنتهى الحزن انهيار نتائج سنوات طويلة أمضوها في التخريب

والتدمير. وآنذاك وكإجراء وقائي تلقى هورغان Horgan مبعوث وكالة الاستخبارات في غانا أوامر مشددة من مقر القيادة في لانغلي تقضي بوجوب مغادرته لمسرح الأحداث في الوقت المناسب.

وكإجراء بديل أصبحت وكالة الاستخبارات منذ ذاك الوقت فصاعداً تدير الثورة المضادة من خارج البلاد وعلى نحو منهجي حسب التوجيهات الواردة في الوثيقة التي تحمل اسم «أشانتي Ashanti» (أشانتي اسم إمبراطورية أفريقية قديمة قامت قبل عهد الاستعمار في تلك المنطقة). ويكشف المسح الزمني التاريخي لأحداث عام ١٩٨٢ ما يلي:

علمت وسائل الإعلام الجماهيرية بقدوم أوشوغنيسي، القاتل المأجور الذي يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية، واتخاذه لأحد المنازل الكائنة في شارع 111 United Nations Drive في مونورفيا عاصمة جمهورية ليبيريا القريبة جداً من غانا مقراً لقيادة عمله وتوجيهه.

في كانون الثاني: تعرب وزارة الخارجية الأمريكية عن «أسفها» الشديد للتطورات الجديدة الجارية في جمهورية غانا. وفي الوقت ذاته تنجح صحف غانا في كشف حقيقة مفادها أن وكالة الاستخبارات المركزية، إلى جانب عدد من الدول الأفريقية «الحليفة»، كانت تجري تحضيراتها لغزو غانا.

في آذار: تفشل محاولتان لاغتيال جيري رولينغز، قام بإحداها إرهابي بريطاني مقابل ١٥٠ ألف جنيه استرليني، في حين توجد تقارير أخرى تفيد أن عدداً من أفراد الجيش كان قد جُند لتنفيذ مؤامرة اغتيال ثانية.

في تموز: بدأت الاحتكارات الأجنبية بتخفيض الإنتاج وتسريح العمال في فروع شركاتها في غانا وذلك بغية ضرب اقتصاد البلاد. وجاءت الإجراءات الموازية من جانب بعض الشركات الأمريكية والبريطانية والألمانية الاتحادية لتترك أثرها القوي هي الأخرى. فعلى سبيل المثال قامت شركة (فالكو VALCO) لتكرير الألمنيوم، والتي يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي، بتخفيض إنتاجها على نحو مريع نزولاً إلى نسبة الخمس من الطاقة المتاحة وهددت بإجراء تسريحات جماعية للعمال. وفي نفس الوقت تم رفع رقابة الدولة عن ٦٠ ألف طن من مادة الكاكاو، أي ما

يعادل ثلث إجمالي الصادرات من هذا المحصول الوحيد في البلاد وتم تهريبها إلى الخارج بقصد خلق نقص في العملات الأجنبية. وكذلك تم اغتيال ثلاثة من كبار القضاة المعينين من قبل الدولة.

في أيلول: تفضح صحيفة «ووركرز بانر Worker's Banner» الصادرة في أكرا العمليات التي يقوم بها إرهابيو وكالة الاستخبارات المركزية من أجل إشعال فتيل النعرات والفتن العرقية.

في تشرين الأول: اعتقال مجموعة من عملاء وكالة الاستخبارات المركزية في أكرا، كانت مهمتهم التغلغل في صفوف القوات المسلحة وإثارة الاستياء والاضطراب. وحاول صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ضرب اقتصاد غانا وتقويض سيادتها الوطنية عبر فرضه لشروط صارمة في مسألة سداد الديون المترتبة له على غانا. وفي ٢٣ تشرين الثاني قامت في أماكن متعددة محاولة انقلابية على يد عدد من العسكريين المناهضين للجيش الوطني، ومع ذلك تم القضاء عليها في مهدها بفضل تعاون السكان المدنيين. وفرّت من البلاد آنذاك النواة المنظمة لذاك الانقلاب، أي الدبلوماسيون الأمريكيون السبعة بمن فيهم أوشوغنيسي – منظم الانقلابات من الطراز الأول – الذي كان قد قدم إلى غانا بالأساس من أجل تلك الغاية. وكان السفير الأمريكي توماس سميث Thomas Smith أحد أعضاء تلك النواة واضطر للانسحاب إلى نيجيريا بعدما افتضح أمره.

كيسي يرفض الاستسلام

في عام ١٩٨٣ شددت وكالة الاستخبارات المركزية من عملياتها الموجهة ضد غانا. فقد سُدَّ النقص في خزائن التخريب والتدمير القائمة في مقار القيادة في واشنطن ولانغلي ومُدَّت بدماء جديدة بعد أن تم تشكيل هيئات خاصة رديفة على مختلف المستويات القيادية وفي مختلف المواقع. وكذلك صعَّد كل من الشركات الغانيّة التابعة للاحتكارات الأمريكية، والنادي الأمريكي في أكرا، والدبلوماسيين الأمريكين من محاولاتهم إجراء اتصالات وإقامة علاقات مع "الأدوات السوداء" المطواعة (من العملاء والمجرمين والخونة) في غانا.

كانون الثاني ١٩٨٣: تحذر صحيفة «بيبولز ديلي تلغراف» الصادرة في أكرا قراءها من أن خبير الانقلابات أوشوغنيسي قد دخل غانا مرة ثانية. وجاءت ردة الفعل في داخل البلاد وخارجها لتضيِّق على عرض السلع والبضائع في السوق مما أثار حالة قلق واضطراب واسعة. وفي لندن أطلقت وكالة الاستخبارات الأمريكية ونظيرتها البريطانية بالتعاون مع المهاجرين المناهضين للثورة ماسمي بـ«الحملة في سبيل الديمقراطية في غانا». وكانت حملة عنيفة شرسة اشترك فيها جهاز الموساد الاسرائيلي عبر تسريبه لجماعات إرهابية مدججة بالسلاح إلى داخل تلك البلاد. كما تبين لهيئة الإذاعة البريطانية في لندن أن الرائد الغاني الأسبق بوكير دجان Boakyr Djan ما هو إلا أحد أخصائيِّ الحرب النفسية، أي الدعاية التخريبية وإثارة الشغب المعادي لغانا في صفوف الرعاع.

آذار: في بداية هذا الشهر بدأت وكالة الاستخبارات ثاني محاولتها العنيفة لضرب مجلس الدفاع الوطني المؤقت (...) ودُفعت الوكالة نحو معاناة الكارثة مرة ثانية، فقد انهارت الصيغة المعدلة من الخطة، والمعروفة باسم «أشانتي١أ / Ashanti 1a» أمام ضغط المقاومة الشعبية ويقظة العين الساهرة لجهاز الأمن الوطني الغاني الذي يتمتع بروح عالية من الانضباط.

«أشانتي٢»... فاشلة أيضاً

في عام ١٩٨٥ بدأت وكالة الاستخبارات تنفيذ عمليتها الجديدة «أشانتي٢»، ومن جديد كانت السفارة الأمريكية في«أكرا»بؤرةالأنشطةالسرية.

ففي أوائل أيار شن جهاز الأمن في غانا – الذي كان قد راكم خبرات كبيرة حتى ذلكٍ الحين – حملة مداهمة كشف فيها إحدى شبكات التآمر الامبريالي. وتمكّن عميل وكالة الاستخبارات المركزية المأجور، العميد البحري د.ج أوبانج D. J. Oppang، آمر القوى البحرية في غانا (الذي كان قد خدم في عامي ١٩٨٢–١٩٨٣ رئيساً لهيئة أركان القوات المسلحة)، من الفرار خارج البلاد. إلا أن باقي الجنود المرتزقة الذين عملوا لصالح الوكالة كان عليهم مواجهة الإدعاء العام في المحاكم، وكان من بينهم فيليكس بيزا Felix Piesa، أحد موظفي السفارة الأمريكية (الذي كان قد تلقى حفنة من الدولارات من باب الرشوة لقاء ترك عمله لدى قوى الأمن في

غانا)، والخائن ثيودور اتليدو Theodor Atledu، وروبرت جو آبلا Robert Joao Appla الموظف في مكتب البريد الذي كان قد تلقى الرشاوي من وكالة الاستخبارات لقاء قيامه بالتجسس السري على مسؤولي الدولة، وكذلك ستيفن بلفور اوفوسي-آدا S. B. Ofosi-Adda، وهو أحد رؤساء دائرة الشرطة الفاسدين. كما ظهرت أسماء أخرى في قائمة العملاء المأجورين لوكالة الاستخبارات، ومنها اسم استاذ علم القانون سام أوكودسيتو S. Okudseto الذي كانت مهمته إثارة زملائه وطلابه ضد الحكومة. ومن جانبها حاولت الإدارة الأمريكية حماية وكالة استخباراتها وأن تضغط على غانا باستخدام أساليبها المعتادة، فقد هددت إدارة ريغان بتجميد مساعداتها المالية لغانا، وهي المناورة التي فشلت أيضاً. وفي ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٨٥ طُرد من غانا أربعة مواطنين أمريكيين، جميعهم من السلك الدبلوماسي، بعد إدانتهم بتهمة القيام بأعمال غير مشروعة حيث شُهِّر بهم بوصفهم أشخاص غير مرغوب بوجودهم في البلاد فغادروها متجهين إلى توجو Togo، وهم:

- روبرت لي كايل Robert Lee Kile (موظف في القسم الإداري لدى السفارة الأمريكية).
- لورنس غاروفي Lawrence Gaarufi (المدير الأقليمي لجهاز المعلومات الأمريكي، اختصاراً USIS).
- بروس دين تيفت Bruce Dean Tefft (ضابط لدى وكالة الاستخبارات).
- الآنسة أنيتي وودامز Ms. Annette Woodams (موظفة لدى وكالة الاستخبارات).

وجاءت ردة الفعل من جانب وكالة الاستخبارات تجاه عمليات الطرد تلك على شكل خطتها الهجومية «أشانتي٢» التي خطتها أيادي بعض الخبراء في شؤون غانا لدى وكالة الاستخبارات من مثل جون بول هورجان (٥٨ عاماً) وفيليب هـ. رينغدال Ph. H. Ringdahl (٤٧ عاماً) إلى جانب شخص آخر يدعى باركر بورغ P. W. Borg.

وهكذا تم تحميل السفينة «نوبيستور» Nobistor بالأسلحة الخفيفة والثقيلة وقوارب الإنزال والمرتزقة القادمين من الولايات المتحدة والأرجنتين، حيث رست على مبعدة من الشواطئ البرازيلية وهي على

أهبة الاستعداد للتحرك، ولكنها كانت تنتظر التحاق ٨٠ مقاتلاً آخر من الأفارقة المناهضين للثورة. إلا أن البحرية البرازيلية تدخلت هذه المرة واحتجزت السفينة «نوبيستور» التي اخترقت المياه الإقليمية للبرازيل، حيث اعتقلت طاقم السفينة فضلاً عن المرتزقة المدججين بالسلاح الذين كانوا يعملون تحت أمرة ثمانية من عملاء وكالة الاستخبارات المتمرسين جرّاء اشتراكهم في حرب فيتنام. وقام البرازيليون بالتحقيق معهم ثم احيلوا إلى المحاكم البرازيلية المختصة.

ولكن ثمة سؤال جوهري يبقى بانتظار الإجابة عليه:

ما هو سر النجاحات الكبيرة التي تحرزها الدولة الغانيّة وحكومتها في وجه إرهاب الدولة الوحشي الذي تمارسه وكالة الاستخبارات المركزية على نحو مستمر؟

والجواب هو أن مجلس الدفاع الوطني المؤقت يحظى بشعبية واسعة في صفوف الشعب ويمكنه الاعتماد بثقة على منظماته المحلية في المناطق السكنية والقرى ومواقع العمل ومؤسسات الدولة. ويصف جيري رولينغز هذا الأمر كما يلي: «من الجائز أن نظام لجان الدفاع الشعبية لا يزال غير مكتمل التكوين، إلا أنه يبقى الأساس الذي تستند إليه الثورة في غانا».

ويظهر الجدول التالي أسماء بعض العملاء البارزين لوكالة الاستخبارات إلى جانب أمكنة وتواريخ ولادتهم وفترات تمركزهم وعملهم في غانا، مع مناصب البعض منهم:

١	بين، هاورد ت.	مواليد فرجينيا، ٥ آب ١٩٢٧	١٩٦٤- ١٩٦٧، رئيس مركز الوكالة في غانا.
٢	بيري، ويليام ي. الابن	مواليد أيلينويز ، ٨ كانون الأول ١٩١٩	١٩٥٦ - ١٩٥٨.
٣	برايتون، دونالد ي.	مواليد رودي آيلاند، ١٧ أيلول ١٩٣٢	١٩٦٣- ١٩٦٥.
٤	بريم، فانس دبليو.		١٩٧٠ - ١٩٧١.
٥	بيرغس دوايت س.	مواليد نيوجيرسي، ٥ أيلول ١٩٣٥	١٩٦٤.
٦	كاري، وليام د.	مواليد ماساشوتيس، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٨	١٩٧٠ - ١٩٧٤، رئيس مركز.

٧	تشاريت، ويلفريد ج.أ.		١٩٧٧، مساعد رئيس مركز.
٨	كرين، كنت ب.	مواليد ٢٥ تموز ١٩٣٥	١٩٦٥ ـ ١٩٦٧.
٩	ديبري، ديلارد آميس	مواليد ميتشيغان، ١ تشرين الثاني ١٩٢٨	١٩٦٤ ـ ١٩٦٦.
١٠	ايسون، ايرل ت.		١٩٧٤ ـ ١٩٧٧.
١١	ايدموندسون، وليام ب.	مواليد ميسوري، ٦ شباط ١٩٢٧	١٩٦١ ـ ١٩٦٣.
١٢	فوي، ادوارد ج. الابن	مواليد تكساس، ٦ أيلول ١٩٢٣	١٩٦٢ ـ ١٩٦٤.
١٣	هاسي، جيمس دودلي	مواليد نيويورك، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٠	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، رئيس مركز.
١٤	هاموند روبرت ج. الابن		١٩٧٥ ـ ١٩٧٨.
١٥	هورغان، جون بول	مواليد أوهايو، ٩ شباط ١٩٢٨	١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ رئيس مركز.
١٦	انسي، روبرت دبليو.	مواليد٣ تشرين الأول ١٩٣٤	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠.
١٧	كلوك، ماري ل.		١٩٧٨.
١٨	لاركين، لورانس ب.	مواليد ماساشوتيس، ٣٠ أيلول ١٩٣٦	١٩٦٦ ـ ١٩٦٩.
١٩	لاتراش، فريديريك والدو	مواليد نيويورك، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٥	١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، رئيس مركز.
٢٠	لينك، ايرل هـ	مواليد نيوجيرسي، ١٩ أيلول ١٩٢٣	١٩٥٧ ـ ١٩٦٢.
٢١	مارين، اوسكار ف.	مواليد كارولينا الشمالية، ٥ أيلول ١٩٣٥	١٩٦٤.
٢٢	أوشوغنيسي، جون د.	مواليد نيويورك، ٥ تشرين الثاني ١٩٣٩	١٩٦٨ ـ ١٩٧١.
٢٣	بينا، بول أ.		١٩٧٣ ـ ١٩٧٦.
٢٤	بلايير، ادغار إميرسون	مواليد كولورادو، ٦ أيار ١٩٣٢	١٩٦٢ ـ ١٩٦٤.

٢٥	ريتشارد، جاريل هـ	مواليد أوريجون، ٥ آب ١٩٤٠	١٩٧٥ـ ١٩٧٧، مساعد رئيس مركز.
٢٦	روزفلت، جوناثان	مواليد ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٠	١٩٧١ ـ ١٩٧٣.
٢٧	ساندلين، روسكو ن.	مواليد تكساس، ٦ كانون الأول ١٩٤٠	١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.
٢٨	ستانلي، وليام ريتشارد	مواليد جورجيا، ٢ كانون الأول ١٩٤١	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.
٢٩	تايلور، جون جاكسون	مواليد أركنساس، ٤ كانون الأول ١٩٣١	١٩٥٧ ـ ١٩٥٩.
٣٠	تيوالت، رونالد لي	مواليد ولاية واشنطن، ١ نيسان ١٩٣٥	١٩٦٢ ـ ١٩٦٤.
٣١	توماس، تشارلز وليام	مواليد تكساس، ٢٠ حزيران ١٩٢٢	١٩٥٣ ـ ١٩٥٤.
٣٢	تكنور، جويل د.	مواليد نيويورك، ٢٧ أيلول ١٩٣٩	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، رئيس مركز.
٣٣	تويتين، توماس آلان	مواليد آيوا، ٣١ آذار ١٩٣٥	١٩٧١ ـ ١٩٧٣، مساعد رئيس مركز.
٣٤	والش، توماس هـ	مواليد تكساس، ١٠ آب ١٩٢٤	١٩٦٥ ـ ١٩٦٦.
٣٥	وليامسون، تشارلز ج.	مواليد كونيكتيكت ٩ كانون الأول ١٩٢٦	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، مساعد رئيس مركز.

ومن بين العملاء الأخرين الذين قاموا بأعمال تخريبية في غانا نقرأ أسماء:

باكى، ألفريد سى. — هوغز، روبرت ج.

بانغز، كارول ي. — ماك كيلفى، لاري هـ

براون، كلايد أ. — باركس، بول د.

تشابمان، ريتشارد ي — ترانكل، دونالد ج.

كول، روبرت ل.

ومن الجدير بالذكر أن جميع العملاء المذكورين أعلاه كانوا يعملون سراً في غانا تحت ستار السلك الدبلوماسي الأمريكي.

محاولات الاغتيال

التي نفذتها وكالة الاستخبارات

تشكّل محاولات الاغتيال على الدوام موضوعاً حساساً، حتى بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية. وهذا ما أكده مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق ريتشارد هيلمز في ٦ آذار ١٩٧٢ عندما قال: «أثارت التقارير الصحفية الصادرة مؤخراً الشكوك حيال تورط وكالة الاستخبارات المركزية في محاولات اغتيال. وكما تعلمون جيداً فإن هذه القضية ليست مثار بحث ...»[١] ولكن وبعد ثلاث سنوات، أي في عام ١٩٧٥، أفضت الجدالات الشعبية التي دارت حول هذه القضية إلى تشكيل «لجنة تشرش Church Committee» وهي لجنة تحقيق خاصة تابعة لمجلس الشيوخ كانت مهمتها التحقيق في شؤون وكالة الاستخبارات وتقصي احتمال تورطها في قضايا تتعلق بمحاولات اغتيال.

«ورد في تقرير هذه اللجنة أن وكالة الاستخبارات حاولت قتل بضعة أشخاص فقط ضمن مجموعة من العمليات باءت جميعها بالفشل، حيث ظهر في كافة القضايا التي تم التحقيق فيها أن شخصاً آخر – وفي سلسلة من الصدف اللافتة حقاً للانتباه – قد أتم ما لم تستطع وكالة الاستخبارات إنجازه: مثل اغتيال باتريس لومومبا Patrice Lumumba في الكونغو عام ١٩٦٠، واغتيال رفائيل تروخيلو Rafael Trujillo في جمهورية الدومنيكان عام ١٩٦١، واغتيال نجودنه ديم Ngo Dinh Diem في فيتنام (مع شقيقه نجودنه نهو Ngo Dinh Nhu) في عام ١٩٦٣، واغتيال الجنرال رينيه شنايدر Renee Schneider في تشيلي عام ١٩٧٠. وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من فشل محاولة وكالة الاستخبارات "وضع حد لنشاط" أحد الضباط الإيرانيين من الجناح اليساري، إلا أن هذا الرجل الذي جاء ذكره دون تحديد اسمه كان مصاباً بداء مميت عندما أطلقت شرذمة من الرجال النار عليه في بغداد».[٢] كما تلقت «لجنة تشرش» بعض المعلومات حول

محاولات اغتيال قامت بها وكالة الاستخبارات ضد كل من فرانسوا دوفاليه Francois Duvalier في هـايتي وسـوكارنو Sukarno في أندونيسـيا وتشـي غيفارا Che Guevara.

ومن البداية وُضع أمام التحقيقات التي كانت تجريهـا «لجنـة تشـرشٍ» عدد من الإعاقات الحقيقية، فهي لم تبحث في التفاصيل التي كانت معقدة على الغالب ولا في الخلفيات المرافقة لمحاولات الاغتيال كما لم تركـز علـى الحقيقة القائلة أن وكالة الاستخبارات كانت عموماً تشتري عمـلاء أجـانب أو مرتزقـة محـترفين مـن أجـل تنفيـذ هـذا «العمـل القـذر» أو أنهـا كـانت تستخدم أجهزة الاسـتخبارات في البلـدان الصديقـة للتغطيـة علـى آثارهـا. وهكذا على سبيل المثال ساعدت وكالة الاستخبارات مكتب أمـن الدولـة في جنوب أفريقيا BOSS وجهاز الاستخبارات في تشيلي DINA في أن يشكلا معاً فريقاً من القتلة قوامـه مـن الكوبيـين في المنفـى. وجـاء رد الجميـل مـن جانب جهاز الاستخبارات في تشيلي على شكل اغتيال ١٧ فرداً مـن أفـراد جهاز الأمن الكوبي، في حين قام الجنوب أفريقيون بدورهـم بتقديـم بعـض المعلومات السرية إلى مقر قيادة الوكالة في لانغلي.[٣]

وفي عام ١٩٨١ في لندن، شهد الانكليزي جون بـانكس John Banks، الذي سبق له أن قاتل بسلاح وكالة الاستخبارات كمرتـزق في أنغـولا، بـأن فرانك ستورغيس Frank Sturges، أحد عملاء الوكالة المسؤول عن التعـاقد مع المأجورين، كان قد اتصل به وطلب منه اغتيال الديكتاتور النيكـاراغوي أناستازيو سوموزا Anastasio Sumoza. وكان قصد الوكالة من هذا العمـل اسـتبدال نظـام آخـر في (منـاغوا) بنظـام سـوموزا شـريطة أن يكـون النظـام الجديد أكثر تودداً وتملقاً للولايـات المتحـدة الأمريكيـة ممـا يمنـع الشـعب النيكاراغوي بالتالي من تحقيـق انتصاره تحـت قيـادة الجبهـة السـاندينية Frente Sandinsta.[٤]

وفي ١٤ نيسـان عـام ١٩٨٤ أكـد روبـرت وايـت R. White، السـفير الأمريكي الأسبق في السلفادور أنه كان يعلم أن وكالة الاستخبارات المركزيـة كانت قـد دربـت المرتزقـة ودفعـت الأمـوال لهـم مـن أجـل اغتيـال بعـض السياسيين من نيكاراغوا. كما أطلـع الـرأي العـام الأمريكـي عـن العلاقـات الوثيقة التي تربط جهاز الاستخبارات الأمريكي بفرق المـوت في العديـد مـن بلدان أميركا الوسطى والجنوبية، تلك الفرق التي كانت تغتال بشكل منظـم

النقابيين والأعضاء المنتمين إلى قوى المعارضة السياسية والأحزاب اليسارية.[٥] وقد ذكر وزير أمن الدولة في نيكاراغوا لينين سيرنا Lenin Cerna في مقابلة أجراها مع مجلة «غيهايم Geheim» الألمانية الغربية أن عصابات المعارضة المسلحة (الكونترا) قامت بتوجيه من وكالة الاستخبارات بأكثر من ٢٠٠ محاولةٍ لقتل زعماء الثورة النيكاراغوية.[٦] وإذا ما بدا الأمر ضرورياً بالنسبة للمنظرين الأمريكيين لم تكن وكالة الاستخبارات لتتورع عن اغتيال أصدقائها بالذات إما بشكل مباشر أو عن طريق بعض القوات المدربة على يديها أو الموجهة من قِبلها. وفي الصفحات التالية سوف نورد بالوثائق سلسلة من محاولات الاغتيال التي كانت بتوجيه من وكالة الاستخبارات المركزية وتدبيرها.

الحواشي:

١. نقلاً عن «نشرة معلومات العمليات السرية»، العدد ٨/١٩٨٠.

٢. المصدر السابق، ص٢١.

٣. نفس المصدر، العدد ١١/١٩٨٠ ص ٢٨و٣٢. وأيضاً مجلة «نيوز جورنال»، ويلمنغتون، ديلاوير، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٤ شباط ١٩٨٠

٤. «نشرة معلومات العمليات السرية»، العدد ١٧/١٩٨٢ ص٥٢.

٥. المصدر السابق، العدد ٢٠/١٩٨٠، ص٤٤

٦. مجلة «غيهايم Geheim» (ألمانيا الاتحادية) العدد ١/١٩٨٦.

أفريقيــــا

باتريس لومومبا

بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٦١ اغتيل في مدينة اليزابيثفيلي، باتريس لومومبا Patrice Lumumba أحد أبرز المناضلين في سبيل الحرية في أفريقيا ورئيس وزراء جمهورية الكونغو (زائير حالياً). وكانت بلجيكا في ٣٠ حزيران عام ١٩٦٠ قد منحت مستعمرتها السابقة (الكونغو) استقلالها، حيث تشكلت فيها حكومة ائتلافية ديمقراطية بقيادة رئيس وزرائها الجديد باتريس لومومبا بعد أن حقق نصراً ساحقاً في الانتخابات. وبعد ذلك بوقت قصير وصل إلى العاصمة لورانس ديفلن Lawrence Devlin (واسمه الحركي فكتور هيدجمان Victor Hedgman) لاستلام منصب رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية هناك وليباشر عمله في زعزعة استقرار الحكومة الديمقراطية الجديدة. وهكذا بدأ ضباط الجيش اليمينيون بالتمرد والعصيان بدعم من مركز وكالة الاستخبارات في الكونغو، في حين تدخل حكام بلجيكا، المستعمرون "الأسياد" للكونغو سابقاً، وأرسلوا قوات عسكرية ونظموا انسلاخ مقاطعة (كاتانغا) عن جسد الجمهورية الجديدة.

وبناءً على أوامر من الرئيس آيزنهاور عقدت إحدى اللجان الخاصة التابعة لمجلس الأمن القومي الأميركي اجتماعاً لها بتاريخ ٢٥ آب عام ١٩٦٠ من أجل تخطيط عمليات وكالة الاستخبارات في الكونغو. وكان مما ضمته هذه الخطط بوضوح اغتيال باتريس لومومبا، حيث أعطيت الأوامر للمدعو ريتشارد بيسيل Richard Bissell رئيس الدائرة المسؤولة عن تنفيذ هذا النوع من العمليات لدى وكالة الاستخبارات أن يقوم بإعداد الترتيبات الضرورية لهذا الغرض. وكلف بيسيل بدوره المدعو سدني غوتلب

Sidney Gottlieb، الذي كان يعمل في هذا المشروع مستخدماً اسمه الحركي جوزيف شنايدر Joseph Schneider، بتحضير السم الكفيل بقتل لومومبا. ووجد غوتلب ما كان بحاجة إليه، ووضّب ما يدعى «طرد الاغتيال» وطار به إلى الكونغو حيث سلمه إلى مركز الوكالة هناك.

وبعد ذلك بوقت قصير تم إرسال أحد عملاء الوكالة، جوستين أودونيل Justin O'Donnell، إلى الكونغو، وكان بحوزته من باب الاحتياط للطوارئ جواز سفر مزيف باسم مايكل مولروني. وعند وصوله أمره بيسيل أن يقتل لومومبا بواسطة السم الذي سُلم إليه، ولكن أودونيل رفض تنفيذ الأمر.

وعندها استأجرت وكالة الاستخبارات اثنين من المرتزقة لارتكاب هذه الجريمة، حيث يرد ذكرهما في الأوراق السرية للوكالة تحت الاسمين الرمزيين QJ/WIN و WI/ROGUE. وقد وصلا إلى الكونغو في شهر كانون الأول من عام ١٩٦٠، وفي ليلة ١٧ كانون الثاني ١٩٧١ تم اغتيال لومومبا. ويذكر جون ستوكويل، العميل السابق للوكالة، أنه التقى بعد تلك الحادثة بعدة سنوات أحد ضباط الوكالة الذي أخبره أنه نقل جثة لومومبا في صندوق سيارته.

المصادر:

— س. ب. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث»، نيودلهي ١٩٨٥.

— ي. هاينريش/ ك. أولريش: «حرب الجيش الخفي»، برلين (ألمانيا الديمقراطية) ١٩٨٣.

— ي. راي/ دبليو شاب وآخرون: «الأعمال القذرة – المجلد ٢/ وكالة الاستخبارات المركزية في أفريقيا» نيويورك ١٩٨٠.

كوامي نيكروما

منذ عام ١٩٦٠ حتى الإطاحة به في شباط من عام ١٩٦٦ كان كوامي نيكروما أول رئيس وزراء لجمهورية غانا التي كانت حديثة العهد

بالاستقلال آنذاك. وفي أثناء ولايته جرت تغييرات ديمقراطية عديدة في البلاد. وبوصفه زعيماً سياسياً كان نيكروما يجسِّد تطلعات القارة الأفريقية جمعاء نحو الاستقلال والتحرر الاجتماعي والسياسي. ففي تشرين الأول من عام ١٩٦٥ نشر نيكروما كتاباً حاز على قدر كبير من الاحترام والتقدير، وكان اسم ذلك الكتاب: «الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية»، حيث أهداه إلى «المناضلين في سبيل الحرية في أفريقيا، الأحياء منهم والأموات».

وفي هذا الكتاب أدان نيكروما الجرائم التي ترتكبها وكالة الاستخبارات المركزية في العالم الثالث، الأمر الذي أثار ردة فعل عنيفة في واشنطن وبالإجماع. فقد احتجت الحكومة الأمريكية وامتنعت عن دفع ما مقداره ٣٥ مليون دولار من المساعدات التنموية التي كانت قد وعدت بتقديمها لجمهورية غانا. وبعد أربعة أشهر نظمت وكالة الاستخبارات انقلاباً أطاح بحكومة نيكروما.

في عام ١٩٦٤ أصبح هوارد بين Bane رئيساً لمركز وكالة الاستخبارات داخل السفارة الأمريكية في أكرا عاصمة غانا، التي وصلها في نهاية عام ١٩٦٥ جون د. أوشوغنيسي متنكراً بصفة دبلوماسي أمريكي زائر وذلك من باب تقوية فريق الوكالة هناك. وكان أوشوغنيسي يعرِّف عن نفسه بصفته «محلل برامج لدى وكالة التنمية الدولية» ولكنه في حقيقة الأمر كان متخصصاً في الانقلابات وممن تلقوا تدريباً رفيع المستوى لدى وكالة الاستخبارات المركزية في تدبيرها. واحتوت حقيبته الدبلوماسية على كمية من الدولارات من فئة الأرقام الستة إلى جانب تعليمات واضحة وصريحة كفيلة بتنظيم انقلاب ضد نيكروما، وكان أن ورد فيها صراحة إمكانية اغتيال نيكروما.

ولقد نجح أوشوغنيسي في تنظيم جماعة من ضباط الجيش الغاني الذين نفذوا الانقلاب في شباط ١٩٦٦. وبعد بضعة أيام أرسلت الطغمة العسكرية الجديدة الموالية للولايات المتحدة إلى مقر قيادة وكالة الاستخبارات المركزية طائرة متخمة بأحدث الأسلحة السوفييتية (التي كانت قد تسلمتها حكومة نيكروما) لقاء ١٠٠ ألف دولار نقداً.

وبعد عشرين عاماً تقريباً سافر أوشوغنيسي إلى أكرا مرة ثانية، ولكن هذه المرة من أجل تنظيم الإطاحة بحكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت

بقيادة جيري رولينغز Jerry Rawlings، تلك الحكومة التي كانت قد وصلت إلى السلطة في عام ١٩٨٠ والتي كانت قد وضعت نصب أعينها هدف تطبيق برنامج من الاصلاحات الاجتماعية والسياسية[1]، شأنها في ذلك شأن حكومة نيكروما.

المصادر:

ـ وليام بلوم: «وكالة الاستخبارات المركزية - التاريخ المنسي» لندن، ١٩٨٦.

ـ ي. راي/ دبليو شاب وآخرون: «الأعمال القذرة المجلد ٢/ وكالة الاستخبارات المركزية في أفريقيا»

ـ جون ستوكويل: «البحث عن الأعداء» نيويورك ١٩٧٨

الحاشية:

[1] من أجل مزيد من التفاصيل حول أنشطة وكالة الاستخبارات لزعزعة الاستقرار في غانا راجع مجلة «غيهايم Geheim» (ألمانيا الاتحادية) العدد ٣/ ١٩٨٦.

ادواردو موندلين

كان ادواردو موندلين Eduardo Mondlane أحد زعماء حركة «فريليمو FRELIMO» لتحرير موزامبيق التي نظمت النضال التحرري ضد السلطة الاستعمارية البرتغالية التي كانت ترتدي آنذاك شكل نظام حكم ديكتاتوري فاشي.

وكان اغتيال موندلين عملية مشتركة بين جهاز الاستخبارات البرتغالي PIDE ووكالة الاستخبارات المركزية وحملت الاسم الرمزي «زونا ليستة Zona Leste». ففي أواخر الستينات تم تقديم "صحفيين" من وكالة «أجنتر برس» الصحفية Aginter-Press، هما جان ماري لوران Jean-Marie Laurent وروبرت ليروي Robert Leroy، إلى السفارة الصينية في (بيرن) عن طريق أحد الأحزاب الماوية السويسرية، حيث سرعان ما اكتسبا ثقة الدبلوماسيين الصينيين نتيجة تبنيهما لوجهات نظر مناهضة للاتحاد السوفييتي.

وكانت وكالة «أجنتر برس» الصحفية تُستخدم كغطاء لعمليات جهاز الاستخبارات البرتغالي وكان لها صلات وثيقة بوكالة الاستخبارات المركزية. وفي ظل المعونة المقدمة من جانب الصينيين لم يجد العميلان صعوبات كبيرة تعترض تغلغلهما في صفوف العديد من حركات التحرر الأفريقية وبالتالي تسريب معلومات حساسة إلى أسيادهما حول الهياكل العسكرية والسياسية لحركة «فريليمو» وجهازها الأمني.

وفي شباط ١٩٦٩ استلم كل من موندلين ودوس سانتوس Dos Santos، وهما من قادة حركة «فريليمو»، رسالة مفخخة مخفية في كتاب. وحالما فتح موندلين الكتاب انفجر وأرداه قتيلاً.

وكان من المتورطين في عملية الاغتيال هذه اثنان من أعضاء حركة «فريليمو لتحرير موزامبيق» كان جهاز الاستخبارات البرتغالي قد قام بتجنيدهما، وهما الأخوين سيمانغو ولازارو نكوافاندامو Simango and Lazaro N'kwavandamo، حيث كانا يقومان بالاتصال مع الجهاز المذكور عبر أحد رجال الأعمال الأغنياء في موزامبيق ويدعى جورج جارديم Jorge Jardim الذي يرتبط هو الآخر بعلاقات وثيقة مع وكالة الاستخبارات المركزية.

المصدر:

ـ ي. راي/ دبليو شاب: «الأعمال القذرة /المجلد ٢ – وكالة الاستخبارات المركزية في أفريقيا» نيويورك ١٩٨٠.

أميلكار كابرال

حالما غادر أميلكار كابرال Amilcar Gabral حفلة كوكتيل أقيمت في السفارة البولونية في كوناكري عاصمة غينيا في ٢٠ كانون الثاني من عام ١٩٧٣ اغتيل على يد مجموعة من المهاجمين. وكان كابرال أحد زعماء حركة التحرر الوطني في غينيا – بيساو PAIGO التي كانت تناضل في سبيل الاستقلال عن الاستعمار البرتغالي. وبوصفه أحد زعماء هذه الحركة التحررية ولكونه منظراً سياسياً، كان كابرال أحد الشخصيات البارزة في النضال الأفريقي في سبيل الحرية والاستقلال.

وكانت أجهزة الاستخبارات البرتغالية والجنوب أفريقية والأمريكية تتعاون فيما بينها، حيث كانت مجموعة القتلة المأجورين تتعقب كابرال منذ أوائل عام ١٩٧٠ بعد أن وُعدوا بمكافأة مالية كبيرةٍ إذا ما نجحوا في مهمتهم. وفي كانون الثاني من عام ١٩٧٣ "تكللت" أخيراً مساعيهم لقتله "بالنجاح". وبعد ذاك الهجوم بوقت قصير وجّه سيكوتوري Sekou Toure، رئيس غينيا، أصابع الاتهام إلى جهاز الاستخبارات البرتغالي ووكالة الاستخبارات المركزية بوصفهما القوتين اللتين كانتا تعملان من وراء الستار في تلك العملية.

المصدر:

ـ مجلة «نيوزويك» ٥ شباط ١٩٧٣.

جوليوس نيريري

كان نيريري Nyerere أول رئيس لجمهورية تنزانيا، وهو لا يزال حتى اليوم رئيس الحزب الوطني في تنزانيا CCM وأحد زعماء حركة عدم الانحياز، كما يعتبر رمزا لنزعتين اثنتين، أولاهما تطلع الشعوب الأفريقية نحو التحرر الاجتماعي عبر تطبيق عملية إعادة هيكلة اشتراكية ضمن مجتمعاتهم، وثانيهما تقديم الدعم الفعال لحركات التحرر في أفريقيا الجنوبية.

وبالتعاون مع جهاز الاستخبارات البريطاني طوّرت وكالة الاستخبارات المركزية في الستينات خطة من شأنها خلق الاضطرابات السياسية والاقتصادية في تنزانيا. وتمكنت هذه الوكالة، بالاستناد إلى الصلات التي أنشأها جهاز الاستخبارات البريطاني على مدى سنين طويلة إبان فترة تألق انكلترة بوصفها إحدى القوى الاستعمارية، من تجنيد مجموعة من السياسيين المتنفذين في تنزانيا خدمة لأهدافها وتحقيقاً لمآربها. وكان من بين هؤلاء مدير جهاز الاستخبارات التنزانية كومبي Kombe، وقائد الجيش الجنرال موسوجوري Musuguri وعدد من المسؤولين الحكوميين مثل كاجامو Kajamu، جاماليا Jamalia، ماكان Mkan، ميسويا Msuiya، وبومان Boman.

وفي كانون الثاني ١٩٨٣ قام جهازا الاستخبارات الأمريكـي والبريطـاني بتنظيم انقلاب عسكري على غرار الانقلاب الذي جرى في تشـيلي، حيـث وقعت أصـابع الاختيـار علـى أوسـكار كامبونـا Oscar Kambona وب. روغانغـير P. Ruganguir لـتزعم ذاك الانقـلاب. وممـا ورد في الخطـط الموضوعة كان تمرد قطاعات معينة داخل الجيش ضد الحكومة وإقامة طغمة عسكرية لحكم البلاد، وكان من المقرر أيضاً حل الحزب الوطـني في تنزانيـا واعتقال مسؤوليه أو تصفيتهم جسدياً. وتضمنت تلك الخطط بوضوح إمكانية قتل نيريري بغية تجاوز أية مقاومـة محتملـة، ولكـن هـذا الانقـلاب تعـثر وفشل بحكم يقظة قوى الأمن في تنزانيا ونشاطها.

المصادر:

- صحيفة «أوراكي Oraki» (الصادرة في تنزانيا)، تاريخ ٢ نيسان ١٩٨٣.
- مجلة «نيوزويك» ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧.

سامورا ماتشيل

بتاريخ ٤ آذار من عام ١٩٨١ قامت حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية بطرد عدد من عمـلاء وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة مـن البـلاد ممـن كـانوا يعملون تحـت غطـاءٍ دبلوماسـي في السـفارة الأمريكيـة في العاصمـة مـابوتو، وهم:

- فردريك بويس لونـدال F.B. Lundhal الذي كان يشـغل ظاهريـاً منصب السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية، ولكنـه في حقيقـة الأمـر كـان رئيساً لمركز الوكالة هناك. كما كان قبيـل وصولـه إلى موزامبيـق في حزيـران ١٩٨٠ يشغل منصب نـائب رئيـس مركـز الوكالـة في السـفارة الأمريكيـة في لوساكا عاصمة زامبيا.
- لويس ليون أوليفيــه L. L. Olliver الـذي كـان يشـغل ظاهريـاً منصب السكرتير الثاني أيضاً. وكان يخدم الوكالة في مـابوتو بوصفـه نائبـاً لرئيس مركزها هناك.
- آرثر ف. رسل A. F. Russell وكان الموظف المختص لدى الوكالة بالاتصالات عن بعد في السفارة الأمريكية في مابوتو.

ويذكر أن أسلاف هؤلاء الرجال كانوا قد عملوا في سنوات سابقة على إنشاء شبكة سرية واسعة لوكالة الاستخبارات على امتداد موزامبيق، وكان من بين العملاء المتورطين في هذا العمل كل من:

- جيمس دوغلاس سميث James Douglas Smith وهو سلف لاندال في الخدمة رئيساً لمركز الوكالة.

- فردريك وتيرنغ Frederick Wettering وهو سلف سميث في الخدمة رئيساً لمركز الوكالة في مابوتو من عام ١٩٧٥ حتى منتصف عام ١٩٧٧.

- شيرلي سميث Shirley Smith التي نشطت في مركز الوكالة في مابوتو ابتداءً من منتصف عام ١٩٧٧ حتى منتصف عام ١٩٨٠ وأيضاً تحت غطاء السلك الدبلوماسي الأمريكي، وكانت قد عملت سابقاً لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في ساوباولو، لواندا، لشبونة، فيينا، وفي لاغوس. وطبقاً للتقارير فقد كان اختصاصها تجنيد عملاء للوكالة في فراشها.

- وولتر كاتانو دي انديريد Walter Caetano D' Anderade، أحد المتخصصين لدى وكالة الاستخبارات المركزية والذي زار مابوتو في عام ١٩٧٥ لغرض وحيد يتمثل في تجنيد عملاء للوكالة.

- شيرلي تيغرو Shirley Tegro التي عملت لصالح الوكالة في شهري حزيران وتموز ١٩٨٠ في السفارة الأمريكية في مابوتو.

- جيمي كولكر Jimy Kolker وكان يقيم في مابوتو من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٧٩ ويعمل هو الآخر تحت غطاء دبلوماسي.

وفي ٣٠ كانون الثاني من عام ١٩٨١ أقتحمت مجموعة من القوات الخاصة من جنوب أفريقيا أراضي موزامبيق وقتلت اثنا عشر عضواً في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، أحد الفصائل الرئيسية في حركة التحرر في جنوب أفريقيا، واختطفت ثلاثة آخرين واقتادتهم إلى جنوب أفريقيا. وكانت التحضيرات لهذا الهجوم قد جرت استناداً إلى المعلومات الأساسية المتوافرة حول الهيكل التنظيمي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومنظمته في موزامبيق، والتي كانت وكالة الاستخبارات قد جمعتها بفضل شبكتها التجسسية المذكورة آنفاً، حيث سرَّبت تلك المعلومات إلى أصدقائها في جهاز الاستخبارات في جنوب أفريقيا.

وقد وصـف آمـر سـلاح الجـو في موزامبيـق، جـو كارنـيرو كونكلايفس Joao Carneiro Conclaves، بالتفصيل في مؤتمر صحفـي عُقـد في مـابوتو كيف تم تجينده علـى يـد وكالـة الاسـتخبارات الـتي كـان ينصّب محـور اهتمامها بشكل رئيسي على تلقي وجمع معلومات عـن الجيـش، ولاسـيما تلك المتعلقة بمجريات الحيـاة اليوميـة والإجـراءات الأمنيـة الـتي يتخذهـا الرئيـس سـامورا ماتشـيل Samora Machel. وقـال خوسـيه غومـيز نيتـو Jose Gomez Neto، أحد طياري سلاح الجو في موزامبيـق، في شـهادة لـه أن ضـابط وكالـة الاسـتخبارات الـذي كـان يتلقـى منـه الأوامـر، فريدريـك لوندال، كان يضغط عليه باستمرار مطالباً إياه بجلب معلومات مفصلة حول عادات ماتشيل الشخصية، والاحتياطات الأمنيـة المتخـذة لحمايتـه، وعـن رحلاته وبرنامج عمله اليومي، إلخ...

ومن الواضح أن تلك التحركات كانت من باب التحضير لاغتيال سامورا ماتشيل الذي لقي حتفه بتاريخ ١٩ تشرين الأول عام ١٩٨٦ عندما تحطمت الطائرة التي كانت تقله من زامبيا إلى موزامبيق فوق أراضي جنوب أفريقيا. ولقد شهد العديد من خبراء الاتصالات والارسال اللاسلكي أن سبب التحطم كان تلاعب متعمد بـأجهزة الاتصالات اللاسـلكية – الالكترونيـة الخاصـة بالطائرة.[١]

الحاشية:

[١] انظر المعالجة المفصلة لاحتمالات حدوث عملية التلاعب اللاسلكية الالكترونيـة ضـد ماتشيل في مجلة «نويه تسايت **Neue Zeit**» (الناطقة بالألمانية والصادرة في موسكو) العـدد ١٩٨٧/٢٠.

المصدر:

ـ «نشرة معلومات الأعمال السرية» (الولايات المتحدة) العدد ١٢، نيسان ١٩٨١.

آسـيا

تشو ان لاي، جواهرلال نهرو، أنديرا وراجيف غاندي

تظهر آثار عملاء وكالة الاستخبارات المركزية في المؤامرات التي حيكت لاغتيال جواهرلال نهرو Jawaharlal Nehru ورئيس الوزراء الصيـني تشو ان لاي Chou En-lai معاً في شهر شباط ١٩٥٥، كما تظهر كذلك في قضية اغتيـال أنديـرا غـاندي Andira Gandhi في تشـرين الأول ١٩٨٤، وفي المؤامرات الثلاث التي أُحبطت لاغتيـال راجيـف غـاندي Rajiv Gandhi سواء في باريس أو الولايات المتحدة أو لندن في صيف وخريف عام ١٩٨٥.

وتعدّ مؤامرة اغتيال جواهرلال نهرو في شـباط ١٩٥٥ بحـد ذاتهـا قصـة تجمّد الدم في العروق بسبب فظاعتها، وهي غير معروفة إلا لعدد قليـل مـن الناس. فقد كان من المخطط أن تجري تلك المؤامرة على متن «أميرة كشمير» وهو اللقب الذي تحمله أفضل طائرات الخطوط الجوية الهندية والتي كانت قد استأجرت خصيصاً لنقل نهرو إلى هونغ كونغ حيث كان مـن المزمع أن ينضم إليه رئيس الوزراء الصيني تشو ان لاي إلى جانب عدد من المسـؤولين الآخرين في طريقهم إلى باندونغ في أندونيسـيا، المكـان المختـار لانعقـاد أول مؤتمر أفرو - آسيوي (المنظمة التي سبقت تشكيل حركة عدم الانحياز).

وبالفعل طلب أحد جواسيس وكالـة الاسـتخبارات العـاملين في السـفارة الأمريكية في نيودلهـي، المدعـو جـاك كوريـن Jack Curren، مـن كـاتب الشيفرة لدى السـفارة، المدعـو جـون سميـث John D. Smith، أن يقـوم بإيصال حقيبـة مقفلـة ثقيلـة الـوزن إلى رجـل يدعـى فـان فـين Van Fen شخصياً وذلك في فندق مايدن في دلهي. ومن جانبه نجح فـان فـين، الـذي

عُرف عنه لاحقاً أنه كان عميلاً من الكومنتانغ(*) Kuomintang يعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية ومركزه هونغ كونغ، في وضع الحقيبة الثقيلة على متن «أميرة كشمير» التي انفجرت بعد خمس ساعات من إقلاعها من مطار هونغ كونغ على ارتفاع ٢٠ ألف قدم. ولحسن الحظ أن نهرو وتشو ان لاي لم يكونا على متن الطائرة فقد قاما بتعديل خطة رحلتهما في اللحظة الأخيرة بعد أن تلقيا تنبيهاً من الاستخبارات المضادة. إلا أن العديد من المسؤولين والصحفيين لقوا حتفهم من جراء تحطم تلك الطائرة فوق المحيط الهادئ. وفيما بعد خلصت لجنة التحقيق التي عينتها الحكومة الأندونيسية إلى نتيجة مفادها أن سبب انفجار الطائرة كان قنبلة موقوتة زرعت فوق مسننات الهبوط في الجناح الأيسر من الطائرة.

أما أنديرا غاندي فقد اغتيلت بتاريخ ٣١ تشرين الأول عام ١٩٨٤ عندما أطلق عليها النار وجهاً لوجه ومن مسافة قريبة جداً في حديقة مقر إقامتها الرسمي اثنان من حراسها الشخصيين من طائفة السيخ، هما بينت سينج وساتوانت سينج Beant Singh / Satwant Singh، وذلك طبقاً لما وجده أحد قضاة دلهي في جلسة إضافية.

ومنذ استعادتها دفة الحكم في البلاد في عام ١٩٨٠ أخذت السيدة غاندي تتكلم عن "الأيادي الأجنبية" في المؤامرات المحاكة ضد الهند. وكانت تدرك أن حياتها بالذات كانت معرضة للخطر عندما تحدثت عن استعدادها لبذل دمها في سبيل بلادها. ويذكر هنا أن وزارة الخارجية الأمريكية قامت قبل سنة تقريباً من اغتيال أنديرا غاندي بتكليف روبرت هاردغريف Robert L. Hardgrave، استاذ أنظمة الحكم في جامعة

(*) كومنتانغ KMT الحزب القومي الصيني، أسسه عام ١٨٩١ صن يات سن، حيث شارك في الثورة الصينية الأولى عام ١٩١١ وقاد الثانية في العام التالي وأحكم سيطرته على المناطق الجنوبية في الصين بحلول عام ١٩٣٠، وتحول إلى حكومة فعلية في البلاد بدءاً من عام ١٩٢٨ حيث تزعم حملات دفاع الصين عن ذاتها إزاء التدخل الياباني من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٥، ولكنه تحول إلى نظام حكم طغمة عسكرية فاسدة ورجعية حتى أطاحت به ثورة الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٤٩، حيث بقي بعض قادته حكاماً لتايوان بالاستناد إلى الدعم الأمريكي. (المعرّب، نقلاً عن Macmillan Dictionary of Historical Terms، الطبعة الثانية ١٩٨٩، ماكميلان برس ليمتد، لندن، ص١٩٦-١٩٧).

تكساس، بوضع دراسة عن الاتجاهات المحتملة في الهند على صعيدي الحياة الاجتماعية – السياسية والسياسة الخارجية في غضون السنوات الخمس اللاحقة. وكان التصور عن الوضع السياسي الذي سينشأ في الهند في حال وفاة أنديرا غاندي على نحو مفاجئ أحد السيناريوهات الرئيسية التي تمت مناقشتها في تلك الدراسة. ولكن من الذي قام بتوجيه ومساعدة هاردغريف في دراسته "العلمية" تلك؟ إنه ببساطة إدوارد غريفين Edward G. Griffen، خبير شؤون الهند وشبه القارة الهندية لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وهكذا فإن تلك الدراسة التي حملت عنوان «الهند تحت وطأة الضغط: احتمالات الخلافة السياسية في الهند بعد وفاة السيدة غاندي» كانت في الحقيقة من عمل وكالة الاستخبارات المركزية. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الانتهاء من وضع هذه الدراسة قبل ثمانية أسابيع فقط من اغتيال أنديرا غاندي. وكان التصور الذي طرحته هذه الدراسة عن أوضاع الهند في حال وفاة السيدة غاندي قبل موعد الانتخابات الوطنية في كانون الأول ١٩٨٤ كما يلي: سقوط حكومة حزب المؤتمر الهندي، قيام حكومة ائتلافية بزعامة حزب جاناتا Janata ثم سقوطها، وبالتالي دخول الهند في «فترة طويلة من الاضطراب وانعدام الاستقرار السياسي».

إذن، فقد اغتيلت السيدة غاندي في غضون ثمانية أسابيع من إتمام تلك الدراسة وقبل الانتخابات ببضعة أشهر. فهل استند توقيت اغتيالها على التنبؤات الواردة في تلك الدراسة والقائلة أن استقرار الهند سوف يتعرض للخطر من جراء إبعاد السيدة غاندي عن الساحة؟ فإذا كان الجواب إيجاباً فهذا يعني أن تلك الدراسة وذاك الاغتيال كانا الخطوتين الأوليتين في مشروع أكثر ضخامة لا تتوقف حدوده عندهما. إلا أن الحكومة الهندية لم تبد أي اهتمام جدي بتلك الدراسة، الأمر الذي يطرح سلسلة من التساؤلات على بساط البحث.

إن كون وكالة الاستخبارات المركزية على اتصال تام كان يتنامى لعدة سنوات مع الإرهابيين السيخ، فضلاً عن وجود خطط مختلفة لديها من أجل «بلقنة» الهند إنما يعزز بوضوح تلك الدلالات التي تشير إلى ضلوعها في قضية اغتيال أنديرا غاندي.

أما مؤامرة اغتيال راجيف غاندي في باريس أو لندن أو الولايات المتحدة خلال زياراته لهذه البلدان في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ فقد دُبِّرت هي الأخرى بمساعدة الإرهابيين السيخ. ففي تلك الفترة تقريباً كان مكتب التحقيقات الاتحادي قد أقام اتصالاته مع مجموعة من السيخ في نيويورك، وكانت هذه المجموعة تبحث عن مصادر أسلحة بغية اغتيال راجيف غاندي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حقيقة الأمر أن مكتب التحقيقات الاتحادي كان على دراية مسبقة بهذه المؤامرة منذ كانون الثاني ١٩٨٥، ولكنه أخفى هذه المعلومة عن الحكومة الهندية ووسائل الإعلام إلى أن أوردتها الصحفية الهندية «بليتز Blitz» في عددها الصادر بتاريخ ٩ آذار ١٩٨٥. وطبقاً لبعض التقارير فقد حاولت وكالة الاستخبارات استخدام نفوذها لحجب أية معلومات تتعلق بهذه المؤامرة. والجدير بالذكر أنه كانت هناك علاقات متبادلة ما بين جماعة السيخ التي خططت لاغتيال راجيف غاندي في الولايات المتحدة وبين فرانك كامبر Frank Camper الذي كان يدير أحد معسكرات تدريب المرتزقة، ومنهم بعض عناصر السيخ.

المصادر

ـ كونهاندان نير: «الشيطان وجعبة سهامه»، نيودلهي، ١٩٨٦

ـ س. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث»، نيودلهي، ١٩٨٥

أ. سوكارنو

في أوائل الخمسينات بدأت وكالة الاستخبارات بتحضير برنامج من شأنه زعزعة استقرار الحكومة الأندونيسية التي كان يرأسها سوكارنو Sukarno. وفي هذا الصدد جاء على لسان فرانك ويزنر Frank Wisner، نائب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون العمليات السرية، حرفياً مايلي: «كان الوقت المناسب والمطلوب لإشعال النار تحت قدمي سوكارنو».

فقد كان يقض مضجع وكالة الاستخبارات المركزية شيئان اثنان، أولاهما دور سوكارنو الرائد في حركة عدم الانحياز، وثانيهما تنامي نفوذ

الحـزب الشـيوعي الأندونيسـي. ولذلـك لم يتـوان جهـاز الاسـتخبارات الأمريكي عن إنفاق مبالغ طائلة من الأموال في سبيل دعم القوى السياسـية المعارضة لسوكارنو والتي كانت تضم تيارات إسلامية بشـكل رئيسـي. ففـي السنة الانتخابية ١٩٥٥ لوحدها تلقى حزب مسجومي Masjumi الإسلامي مبلغ مليون دولار على شكل مسـاعدات مـن وكالـة الاستخبارات المركزيـة دعماً له في حملته الانتخابية. وعندما ثبت عجـز ذاك الإجـراء عـن إعطـاء نتيجته المتوخاة قرر مجلس الأمن القومي تصعيد إجراءاته المباشـرة، حيـث صدرت الأوامر إلى أخصائي السموم لدى الوكالة سـيدني غوتلـب أن يـدرس الوسائل المحتملة لتسميم سوكارنو.

وفي الوقت ذاته تم وضع برنامج من شأنه إثارة التمـرد المسلح وتنظيمـه موضع التطبيق في عام ١٩٥٧، حيث تشكلت أولى مجموعـات المتمردين في أوائـل عـام ١٩٥٨ في عـدد مـن الجـزر الأندونيسـية. وهكـذا مثـلاً حـامت طائرات المتمردين في سماء أندونيسيا وقصفت مواقـع الجيـش الأندونيسـي. وفي تلك الأثناء كـانت وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة تتعمـد دعـم العنـاصر اليمينية في الجيش الأندونيسي مشجعة إياهم على القيام بانقلاب عسـكري يطيح بسوكارنو، وهي جهـود استغرقت سـبع سـنوات لتتكلـل بالنجـاح، حيث تم إسقاط حكومة سوكارنو في عام ١٩٦٥.

المصادر:

- وليام بلوم: «وكالة الاستخبارات المركزية – التاريخ المنسي»، لندن ١٩٨٦.
- ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث»، نيودلهي ١٩٨٥.

بارك تشنج هي

حتـى أصدقـاء الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لا يـأمنون شـر وكالـة الاستخبارات المركزية. فقد قام كيم جاي كيو Kim Jae Kyu رئيس جهاز الأمـن في كوريـا الجنوبيـة KCIA بتـاريخ ١٢ كـانون الأول ١٩٧٩ بـإطلاق النار على الديكتـاتور الحـاكم في كوريـا الجنوبيـة بـارك تشـنج هـي Park Chung Hee فأرداه قتيلاً.

وكان بارك نفسه قد وصل إلى السلطة إثر انقلاب عسكري في عام ١٩٦١ وأقام في البلاد بالمحصلة نظاماً ديكتاتورياً كان يقمع حتى أبسط أشكال توجيه الانتقادات، وكانت الأحكام العرفية هي نمط حكمه الساري في البلاد منذ عام ١٩٧٢.

وبدأت أولى الخلافات ما بين الحكومة الأمريكية وديكتاتورية بارك في عام ١٩٧٨ عندما ضغط عليها الرئيس كارتر لكي تخفف من وطأة حكمها وتسعى «لجعل نظامها ديمقراطياً». ولكن بارك رفض الانصياع لأوامر واشنطن.

ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة تجري استعداداتها لاستبدال حليف أكثر ليونة وانصياعاً بذاك الجامح المستعصي. وعلى هذا الأساس أرسلت الجنرال جون ويكهام John Wickham ليخلف الجنرال فيسي Vessey، قائد القوات المسلحة الأمريكية - الجنوب كورية المشتركة. وفي الحال اتصل ويكهام بصديقه القديم الفريق تشون دو هوان Chun Doo Hwan الذي كان قد قاتل وإياه ضد الشعب الفيتنامي إبان الحرب الفيتنامية.

كما أُستبدل أيضاً السفير الأمريكي لدى كوريا الجنوبية، حيث صار السفير الجديد وليام غليستين William Gleysten القادم من مجلس الأمن القومي مباشرة. ومن جانبها عززت وكالة الاستخبارات من الاتصالات التي كانت قد طورتها مع شقيقتها التنظيمية في كوريا والتي كانت وراء تشكيلها أصلاً، أي مع وكالة الاستخبارات المركزية الكورية KCIA. وفي أوائل عام ١٩٧٩ تم وضع برنامج مشترك لتزويد كوريا الجنوبية بمعدات ذات تقنية عالية تعادل قيمتها أكثر من ٣٠٠ ألف دولار.

وبينما قام كيم جاي كيو، رئيس وكالة الاستخبارات الكورية، بإطلاق النار على الديكتاتور بارك كان الفريق تشون دو هوان يحشد عدة وحدات من الجيش بغية تحييد تلك الأوساط العسكرية التي بقيت موالية لبارك. وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن لأي ضابط كوري، أو حتى الحكومة الكورية ذاتها، تنفيذ عمل على هذه الشاكلة ما لم تتلق بادئ الأمر إذناً مسبقاً من القائد الأمريكي للقوات المسلحة المشتركة.

وبهذه الطريقة وصل صديق الولايات المتحدة الجديد تشون دو هوان إلى السلطة، في حين ووري صديقها القديم الثرى إلى غير رجعة.

المصدر:

ـ ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث»، نيودلهي ١٩٨٥.

رومان ماغسيسه

كان رومان ماغسيسه Roman Magsaysay رئيساً للفلبين من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٧. وفي أثناء توليه منصب وزير الدفاع (من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣) كوّن لنفسه شهرة من خلال مكافحته للبيروقراطية والفساد داخل أجهزة الدولة. وفي كانون الأول ١٩٥٣ تم انتخابه رئيساً للفلبين، حيث بدأ استنادا إلى صلاحياته الجديدة يناقش صراحة ما إذا كان من الأفضل للفلبين الانسحاب من منظمة معاهدة دول جنوب شرق آسيا SEATO التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت بدأ وبحذر بإقامة صلات وعلاقات تجارية مع البلدان الاشتراكية.

وهكذا جعلت هذه المبادرات من ماغسيسيه مصدر قلق وإزعاج للإدارة الأمريكية التي خشيت أن يقدم بما يفعله مثالاً سيئاً تحتذي به الأقطار الآسيوية الأخرى بما ينطوي على ذلك من إلحاق للضرر بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا. ولذلك اتخذ مركز وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكية في العاصمة الفلبينية مانيلا مجموعة ترتيبات تمكنه من إحداث خلل فني في طائرة الرئيس ماغسيسيه التي تحطمت بالنتيجة وأدت إلى مقتله.

سالومون باندرانايكي:

بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٥٩ اغتيل سالومون باندارانايكي Salomon W.R. Bandaranaike رئيس وزراء سيلان (التي أصبحت تدعى سيريلانكا منذ عام ١٩٧٢). وكان سالومون قد أصبح رئيساً لحزب الحرية السيريلانكي في

عام ١٩٥١، وانتخب رئيساً للوزراء في عام ١٩٥٦ بدعم من تحالف أقامه مع الأحزاب الماركسية في سيريلانكا. وأطلقت حكومته حملة شعبية لتأميم المصارف الأجنبية وشركات التأمين، كما باشرت بإجراء عمليات أساسية بسيطة من الإصلاح الزراعي، ووسعت من نفوذ قطاع الدولة الاقتصادي في الإنتاج الوطني. وفي الشؤون الخارجية التزمت حكومة باندارانايكي بخط متسق من سياسة عدم الانحياز. وقد جعل مجمل هذه السياسات من باندرانايكي هدفاً لوكالة الاستخبارات المركزية.

وتحت ذريعة إجراء دراسات في علم الاجتماع تنكّر عملاء وكالة الاستخبارات بهيئة علماء اجتماع وتمكنوا من التغلغل في أحد الأديرة البوذية، حيث استمالوا واحداً من الرهبان المقيمين هناك. وبعد أن سُمح لرهبان هذا الدير بزيارة رئيس الوزراء في بيته انتهزت وكالة الاستخبارات الفرصة وإذا "براهبهم" يبادر إلى اغتيال باندارانايكي.

المصدر:

ـ مجلة Nai Yug (الهندوسية) ١٢ تشرين الأول ١٩٥٩

الشيخ مجيب الرحمن

تعود الأنشطة التي مارستها وكالة الاستخبارات المركزية ضد مجيب الرحمن إلى عام ١٩٧٩، أي إلى تلك الفترة التي كان فيها مجيب الرحمن زعيماً لإحدى حركات التحرر الشعبية في بنغلادش (التي كانت تسمى آنذاك باكستان الشرقية).

ففي كانون الأول ١٩٧٠ حصدت «رابطة عوامي Awami League» التي يتزعمها مجيب الرحمن أكثرية الأصوات في انتخابات الجمعية الوطنية في بنغلادش. وكان هذا تصويتاً واضحاً من جانب الشعب لصالح الاستقلال عن باكستان التي لم تشأ الاعتراف به، بل على العكس اتخذت ردة فعلها طابع القمع الوحشي في بنغلادش. وفي نيسان ١٩٧١ أعلن أنصار مجيب الرحمن ومؤيدوه تأسيس جمهورية بنغلادش الشعبية المستقلة. واندلعت إثر ذلك حرب أهلية اشتركت فيها الهند إلى جانب بنغلادش وشعبها الذي كان يناضل في سبيل الحصول على حريته، مما اضطر

باكستان على التراجع ونبذ موقفها الاستعماري. وفي نهاية عام ١٩٧١ أصبحت بنغلادش دولة مستقلة وأصبح مجيب الرحمن رئيس وزرائها.

وإبان حرب الاستقلال في بنغلادش نجح جهاز الاستخبارات الأمريكي في التغلغل إلى صفوف منظمة رابطة عوامي في منفاها في ولاية كلكتا الهندية. حيث تمكن عميل وكالة الاستخبارات غريفين، الذي كان يتخذ من القنصلية العامة للولايات المتحدة في كلكتا مقرا لعمله "الدبلوماسي"، من تجنيد بعض أعضاء الرابطة لصالح وكالة الاستخبارات، وكان من بين هؤلاء ك.م. آمن K.M. Ahmen، أ.م. علام A.M. Alam، ت. تجاكور T.Tjakur.

وبعد الاستقلال تم تعيين هؤلاء العملاء في مناصب مفتاحية في دولة بنغلادش الجديدة، وهم نفسهم من نظموا بالتنسيق مع أسيادهم ضباط وكالة الاستخبارات المركزية محاولة اغتيال مجيب الرحمن التي نجحت في ١٥ آب ١٩٧١.

المصادر

ـ لورنس لتشولتس: «بنغلادش – الثورة التي لم تنته»

ـ مجلة «بليتز» الهندية، ١٢ أيلول ١٩٨١

ـ صحيفة «إنديا توداي» نيودلهي، ١ آذار ١٩٨٠

نجو دنه ديم

تأسست جمهورية فيتنام الديمقراطية شمالي فيتنام نتيجة لانهيار الحكم الاستعماري الفرنسي للهند الصينية، في حين أقامت الإدارة الأمريكية خلافاً لإرادة الشعب في الجزء الجنوبي من فيتنام حكومة أخرى بقيادة الديكتاتور نجو دنه ديم Ngo Dinh Diem شريطة أن تكون موالية لواشنطن.

وبالفعل وافق الرئيس آيزنهاور في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٤ على تنفيذ برنامج تدريبي خاص لجيش فيتنام الجنوبية. وفي الوقت ذاته اتخذ العميل المتخصص لدى وكالة الاستخبارات إدوارد لانسديل Edward Lansdale

من سايغون عاصمة فيتنام الجنوبية مقراً له بغية المساعدة في ترسيخ استقرار نظام الحكم الديكتاتوري الذي يتزعمه ديم. غير أن هذا النظام التابع للولايات المتحدة الأمريكية لم يستطع الإمساك بزمام السلطة إلا عبر القمع الذي كانت ترتفع وتيرته الوحشية يوماً بعد يوم ضد الشعب. وفي تلك الأثناء كانت تزداد المقاومة في الأوساط السياسية المنتمية للطبقة الوسطى في حين تمردت المجموعات الفدائية المسلحة على نظام ديم. ولهذه الأسباب مجتمعة شهدت الدوائر القيادية في وكالة الاستخبارات مناقشات مطوّلة لفكرة تقول «أنه ربما بات من الضرورة بمكان البدء بالتفكير باتجاهات بديلة من ناحية العمليات والقادة». وكان هذا يعني بالملموس وجود خطط قيد التحضير والتنفيذ لإحلال عميل أمريكي آخر مكان الديكتاتور ديم، شريطة أن يكون البديل أهلاً للاعتماد عليه أكثر وقابلاً للاستقرار والاستمرار وأن يتمتع بدرجة أعلى من المرونة. وهكذا نظمت وكالة الاستخبارات المركزية بالاتفاق مع جنرالات فيتنام الجنوبية (ثان فان دون Than Van Don وتون تات دنه Ton Taht Dinh وبيغ منه Big Minh) أمر الإطاحة بنجو دنه ديم، حيث نفّذ بنجاح في ٢ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ الانقلاب الذي "أحسن" تنظيمه وقيادته لو كونين Lou Conein إذ تم اغتيال ديم مع شقيقه نهو Nhu وانتهى الأمر.

المصادر:

ـــ صحيفة «نيويورك تايمز» ٢ تشرين الثاني ١٩٦٣.

ـــ ب. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث» نيودلهي ١٩٨٥.

ـــ وليام بلوم: «وكالة الاستخبارات المركزية – التاريخ المنسي» لندن ١٩٨٦.

الشرق الأوسط

جمال عبد الناصر

في عام ١٩٥٤ أطاحت مجموعــة مـن الضبـاط الوطنيـين بالنظـام الملكـي الفاسد في مصر، وكان زعيم هذه المجموعة جمال عبد الناصر الذي قيِّـد لـه أن يشغل منصــب الرئاسـة في مصر مـن عـام ١٩٥٤ حتـى ١٩٧٠، حيـث أضحت شخصيته وسياساته مصدر إلهام في دنيا العرب قاطبة.

فقد كان عبد الناصر أول زعيم عربي يسعى لإقامة علاقات اسـتراتيجية متينة مع البلدان الاشتراكية إلى جانب كونه أحد الزعماء البــارزين لحركـة عدم الانحياز.

ولكن هذا الوضع لم يرق لرئيس وزراء بريطانيــا العظمـى أنطونـي إيدن Anthony Eden الذي أجرى مشـاوراته مـع الرئيـس الأمريكـي آيزنهـاور حول إمكانية إزاحة عبد الناصر عـن السـاحة وحـول الطريقـة التي يمكـن اتباعهـا لتنفيـذ ذلـك. عندهـا تلقـى قســم العمليـات السـرية في وكالـة الاستخبارات المركزية أوامر تقضي باتخاذ الاستعدادات الكفيلة بقيام اعتداء على حياة عبد الناصر، حيث وقعت أصابع الاختيـار علـى خبـير الوكالـة مايلز كوبلاند Miles Copeland لتنفيذ الاعتداء المطلوب على اعتبـار أنـه كان يتخذ من القاهرة مقراً له وأنه نجح أساســاً في تـأمين اتصـال دوري لـه مع عبد الناصر شخصياً.

وهنا جاء دور سـيدني غوتلـب خبـير السـموم لـدى الوكالـة الـذي قـام بحقن إحدى علب السجائر من نوع «كنت Kent» التي يفضلها عبد الناصر بسـم قـاتل. وكـان مـن المفـترض أن يقـدم كوبلانـد إحـدى هـذه السـجائر لعبد الناصر وأن يدخن بنفسه واحدة منها بعــد أخـذ تريـاق يبطـل مفعـول

السم. ولكن عميل وكالة الاستخبارات لم يكن واثقاً من فاعلية هذا الترياق فأخبر واشنطن أن أسباباً موضوعية حالت دون تنفيذه للعملية المرسومة.

إلا أن وكالة الاستخبارات لم تتخل عن خططها لاغتيال جمال عبد الناصر، وفي عام ١٩٦٩ نجحت في دسّ سم يسبب قصوراً كامناً في قلب الزعيم المصري الذي توفي في أيلول ١٩٧٠ إثر نوبة قلبية حادة.

المصادر:

ـ صحيفة «ذا تايمز» ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠.

ـ ب. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث» نيودلهي ١٩٨٥.

الدكتور محمد مصدّق

في عام ١٩٥٣ كانت تحكم في طهران حكومة منتخبة من قبل الشعب الإيراني تحت قيادة رئيس الوزراء محمد مصدق. ولكن في صيف ذلك العام بدأت وكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذ عملية «أجاكس» التي شكلت انتصاراً ساحقاً أبعد محمد مصدق عن دفة الحكم في البلاد إلى الأبد، حيث اعترفت وكالة الاستخبارات صراحة فيما بعد بأن وفاة رئيس الوزراء الإيراني الأسبق كانت شكلاً من أشكال تصفية الحسابات معه باعتبار أن إزاحته كانت جزءاً من خططها.

آية الله الخميني

بعد سقوط الشاه ونظامه في إيران كانت لدى وكالة الاستخبارات المركزية خطتان على الأقل لاغتيال الخميني، كانت أولاهما بعد وقت قصير من تأسيس جمهورية إيران الإسلامية بمساعدة زاهدي Zahedi السفير الأسبق للشاه لدى واشنطن، تبعتها أخرى كان من المقرر لها أن تكون ثمرة من ثمار (فضيحة الأسلحة) «إيران غيت Irangate» التي جرت بين عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.

أصبحت خطط وكالة الاستخبارات المركزية لاغتيال القذافي، الزعيم الثوري الليبي، والقضاء على الثورة الليبية أسطورة من الأساطير.

فعلى امتداد سنوات طويلة كانت أجهزة الاستخبارات السرية الأمريكية تتعاون عن قرب مع المعارضة الليبية التي ينشط ممثلوها انطلاقاً من مصر المجاورة. وهكذا وفي عام ١٩٨٢ قامت وكالة الاستخبارات بتدريب مجموعة من القوات الخاصة قوامها من الليبيين المنفيين الذين اخترقوا الحدود الليبية في عام ١٩٨٣ بقصد قتل القذافي وتنظيم انقلاب في البلاد. وفي عام ١٩٨٣ أيضاً اشتركت كل من الولايات المتحدة ومصر والسودان في التخطيط لإلحاق ضربة ساحقة بسلاح الجو الليبي.

وفي ١٦ شباط من عام ١٩٨٣ أعلنت واشنطن عن دخول قطع من الأسطول الأميركي السادس إلى خليج (سرت) الليبي، وكان من الواضح أن البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية يستعدان لدخول مواجهة عسكرية مفتوحة ضد ليبيا.

وفي عيد الفصح عام ١٩٨٣ اجتمع جون بويندكستر John Boindexter وأوليفر نورث Oliver North مع المجرم الألماني الغربي هيلمار هاين Helmar Hein في العاصمة التايلاندية بانكوك، حيث نسقا معه مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تنفيذ سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد المنشآت الدبلوماسية الليبية القائمة في أوروبا، كما ناقشا معه إمكانية اغتيال القذافي. وكان هاين بالأساس على اتصال وثيق مع عدد من أفراد المعارضة الليبية الذين كانوا بدورهم على اتصال وثيق مع وكالة الاستخبارات المركزية. وفي نهاية عام ١٩٨٣ عُرض على هاين مبلغ عشرة ملايين دولار لقاء توليه مهمة اغتيال القذافي، وهي المحاولة التي بائت بالفشل. إلا أن المجموعة المحيطة بهاين تتحمل مسؤولية العديد من محاولات الاغتيال التي تم تنفيذها ضد عدد من الدبلوماسيين الليبين في دول أوروبا الغربية.

وفي نيسان ١٩٨٦ قصفت الطائرات الأمريكية المقاتلة مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين وهناك شواهد كثيرة واضحة تدل أن تلك الغارات كانت تستهدف قتل القذافي.

المصادر

ـ مجلة «نيوزويك» ٢٨ تموز ١٩٨١.
ـ صحيفة «واشنطن بوست» ٢٦ آذار ١٩٨٦.
ـ مجلة «غيهايم» (ألمانيا الغربية) العدد ٢ / ١٩٨٧.
ـ بوب وودورد: «ريغان والحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية»، ميونيخ ١٩٨٧.

المهدي بن بركة

في شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٥ خُطف المهدي بن بركة زعيم المعارضة المناهضة للملك المغربي الحسن الثاني، وكان يقيم آنذاك في منفاه في باريس حيث قُتل هناك بُعيد اختطافه. وكان بن بركة صديقاً حميماً لفيدل كاسترو، الأمر الذي كان كافياً بحد ذاته لكي تقوم وكالة الاستخبارات المركزية بوضع اسمه في «قائمة المستهدفين بالقتل» لديها. غير أن المنظرين الأمريكيين كانوا قلقين أيضاً إزاء تنامي نفوذ المعارضة المغربية، الأمر الذي قد يمثل خطراً على القواعد الأمريكية الموجودة في ذلك البلد والتي تحمل أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة.

وكيف تمت العملية؟

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥ وحالما هبطت الطائرة التي كانت تحمل بن بركة في مطار باريس قادمة من جنيف تم اختطافه على يد مجموعة تنكرت بزي الشرطة الفرنسية، حيث ساقت ضحيتها في سيارة شرطة إلى إحدى القواعد العسكرية الأمريكية ووضعته في طائرة عسكرية وقامت بقتله بعد وقت قليل من ذلك.

وكان من المتورطين في هذه العملية المدعو لويس سوشون Louis Souchon إلى جانب أحد موظفي الخطوط الجوية الفرنسية ويدعى انطوان لوبيز Antoin Lopez اللذان سبق لهما أن عملا لصالح وكالة الاستخبارات المركزية.

المصادر:

ـ دانييل بيريز: «اغتيال بن بركة: عشرة سنوات من التحقيق» ١٩٧٦.
ـ صحيفة «دايلي اكسبرس» (الهندية) ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٦.

عبد الكريم قاسم

في يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قامت مجموعة من الضباط العراقيين بقيادة العقيد عبد الكريم قاسم بإسقاط النظام الملكي الحاكم في العراق. ولكن من وجهة نظر الحكومة الأمريكية فإن قاسم بفعلته هذه قد أقدم على ارتكاب عدد من "الجرائم"، فقد أمم صناعة النفط العراقية وأقام علاقات صداقة مع البلدان الاشتراكية، كما انسحب من حلف بغداد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. وكانت تلك الخطوات سبباً كافياً يدفع بالوكالة لأن تبدأ بوضع الخطط لاغتيال عبد الكريم قاسم. ومرة أخرى تم تكليف خبير السموم سيدني غوتلب باتخاذ التحضيرات اللازمة، حيث تقرر في نهاية المطاف أن يجري اغتيال قاسم عن طريق كتاب غلافه مسموم. وفي الوقت ذاته، وبمساعدة الضباط العراقيين، قام جهاز الاستخبارات الأمريكي بحبك مؤامرة أطاحت فعلاً بالعقيد عبد الكريم قاسم حيث تم إعدامه رمياً بالرصاص لاحقاً.

المصدر:

ــ ب. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث»، نيودلهي ١٩٨٥.

أمريكا اللاتينية

أوسكار أرنولغو روميرو

بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩٨٠ قُتل أسقف السلفادور أوسكار أرنولغو روميرو Oscar Arnulfo Romero بينما كان يجري قداساً كنسياً. وكان روميرو قد أضحى رمزاً من رموز الدفاع عن الحقوق المدنية والنضال ضد الديكتاتورية في السلفادور.

وكانت الآثار وخيوط الاتهام تسير من قتلة الأسقف إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مباشرة. وقد سبق لاثنين من العملاء اللذان اشتركا في مؤامرة اغتيال روميرو، وهما فيرجيليو باز Virgilio Paz وخوسيه ديونيسيو سواريز Jose Dionicio Suarez، أن نظما بالتواطؤ مع مالكولم تاونلي Malcolm Townley الاعتداء على أورلاندو ليتلير Orlando Letelier في تشيلي.

وكان من المتورطين أيضاً في الاعتداء على روميرو المدعو أنطونيو ألفاريز Antonio Alvarez الذي تربطه صلة وثيقة بروبيرتو دي أبوسين Roberto D'Aubuisson الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية في السلفادور وقائد فرق الموت آنذاك، والذي تربطه صلات جيدة مع وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات في تشيلي.

وتدخل في شبكة ارتباطات عملية اغتيال روميرو أيضاً تلك الاتصالات التي كانت قائمة مع الجبهة الديمقراطية النيكاراغوية FDN (كبرى عصابات الكونترا في نيكاراغوا) عبر الرئيس الأسبق لجهاز أمن عصابات

المعارضة المسلحة ريكاردو لاو Ricardo Lao الذي كان متورطاً أيضاً في اغتيال الأسقف روميرو.

المصادر

ـ مجلة «لوس أنجلوس تايمز» آذار - نيسان ١٩٨٠.

ـ نشرة «دياريو ١٦» (الإسبانية) نيسان ١٩٨٠.

ـ صحيفة «نيويورك تايمز» ٢٦ آذار ١٩٨٠.

موريس بيشوب

في عام ١٩٧٩ أطاحت ثورة شعبية بحكومة غايري Gairy الديكتاتورية التي كانت تحكم جزيرة غرينادا الصغيرة الواقعة في حوض الكاريبي، وأصبح موريس بيشوب رئيس الوزراء الجديد. وسرعان ما وضعت وكالة الاستخبارات المركزية مخططها لضرب استقرار تلك الثورة، حيث وقعت الأحداث التالية:

ـ في عام ١٩٧٩ تم اعتقال عميلة الاستخبارات ماري أندورز Mary Andrews وطردها من البلاد بعد أن ضُبطت وهي تنظم المظاهرات والإضرابات.

ـ وفي تشرين الأول من العام ذاته جرت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة كل من تيدي فكتور Teddy Victor ونستون وايت Winston Whyte وكلاهما كانت تربطه علاقات وثيقة مع السفارة الأمريكية في جزر الباربادوس التي تضم أيضاً مركزاً لوكالة الاستخبارات المركزية كرّس عملاؤه للعمل ضد غرينادا من الأساس.

ـ وفي تشرين الثاني من عام ١٩٧٩ تم إحباط محاولة انقلاب أخرى، وقامت قوات الأمن في غرينادا باعتقال ضابط الشرطة الأسبق دي رافينيرى De Ravinere الذي كانت تربطه علاقات وطيدة مع المتمردين المتعاونين مع ونستون وايت.

ـ وفي عام ١٩٨٠ باشرت ما تدعى «عصابة بودلال» نشاطاتها والتي كان لزعيمها ستانلي سيروس Stanley Cyros بالأساس علاقات وثيقة مع وكالة الاستخبارات إبان حكم غايري الديكتاتوري.

وفي الساعة الثالثة من عصر ١٩ حزيران ١٩٨٠ هزَّ انفجار عنيف مدينة سانت جورج، عاصمة غرينادا. وكان الشخص المستهدف في هذا الهجوم هو موريس بيشوب، وكان لمنفذي هذا العمل علاقات وثيقة مع عصابة بودلال وستانلي سيروس.

ومنذ عام ١٩٨١ فصاعداً بدأ إجمالي عددالموظفين في السفارة الأمريكية يتزايد في الباربادوس، لاسيما عدد عملاء وكالة الاستخبارات العاملين تحت غطاء دبلوماسي، حيث جاء اغتيال بيشوب في تشرين الأول ١٩٨٣ إلى جانب الغزو الأمريكي اللاحق ليكمل العملية التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية بغية تصفية الثورة في غرينادا والقضاء عليها.

المصدر

ـ ج. نويبيرغر/ م. أويرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في أمريكا الوسطى»، بورنهايم – ميرتن ١٩٨٣.

رفائيل ليونيداس تروخيلو مولينا

منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٦١ كان الجنرال رفائيل ليونيداس تروخيلو مولينا Raphael Leonidas Trujillo Molina يحكم قبضته الديكتاتورية في جمهورية الدومينيكان. وفي الستينات وعندما تضاعفت الاحتجاجات ضد هذا النظام تحت تأثير إشعاع الثورة الكوبية في أمريكا اللاتينية، وبحكم تزايد السخط الشعبي، قامت الولايات المتحدة بإسقاط خادمها الذليل منعاً لقيام ثورة في تلك البلاد. ولم لا، فقد كان البديل ج. بالاغور J. Balaguer، الموالي للولايات المتحدة أيضاً، جاهزاً ومُعدًّا ينتظر خروجه من الصفوف الخلفية.

وكان من المشتركين في العملية التي استهدفت إزاحة تروخيلو، والتي انتهت بقتله في ٣٠ أيار ١٩٦١، كل من "الدبلوماسييَن" الأمريكيين هنري ديربورن H. Dirborn وجون بارفيلد J. Barfield، وايتالو كوكس Italo Coks الموظف لدى وكالة الاستخبارات المركزية، ولويس أميان تيو Luis Amain Tio محافظ سانتو دومينغو عاصمة الدومينيكان، وأنطونيو إميرت

A. Imert حـاكم مقاطعـة بيورتـو بلاتـي، إلى جـانب الجــنرالين رومــان فرنانديز R. Fernandez وخوان توماس دياز J. T. Diaz وشقيقه موديســتو دياز M. Diaz، وآخرون.

المصادر:

ـ صحيفة «واشنطن بوست» ١٦ آذار ١٩٧٥.

ـ صحيفة «صنداي تايمز» ٨ حزيران ١٩٧٥.

ـ صحيفة «نيويورك تايمز» ١٤ حزيران ١٩٧٥، إلى جانب تقارير وكـــالتي (أ.ف.ب.) و(أ.ب.) للأنباء الواردة من المكسيك بتاريخ ٩ آذار ١٩٧٥.

سلفادور الليندي

في عام ١٩٧٠ فاز مرشح الجبهة الشـعبية سـلفادور الليـنـدي Salvador Allende بالانتخابـات الرئاسـية الـتي جـرت في تشـيلي آنـذاك. وكــان ريتشارد هيلمز Richard Helms رئيس وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة قـد تلقى أوامر من الرئيس نكسون في عام ١٩٦٩ تطلب إليه أن يبذل كل مـا في وسعه لمنع وصول الليندي إلى سدة الرئاسة، حيث وُضع تحت تصرفه مبلغ عشر ملايين دولار في هذا السبيل.

وفي بداية الأمر بحثت وكالة الاستخبارات عن طريقـة "شـرعية" تمنـع الليندي من تسـنم منصب الرئاسـة، وأعطـت ذاك المخطـط اسمـه الرمـزي «روب غولدبيرغ غامبت Rube Goldberg Gambit»، حيث كان من المقرر إقنـاع سـلف الليـنـدي، وهـو الرئيــس إدواردو فــراي Eduardo Frei زعيم الحزب الديموقراطي المسـيحي، بتقديـم اسـتقالته قبـل نهايـة فترتـه الرئاسية بحيث يخلفه نائب رئيس الجمهوريـة، الأمـر الـذي يفتـح نظريـاً إمكانية تقديم إدواردو فـراي لنفسـه أمـام مجلس النـواب بوصفـه مرشـحاً للرئاسة من جديد. وقد خصصت وكالة الاستخبارات المركزية مبلغ ٢٥٠ ألف دولار لرشوة الأعضاء الممانعين لتلك الخطوة في مجلس النواب التشيلي.

وكان من المخطط أيضاً، في حال فشل تلك الخطـة "الشـرعية"، القيـام بانقلاب (يطيح بحكومة الليندي) حتى قبل انتخابه. وفي هذا السياق تلقـى

الملحق العسكري في السفارة الأمريكية، الكولونيل بول ويمرت Paul Wimmert الأوامر بجمع المتآمرين الذين تم انتقاؤهم لتنفيذ الانقلاب ومدِّهم بما يلزم من العتاد والسلاح. وكان الجنرال شنايدر Schneider المتعاطف مع الجبهة الشعبية أول الضحايا الذين وقعت عليهم أصابع اختيار القتلة المتمردين الذين قاموا بالهجوم على سيارته في الساعة الثانية من فجر ٢٢ تشرين الأول فأصيب بجروح خطيرة توفي على إثرها في المشفى يوم ٢٥ تشرين الأول. وكان هذا بعد ٢٤ ساعة فقط من انتخاب مجلس النواب التشيلي لسلفادور الليندي رئيساً جديداً للبلاد.

وبعد تلك الانتخابات تصاعدت وتيرة عمليات وكالة الاستخبارات ضد تشيلي، وقد تضمنت عناصر مختلفة منها:

ـ فرض مقاطعة اقتصادية شاملة.

ـ قيام حملة صحفية واسعة على الصعيدين المحلي والدولي كانت تتلقى فيها عمداً صحيفة «إيلميركيريو El Mercurio» اليومية الصادرة في تشيلي دعماً سخياً من قبل وكالة الاستخبارات المركزية.

ـ تقديم مختلف صنوف الدعم والتأييد للجماعات الفاشية الإرهابية من مثل منظمة «وطن وحرية Patria y Libertad».

ـ زيادة عدد العاملين في مركز وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكية في العاصمة سانتياغو دي تشيلي، فضلاً عن زيادة عدد عملاء وكالة الاستخبارات العاملين تحت غطاء خاص.

واستغرق الأمر ثلاث سنوات أخرى حتى تمكن الجيش بقيادة الجنرال بينوشيت Pinochet وبمساعدة وكالة الاستخبارات من إسقاط الليندي واغتياله.

المصادر:

ـ ي.هاينريش/ ك. أولريتش: «حرب الجيش الخفي» برلين (ألمانيا اليمقراطية) ١٩٨٣.

ـ وليام بلوم: «وكالة الاستخبارات المركزية: التاريخ المنسي» لندن ١٩٨٦.

ـ ب. ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث» نيودلهي ١٩٨٥.

الجنرال شنايدر

ولزعزعة استقرار حكومة الليندي في تشيلي فكرت قيادة وكالة الاستخبارات المركزية بخطف أو اغتيال أحد المؤيدين البارزين لحكومة الجبهة الشعبية، ووقع اختيارها على الجنرال شنايدر، الشخصية السياسية البارزة وأحد كبار ضباط الجيش التشيلي. وكان المقصود من وراء اغتيال شنايدر زرع الخوف والرعب لدى عناصر الجيش الموالين لسلفادور الليندي وتشجيع خصومه داخل تلك المؤسسة على التحرك.

وفي هذا الإطار قام الملحق العسكري في السفارة الأمريكيةٍ في سانتياغو، الكولونيل بول ويميرت، بتزويد المتآمرين الذين جندتهم وكالة الاستخبارات بالأسلحة والتعليمات اللازمة. وطبقاً للخطة الأولى كان من المقرر مهاجمة شنايدر واختطافه مساء ١٧ تشرين الأول ١٩٧٠ أثناء خروجه من أحد نوادي الضباط. وكانت الآمال معقودة على إمكانية منع انتخاب الليندي مرة وإلى الأبد عبر وجود الجنرال شنايدر رهينة في أيدي خصوم الليندي وجبهته الشعبية. إلا أن الجنرال غادر النادي برفقة موكب شرطة حاشد وقوي، الأمر الذي دفع بالمتآمرين نحو إلغاء خطتهم.

وفي ٢٠ تشرين الأول جرت محاولة ثانية ولكنها فشلت أيضاً، وعند ذاك تقرر عدم خطف الجنرال في ٢٢ تشرين الأول، بل «عدم ترك الصُدف لتتحكم بأي شيء»، أي أن الذي تقرر هو قتله. وهكذا تم الهجوم على السيارة التي تقل شنايدر في الساعة الثانية من فجر ٢٢ تشرين الأول وأصيب الجنرال بجروح بليغة، توفي من جرّاءها في المشفى في ٢٥ تشرين الأول.

المصدر:

ــ ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث» نيودلهي ١٩٨٦.

كارلوس براتس

بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٧٤ تم اغتيال الجنرال كارلوس براتس Carlos Brats الذي كان يعيش في المنفى في الأرجنتين منذ الانقلاب

العسكري الذي جرى في تشيلي. وكان الاعتداء عليه مجرد جزء يسير من خطة سرية أوسع لها رمزها الخاص «كوندور Condor» والتي كانت قد حيكت بالتعاون ما بين وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز استخبارات النظام الحاكم في تشيلي DINA. وكانت تلك الخطة تستهدف أبرز ممثلي حكومة الجبهة الشعبية التي تم الإطاحة بها والذين كانوا يعيشون في المنفى. كما كان لها كذلك عدة أهداف أخرى، منها:

- تعزيز التعاون ما بين وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات في تشيلي.
- زرع الخوف والرعب في صفوف المعارضة التشيلية التي تعيش في الخارج وتحييدها.
- تقديم الدعم الفعال لديكتاتورية بينوشيت من الخارج.
- إقامة التعاون مع المنظمات الدولية.

وكان من بين المتورطين في اغتيال براتس كل من تاونلي العميل لدى كل من وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات في تشيلي، وانريك أرانسيبيا Enrique Arrancibia زعيم منظمة «وطن وحرية» التشيلية.

المصدر

- «نشرة معلومات العمليات السرية» العدد ١١ كانون الأول ١٩٨٠.

أورلاندو لتيلير

بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٧٦ قتل وزير الخارجية الأسبق في حكومة الجبهة الشعبية في تشيلي أورلاندو لتيلير Orlando Letlier إثر انفجار قنبلة في سيارته. وكان هذا الاغتيال أيضاً جزءاً من خطة «كوندور» التي تجمع بين وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات في تشيلي، وللمرة الثانية نجد العميل مالكولم تاونلي متورطاً في هذه العملية، بعد أن حصل أيضاً على دعم أرماندو فيرنانديز، أحد عملاء جهاز الاستخبارات التشيلية. وكان أول ما فعلاه أن استلما جوازيّ سفر مزيفين من باراغواي مع سِمَتيّ دخول إلى الولايات المتحدة. غير أن هفوة بسيطة أدت إلى معرفة السفير الأمريكي لدى الباراغواي بهذا الأمر بالتفصيل حيث قام بإعلام وزارة

الخارجية في واشنطن بشأنه. وهناك وجد المسؤولون أنه من الأفضل إلغاء سِمَتيّ الدخول. ولكن في تلك الأثناء أعطي كلاً منهما جواز سفر صادر عن تشيلي مع سمة دخول إلى الولايات المتحدة، حيث استخدما الأوراق الجديدة وتمكنا من تنفيذ مهمتهما المتمثلة في قتل لتيلير.

المصدر

ـــ ياجي: «عمليات وكالة الاستخبارات المركزية ضد العالم الثالث» نيودلهي ١٩٨٥.

عمر توريخوس

بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ تم اعتقال كارلوس مانويل بيريرو دي أوليفيرا كابرال Carlos Manuel Pereiro de Oliveira Cabral، وجاء في معرض أقواله أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت قد أعدَّت خطة لاغتيال رئيس بنما عمر توريخوس Omar Torrijos.

وماذا عن هوية العناصر المتورطة في هذه المؤامرة؟

حسناً، هم: فرانك فيوريني Frank Fiorini أحد مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية، ولويس مارتنيز Luis Martinez الكولونيل في الجيش الأمريكي وشقيقه بيدرو مارتنيز Pedro Martinez، وأ. أرياس A.Arias رئيس بنما الأسبق، إلى جانب عدد من أفراد عصابات المعارضة الكوبية المسلحة التابعين لـ «الفرقة ٢٥٠٦» سيئة الصيت.

وخلال فترة من الزمن أسست وكالة الاستخبارات المركزية منظمة سرية في بنما أطلقت عليها اسم «حركة القضاء على توريخوس»، حيث نجح عملاء الوكالة أخيراً في ٣١ كانون الأول ١٩٨١ في تهريب قنبلة موقوتة وزرعها على متن طائرة الرئيس توريخوس التي انفجرت وأدت إلى مصرعه.

المصادر:

ـــ مجلة «نيوزويك» آب ١٩٨١.

ـــ صحيفة «لوموند» ١٣ تشرين الأول ١٩٧٢.

ـــ مجلة «لوموند دبلوماتيك» العدد ٣٢،آب ١٩٨١.

ـــ باراكال: «الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية» نيودلهي ١٩٨٤.

جاكوبو أربنز غوزمان

بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٤ عبر قرابة ١٥٠ رجلاً من المرتزقة بقيادة الكولونيل كاستيلو أرماز Castillo Armaz الحدود إلى غواتيمالا من هندوراس المجاورة. وكان هدف هذه الجماعة من مرتزقة وكالة الاستخبارات الوصول إلى مدينة غواتيمالا التي كانت تتعرض في الوقت ذاته للقصف من قبل الطائرات المقاتلة الأمريكية.

وفي ٢٧ تموز نجا الرئيس أربنز Jacobo Arbenz Guzman من الاغتيال وذلك بعد أن استقال طواعية من منصب الرئاسة.

وكان أربنز قد تجرّأ على المضي قدماً بالإصلاح الزراعي في غواتيمالا مهدداً بذلك مصالح شركة الفواكة المتحدة الأمريكية متعددة الجنسيات وصاحبة السلطان والنفوذ، حيث جاءت عملية «ديابلو Diablo» على يد وكالة الاستخبارات المركزية لتحمل رد الحكومة الأمريكية على "ما اقترفه" أربنز.

المصدر

ـ شليسينغر: «القصة غير المروية للانقلاب الأمريكي في غواتيمالا» نيويورك ١٩٨٢.

أرنستو تشي غيفارا

في عام ١٩٦٥ غادر أرنستو تشي غيفارا كوبا لكي يلتحق بركب الحركة الثورية في أميركا اللاتينية وليتوِّج هناك خبراته وتجاربه في ميدان الحرب الفدائية. ومنذ اليوم الذي غادر فيه غيفارا كوبا بدأت وكالة الاستخبارات المركزية تبذل جهودها المكثفة لتحديد أماكن تواجده، حيث استندت تلك المساعي في البداية على إشاعات تقول أنه في بوليفيا. وعلى هذا الأساس تم إرسال عدد من ضباط وكالة الاستخبارات إلى تلك البلاد لتقصي حقيقة تلك الإشاعات. وفي الوقت ذاته وبعد أن نجحت إحدى الوحدات الخاصة التابعة للجيش البوليفي، والتي كانت قد تلقت تدريباتها على يد وكالة الاستخبارات، في الاستيلاء على إحدى قواعد الفدائيين في

أقليم نانكاهوازا تم العثور على عدة وثائق تؤكد التحاق تشي غيفارا بحركة العمل الفدائي في بوليفيا. وانطلاقاً من ذلك بدأت وكالة الاستخبارات بتركيز جهودها وإمكانياتها كافة على تصفية ذاك الفدائي المتمرس الشهير، حيث تم إرسال عدد إضافي من المتخصصين في العمل لدى الوكالة إلى جانب وحدة من نخبة الأمريكيين المختصين في مكافحة العمل الفدائي وحرب العصابات إلى لاباز في بوليفيا لدعم وحدات المطاردة البوليفية.

ويرد وصف حي للجو الذي كان سائدا في مقر قيادة وكالة الاستخبارات في لانغلي خلال تلك الأسابيع على لسان ف. مارشيتي وج.د.ماركس في كتابهما الذي جاء فيه: «كان هاجس غيفارا يسيطر على أجهزة الاستخبارات (أي الوكالة – المحرر) لدرجة أنها في السر كانت تخشاه في حقيقة الأمر...»[1]

وفي ٨ تشرين الأول ١٩٦٧ أُخذ تشي غيفارا أسيراً وتم قتله بحضور عملاء وكالة الاستخبارات المركزية.

المصدر

وليام بلوم: «وكالة الاستخبارات المركزية ــ التاريخ المنسي» لندن ١٩٨٦.

الحاشية

[1] فكتور مارشيتي وجون د.ماركس: «وكالة الاستخبارات المركزية» ميونيخ ١٩٧٤.

فيدل كاسترو

في عام ١٩٥٩ تكللت الحركة الثورية التي قادها فيدل كاسترو في كوبا بالنصر. ومنذ ذلك الوقت أعلنت واشنطن صراحة عن هدفها المتمثل بالإطاحة بالحكومة الثورية في هافانا بأية طريقة ممكنة. وفي صلب هذه الاستراتيجية كانت هناك عدة محاولات لاغتيال فيدل كاسترو.

وبهذا الخصوص يتذكر مدير وكالة الاستخبارات الأسبق ماك كوني فترة أوائل الستينات بوضوحٍ استثنائي حيث كانت تجري آنذاك مناقشة «المشكلة الكوبية» علناً باستخدام مصطلحات على شاكلة: «الاعتناء بكاسترو!» (بالمعنى التهكمي)، «القضاء على كاسترو وتصفيته»، إلخ...

وشكّل ذلك تلك الأرضية التي قام عليها تحالف مناهض لكوبا قوامه الإدارات الأمريكية المتعاقبة ووكالة الاستخبارات المركزية والمافيا والجماعات الكوبية في المنفى. وفي كانون الأول ١٩٥٩ أعطى مدير وكالة الاستخبارات ألين دوليس Allen Dulles الضوء الأخضر لانطلاق عملية «تصفية فيدل كاسترو»، حيث تفوق جهاز الاستخبارات الأمريكي على ذاته وهو يستنبط الأفكار الكفيلة بقتل كاسترو: من السيجار المسموم، إلى بدلة غطس معالجة بالجراثيم القاتلة، إلى تهريب مجموعات القتلة إلى داخل الأراضي الكوبية، إلخ... وتورد اللجنة التي ألفها مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٧٦ للتحقيق في الخطط التي وضعتها الوكالة لاغتيال السياسيين الأجانب، أدلة عن محاولات ثمان على الأقل لاغتيال فيدل كاسترو ما بين عام ١٩٦٠– ١٩٦٥. ويتحدث كاسترو بنفسه عن قيام ٢٤ محاولة لقتله على يد وكالة الاستخبارات قبل عام ١٩٧٦.

المصادر

ـ وارين هينكل/ وليام تيرنر: «السمكة حمراء: قصة الحرب السرية ضد كاسترو» نيويورك ١٩٨١.

ـ انظر أيضاً: نوبيرغر/ أوبرسكالسكي: «وكالة الاستخبارات المركزية في أمريكا الوسطى» بورنهايم – ميرتن ١٩٨٣.

ميغويل دي أوسكوتو

بتاريخ ٥ حزيران عام ١٩٨٣ طُرد ثلاثة "دبلوماسيين" يعملون في السفارة الأمريكية في عاصمة نيكاراغوا، هم دافيد نوبل كريغ David Noble Grieg وأرميليا لوريتا رودريغيز Ermilia Loretta Rodriguez وليندا فيفيلي Linda Pfeifle. وقد اتهم هؤلاء بوصفهم عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية وإساءة استخدامهم لحصانتهم الدبلوماسية عبر إثارة الاضطرابات في حكومة الثورة الساندينية وإجراء الاستعدادات للقيام بمحاولة اغتيال ميغويل دي أوسكوتو Miguel D'Escoto وزير خارجية نيكاراغوا.

ويذكر في هذا الصدد أن وكالة الاستخبارات قامت من أجل الوصول إلى هدفها بتجنيد إحدى موظفات وزارة الخارجية النيكاراغوية، هي مارلين مونكادا Marlene Moncada حيث كانت الضابطة المسؤولة عنها في الوكالة هي أرميليا لوريتا رودريغيز التي دربتها وزودتها بمعدات التجسس التقنية إلى جانب التعليمات اللازمة. وفي بادئ الأمر استخدمت وكالة الاستخبارات مارلين مونكادا في جمع المعلومات، ولكن فيما بعد صار يتم تكليفها بتنفيذ عمليات الهجوم المباشرة مثل محاولة اغتيال دي أوسكوتو. فقد أجريت لها الترتيبات لكي تقدم إليه زجاجة من النبيذ حقنت بسم الثاليوم.

المصدر

ـ مجلة «غيهايم» (ألمانيا الاتحادية)، العدد ١٩٨٦/٢.

تسمية الأشياء بمسمياتها

قائمة بأسماء عملاء
وكالة الاستخبارات في العالم الثالث

تتطلب عمليات وكالة الاستخبارات المركزية شبكة تنظيمية محكمة النسج تغطي مساحة الهدف المفترض من جوانبها كافة. ويشبه مركز وكالة الاستخبارات المعني بأية عملية في بلد ما، العنكبوت الجالس في منتصف تلك الشبكة القائمة في السفارة الأمريكية في ذاك البلد، حيث تسمح الحصانة الدبلوماسية التي تقدمها إحدى السفارات أو القنصليات الأمريكية لوكالة الاستخبارات المركزية أن تلبّي بطريقة آمنة وعملية أية متطلبات تنظيمية أو تقنية أو إدارية يستحيل بدونها القيام بأي من أنشطة الوكالة في البلدان ذات الصلة.

ويُلحق بـ"دبلوماسيي" الوكالة عدداً لا حصر له من المخبرين والجواسيس والعملاء والمدربين والاختصاصيين. ولا تستخدم السفارات والقنصليات للتمويه عن جهاز الاستخبارات الأمريكي فحسب، بل أن المؤسسات العسكرية بصورة خاصة تخدم هذا الغرض ذاته.

أما الجهة المسؤولة عن شبكات الوكالة والعمليات التي تقوم بها تلك الشبكات فهي دائرة العمليات التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي تعرف باسم الأجهزة السرية Clandstein Services، في حين يعتبر رؤساء المراكز COS الأشخاص الرئيسيين في المجال العملياتي على الأقل، إذ أنهم المسؤولون عن تشكيل أو صيانة البنية التحتية للوكالة في البلد المعني وتوظيفها.

وتقوم وزارة الخارجية الأمريكية عادة بتوفير الأغطية المفبركة الكفيلة بالتمويه عن طابع العمل الحقيقي لعناصر الوكالة ورؤساء مراكزها. وفي البلدان التي تضم تواجداً أمريكياً ضخماً يمكن تعيين عناصر إضافية لتأدية وظائف قيادية ويطلق عليهم حينها تسمية رؤساء قواعد COB حيث

يعملون عبر واجهة قنصليات الولايات المتحدة وربما عبر منشآتها العسكرية في البلدان المعنية.

ويشكل مفهوم «فريق البلاد» الأساس التنظيمي للسياسة الخارجية الأمريكية المعلنة منها أم المخفية على السواء. ويرأس «فريق البلاد» رسمياً السفير الأمريكي في البلد المفترض وهو يتألف من كبار الدبلوماسيين بمن فيهم رؤساء المراكز. وتقع على عاتق ذاك الفريق مهمة ذات شقين أولاهما التطبيق العملي لمفاهيم السياسة الخارجية الواردة من واشنطن – والتي غالباً ما تتخذ طابع المسؤولية الجماعية – وثانيهما إرسال التقارير الدورية عن نتائج العمل إلى واشنطن تباعاً.

وفي الأماكن التي تمتلك فيها وكالة الاستخبارات بنية تحتية قوية يكون الحيز الكامن لأنشطتها غير محدود، وحتى أنها تستطيع في تلك المناطق تنفيذ "أعمال بسيطة" مثل إخراج النشرات الملفقة وتوزيعها أو طلي الجدران بالشعارات اليمينية المتطرفة.

يذكر أن هيئة العاملين في دائرة العمليات هي المعنية بإعطاء الضوء الأخضر لتنفيذ القسم الأكبر من أنشطة الوكالة، في حين أن الخطط الأكبر أو الأكثر كلفة فقط هي التي تحتاج إلى تفويض من مجلس الأمن القومي أو من «لجنة الأربعين» التابعة لمجلس الشيوخ والتي تتولى مراقبة أجهزة الاستخبارات.

وهناك نوعان من العمليات الاستخباراتية، هما الحرب النفسية والعمليات شبة العسكرية. وتشمل الحروب النفسية التغلغل في الهيئات والمنظمات، والتأثير على وسائل الإعلام، والعمل في المؤسسات الثقافية والمهنية وضمن الأحزاب السياسية.

ونورد في الصفحات التالية قائمة شاملة بأسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية العاملين تحت غطاء دبلوماسي في العالم الثالث. وسيكون من دواعي شكرنا وامتناننا إن استطاع بعض قرائنا تقديم يد المساعدة في التعريف والكشف عن عملاء آخرين من عملاء الوكالة عبر إرسال أسماءهم وأية ملاحظات حولهم.

	الكنية والاسم	بلد/ (مدينة) العمل	فترة العمل
١	أديرهولد، توماس د. الإبن	البيرو	١٩٧٨–١٩٨٠
	Aderhold, Thomas D. Jr.	زائير	١٩٨١–١٩٨٣
		الجزائر	١٩٨٦
		نيودلهي	١٢/١٩٨٦–١٩٨٨
٢	أندرسون، فرانك راي	لبنان	١٩٦٩
	Anderson, Frank Ray	ليبيا	١٩٧١
		اليمن	١٩٧٤
		الجمهورية العربية اليمنية	١٩٧٥–١٩٧٧
		لبنان	١٩٧٨
			١٩٧٩–١٩٨٠
		المغرب	١٩٨٤–١٩٨٦
٣	بانكس، نيكولاس	تنزانيا	١٩٨٠–١٩٨٢
	Banks, Nicholas	هونغ كونغ	١٩٨٣–١٩٨٥
		بينين	١٢/١٩٨٥
		سيكيليس	١٩٨٦
٤	بينتلي، روبرت ب.	البرازيل	١٩٦٤–١٩٦٧
	Bentley, Robert B.	البرتغال	١٩٦٧–١٩٧١
		البرازيل	١٩٧٦–١٩٧٨
		الاتحاد السوفييتي	١٩٧٩–١٩٨١
		إيطاليا	١٩٨١–١٩٨٤
			١٩٨٥
		الأردن	١٩٨٦
٥	بيرغن، روبرت سي.	تايلاند	١٩٧١–١٩٧٧
	Bergin, Robert C.	كينيا	١٩٧٨–١٩٨١
		إندونيسيا	١٩٨١–١٩٨٤
		تايلاند	١٩٨٤–١٩٨٦

٦	باومان، ديفيد ل.	فيتنام	١٩٦٩–١٩٧١
	Bowman, David L.	تايلاند	١٩٧١–١٩٧٦
		ألمانيا الاتحادية	١٩٧٧/١٩٧٨
		استراليا	١٩٧٨–١٩٨٠
		إندونيسيا	١٩٨١–١٩٨٣
		الهند	١٩٨٣–١٩٨٦
٧	بوير، كينيث ج.	جيبوتي	١٩٨٠–١٩٨٢
	Boyer, Kenneth J.	لبنان	١٩٨٣–١٩٨٦
٨	برادلي، بول فيشر	بوليفيا	١٩٧٧–١٩٧٩
	Bradley, Paul Fisher	نيجيريا	١٩٨٠/١٩٨١
		أثيوبيا	١٩٨١–١٩٨٤
			طرد منها عام ١٩٨٤
		تشاد	١٩٨٤–١٩٨٦
٩	برادي، جون لورانس	جدة/ السعودية	١٩٦٩–١٩٧١
	Brady, John Lawrence	لبنان	١٩٧١–١٩٧٣
		عدن/ اليمن	١٩٧٣–١٩٧٥
		الهند	١٩٧٥–١٩٧٨
		لبنان (أو سوريا)	١٩٨٢–١٩٨٥
		سوريا	١٩٨٦
		السودان	١٩٨٧
١٠	برانت، إيرنست	سوريا (رئيس مركز)	(؟)
	Brandt (Brant), Ernest	كينيا	١٩٧٤
		جنوب أفريقيا	١٩٧٥/١٩٧٦
		نيجيريا	١٩٧٨–١٩٧٩
		أثيوبيا	١٩٨٢–١٩٨٤
			طرد منها عام ١٩٨٤

١١	براون، ديفيد ايرل	فيتنام الجنوبية	١٩٦٥–١٩٦٨
	Brown, David Earl	اليابان	١٩٧٣–١٩٧٧
		منظمة التعـاون والتنميـة الاقتصادية في باريس	١٩٧٨–١٩٨١
		ماليزيا	١٩٨٤–١٩٨٧
		طوكيو	١٩٨٧
١٢	ماكول، روبرت ايرفن	أثيوبيا	١٩٧٧–١٩٧٩
	McCall, Robert Ervin	السودان	١٩٧٩/١٩٨٠
		زيمبابوي	١٩٨٤–١٩٨٦
١٣	كارتر، جوزيف ج.	إيران	١٩٧٩
	Carter Joseph J.	ليبيريا	١٩٨٠–١٩٨٢
		(؟)	١٩٨٢–١٩٨٥
		صنعـــاء/ الجمهوريـــة العربية اليمنية	١٩٨٥
		سوريا	١٩٨٦
١٤	ماكارتنى، آرثر سى.	الفلبين	١٩٧٣–١٩٧٥
	McCartney, Arthur C.	الهند	١٩٨٢–١٩٨٤
			١٩٨٦
١٥	كيسى، برايان ف.	إندونيسيا	١٩٧٨/١٩٧٩
	Casey, Bryan V.	الهند	١٩٨٠–١٩٨٤
		مصر	١٩٨٥
		الهند	١٩٨٦
١٦	كيسى، إدوارد الإبن	تونس	١٩٦٥/١٩٦٦
	Casey, Edward Jr.	كوستاريكا	١٩٦٧/١٩٦٨
		فرنسا	١٩٦٩/١٩٧٠
		غواتيمالا	١٩٧٠–١٩٧٢
		إندونيسيا	١٩٧٨/١٩٧٩

		بلجيكا(؟)	١٩٨٠-١٩٨٢
		الهند(؟)	١٩٨٢-١٩٨٤
		مصر	١٩٨٤-١٩٨٦
١٧	كاش، ستيفن ج.	سنغافورة	١٩٨١-١٩٨٣
	Cash, Steven J.	اليابان	١٩٨٣/١٩٨٤
		باكستان	١٩٨٤-١٩٨٦
١٨	كاستيللي، جيفري دبليو	باكستان	١٩٨١-١٩٨٤
	Castelli, Jeffrey W.	الهند	١٩٨٤-١٩٨٦
١٩	تشاريت، ويلفريد ج.أ.	أثيوبيا	(؟)
	Charette, Wilfried J.A.	ألمانيا الاتحادية	(؟)
		غانا	١٩٧٧-١٩٧٩
		سوازيلاند	١٩٧٩-١٩٨٢
		أوغندا	١٩٨٤-١٩٨٦
٢٠	كريسمان، جون سكوت	أرغواي	١٩٨٠-١٩٨٢
	Chrissmann, John Scott	المكسيك	١٩٨٦
٢١	تشوب، دون لي	الفلبين	١٩٧٩/١٩٨٠
	Chubb, Don Lee	لبنان	١٩٨٣-١٩٨٦
		تايلاند	١٩٨٧
٢٢	كلارك، بول فرانسيس	فيتنام	(؟)
	Clarke, Paul Francis	لاوس	١٩٦٥-١٩٦٧
		بوروندي	١٩٧٨-١٩٨٠
		بورما	١٩٨١-١٩٨٦
٢٣	كلارك، روبرت وليام	إيران	١٩٧٥/١٩٧٦
	Clarke, Robert William	بلغاريا	١٩٧٧-١٩٧٩
		ألمانيا الاتحادية	١٩٨٠/١٩٨١
		الاتحاد السوفييتى	١٩٨١-١٩٨٣
		أفغانستان	١٩٨٤-١٩٨٦

٢٤	كولز، ليموييل ديفيد	ليبيريا	١٩٥٤–١٩٥٦
	Coles, Lemuel David	اليابان	١٩٥٧–١٩٥٩
		تايوان	١٩٥٩–١٩٦٢
		هونغ كونغ	١٩٦٢/١٩٦٣
		فيتنام الجنوبية	١٩٦٤/١٩٦٥
		اسرائيل	١٩٦٦–١٩٦٨
		الهند	١٩٧١–١٩٧٣
		تركيا	١٩٧٤–١٩٧٧
		سنغافورة	١٩٧٨–١٩٨١
		غانا	١٩٨٦
٢٥	ماكوي، تشارلز ب.	نيبال	١٩٧٤–١٩٧٧
	McCoy, Charles P.	بنغلادش	١٩٧٧–١٩٧٩
		لبنان	١٩٨٠–١٩٨٤
		سريلانكا	١٩٨٥–١٩٨٧
		مصر	١٩٨٧
٢٦	كرام، ريتشارد دبليو	سويسرا	١٩٦٩–١٩٧١
	Cram, Richard W.	جنوب أفريقيا	١٩٧١–١٩٧٤
		بريطانيا العظمى	١٩٧٤/١٩٧٥
		اليونان	١٩٧٦–١٩٨٠
		نيجيريا	١٩٨٣–١٩٨٥
		كينيا	١٩٨٥/١٩٨٦
٢٧	كورتيس، مايكل م.	فيتنام الجنوبية	١٩٦٩–١٩٧١
	Curtis, Michael M.	نيبال	١٩٧٢–١٩٧٤
		النيجر	١٩٧٥/١٩٧٦
		هاييتي	١٩٧٦–١٩٧٨
		باكستان	١٩٨٥–١٩٨٧

٢٨	داي، فرانك هالام	برلين الغربية	(؟)
	Day, Frank Hallam	إثيوبيا	١٩٧٨–١٩٨١
		تونس	١٩٨٣/١٩٨٤
		الأردن	١٩٨٤–١٩٨٦
٢٩	دينيس، ديفيد ل.	قبرص	١٩٦٣
	Dennis, David L.	السويد	١٩٧٢–١٩٧٤
		بوروندي	١٩٧٧/١٩٧٨
		زائير	١٩٨٥–١٩٨٧
٣٠	غيلوم، هاري سي.	الفلبين	١٩٧١–١٩٧٣
	Gillum, Harry C.	الهند	١٩٧٤–١٩٧٦
		بوليفيا	١٩٧٨–١٩٨١
		إندونيسيا	١٩٨١/١٩٨٢
		تايلاند	١٩٨٢–١٩٨٦
٣١	غيلمان، سكوت ي.	نيجيريا	١٩٨٢–١٩٨٤
	Gillman *or Gilman*, Scott E.	أوغندا	١٩٨٥/١٩٨٦
٣٢	غورين، جين دبليو.	فرنسا	١٩٦٤–١٩٦٦
	Gorin, Jane W.	عُمان	١٩٧٤–١٩٧٨
		سريلانكا	١٩٧٩–١٩٨٣
		الهند	١٩٨٣–١٩٨٥
		تونس	١٩٨٥–١٩٨٦
٣٣	غرين، جون دبليو.	لبنان	١٩٨٠/١٩٨١
	Green, John W.	أفغانستان	١٩٨٦
٣٤	غريفين، ريتشارد لينتون	الهند	١٩٧٦/١٩٧٧
	Griffin, Richard Linton	السعودية	١٩٧٧/١٩٧٨
		زامبيا	١٩٨٣/١٩٨٤
		غانا	١٩٨٤

		غانا	١٩٨٥–١٩٨٦
		سنغافورة	١٩٨٧
٣٥	هول، جون ي. Hall, John E.	فرنسا	(؟)
		مصر	١٩٦٦
		سويسرا	١٩٧٦
		نيوزيلندا	١٩٧٧
		ليبيريا	١٩٨٤–١٩٨٦
٣٦	هاربر، ديفيد أدامسون Harper, David Adamson	الدانمارك	١٩٧٠–١٩٧٢
		بوروندي	(؟)
		بورما	١٩٧٤–١٩٧٦
		أثيوبيا	١٩٨٠–١٩٨٣
		السنغال	١٩٨٤/١٩٨٥
		فرنسا	١٩٨٦/١٩٨٧
٣٧	هاريس، جاي م. Harris, Jay M.	الهند	١٩٧٤
		باكستان	١٩٨٤–١٩٨٦
٣٨	هاريسون، سكوت لوويل Harrison, Scott Lowell	الفلبين	١٩٧٦–١٩٨٢
		تنزانيا	١٩٨٢–١٩٨٤
		سيراليون	١٩٨٥
		تنزانيا	١٩٨٦
		ماليزيا	١٩٨٧–
٣٩	هازلريغ، جورج هارولد Hazelrigg, Georg Harold	السودان	١٩٦٨/١٩٦٩
		توغو	١٩٦٩
		نيجيريا	١٩٧٠–١٩٧٢
		مالي	١٩٧٤–١٩٧٧
		بوروندي	١٩٧٨/١٩٧٩
		تنزانيا	١٩٨١–١٩٨٦

٤٠	هندريكس، بيفرلي سي. Hendrix, Beverly C.	ألمانيا الاتحادية	١٩٧٦-١٩٧٣
		سنغافورة	١٩٨٣-١٩٨٠
		الجزائر	١٩٨٤/١٩٨٣
			١٩٨٦
٤١	هندريكس، جاك جون Hendrix, Jack John	ألمانيا الاتحادية	١٩٧٧-١٩٧٤
		سنغافورة	١٩٨٣-١٩٨٠
		الجزائر	١٩٨٦-١٩٨٣
٤٢	هيستر، دونالد فانس Hester, Donald Vance	كندا	١٩٧٢/١٩٧١
		تشاد	١٩٧٥-١٩٧٣
		رواندا	١٩٨٤-١٩٨١
		باكستان	١٩٨٧-١٩٨٤
٤٣	هاينز، ريتشارد Hines, Richard	هاييتي	١٩٦٥-١٩٦٢
		البرازيل	١٩٦٩-١٩٦٥
		الهند	١٩٧٩-١٩٧٥
		بنما	١٩٨٢-١٩٧٩
		جمهورية الدومينكان	١٩٨٦/١٩٨٥
٤٤	هنتون، ديان روش Henton, Deane Roesch	سوريا	١٩٤٨-١٩٤٦
		كينيا	١٩٥١-١٩٤٩
		فرنسا	١٩٥٥-١٩٥٢
		بلجيكا	١٩٦١-١٩٥٩
		غواتيمالا	١٩٦٩-١٩٦٧
		سانتياغو/ تشيلي	١٩٧١-١٩٦٩
		زائير	١٩٧٥/١٩٧٤
		بلجيكا	١٩٧٩-١٩٧٦
		تشيلي (أو السلفادور)	١٩٨٣-١٩٨١
		باكستان	١٩٨٦-١٩٨٣

٤٥	هولت، بيتر ج.	الهند	١٩٦٣
	Holt, Peter G.	ألمانيا الاتحادية	١٩٧٣–١٩٧٥
		فرنسا	١٩٧٥–١٩٧٧
		لوكسمبورغ	١٩٨١–١٩٨٤
		الكاميرون	١٩٨٤–١٩٨٦
٤٦	هولزمان، جون سي.	غينيا	(؟)
	Holzman, John C.	هولندا	(؟)
		الكاميرون	١٩٧٧/١٩٧٨
		الهند	١٩٨٢–١٩٨٦
٤٧	هوبمان، غوردون جوزيف	ساحل العاج	١٩٧٤؟
	Hopman, Gordo Joseph	ساحل العاج (أو زائير)	١٩٧٦/١٩٧٧
		توغو	١٩٧٩
		إيطاليا	١٩٧٩/١٩٨٠
		موريتانيا	١٩٨٢/١٩٨٣
		تنزانيا	١٩٨٤–١٩٨٧
٤٨	هوريغان، ستيفن م.	تايلاند	١٩٧٤–١٩٧٧
	Hourigan, Stephen M.	سنغافورة	١٩٧٩/١٩٨٠
		تايلاند	١٩٨٠–١٩٨٤
		بورما	١٩٨٤–١٩٨٦
٤٩	هوغز، جيمس ريتشارد	لبنان	١٩٧٣
	Hughes, James Richard	السعودية	١٩٧٤–١٩٧٦
		ليبيا	١٩٧٧–١٩٨١
		الجمهورية العربية اليمنية	١٩٨١–١٩٨٣
		سوريا	١٩٨٥–١٩٨٨
		النمسا	١٩٨٨

٥٠	هوغز، روبرت غلين	قبرص	١٩٦٢-١٩٦٤
	Hughes, Robert Glènn	لاوس	١٩٦٤-١٩٦٦
		غانا	١٩٦٨-١٩٧٠
		إندونيسيا	١٩٧٣-١٩٧٧
		ليبيريا	١٩٨٠/١٩٨١
		الهند	١٩٨٢-١٩٨٥
٥١	هاتشينز، ديرك واليس	جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية	١٩٧٥-١٩٧٨
	Hutchins, Dirk Walles	تايلاند	١٩٧٨-١٩٨١
		هنغاريا	١٩٨١/١٩٨٢
		ماليزيا	١٩٨٢-١٩٨٥
٥٢	هايد، رودج ل.	مصر	١٩٦٦
	Hyde, Roge L.	الاتحاد السوفييتي	١٩٧١
		اليونان	١٩٧٤-١٩٧٦
		الإيكوادور	١٩٧٦-١٩٧٩
		ليبيريا	١٩٧٩
			١٩٨٠-١٩٨١
		الفلبين	١٩٨٤-١٩٨٦
٥٣	جاكسون، ريتشارد لي	الصومال	١٩٦٥/١٩٦٦
	Jackson, Richard Lee	لبنان	١٩٦٧/١٩٦٨
		اليونان	١٩٧٠-١٩٧٢
			١٩٧٥-١٩٧٧
		نيويورك	١٩٨٠-١٩٨٢
		المغرب	١٩٨٥-١٩٨٧
٥٤	جيتر، هاورد فرانكلين	موزامبيق	١٩٧٩-١٩٨٢
	Jeter, Howard Franklin	تنزانيا	١٩٨٣-١٩٨٦
		ليسوتو	١٩٨٧

٥٥	جونسون، بروس د.	سوريا	١٩٧٦–١٩٧٨
	Johnson, Bruce D.	الجزائر	١٩٧٩/١٩٨٠
		لبنان	١٩٨٢/١٩٨٣
		العراق	١٩٨٤–١٩٨٦
٥٦	جوردان، جون أنتونى	سريلانكا	١٩٨٠–١٩٨٢
	Jordan, John Anthony	الهند	١٩٨٢–١٩٨٤
		إيطاليا	١٩٨٦–١٩٨٨
٥٧	كامبا، لورانس ف.	إيطاليا	١٩٧٤–١٩٧٧
	Camba, Lawrence F.	فنزويلا	١٩٧٧
		ليبيا	١٩٨٠
		المغرب	١٩٨٠
		إندونيسيا	١٩٨٣–١٩٨٦
٥٨	كاتل، رونالد ل.	فيتنام الجنوبية	١٩٦٨
	Katel, Ronald L.	النيجر	١٩٧٢
		تنزانيا	١٩٨٦
٥٩	كولفيرس، تيرانس ف.	مالي	١٩٧٥
	Kaulfers, Terence F.	اليونان	١٩٧٧
		قبرص	١٩٧٧–١٩٧٩
		الهند	١٩٨١–١٩٨٦
٦٠	كافالير، هاورد تشارلز	الهند	١٩٧٨–١٩٨٢
	Kavaler, Howard	اسرائيل	١٩٨٢–١٩٨٤
	Charles	الباكستان	١٩٨٤–١٩٨٦
		اسرائيل	١٩٨٦
٦١	ماكى، كرايغ دبليو.	برلين الغربية	١٩٨٠
	McKee, Craig W.	كولومبيا	١٩٨١–١٩٨٣
		زيمبابوي	١٩٨٣–١٩٨٦
٦٢	ماكيبى، باتريك ر.	زامبيا	١٩٧٩–١٩٨١
	McKeeby, Patrick R.	الفليبين	١٩٨٢/١٩٨٣

		ليبيريا	١٩٨٤/١٩٨٣
		غانا	١٩٨٥/١٩٨٤
		تنزانيا	١٩٨٦/١٩٨٥
٦٣	كيربى، هارمون ي.	سويسرا	١٩٦٢-١٩٦٠
	Kirby, Harmon E.	الهند	١٩٦٥/١٩٦٤
			١٩٧٢-١٩٦٩
		بلجيكا	١٩٧٨-١٩٧٦
		السودان	١٩٨٠/١٩٧٩
		المغرب	١٩٨٧-١٩٨٤
٦٤	كيتشن، روبرت دبليو	الجزائر	١٩٦٣
	Kitchen, Robert W.	قبرص	١٩٦٥-١٩٦٣
		الإيكوادور	١٩٧١-١٩٦٩
		كينيا	١٩٧٢/١٩٧١
		ليبيريا	١٩٧٦-١٩٧٤
		تايلاند	١٩٨٥-١٩٨٣
		أثيوبيا	١٩٨٧-١٩٨٦
٦٥	لابري، ملفين كلارك	الأردن	١٩٧٠-١٩٦٨
	Labree, Melvin Clark	تنزانيا	١٩٧٣-١٩٧١
		غينيا	١٩٧٥-١٩٧٣
		اسرائيل	١٩٧٧/١٩٧٦
		بورما	١٩٨١/١٩٧٨
		الجزائر	١٩٨٤-١٩٨١
		الفلبين	١٩٨٧-١٩٨٤
٦٦	لانهام، جيمس م.	جمهورية يوغسلافيا	
	Lanham, James M.	الاتحادية الاشتراكية	١٩٨٢-١٩٨٠
		نيوزيلندا	١٩٨٤-١٩٨٢
		تايلاند	١٩٨٦-١٩٨٤

الرقم	الاسم	البلد	السنوات
٦٧	ليواندوسكى، إليزابيث ج.	لبنان	١٩٧١–١٩٧٥
	Lewandowsky,	إيران	١٩٧٦–١٩٧٩
	Elisabeth J.	إسبانيا	١٩٨٢–١٩٨٤
		المكسيك	١٩٨٤–١٩٨٦
		النمسا	١٩٨٧
٦٨	لورد، تشارلز هنري	إندونيسيا	١٩٦١
	Lord, Charles Henry	لاوس	١٩٦٦، ١٩٨٠
		إندونيسيا	١٩٨٣–١٩٨٦
٦٩	ماهونى، هاورد لي روي	لبنان	(؟)
	Mahoney, Howard Le	الأردن	١٩٨١–١٩٨٣
	Roy	سوريا	١٩٨٣–١٩٨٥
			١٩٨٧
٧٠	مارك، جيمس مايكل	تايلاند	١٩٦٩
	Mark, James Michael	بورما	١٩٧٥
		إندونيسيا	١٩٨٦
٧١	منديز، راؤول أدولف	الأرجنتين	١٩٦٤–١٩٦٦
	Mendez, Raul Adolf	فيتنام	١٩٧٠
		الهندوراس	١٩٧٣/١٩٧٤
		كولومبيا	١٩٧٤–١٩٧٦
		الأورغواي	١٩٧٧–١٩٧٩
		أفغانستان	١٩٨٤–١٩٨٦
٧٢	ميلر، ويليام دُوران	مصر	١٩٥٥–١٩٥٨
	Miller, William Doran	الهند	١٩٦٥–١٩٦٨
		اليابان	١٩٧٤–١٩٧٧
		الهند	١٩٨٠–١٩٨٣
		اليابان	١٩٨٤
		الهند	١٩٨٦

٧٣	موريسى، بيتر ب.	سنغافورة	١٩٧٤–١٩٧٦
	Morissey, Peter B.	غويانا	١٩٧٧
		إندونيسيا	١٩٧٩–١٩٨٣
		الباكستان	١٩٨٣–١٩٨٧
		الهند	١٩٨٧
٧٤	موسيبى، وليام ل. الإبن	السودان	١٩٦٥–١٩٦٨
	Mosebey, William L.Jr.	أثيوبيا	١٩٧٠–١٩٧٢
		جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٧٣–١٩٧٥
		تنزانيا	١٩٨٠–١٩٨٢
		كينيا	١٩٨٤–١٩٨٦
٧٥	موزينا، دان دبليو.	زامبيا	١٩٨٢/١٩٨٣
	Mozena, Dan W.	زائير	١٩٨٣–١٩٨٦
٧٦	موراي، جوزيف أ. الإبن	سنغافورة	١٩٦٩/١٩٧٠
	Murray, Joseph A. Jr.	نيبال	١٩٧٠–١٩٧٤
			١٩٧٥
		اليابان	١٩٧٦
		تنزانيا (أو بنغلادش)	١٩٧٧–١٩٨٠
		اليونان	١٩٨١–١٩٨٤
		أفغانستان	١٩٨٤–١٩٨٦
		تايلاند	١٩٨٧
٧٧	نيفلز، ألبرت ف.	تونس	١٩٧٧–١٩٨٠
	Nevils, Albert F.	جامايكا	١٩٨٠/١٩٨١
		اليونان	١٩٨١–١٩٨٣
		لبنان	١٩٨٣–١٩٨٦
٧٨	نيبلى، ليود ي.	فيتنام الجنوبية	١٩٧٢–١٩٧٤
	Nibley, Lloyd E.	ألمانيا الاتحادية	١٩٧٥/١٩٧٦

		اليونان	١٩٨٠–١٩٧٧
		الفلبين	١٩٨٦–١٩٨٠
٧٩	باسمان، فلويد ليسلي	اليابان	١٩٧٧–١٩٧٤
	Paseman, Floyd Lisle	بورما	١٩٧٧
		اليونان	١٩٨٣–١٩٨٠
		تايلاند	١٩٨٥–١٩٨٣
٨٠	باستورينو، روبرت ستيفن	فنزويلا	١٩٦٩–١٩٦٥
	Pastorino, Robert	المكسيك	١٩٧١–١٩٦٩
	Stephen	البرتغال	١٩٧٧–١٩٧٤
		كولومبيا	١٩٧٩–١٩٧٧
		المكسيك	١٩٨٦–١٩٨٤
		الهندوراس	١٩٨٧
٨١	بيلايو، روسا (أو روس) م.	المكسيك	١٩٦٧–١٩٦٥
	Pelayo, Rosa (Ross) M.	إيطاليا	١٩٨٠–١٩٧٨
		المكسيك	١٩٨٦–١٩٨٤
٨٢	بيني، إدوارد ت.	الباكستان	١٩٦٣/١٩٦٢
	Penney Edward T. III	الهند	١٩٦٧–١٩٦٣
		لبنان	١٩٦٩
		مصر	١٩٧٤–١٩٧١
		الجزائر	١٩٨٣–١٩٧٩
		مصر	١٩٨٦–١٩٨٣
٨٣	بيترسون، جودي م.	لاوس	١٩٧٢–١٩٦٩
	Peterson, Judy M.	تايلاند	١٩٧٦/١٩٧٥
		اليابان	١٩٧٨–١٩٧٦
		الهند	١٩٨٧–١٩٨٢
٨٤	بلوز، ريتشارد ي.	المغرب	١٩٧٥–١٩٧١
	Plues, Richard E.	نيجيريا	١٩٧٨–١٩٧٥

		ساحل العاج	١٩٨٠
		زائير	١٩٨١/١٩٨٠
		نيجيريا	١٩٨٢/١٩٨١
		لاغوس/ نيجيريا	١٩٨٢
		زامبيا	١٩٨٧–١٩٨٤
٨٥	بوليك، وليام	السلفادور	١٩٦٢/١٩٦١
	Polik, William	استراليا	١٩٦٦–١٩٦٣
		اليابان	١٩٧١–١٩٦٧
		المكسيك	١٩٧٨–١٩٧٦
		ماليزيا	١٩٨١–١٩٧٩
		السعودية	١٩٨٤–١٩٨٢
		غانا	١٩٨٦–١٩٨٤
٨٦	رامي، وليام ل.	قبرص	١٩٦٦
	Ramey, William L.	فيتنام	١٩٧٣
		البرازيل	١٩٧٧/١٩٧٦
		تركيا	١٩٨٠
		زامبيا	١٩٨٥–١٩٨٣
		ماليزيا	١٩٨٦/١٩٨٥
٨٧	روو، ريتشارد ويلبور	لبنان	١٩٦٤
	Rauh, Richard Wilbur	السعودية	١٩٦٧/١٩٦٦
		اليمن	١٩٧٠–١٩٦٧
		الجمهورية العربية اليمنية	١٩٧١/١٩٧٠
		البحرين	١٩٧٤–١٩٧١
		لبنان	١٩٧٥/١٩٧٤
		سوريا	١٩٧٩–١٩٧٧
		سريلانكا	١٩٨٢–١٩٧٩

		الجزائر	١٩٨٣–١٩٨٦
		برلين الغربية	١٩٨٦
٨٨	ريد، كارلا	تركيا	١٩٦٤/١٩٦٥
	Reed, Karla	اسرائيل	١٩٦٥/١٩٦٦
		لبنان	١٩٦٦/١٩٦٧
			١٩٧٤/١٩٧٥
		الكويت	١٩٧٨–١٩٨١
		لاوس	١٩٨١/١٩٨٢
		تايلاند	١٩٨٣–١٩٨٦
٨٩	ريختر، ستيفن وولتر	الباكستان	١٩٧٣–١٩٧٥
	Richter, Stephen	إيران	١٩٧٦–١٩٧٨
	Walter	الهند	١٩٧٨–١٩٨١
		مصر	١٩٨١–١٩٨٥
		ألمانيا الاتحادية	١٩٨٥–١٩٨٧
٩٠	روهل، كارول أ.	السودان	١٩٧١–١٩٧٣
	Roehl, Carol A.	تنزانيا	١٩٧٣–١٩٨٠
		أوغندا	١٩٨٠–١٩٨٢
		نيجيريا	١٩٨٥–١٩٨٨
٩١	روس، كريستوفر ويد	ليبيا	١٩٦٩
	Ross, Christopher	المغرب	١٩٧٠–١٩٧٢
	Wade	لبنان	١٩٧٣–١٩٧٦
		الجزائر	١٩٧٨/١٩٧٩
		لبنان	١٩٨٣–١٩٨٥
٩٢	روث، ريتشارد ألين	أثيوبيا	١٩٧٦–١٩٧٨
	Roth, Richard Allen	SAF/ سوريا	١٩٧٨–١٩٨٠
		الجزائر	١٩٨٥/١٩٨٦
		البرتغال	١٩٨٧

٩٣	راوندز، ريتشارد ل.	غانا	١٩٦٧/١٩٦٦
	Rounds, Richard L.	ليبيريا	١٩٦٩–١٩٦٧
		بوليفيا	١٩٧١–١٩٦٩
		فيتنام الجنوبية	١٩٧٦–١٩٧٤
		الأرجنتين	١٩٧٩–١٩٧٦
		الأردن	١٩٨١–١٩٧٩
		تايلاند	١٩٨٦–١٩٨١
		إيطاليا	(؟)–١٩٨٨
٩٤	رومريل، كلارك	الهند	١٩٦٤–١٩٦٢
	Rumrill, Clark	أفغانستان	١٩٦٦
		اسرائيل	١٩٧٣/١٩٧٢
		الباكستان	١٩٧٦–١٩٧٤
		مصر	١٩٨٢–١٩٨٠
		سريلانكا	١٩٨٦–١٩٨٤
٩٥	سامسون، ديفيد توري	تايلاند	١٩٧٢–١٩٦٩
	Samson, David Torrey	سنغافورة	١٩٧٦–١٩٧٣
		تركيا	١٩٨٠–١٩٧٧
		المكسيك	١٩٨٣–١٩٨١
		الفلبين	١٩٨٧–١٩٨٤
٩٦	ساسيفيلي، ألبرت ل.	هاييتي	١٩٦٥–١٩٦٢
	Sasseville, Albert L.	البرازيل	١٩٦٩–١٩٦٥
		فرنسا	١٩٧٤/١٩٧٣
		الهند	١٩٧٩–١٩٧٥
		اسبانيا	١٩٧٩
		بنما	١٩٨٢–١٩٧٩
		كوستاريكا	١٩٨٦–١٩٨٤

٩٧	ساترفيلد، جولي	أثيوبيا	١٩٧٩-١٩٨١
	Satterfield, Julie	زيمبابوي	١٩٨٤-١٩٨٦
		الصين	١٩٨٦/١٩٨٧
		استراليا	١٩٨٧
٩٨	سافينو، كارميلا	كلكتا/ الهند	١٩٨٠-١٩٨٣
	Savino, Carmela	الجزائر	١٩٨٣-١٩٨٦
٩٩	سكرويدر، وليام ف.	البيرو	١٩٨١-١٩٨٣
	Schroeder, William F.	سوريا	١٩٨٣-١٩٨٦
		الفلبين	١٩٨٨
١٠٠	سيرز، جون دبليو.	البرازيل	١٩٦٦-١٩٦٨
	Sears, John W.	جمهورية الدومينكان	١٩٧٠-١٩٧٢
		الإكوادور	١٩٧٢/١٩٧٣
		الأرجنتين	١٩٧٩/١٩٨٠
		المكسيك	١٩٨٢-١٩٨٥
١٠١	سيوارد، ماجوري د.	فنزويلا	١٩٦٦
	Seward, Marjorie D.	غواتيمالا	١٩٦٩
		جمهورية الدومينكان	١٩٧٢
		سوريا	١٩٧٨
		نيكارغوا	١٩٨١-١٩٨٣
		الهندوراس	١٩٨٤-١٩٨٦
١٠٢	شيري، فرانسيس س.	فيتنام الجنوبية	١٩٥٣-١٩٦٠
	Sherry, Francis S. III	بلجيكا	١٩٦٠-١٩٦٤
		المكسيك	١٩٦٦-١٩٧٠
		فرنسا	١٩٧١-١٩٧٣
		اسبانيا	١٩٧٣-١٩٧٧
		تايلاند	١٩٨٤-١٩٨٧

١٠٣	شيرلي، جون دبليو.	جمهورية يوغسلافيا	
	Shirley, John W.	الاتحادية الاشتراكية	١٩٥٨–١٩٦٠
		إيطاليا	١٩٦٠–١٩٦٤
		الهند	١٩٦٥–١٩٦٩
		بولونيا	١٩٧٠–١٩٧٢
		إيطاليا	١٩٧٧–١٩٨٢
		تنزانيا	١٩٨٤–١٩٨٦
١٠٤	شوسميث، توماس ب.	كوريا الجنوبية	(؟)
	Shoesmith, Thomas P.	اليابان	١٩٧٢–١٩٧٦
		هونغ كونغ	١٩٧٧
		ماليزيا	١٩٨٣–١٩٨٧
١٠٥	شوك، كورتيس ب.	سوريا	١٩٨٢–١٩٨٤
	Shook, Curtis P.	الجزائر	١٩٨٤–١٩٨٦
		هونغ كونغ	١٩٨٦–
١٠٦	شوموای، جيدي كنت	الأورغواي	١٩٦٦–١٩٧١
	Shumway, Jeddy Kent	ليبيريا	١٩٧١–١٩٧٣
		الأورغواي	١٩٧٣–١٩٧٦
		هولندا	١٩٧٦–١٩٧٨
		اليونان	١٩٧٩–١٩٨١
		بورما	١٩٨٢/١٩٨٣
		أفغانستان	١٩٨٣–١٩٨٥
		الهند	١٩٨٥–١٩٨٨
١٠٧	سيغينثالر، روبرت م.	إندونيسيا	١٩٨١–١٩٨٣
	Siegenthaler, Robert M	الفلبين	١٩٨٤–١٩٨٧
		السودان	١٩٨٧
١٠٨	سميث، ايرل اتش.	الهند	١٩٦٦–١٩٦٨
	Smith, EarH.	الدانمارك	١٩٦٩–١٩٧١

		كوستاريكا	١٩٧٣-١٩٧٥
		الهند	١٩٨١-١٩٨٤
١٠٩	سميث، روفوس غرانت Smith, Rufus Grant	الباكستان	١٩٦٣/١٩٦٤
		نيبال	١٩٦٤/١٩٦٥
		بيلايز	١٩٦٨-١٩٧٠
		الهند	١٩٧٢-١٩٧٥
		جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٧٦-١٩٧٨
		الهند	١٩٨٢-١٩٨٦
١١٠	سباركمان، مارك صمويل Sparkman, Mark Samuel	جنوب أفريقيا (أو سوريا)	١٩٨١/١٩٨٢
		زيمبابوي	١٩٨٣/١٩٨٤
		أثيوبيا	١٩٨٤/١٩٨٧
١١١	سبيلين، ديفيد ج. Spillane, David J.	فيتنام الجنوبية	١٩٧١-١٩٧٥
		هونغ كونغ	١٩٧٨-١٩٨٢
		تايلاند	١٩٨٢-١٩٨٧
١١٢	ستوفكو، أندريا أ. Stofko, Andrea A.	الفلبين	١٩٧٩-١٩٨٢
		سوريا	١٩٨٤-١٩٨٦
١١٣	سويكر، جورج س. Swicker, George S.	تايلاند	١٩٧٧-١٩٧٩
		ماليزيا	١٩٧٩-١٩٨١
		اليابان	١٩٨١-١٩٨٤
		السلفادور	١٩٨٤-١٩٨٦
١١٤	تيفت، بروس دين Tefft, Bruce Dean	أثيوبيا	١٩٧٧-١٩٧٩
		نيجيريا	١٩٧٩-١٩٨٣
		غانا	١٩٨٣-١٩٨٥ طرد منها عام ١٩٨٥

الرقم	الاسم	البلد	السنوات
١١٥	تومكينز، تاين ب.	فيتنام الجنوبية	١٩٧٠–١٩٧٢
	Tompkins, Tain P.	البرتغال	١٩٧٢/١٩٧٣
		لبنان	١٩٧٧–١٩٨٠
		زيمبابوي	١٩٨٣–١٩٨٦
		استراليا	١٩٨٧/١٩٨٨
١١٦	توايت، غريغوري أ.	نيبال	١٩٨٠–١٩٨٢
	Tweit, Gregory A.	الهند	١٩٨٢–١٩٨٤
		أثيوبيا	١٩٨٤–١٩٨٦
١١٧	فانيل، ديفيد ألان	نيبال	١٩٨١–١٩٨٣
	Vanell, David Alan	الهند	١٩٨٣–١٩٨٦
		المغرب	١٩٨٧–
١١٨	فيلينيسكي، ثيودور ج.	المغرب	١٩٧٢/١٩٧٣
	Villinsky, Theodore J.	الظهران (؟)	١٩٧٤–١٩٧٧
		إندونيسيا	١٩٨٢
		ماليزيا	١٩٨٣–١٩٨٦
		الفلبين	١٩٨٧–
١١٩	ووشبيرن، جون ل.	الهند	١٩٦٤–١٩٦٦
	Washburn, John L.	إيران	١٩٦٩–١٩٧٣
		إندونيسيا	١٩٨٢–١٩٨٥
١٢٠	وازر، م. باتريشيا	اليابان	١٩٦٩–١٩٧٢
	Wazer, M. Patricia	كوريا الجنوبية	١٩٧٣
		فيتنام	١٩٧٤
		الفلبين	١٩٧٧–١٩٨٠
		إندونيسيا	١٩٨٠–١٩٨٤
		لبنان	١٩٨٥
		اليابان	١٩٨٥–١٩٨٧

١٢١	ويلز، تيموثي Wells, Timothy	لبنان	(؟)
		ألمانيا الاتحادية	(؟)
		فيتنام الجنوبية	١٩٦٩-١٩٧١
		السودان	١٩٧٢
		أوغندا	١٩٨١/١٩٨٢
		أثيوبيا	١٩٨٣/١٩٨٤ طرد منها مع زوجته كارلا عام ١٩٨٤
		موريتانيا	١٩٨٧
		غينيا	١٩٨٨
١٢٢	ويلسون، بيرغس ج. Wilson, Burgess G.	تايلاند	١٩٦٩-١٩٧١
		جمهورية الدومينكان	١٩٧٤-١٩٧٩
		جامايكا	١٩٧٩/١٩٨٠
		أفغانستان	١٩٨٠/١٩٨١
		الهند	١٩٨١-١٩٨٥
		الفلبين	١٩٨٥
١٢٣	وينوغراد، مايكل كيث Winograd, Michael Keith	تنزانيا	١٩٨٢-١٩٨٥
		زامبيا	١٩٨٥-١٩٨٧
		كينيا	١٩٨٧
١٢٤	وورث، ديفيد ت. Worth, David T.	سنغافورة	١٩٧٠/١٩٧١
		هونغ كونغ	١٩٧٢-١٩٧٤
		إندونيسيا	١٩٧٦-١٩٨١
		ماليزيا	١٩٨٤-١٩٨٧
١٢٥	وورثين، ديانا لين Worthen, Diana Lynn	النمسا	١٩٧٤
		الهند	١٩٧٧/١٩٧٨
		المكسيك	١٩٨٤-١٩٨٦

قائمة المختصرات

AFIO	جمعية ضباط الاستخبارات السابقين.
AFL	اتحاد العمل الأمريكي.
AFL / CIO	اتحاد العمل الأمريكي/ مؤتمر المنظمات الصناعية.
AFP	جيش الفلبين.
AID	وكالة التنمية الدولية (مؤسسة أمريكية).
ANC	(حزب) المؤتمر الوطني الأفريقي.
BND	جهاز الاستخبارات في ألمانيا الاتحادية
BOSS	مكتب أمن الدولة (الاسم السابق لجهاز الاستخبارات في جنوب أفريقيا ويدعى الآن جهاز الاستخبارات الوطني NIS).
CAUSA	الاتحاد في سبيل زمالة المجتمعات الأمريكية ووحدتها (أقوى منظمة لطائفة القمر Moon).
CCM	الحزب الوطني في تنزانيا.
CERP	برامج التقارير الاقتصادية المشتركة.
CORDS	إعانة العمليات الحضرية والتنمية الريفية.
CPD	لجنة تقدير الأخطار الراهنة.
CSCE	مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
CSIS	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
DCI	مدير الاستخبارات المركزية.
DIA	وكالة الاستخبارات الدفاعية (جهاز الاستخبارات العسكرية).
EAL	قائمة النشاط الاقتصادي.
FBI	مكتب التحقيقات الاتحادي.
FDN	الجبهة الديمقراطية النيكاراغوية (أكبر مجموعات المعارضة المسلحة في نيكاراغوا).

FMLN	جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني (حركة تحرير السلفادور).
FNLA	الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (مجموعة معارضة مسلحة).
FRELIMO	حركة تحرر في موزامبيق.
GAO	مكتب المحاسبة العامة.
IBRD	البنك الدولي.
INR	مكتب الاستخبارات والبحوث (جهاز استخبارات وزارة الخارجية الأمريكية).
IMF	صندوق النقد الدولي.
KCFF	المؤسسة الكورية للحرية الثقافية.
KCIA	جهاز الاستخبارات في كوريا الجنوبية.
KGB	جهاز الاستخبارات السوفييتي.
KPLNF	جماعة معارضة مسلحة موالية للغرب في كمبوديا.
KPDR	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.
MNR	جماعة معارضة مسلحة تنشط ضد جمهورية موزامبيق الشعبية.
MOSSAD	جهاز الاستخبارات الاسرائيلي.
MPLA	الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (حزب العمل حالياً).
NAM	حركة دول عدم الانحياز.
NIS	جهاز الاستخبارات الوطني في جنوب أفريقيا (BOSS سابقاً).
NPA	الجيش الشعبي الجديد في الفلبين.
NSA	وكالة الأمن القومي.
NSCID	«أمر توجيهي خاص بالاستخبارات صادر عن مجلس الأمن القومي».
OSS	مكتب الخدمات الاستراتيجية (الجهاز السابق لوكالة الاستخبارات المركزية).

PAIGO	حركة التحرر في غينيا – بيساو
PIDE	جهاز استخبارات النظام الفاشي الذي تمت الإطاحة به في البرتغال.
PNDC	مجلس الدفاع الوطني المؤقت في غانا.
TWA	شركة خطوط عبر العالم الجوية (أمريكية).
UNITA	الاتحاد الوطني في سبيل الاستقلال الكامل لأنغولا (جماعة معارضة مسلحة).
USIA	وكالة المعلومات الأمريكية.
VOA	إذاعة صوت أميركا.
WACL	العصبة العالمية لمكافحة الشيوعية.
ZIFA	جماعة معارضة مسلحة تنشط ضد زيمبابوي.

الفهرس

ما هي تركيبة المجتمع الاستخباراتي الأمريكي ؟ وكيف ظهرت وكالة الاستخبارات ، وكم تطورت ميزانياتها ، وكيف أحكمت قبضتها على السلطة التنفيذية داخل الولايات المتحدة ؟

كيف تتبدل الاستراتيجيات الأمريكية وما هومفهوم (النظام العالمي الجديد) مثلا في تلك الاستراتيجيات ؟ وما الذي يجري استخباراتيا وراء ستار التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية عبر سفاراتها وقنصلياتها ، وما هي علاقات المؤسسات المالية الدولية بوكالة الاستخبارات المركزية ، وكيف تغلغلت الوكالة في وسائل الإعلام العالمية وكيف يجري تسويق الحقائق المفبركة ؟

كيف تتغير خرائط الحكم السياسي في بلدان (العالم الثالث) وما هي طبيعة تيارات المعارضة التي تلقى دعم الوكالة ، وكيف تزاح الشخصيات البارزة عن واجهة العمل السياسي ، ما عمليات الإبادة الجماعية والتصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها الوكالة حتى اكتسبت لقب نادي القتلة "عن جدارة" ؟

جملة واسعة من الأسئلة تجد إجابات لها في كتاب مايكل أوبرسكالسكي الذي يعرضه بأسلوب شيق بعيدا عن الاثارة البوليسية .

دار الطليعة الجديدة
ص.ب 34494 تلفاكس 7775872